

مجموعۃ فتاویٰ

ابن تیمیَّہ

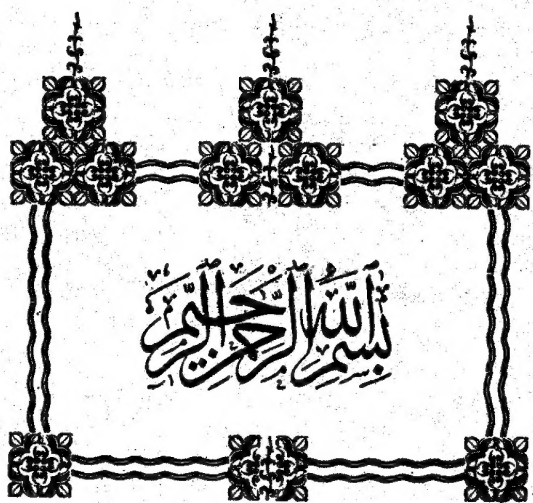
لشیخ الإسلام تقي الدين
ابن تيمية الحراني المتوفى سنة ٧٢٨هـ

طبعة منقحة ومصححة

١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م

المجلد الرابع

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان



﴿ باب الوقف ﴾

(١) ﴿ مسألة ﴾ في رجل متول إمامة مسجد وخطابته ونظر وقفه من سنين معدودة بمرسوم ولي الأمر وله مستحق بحكم ولايته الشرعية فهل لنظار وقف آخر أن يضعوا أيديهم على هذا الوقف أو يتصرفوا فيه بدون هذا الناظر وإن يصرفوا مال المسجد المذكور في غير جهته أو يمنعوا ما قدر له على ذلك ولو قدر أن هذا الوقف كان في ديوان أولئك من مدة ثم أخرجه ولي الأمر وجعله للإمام الخطيب فهل لهم ذلك والحالة هذه أن يتصرفوا فيه ويمنعوه التصرف مع بقاء ولايته وهل إذا تصرف فيه تمتد وصرف منه شيئا إلى غيره مع حاجة الإمام وقيام المصالح وأصر على ذلك والحالة هذه يقدح في دينه وعدالته أم لا

﴿ الجواب ﴾ ليس لناظر غير الناظر المتولي لهذا الوقف أن يضع يده عليه ولا يتصرف فيه بغير إذنه لأنظار وقف آخر ولا غيرهم سواء كانوا قبل ذلك متولين نظره أو لم يكونوا متولين نظره ولا لهم أن يصرفوا مال المسجد في غير جهته التي وقف عليها والحال ما ذكر بل يجب أن يعطى الإمام وغيره ما يستحقونه كاملا ولا ينقصون من مستحقهم لأجل أن يصرفوا الفاضل إلى وقف آخر فإن هذا لا نزاع في أنه لا يجوز أنما تازع العلماء في جواز صرف الفاضل ومن جوزه فلم يميز لناظر المتولي أن يستقل بذلك ومن أصر على صرف مال لغير مستحقه ومنع المستحق قدح في دينه وعدالته

(٢) (مسئلة) وقف انسان على زيد ثم على أولاد زيد الثمانية شيئا فوات واحد من أولاد زيد الثمانية الميعنين في حال حياة زيد وترك ولدا ثم مات زيد فهل ينتقل الى ولد زيد ما استحقه ولد زيد لو كان حيا أم يختص الجميع بأولاد زيد

(الجواب) نعم يستحق ولد الولد ما كان يستحقه والده ولا ينتقل ذلك الى أصل طبقة الميت ما بقي من ولده وولد ولده أحد وذلك لان قول الواقف على زيد ثم على أولاده ثم أولاد أولاده فيه للفقهاء من أصحاب الامام أحمد وغيرهم عند الاطلاق قولان أحدهما انه كترتيب الجملة على الجملة كالشهور في قوله على زيد وعمرو ثم على المساكين والثاني انه كترتيب الافراد على الافراد كما في قوله تعالى ولكم نصف ما ترك ازواجكم أي لكل واحد نصف ما تركه زوجته وكذلك قوله حرمت عليكم امهاتكم أي حرمت على كل واحد امه اذ مقابلة الجمع بالجمع تقتضي توزيع الافراد على الافراد كما في قوله لبس الناس ثيابهم وركب الناس دوابهم وهذا المعنى هو المراد في صورة السؤال قطعا اذ قد صرح الواقف بان من مات من هؤلاء عن ولد انتقل نصيبه الى ولده فصار المراد ترتيب الافراد على الافراد في هذه الصورة المقيدة بلا خلاف اذ الخلاف انما هو مع الاطلاق واذا كان كذلك فاستحقاق المرتب في الشرع والشرط في الوصية والوقف وغير ذلك انما يشترط في انتقاله الى الثاني عدم استحقاق الاول سواء كان قد وجد واستحق أو وجد ولم يستحق أو لم يوجد بحال كما في قول الفقهاء في ترتيب العصبات وأولياء النكاح والحضانة وغيرهم فيستحق ذلك الابن ثم ابنه وان سفل أو الاب ثم ابوه وان علا فان الاقرب اذا عدم أو كان ممنوعا لكفر أو رق انتقل الحق الى من يليه ولا يشترط في انتقال الحق الى من يليه أن يكون الاول قد استحق وكذلك لو قال النظر في هذا المفلان ثم لفلان أو لابنه فمضى انتفى النظر عن الاول لعدمه أو جنونه أو كفره انتقل الى الثاني سواء كان ولدا أو غير ولد وكذلك ترتيب العصبية في الميراث وفي الارث بالولاء وفي الحضانة وغير ذلك وكذلك في الوقف لو وقف على أولاده طبقة بعد طبقة عصبتهم وشرط أن يكونوا عدولا أو قراء أو غير ذلك وانتفى شرط الاستحقاق في واحد من الطبقة الاولى أو كلهم انتقل الحق عند عدم استحقاق الاول الى الطبقة الثانية اذا كانوا متصفين بالاستحقاق وسر ذلك أن الطبقة الثانية تتلقى الوقف من الواقف لامن الطبقة الاولى لكن

تتميمهم ذلك مشروط بعدم الاولى كما ان العصبه البعده تطلق الارث من الميت لامن العاصب
القريب لكن شرط استحقاقه عدم العاصب القريب وكذلك الولاء في القول المشهور عند
الاثمة يرث به أقرب عصبه الميت يوم موت الميت لانه يرث كما يرث المال وانما يخلط
ذهن بعض الناس في مثل هذا حيث يظن ان الولد يأخذ هذا الحق ارثا عن أبيه أو كالارث
فيظن ان الانتقال الى الثانية مشروط باستحقاق الاولى كما ظن ذلك بعض الفقهاء فيقول اذا لم يكن
الاب قد ترك شيئا لم يرثه الابن وهذا غلط فان الابن لا يأخذ ما يأخذ الاب بحال ولا يأخذ
عن الاب شيئا اذ لو كان الاب موجودا لكان يأخذ الرع مدة حياته ثم ينتقل الى ابنه الرع
الحادث بعد موت الاب لا الرع الذي يستحقه وأما رقة الوقف فهي باقية على حالها حق الثاني
فيها في وقته نظير حق الاول في وقته لم ينتقل اليهم ارثا ولهذا اتفق المسلمون في طبقات
الوقف انه لو انتفت الشروط في الطبقة الاولى أو بعضهم لم يلزم حرمان الطبقة الثانية اذا كانت
الشروط موجودة فيهم وانما نازع بعضهم فيها اذا عدموا قبل زمن الاستحقاق ولا فرق بين
الصورتين وبين هذا انه لو قيل بانتقال نصيب الميت الى اخوته لكونهم من الطبقة كان ذلك مستلزما
لترتيب جملة الطبقة على الطبقة أو أن بعض الطبقة الثانية أو كلهم لا يستحق الامع عدم جميع الطبقة
الاولى ونص الواف يبين انه اراد ترتيب الافراد على الافراد مع اننا ذكر في الاطلاق قولين
الاقوى ترتيب الافراد مطلقا اذ هذا هو المقصود من هذه العبارة وهم يختارون تقديم ولد
الميت على أخيه فيما يرثه أبوه فانه يقدم الولد على الاخ وان قيل بان الوقف في هذا
منقطع قد صرح هذا الواف بالالفاظ الدالة على الاتصال فتعين ان ينتقل نصيبه الى ولده وفي
الجملة فهذا مقطوع به لا يقبل نزاعا قهريا وانما يقبل نزاعا غلطاً وقول الواف فن مات من أولاد
زيد أو أولاد أولاده وترك ولداً أو ولداً وان سفل كان نصيبه الى ولد ولده أو ولد ولده
يقال فيه اما أن يكون قوله نصيبه يتم النصيب الذي يستحقه اذا كان متصفاً بصفة الاستحقاق
سواء استحقه أو لم يستحقه او لا يتناول الا ما استحقه فان كان الاول فلا كلام وهو الأرجح
لانه بعد موته ليس هو في هذه الحال مستحقاً له ولانه لو كان الاب ممنوعاً لانتفاء صفة
مشروطة فيه مثلاً مثل أن يشترط فيهم الاسلام أو العدالة أو الفقر كان ينتقل مع وجود
المانع الى ولده كما ينتقل مع عدمه ولان الشيء يضاف الى الشيء بادنى ملازمة فيصدق ان

يقال نصيبه بهذا الاعتبار ولأن حمل اللفظ على ذلك يقتضى أن يكون كلام الواقف متناولا
 لجميع الصور الواقعة فهو أولى من حمله على الإخلال بذكر البعض ولأنه يكون مطابقا للترتيب
 الكلامي وليس ذلك هو المفهوم من ذلك عند العامة الشارطين مثل هذا وهذا أيضا موجب
 الاعتبار والقياس النظري عند الناس في شروطهم إلى استحقاق ولد الولد الذي يكون يتبالم
 يرث هو وأبوه من الجدة شيئا فيرى الواقف أن يحبره بالاستحقاق حينئذ فإنه يكون لاحقا
 فيما ورث أبوه من التركة وانتقل إليه الإرث وهذا الذي يقصد الناس موافق لمقصود الشارع
 أيضا ولهذا يوصون كثيرا بمثل هذا الولد وإن قيل أن هذا اللفظ لا يتناول إلا ما استحقه كان
 هذا مفهوم منطوق خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له وإذا لم يكن له مفهوم كان مسكوتا عنه
 في هذا الموضع ولكن قد يتناوله في قوله على زيد ثم على أولاده ثم على أولاد أولادهم فإنا
 ذكرنا أن موجب هذا اللفظ مع ما ذكر بعده من أن الميت ينتقل نصيبه إلى ولده صريح في
 أن المراد ترتيب الأفراد على الأفراد والتقدير على زيد ثم على أولاده ثم على ولد كل واحد
 بعد والده وهذا اللفظ يوجب أن يستحق كل واحد ما كان أبوه مستحقه لو كان متصفا بصفة
 الاستحقاق كما يستحق ذلك أهل طبقاته وهذا متفق عليه بين علماء المسلمين في أمثال ذلك
 شرعا وشروطا وإذا كان هذا موجب استحقاق الولد وذلك التفصيل أما أن يوجب استحقاق
 الولد أيضا وهو الأظهر أو لا يوجب حرمانه فيغير العمل بالدليل السالم عن المعارض المقام والله أعلم
 (٣) (مسئلة) في وقف على أربعة أنفس عمرو وياقوتة وجهمة وعائشة يجري عليهم الذكر مثل حظ
 الأنثيين فمن توفي منهم عن ولد أو ولدولداً وعن نسل وعقب وان سفل عاد ما كان جاريا عليه من ذلك
 على ولده ثم على ولدولده ثم على نسله وعقبه ثم من بعده وان سفل بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين ومن
 توفي منهم عن غير ولد ولا ولدولداً ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه وقفا على أخوته الباقين ثم
 على أنسالم وأعقابهم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين على الشرط والترتيب المقدم ذكرهما فإذا
 لم يبق لمولاء الأخيرة الموقوف عليهم نسل ولا عقب أو توفوا باجمعهم ولم يقبوا ولا واحد
 منهم عاد ذلك وقفا على الأسارى ثم على الفقراء ثم توفي عمرو عن فاطمة وتوفيت فاطمة عن
 هيناثى ابنة اسماعيل بن أبي يعلى ثم توفيت هيناثى عن غير نسل ولا عقب ولم يبق من ذرية
 هؤلاء الأربعة إلا بنت اسماعيل بن أبي يعلى وكلاهما من ذرية جهة فهاتان الجهتان اللتان

عليهما عينا في بدم موت أبيهما هل ينتقل الى اختها رقية أو اليها أو الى ابنة مهاب صفة
 (الجواب) ان هذا النصيب الذي كان لعينا في من امها ينتقل الى ابنتي الم المذكورين ولا يجوز ان
 يخص به اختها لانيها لان الواقف ذكر ان من توفي من هؤلاء الاخوة الموقوف عليهم عن
 غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه وقفا على اخوته ثم على السلم واعطاهم
 على الشط والترتيب المقدم ذكرهما وهذه المباشرة تم من اقطع نسله أولا وآخرا فكل من
 اقطع نسله من هؤلاء الاخوة كان نصيبه لاختوته ثم لاولادهم لان الواقف لو لم يرد هذا
 لكان قد سكت عن بيان حكم من لعقب اولاهم اقطع عقبه ولم يبين مصرف نصيبه وذلك
 غير جائز لانه انما نقل الوقف الى الاسري والفقراء اذا لم يبق له ولا لموقوف عليهم نسل
 ولا عقب فتي أعطوا ولو واحدا منهم لم ينتقل الى الاسري شيء ولا الى الفقراء وذلك
 بوجوب أن ينتقل نصيب من اقطع نسله منهم الى الاخوة الباقيين وهو المطلوب وأيضا فانه
 قسم حال المتوفى من الاربعة الموقوف عليهم الى خالين اما ان يكون له ولد أو نسل وعقب أو
 لا يكون فان كان له انتقل نصيبه الى الولد ثم الى ولد الولد ثم الى النسل والعقب وان لم يكن
 انتقل الى الاخوة ثم الى اولادهم فينبغي أن يتم هذا القسم ما لم يدخل في القسم الاول ليعم
 للبيان جميع الاحوال لانه هو الظاهر من حال المتكلم ولانه لو لم يكن كذلك لزم الاهمال
 والالتفاء وإبطال الوقف على قول ودلالة الحال تنفي هذا الاحتمال واذا عم ما لم يدخل في
 القسم الاول دخل فيه من لاولده ومن ولد لاولده ومن لعقبه وأيضا فان الواقف قد صرح بان
 هؤلاء الاربعة لم يكن له عقب كان نصيبه لاختوته ثم لعقبه وأيضا فان الواقف قد صرح بان
 من مات منهم عن غير عقب انتقل نصيبه الى اخوته ثم الى اولادهم وهذا المقصود لا يختلف بين
 أن لا يختلف ولها أو يختلف ولدا ثم لا يختلف ولده ولدا فان العاقل لا يقصد الفرق بين هاتين
 الحالتين لان التفرقة بين المتماثلين قد علم بمرطد المادة أن العاقل لا يقصده فيجب أن
 لا يحمل كلامه عليه بل يحمل كلامه على ما دل عليه دلالة الحال والعرف المرطد اذا لم يكن في
 القبط ما هو أولى منه واذا كان اقطاع النسل أولا وآخرا سواء بالنسبة الى الانتقال الى
 الاخوة وجب حمل الكلام عليه واعلم أن من أمعن النظر علم قطعا ان الواقف انما قصد هذا
 بدلالة الحال واللفظ سابق له وليس في الكلام وجه ممكن هو أولى منه فيجب الحمل عليه قطعا

وأبضا فان الوقف يراد للتأيد فيجب بيان حال المتوفى في جميع الطبقات فيكون قوله ومن
توفى منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب في قوة قوله ومن كان منهم ميتا ولا
عقب له لان عدم نسله بعد موته بمنزلة كونهم معدومين حال موته فلا فرق في قوله هذا
وقوله ومن مات منهم ولا ولد له وقوله ومن مات منهم ولم يكن له ولد وهذه العبارة وان
كان قد لا يفهم منها الا عدم الذرية حين الموت في بعض الاوقات لكن اللفظ سائغ لعدم
الذرية مطلقا بحيث لو كان التكلم قال قد اردت هذا لم يكن خارجا عن حد الافهام واذا كان
اللفظ سائغا له ولم يتناول صورة الحادثة الا هذا اللفظ وجب ادراجها تحته لان الامر اذا
دار بين صورة يحكم فيها بما يصلح له لفظ الواقف ودلالة حاله وعرف الناس كان الاول هو
الواجب بلا تردد اذا تقرر هذا فمجد عينا شي هو الآن متوفى عن غير ولد ولا ولد ولا
ولا نسل ولا عقب فيكون نصيبه لاختوته الثلاثة على السالم واعتقابهم والحال التي انقطع فيها
نسله لم يكن من ذريته الا هاتان المرأتان فيجب أن تستويا في نصيب عينا شي وهكذا القول
في كل واحد انقطع نسله فان نصيبه ينتقل الى ذرية اخته الا أن يبقى أحد من ذرية ابيهم
الذي انتقل اليه الوقف منه أو من ذرية امه التي انتقل اليه الوقف منها فيكون باقي الذرية هم
المستحقين لنصيب امهم أو ابيهم لسخولهم في قوله فمن توفى منهم عن ولد أو ولد له واعلم أن
الكلام ان لم يحمل على هذا كان نصيب هذا وقفا منقطع الانتهاء لانه قال فمن توفى منهم عن
ولد كان نصيبه لولده ثم لولد ولده ثم لنسله وعقبه ولم يبين بعد اقراض النسل الى من يصير
لكن بين في آخر الشرط انه لا ينتقل الى الاسرى والفقراء حتى تنقرض ذرية الاربعة فيكون
مفهوم هذا الكلام صرفه الى الذرية وهاتان من الذرية وهما سواء في الدرجة ولم يبق غيرهما
فيجب أن يشتركا فيه وليس بعد هذين الاحتمالين الا ان يكون قوله ومن توفى منهم عائدا الى
الاربعة وذريتهم فيقال حينئذ عينا شي قد توفيت عن اخت من ابيها وابنة عم فيكون نصيبها لاختها
وهذا الحمل باطل قطعا لا ينفذ حكم حاكم ان حكم بموجبه لان الضمير أولا في قوله فمن توفى منهم
عائد الى الاربعة فالضمير في قوله ومن توفى منهم عائدا ثانيا الى هؤلاء الاربعة لان الربط اذا
قال هؤلاء الاربعة من فعل منهم كذا فافضل به كذا وكذا ومن فعل منهم كذا فافضل لولده كذا
هم بالا منظر ان الضمير الثاني هو الضمير الأول ولانه قال ومن توفى منهم عن غير ولد وعاد نصيبه

الى اخوته الباقين وهذا لا يقتل الا فيمن له اخوة تبقى بعد موته وانا نعلم هذا في هؤلاء الاربعة لان الواحد من ذريتهم قد لا يكون له اخوة باتون فلو اريد ذلك المعنى لقل على اخوته ان كان له اخوة أو قيل ومن مات منهم عن اخوة كما قيل في الولد ومن مات منهم عن ولد وهذا ظاهر لا خفاء به وأيضا فلو فرض ان من مات من أهل الوقف عن اخوة كان نصيبه لـ اخوته فانما ذلك في الاخوة الذين شركوه في نصيب ابيه أو امه لا في الاخوة الذين هم أجانب عن النصيب الذي خلفه على ما هو مقرر في موضعه من كتب الفقه على المذاهب المشهورة وهذا النصيب انما تلقته عناشي من امها واختها رقية أجنبية من امها لانها اختها من ابيها فقط فنسبة اختها لابيها وابنة عمها الى نصيب الام سواء وهذا بين لمن تأمله والله اعلم .

(٤) (مسئلة) في واقف وقف على قراء المسلمين فهل يجوز لناظر الوقف أن يصرف جميع ريعه الى ثلاثة والحالة هذه أم لا وان جاز له أن يصرف الى ثلاثة وكان من أقارب الواقف فقير ثبت فقره واستحقاقه للصرف اليه من ذلك فهل يجوز الصرف اليه عوضا عن أحد الثلاثة الاجانب من الواقف واذا جاز الصرف اليه فهل هو أولى من الاجنبيين المصروف اليهما واذا كان أولى فهل يجوز لناظر أن يصرف الى قريب الواقف المذكور قدر كفايته من الوقف والحالة هذه واذا جاز له ذلك فهل يكون فعله ذلك أولى وأفضل من أن ينقص من كفايته ويصرف ذلك القدر الى الاجنبي والحالة هذه

(الجواب) الحمد لله يجب على ناظر الوقف ان يجتهد في صرفه فيقدم الاحق فالاحق واذا قدر أن المصلحة الشرعية اقتضت صرفه الى ثلاثة مثل أن لا يكفيهم أقل من ذلك فلا يدخل غيرهم من الفقراء واذا كفاهم وغيرهم من الفقراء يدخل الفقراء معهم ويساويهم مما يحصل من ريعه . وهم أحق منه عند التزامهم ونحو ذلك واقارب الواقف الفقراء اولى من الفقراء الاجانب مع التساوي في الحاجة ويجوز أن يصرف اليه كفايته اذا لم يوجد من هو أحق منه واذا قدر وجود فقير مضطر كان دفع ضرورته واجبا واذا لم يتدفع الابتتيص كفاية اولئك من هذا الوقف من غير ضرورة تحصل لهم تبين ذلك والله أعلم

(٥) (مسئلة) في رجل وقف مدرسة وشرط من يكون له بها وظيفة أن لا يشتغل بوظيفة أخرى بنير مدرسته وشرط له فيها مرتب معلوما وقال في كتاب الوقف واذا حصل في ريع هذه المدرسة

نقص بسبب محل أو غيره كان ما بقي من ريع هذا الوقف مصروفاً في أرباب الوظائف بها لكل منهم بالنسبة إلى مملومه بالمخاصمة وقال في كتاب الوقف وإذا حصل في السر غلاء فلناظر أن يرتب لهم زيادة على ما تقرر لهم بحسب كفايتهم في ذلك الوقت ثم إذا حصل في ريع الوقف نقص من جهة نقص وقفها بحيث أنه إذا أُلتي هذا الشرط من عدم الجمع بينها وبين غيرها يؤدي إلى تعطيل المدرسة فهل يجوز لمن يكون بها أن يجمع بينها وبين غيرها ليحصل له قدر كفايته والحالة هذه حيث راعى الواقف الكفاية لمن يكون بها أو كما تقدم في فصل غلاء السمر أم لا

(الجواب) الحمد لله هذه الشروط المشروطة على من فيها كعدم الجمع إنما يلزم الوفاء بها إذا لم يفض ذلك إلى الإخلال بالمقصود الشرعي الذي هو إما واجب وإما مستحب فإما المحافظة على بعض الشروط مع فوات المقصود بالشروط فلا يجوز فاشترط عدم الجمع باطل مع ذهاب بعض أصل الوقف وعدم حصول الكفاية للمرتب بها لا يجب التزامه ولا يجوز الإلزام به لوجهين (أحدهما) أن ذلك إنما شرط عليهم مع وجود ريع الموقوف عليهم سواء كان كاملاً أو ناقصاً فإذا ذهب بعض أصل الوقف لم تكن الشروط مشروطة في هذه الحال وفرق بين نقص ريع الوقف مع وجود أصله وبين ذهاب بعض أصله (الوجه الثاني) أن حصول الكفاية للمرتب بها أمر لا بد منه حتى لو قدر أن الواقف صرح بخلاف ذلك كان شرطاً باطلاً مثل أن يقول إن المرتب بها لا يرتزق من غيرها ولو لم تحصل له كفايته فلو صرح بهذا لم يصح لأن هذا شرط يخالف كتاب الله فإن حصول الكفاية لا بد منها وتحصيلها للمسلم واجب أما عليه وأما على المسلمين فلا يصح شرط يخالف ذلك وقد ظهر أن الواقف لم يقصد ذلك لأنه شرط لهم الكفاية ولكن ذهاب بعض أموال الوقف بمنزلة تلف العين الموقوفة ونحو ذلك والوقف سواء شبه بالجميل أو بالاجرة أو بالرزق فإن ما على العامل أن يعمل إذا وُفِّق له بما شرط له والله أعلم

(٦) (مسئلة) فيمن وقف وقفاً وشرط للنظر جراءة وجامكية كما شرط للمعيد والفقهاء فهل يقدم الناظر بمملومه أم لا

(الجواب) ليس في اللفظ للذكور ما يقتضي تقدمه بشئ من مملومه بل هو مذكور بالواو التي مقتضاها الاشتراك والجمع المطلق فإن كان ثم دليل منفصل يقتضي جواز الاختصاص والتقدم غير الشرط للذكور مثل كونه حائزاً لاجرة عمله مع فقره كوصى اليتيم عمل بذلك الدليل المنفصل

الشرطي والاف شرط الواثق لا يقتضي التقديم ولا فرق بين الجامكية والجرانية فهو بمنزلة المماثلة
من مال الوقف لا من عمالة الناظر والله اعلم

(٧) **مسئلة** الناظر متى يستحق معلومه من حين فوض اليه أو من حين يمكنه السلطان
أو من حين المباشرة

الجواب الحمد لله المال المشروط للناظر مستحق على العمل المشروط عليه فمن عمل
ما عليه يستحق ما له والله اعلم

(٨) **مسئلة** في رجل وقف وقفاً على مدرسة وشرط في كتاب الوقف انه لا ينزل بالمدرسة
المذكورة الا من لم يكن له وظيفة بجامكية ولا مرتب وانه لا يصرف ريعها لمن له مرتب في
جهة اخرى وشرط لكل طالب جامكية معلومة فهل يصح هذا الشرط والحالة هذه واذا صح
فتمنع ريع الوقف ولم يصل كل طالب الى الجامعة المقررة له فهل يجوز للطالب أن يتناول
جامكية في مكان آخر واذا تمنع ريع الوقف ولم يصل كل طالب الى تمام حقه فهل يجوز للناظر
أن يبطل الشرط المذكور أم لا واذا حكم بصحة الوقف المذكور حكم هل يبطل الشرط والحالة هذه
الجواب أصل هذه المسائل ان شرط الواثق ان كان قرينة وطاعة لله ورسوله كان صحيحاً

وان لم يكن لم يكن شرطاً لازماً وان كان مباحاً كما لم يسوغ النبي صلى الله عليه وسلم السبق الا
في خف أو حافر أو فصل وان كانت المسابقة بلا عوض قد جوزها بالاقدام وغيرها ولان الله تعالى
قال في مال القتي كلاً يكون دولة بين الاغنياء منهم فلم أن الله يكره أن يكون المال دولة بين
الاغنياء وان كان القتي وصفاً مباحاً فلا يجوز لوقف على الاغنياء وعلى قياسه سائر الصفات
المباحة ولان العمل اذا لم يكن قرينة لم يكن الواقف مثاباً على بذل المال فيه فيكون قد صرف
المال فيما لا ينفعه لافي حياته ولا في مماته ثم اذا لم يكن للعامل فيه منفعة في الدنيا كان تعذيباً له
بلا فائدة تصل اليه ولا الى الواقف ويشبه ما كانت الجاهلية تفعله من الاحباس للنبي عليها
في سورة الانعام والمائدة واذا خلا العمل المشروط في العقود كلها عن منفعة في الدين أو في
الدنيا كان باطلاً بالافاق في أصول كثيرة لانه شرط ليس في كتاب الله تعالى فيكون باطلاً
ولو كان مائة شرط مثال ذلك أن يشترط عليه التزام نوع من المطعم أو اللبس أو المسكن
الذي لم تستحبه الشريعة أو ترك بعض الاعمال التي تستحب الشريعة عملها ونحو ذلك يبق

الكلام في تحقيق هذا المناط في اعتبار المسائل فانه قد يكون متفقا عليه وقد يكون مختلفا فيه لاختلاف الاجتهاد في بعض الاعمال فينظر في شرط ترك من جهة اخرى ان لم يكن فيه مقصود شرعي خالص أو راجع كان باطلا وان كان صحيحا ثم نقص الربح عما شرطه الواقف جاز للطالب أن يرتزق تمام كفايته من جهة اخرى لا ننزق الكفاية لطلبة العلم من الواجبات الشرعية بل هو من المصالح الكلية التي لا قيام للخلق بدونها فليس لاحد ان يشرط ما ينافيها فكيف اذا لم يعلم انه قصد ذلك ويجوز للنظر مع هذه الحالة ان لم يوصل الى المرتزقة بالعلم ما جعل لهم أن لا يمنهم من تناول تمام كفايتهم من جهة اخرى يرتبون فيها وليس هذا ابطالا للشرط لكنه ترك العمل به عند تضرره وشروط الله حكمها كذلك وحكم الحاكم لا يمنع ما ذكر لاسيما وهذه الارزق المأخوذة على الاعمال الدينية انما هي ارزاق ومعاون على الدين بمنزلة ما يرتزقه المقاتلة والعلماء من التمسك والواجبات الشرعية تسقط بالمعذر وليست كالجعلات على عمل دنيوي ولا بمنزلة الاجارة عليها فهذه حقيقة حال هذه الاموال والله تعالى أعلم

(٩) ﴿مسئلة﴾ في مدرسة وقفت على الفقهاء والمتفقه الفلانية برسم سكانهم واشتغالهم فيها فهل تكون السكنى مختصة بالمرتزقين وهل يجوز اخراج أحد من الساكنين مع كونه من الصنف الموقوف عليه

﴿الجواب﴾ لا تختص السكنى والارتزاق بشخص واحد ويجوز السكنى من غير ارتزاق من المال كما يجوز الارتزاق من غير سكنى ولا يجوز قطع أحد الصنفين الا بسبب شرعي اذا كان الساكن مشغلا سواء كان يحضر الدرس أم لا

(١٠) ﴿مسئلة﴾ في أوقاف بلدة على أمان كن مختلفة من مدارس ومساجد وخوانك وجوامع ومارستانات وربط وصدقات وفكاك أسرى من أيدي الكفار وبعضها له ناظر خاص وبعضها له ناظر من جهة ولي الامر وقد أقام ولي الامر على كل صنف من هذه الاصناف ديوانا يحفظون أوقافه ويصرفون ريعه في مصارفه ورأى الناظر أن يفرز لهذه المعاملات مستوفيا يستوفي حساب هذه المعاملات يعني الاوقاف كلها وينظر في تصرفات النظار والمباشرين ويحقق عليهم ما يجب تحقيقه من الاموال المصروفة والباقي وضبط ذلك عنده ليحفظ اموال الاوقاف عند اختلاف الأيدي وتفسير المباشرين ويظهر بمباشرة محافظة بعض المال على فائدة فهل

لولى الأمر ان يفعل ذلك اذا رأى فيه المصلحة أم لا واذا صار الآن يفعل ذلك اذا رأى فيه المصلحة وقرر المذكور وقرر له معلوما يسيرا على كل من هذه لا يصل الى ربع معلوم أحد المباشرين لها ودون ذلك بكثير لما يظهر له من المصلحة فيه فهل يكون ذلك سائنا وهل يستحق المستوفي المذكور تناول ما قرر له أم لا اذا قام بوظيفته واذا كانت وظيفته استرجاع الحساب عن كل سنة على حكم أوضاع الكتاب ووجد ارتفاع حساب سنين أو أكثر فتصرف وعمل فيه وظيفته هل يستحق معلوم المدة التي استرجع حسابهم فيها وقام بوظيفته بذلك الحساب

(الجواب) نعم لولى الأمر أن ينصب ديوانا مستوفيا لحساب الاموال الموقوفة عند المصلحة كما له أن ينصب الدواوين مستوفيا لحساب الاموال السلطانية كالنبي وغيره وله أن يفرض له على عمله ما يستحقه مثله من كل مال يعمل فيه بقدر ذلك المال واستيفاء الحساب وضبط مقبوض المال ومصرفه من العمل الذي له اصل لا قوله تعالى والعاملين عليها وفي الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا على الصدقة فلما رجع حاسبه وهذا اصل في حاسبة العمال المتفرقين والمستوفي الجامع نائب الامام في محاسبتهم ولا بد عند كثرة الاموال ومحاسبتهم من ديوان جامع ولهذا لما كثرت الاموال على عهد امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وضع الدواوين ديوان الخراج وهو ديوان المستخدمين على الارتزاق واستعمل عليه عثمان بن حنيف وديوان النفقات وهو ديوان المصروف على المقاتلة والذرية الذي يشبه في هذه الاوقات ديوان الحبس والثبوتات ونحو ذلك واستعمل عليه زيد بن ثابت وكذلك الاموال الموقوفة على ولاية الامر من الامام والحاكم ونحوه اجراؤها على الشروط الصحيحة الموافقة لكتاب الله واقامة العمال على ما ليس عليه عامل من جهة الناظر والعامل في عرف الشرع يدخل فيه الذي يسمى ناظرا ويدخل فيه غير الناظر لقبض المال ممن هو عليه صرفه ودفعه الى من هو له لقوله ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها ونصب المستوفي الجامع للعمال المتفرقين بحسب الحاجة والمصلحة وقد يكون واجبا اذا لم تتم مصلحة قبض المال وصرفه الا به فان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب وقد يستغنى عنه عند قلة العمل ومباشرة الامام للمحاسبة بنفسه كما في نصب الامام للحاكم عليه ان ينصب حاكما عند الحاجة والمصلحة اذا لم تصل الحقوق الى مستحقها أو لم يتم فصل الواجب وترك المحرم الا به وقد يستغنى عنه

الامام اذا أمكنه مباشرة الحكم بنفسه ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يباشر الحكم واستيفاء الحساب بنفسه وفيما بعد عنه يولى من يقوم بالامر ولما كثرت الرعية على عهد أبي بكر وعمر والخلفاء استعملوا القضاة ودونوا الدواوين في أمصارهم وغيرها فكان عمر يستنوب زيد بن ثابت بالمدينة على القضاء والديوان وكان بالكوفة قد استعمل عمار بن ياسر على الصلاة والحرب مثل نائب السلطان والخطيب فان السنة كانت انه يصلي بالناس أمير حربهم واستعمل عبد الله بن مسعود على القضاء وبیت المال واستعمل عثمان بن حنيف على ديوان الخراج واذا قام المستوفى بما عليه من العمل استحق ما فرض له والجعل الذي ساع له فرضه واذا عمل هذا ولم يطمع جملة فله أن يطلب على العمل الخاص فان ما وجب بطريق المعاملة يجب (١١) **مسئلة** فيمن وقف وقفا على أولاده فلان وفلان وفلان وعلى ابن ابنة فلان على أنه من توفي منهم عن ولد ذكر انتقل نصيبه الى ولده ومن مات عن بنت انتقل نصيبه اليها ثم الى أعمامها ثم بني أعمامها الاقرب فالاقرب منهم فمات ابن ابن عن غير ولد وترك اخته من أبويه وأعمامه فأيهم أحق

الجواب ينتقل نصيبه الى اخته لأبويه فانه قد ظهر من قصد الواقف تخصيص ما كان ينبغي أن يستحقه أصله وتخصيص نصيب الميت عن غير ولد بالاقرب اليه وانه اقام موسى ابن الابن مقام ابنه لان أباه كان ميتا وقت الوقف والله أعلم

(١٢) **مسئلة** فيمن وقف وقفا مستغلا ثم مات فظهر عليه دين فهل يباع الوقف في دينه **الجواب** اذا أمكن وفاء الدين من ريع الوقف لم يجز يئمه وان لم يمكن وفاء الدين الا يبيع شيء من الوقف وهو في مرض الموت يبيع باتفاق العلماء وان كان الوقف في الصحة فهل يباع لو فاء الدين فيه خلاف بين العلماء في مذهب احمد وغيره ومنه قول قزويني

(١٣) **مسئلة** في رجل ساكن في خان وقف وله مباشر لرسم عمارته واصلاحه وان الساكن أخبر المباشر أن مسكنه يحترق سقوطه وهو يدافعه ثم ان المباشر صعد الى المسكن المذكور ورآه بينه وركض برجله وقال ليس بهذا سقوط ولا عليك منه ضرر وتركه ونزل فبعد نزوله سقط المسكن المذكور على زوجة الساكن وأولاده ذات ثلاثة وعدم جميع ماله فهل يلزم المباشر من مات ويغرم المال الذي عدم أم لا

(الجواب) على هذا المباشر المذكور الذي تقدم اليه وآخر الاستدلال ضمانة ما تلف بسقوطه بل يضمن ولو كان مالك المكان اذا خيف السقوط واعلم بذلك وان لم يكن العلم له مستأجرا منه عند جماهير العلماء كابي حنيفة ومالك واحمد في المشهور وطائفة من اصحاب الشافعي وغيرهم لكن بعضهم يشترط الاشهاد عليه وأكثرم لا يشترط ذلك فانه مفرط بترك قطعه واصلاحه ولو ظن انه لا يسقط فانه كان عليه ان يري ذلك لارباب الخبرة بالبناء فاذا ترك ذلك كان مفرطا ضامنا لما تلف بتفريطه لا سيما مع قوله للمستأجر ان شئت فاسكن وان شئت فلا تسكن فان هذا عدوان منه فان المستأجر له مطالبة المؤجر بالمارة التي يحتاج اليها المكان التي هي من موجب العقد وهذه المارة واجبة من وجهين من جهة حق أهل الوقف ومن جهة حق المستأجر والعلماء متفقون على انه ليس لناظر الوقف ان يفرط في المارة التي استحقها المستأجر فهذان التفريطان يجب عليه بتركهما ضمان ما تلف بتفريطه فيضمن مال الوقف للوقف ويدخل في ذلك المنافع التي استحقها المستأجر بخلاف ما لو كانت العين باقية فان له ان يضمنه اياها وله ان يفسخ الاجارة وأما ما تلف بالتفريط من النفوس والاموال التي للمستأجر فيضمن من هذه الوجوه الثلاثة ويضمن ما تلف للاجير ان من الوجه الاول كما ذهب اليه جماهير العلماء

(١٤) (مسئلة) في رجل أقر قبل موته بمشرة أيام ان جميع الحانوت والاعيان التي بها وقف على وجوه البر والقربات وتصرف الاجرة والثواب من مدة تقدم على اقراره هذا بمشرين سنة فعمل بمقتضى شرط اقراره وعين الناظر الامام بعد موته ثم عين ناظرا آخر من غير عزل الامام الناظر الاول فصرف أحد الناظرين على ثبوت الوقف ما جرت به العادة بصرفه على ثبوت مثله من ريع الوقف من غير ان يصرف الي مستحق الربيع شيئا فهل يجب الاجرة من الربيع أم من تركه الميت المقر بالوقف المذكور واذا تمذر ايجار العين الموقوفة بسبب اشتغالها بمال الورثة فهل يجب الاجرة على الورثة تلك المدة وهل تقويت الاجرة السابقة في ذمة الميت بمقتضى اقراره بالمدة الاولى ويرجع بها في تركته وهل اذا عين ناظرا ثم عين ناظرا آخر يكون عزلا للاول من غير ان يتلفظ بعزله أم يشتركان في النظر وهل اذا علم الشهود ثبوت المال في تركه الميت يحمل كتمه أم لا

(الجواب) ليست أجرة أثبات الوقف والسمي في مصالحه من تركه الميت فان ما زاد على المقر به كله مستحق للورثة وانما عليهم رفع أيديهم عن ذلك وتمكين الناظر منه وليس عليه السمي ولا اجرة ذلك وأما العين المقر بها اذا انتفع بها الورثة أو وضعوا أيديهم عليها بحيث يمنع الانتفاع المستحق بها فليهم أجرة المنفعة في مذهب الشافعي واحمد وغيرهما ممن يقول بان منافع الغصب مضنونة والنزاع في المسئلة مشهور واقرار الميت بأنها وقف من المدة المتقدمة ليس بصريح في انه كان مستوليا عليها بطريق الغصب والضمان لا يجب بالاحتمال وأما تعيين ناظر بعد آخر فيرجع في ذلك الى عرف مثل هذا الوقف وعادة أمثاله فان كان هذا في العادة رجوعا كان رجوعا وكذلك ان كان في لفظه ما يقتضى انفراد الثاني بالتصرف والا فقد عرفت المسئلة وهي ما اذا وصى بالعين لشخص ثم وصي بها لآخر هل يكون رجوعا أم لا وما علمه الشهود من حق مستحق يصل الحق الى مستحقه بشهادتهم لم يكتبوها وان كان يوجد من لا يستحقه ولا يصل الى من يستحقه فليس عليهم ان يعينوا واحدا منهما وان كان أخذه بتأويل واجتهاد لم يكن عليهم أيضا نزع من يده بل يعان المتأول المجتهد على من لا تأويل له ولا اجتهاد

(فصل) صورة كتاب الوقف هذا ما وقفه عامر بن يوسف بن عامر على أولاده علي وطريف وزبيدة بينهم على الفريضة الشرعية ثم على أولادهم من بعدهم ثم على اولاد اولادهم ثم على اولاد اولاد اولادهم ثم على نساهم وعقبهم من بعدهم وان سفلوا كل ذلك على الفريضة الشرعية على انه من توفي من أولاده المذكورين وأولاد اولادهم ونسلهم وعقبهم من بعدهم عن ولد أو ولد ولد ونسل أو عقب وان سفل كان ما كان موقوفا عليه راجعا الى ولده وولد ولده ونسله وعقبه من بعده وان سفل كل ذلك على الفريضة الشرعية ومن توفي منهم عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب وان بعد كان ما كان موقوفا عليه راجعا الى من هو في طبقته وأهل درجته من أهل الوقف على الفريضة الشرعية ثم على جهات ذكرها في كتاب الوقف والمسؤول من السادة العلماء أن يتأملوا شرط الواقف المذكور ثم توفي عن بنتين فتناولتا ما انتقل اليهما عنه ثم توفيت احدهما عن ابن وابنة ابن فهل يشتركان في نصيبها أم يختص به الابن دون ابنة الابن ثم ان الابن المذكور توفي عن ابن هل يختص بما كان جاريا على أبيه دون ابنة الابن وهل يقتضى شرط الواقف المذكور ترتيب الجلة على الجلة أو الافراد على الافراد

(الجواب) هذه المسئلة فيها قولان عند الاطلاق معروفان للفقهاء في مذهب الامام احمد وغيره ولكن الاقوى انها لترتيب الافراد على الافراد وان ولد الولد يقوم مقام أبيه لو كان الابن موجودا مستحقا قد عاش بعد موت الجد واستحق أو عاش ولم يستحق للمانع فيه أو لعدم قبوله للوقف أو لغير ذلك أو لم يعيش بل مات في حياة الجد ويكون على هذا التقدير مقابلة الجمع بالجمع وهي يقتضي توزيع الافراد على الافراد كما في قوله ولكم نصف ما ترك ازواجكم أي لكل واحد نصف ما تركت زوجته وقوله حرمت عليكم امهاتكم أي حرم على كل واحد أمه ونحو ذلك كذلك قوله على أولادهم ثم على أولاد أولادهم أي على كل واحد بعد موت أبيه وأما في هذه فقد صرح الواقف بأنه من مات عن ولد انتقل نصيبه الى ولده وهذا صريح في انه لترتيب الافراد على الافراد فلم يبق في هذه المسئلة نزاع وإنما الشبهة في أن الولد اذا مات في حياة أبيه وله ولد ثم مات الاب عن ولد آخر وعن ولد الولد الاول هل يشتركان أو ينفرد به الاول الاظهر في هذه المسئلة انهما يشتركان لانه اذا كان المراد ان كل ولد مستحق بعد موت أبيه سواء كان عمه حيا أو ميتا فمثل هذا الكلام اذا بشرط فيه عدم استحقاق الاب كما قال الفقهاء في ترتيب المصبة انهم الابن ثم ابنه ثم الاب ثم أبوه ثم العم ثم بنو العم ونحو ذلك فانه لا يشترط في الطبقة الثانية الا عدم استحقاق الاولى فمتى كانت الثانية موجودة والاولى لاستحقاق لها استحققت الثانية سواء كانت الاولى استحققت أو لم تستحق ولا يشترط استحقاق الثانية استحقاق الاولى وذلك لان الطبقة الثانية تتلقى الوقف من الواقف لامن الثانية فليس هو كالمراث الذي يرثه الابن ثم ينتقل الى ابنه وإنما هو كالولاء الذي يورث به فاذا كان ابن المعتق قد مات في حياة الممتق ورث الولاء ابن ابنه وإنما يملك من يملك في مثل هذه المسئلة حين يظن ان الطبقة الثانية تتلقى من التي قبلها فان لم تستحق الاولى شيئا لم تستحق الثانية ثم يظنون أن الوالد اذا مات قبل الاستحقاق لم يستحق ابنه وليس كذلك بل هم يتلقون من الواقف حتى لو كانت الاولى محجوبة بمانع من الموانع مثل أن يشترط الواقف في المستحقين أن يكونوا فقراء أو علماء أو عدولا أو غير ذلك ويكون الاب مخالفا للشرط المذكور وابنه متصفا به فانه يستحق الابن وان لم يستحق أبوه كذلك اذا مات الاب قبل الاستحقاق فانه يستحق ابنه وهكذا جميع الترتيب في الحضانة وولاية

النكاح والمال وترتيب عصبة النسب والولاء في الميراث وسائر ما جعل المستحقون فيه طبقات ودرجات فان الامر فيه على ما ذكر وهذا المعنى هو الذي يقصده الواقفون اذا سئلوا عن مرادهم ومن صرح منهم بمراده فانه يصرح بان ولد الولد ينتقل اليه ما ينتقل الى والده لو كان حيا لاسيما والناس يرحمون من مات والده ولم يرث حتى ان الجدة قد يوصى لولد ولده ومعلوم ان نسبة هذا الولد ونسبة ولد ذلك الولد الى الجد سواء فكيف يحرم ولد ولده اليتيم ويعطى ولد ولده الذي ليس يتيما فان هذا لا يقصده عاقل ومتى لم نقل بالتشريك بقى الوقف في هذا الولد وولده دون ذرية الولد الذي مات في حياة ابيه والله أعلم

(١٥) (مسئلة) في رجل قال في مرضه اذا مت فداري وقف على المسجد الفلاني فتعاقى ثم حدثت عليه ديون فهل يصح هذا الوقف ويلزم أم لا

(الجواب) يجوز أن يبيعها في الدين الذي عليه وان كان التعليق صحيحا كما هو أحد قولي العلماء وليس هذا بأبلغ من التدبير وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه باع المدبر في الدين والله أعلم

(١٦) (مسئلة) في زاوية فيها عشرة فقراء مقيمون وبذلك الزاوية مطلع به امرأة عزبا وهي من أوسط النساء ولم يكن شرط الواقف لها مسكنا في تلك الزاوية ولم تكن من أقارب الواقف ولم يكن ساكن في المطلع سوى المرأة المذكورة وباب المطلع المذكور ينفق عليه باب الزاوية فهل يجوز لها السكنى بين هؤلاء الفقراء المقيمين أم لا أقنونا

(الجواب) ان كان شرط الواقف لا يسكنه الا الرجال سواء كانوا عزبا أو متأهلين منعت لمقتضى الشرط وكذلك سكنى المرأة بين الرجال والرجال بين النساء يمنع منه لحق الله تعالى والله أعلم

(١٧) (مسئلة) فيم استقر اطلاقه من الملوك المتقدمين والى الآن من وجوه البر والقربات على سبيل المرتب المرتزين من الفقراء والمساكين على اختلاف أحوالهم فمنهم الفقير الذي لا مال له ومنهم من له عائلة كثيرة يلزمه نفقتهم وكسبه لا يقوم بكفقتهم ومنهم المنقطع الى الله تعالى الذي ليس له سبب يتسبب به لا يحسن صنعة يصنعها ومنهم العاجز عن الحركة لكبر أو ضعف ومنهم الصغير دون البالغ والنساء الارامل وذو العاهات ومنهم

المشتغلون بالعلم الشريف وقراءة القرآن ومن للمسلمين بهم نفع عام وله في بيت المال نصيب ومنهم ارباب الزوايا والربط المتجردون للعبادة وتلقى الورادين من الفقهاء وأهل العلم وغيرهم من أبناء السبيل ومنهم أيتام المستشهدين في سبيل الله تعالى من اولاد الجند وغيرهم ممن لم يخاف له ما يكفيه ومن يسأل احياء أموات فاحياها أو استصلح احراسا عالية تكون له مستمرة بعد اصلاحها فاستخرجها في مدة سنين عديدة واستقرت عليه على جاري العوائد في مثل ذلك فهل تكون هذه الانساب التي اتصفوا بها مسوغة لهم تناول ما نالوه من ذلك واطلقه لهم ملوك الاسلام ونوابهم على وجه المصلحة واسقر بايديهم الى الآن ام لا وما حكم من ينزلهم بدم الاستحقاق مع وجود هذه الصفات وتقرب الى السلطان بالسعي بقطع ارزاقهم المؤدي الى تعطيل الزوايا ومعظم الزوايا والربط التي يرتفق بها أبناء السبيل وغيرهم من المجريدين ويقوم بها شعار الاسلام هل يكون بذلك آثما عاصيا أم لا وهل يجب ان يكلف هؤلاء اثبات استحقاقهم مع كون ذلك مستقرا بايديهم من قبل اولى الامر ولو كلفوا ذلك فهل يتعين عليهم اثباته عند حاكم بعينه غريب من بلادهم متظاهرا بمنازعتهم مع وجود عدة من الحكماء غيره في بلادهم أولا وما حكم من عجز منهم عن الاثبات لضعفه عن اقامة البينة الشرعية لما غلب عليه الحال من ان شهود هذا الزمان لا يؤدون شهادة الاباحة ترضيهم وقد يعجز الفقير عن مثلها وكذلك النسوة اللاتي لا يعلم الشهود احوالهن غالبا واذا سأل الامام حاكما عن استحقاق من ذكر فاجاب بانه لا يستحق من هؤلاء المذكورين ومن يجري مجراهم الا لاعمى والمكسح والزمن لا غير واضرب عما سواهم من غير اطلاع على حقيقة احوالهم هل يكون بذلك آثما عاصيا أم لا وما الذي يجب عليه في ذلك واذا سأل الامام عن الزوايا والربط هل يستحق من هو بها ما هو مرتب لهم فاجاب بان هذه الزوايا والربط دكاكين ولا شك ان فيهم الصالحاء والعلماء وحلة الكتاب العزيز والمنقطين الى الله تعالى هل يكون مؤذيا لهم بذلك ام لا وما حكم هذا القول المطلق فيهم مع عدم المعرفة بجميعهم والاطلاع على حقيقة احوالهم بالسكينة اذا تبين سقوطه وبطلانه هل تسقط بذلك روايته وما عداها من اخباره أم لا وهل للمقذفين الدعوى عليه بهذا الطعن عليهم المؤدى عند الملوك الى قطع ارزاقهم وان يكافوه اثبات ذلك واذا عجز عن اثباته فهل لهم مطالبة بمقتضاه أم لا واذا عجز عن ثبوت ذلك هل يكون قادحا

في عدالته وجرحه ينزل بها عن المناصب الدينية أم لا ومن كانت هذه صفته لهذه الطائفة
 وهم له في غاية الكراهة هل يجوز أن يؤم بهم وقد جاء لا يؤم الرجل قوما أكثرهم له كارهون
 ﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين * هذه المسائل يحتاج إلى تقرير أصل جامع
 في أموال بيت المال مبني على الكتاب والسنة التي سنّها رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه
 الراشدون كما قال عمر بن عبد العزيز سن رسول الله صلى الله عليه وسلم وولاة الأمر بعده
 أشياء الأخذ بها تصديق لكتاب الله واستعمال لطاعة الله وقوة على طاعة الله ليس لأحد
 تغييرها ولا النظر في رأي من خالفها من اهتدى بها فهو مهتد ومن استنصر بها فهو منصور
 ومن خالفها واتبع غير سبيل المؤمنين ولأه الله ما تولى وأصله جهنم وسآت مصيراه وقد قال صلى الله
 عليه وسلم أوصيكم بالسمع والطاعة فإنه من يش منكم بعدى فسرى اختلافا كثيرا فليكن
 بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ وإياكم
 ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة * والواجب على ولادة الأمور وغيرهم من المسلمين
 العمل من ذلك بما عليه كما قال تعالى (فاتقوا الله ما استطعتم) وقال النبي صلى الله عليه وسلم (إذا
 أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه) * ونحن نذكر ذلك مختصرا
 فنقول الأموال التي لها أصل في كتاب الله التي يتولى قسمها ولادة الأمر ثلاثة (مال المغنم)
 وهذا من شهد الوقعة إلا الخمس فإن مصرفه ما ذكره الله في (قوله واعلموا أنما غنمتم من شيء
 فإن لله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل إن كنتم آمنتم بالله) والمغنم
 ما أخذ من الكفار بالقتال فهذه المغنم وخمسها (والثاني التي) وهو الذي ذكره الله تعالى في
 سورة الحشر حيث قال (وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب)
 ومبنى قوله ما أوجفتم أي ما حرّكتم ولا أعمّاتم ولا سقمت يقال وجف البعير يحف وجوفاً وأوجفته
 إذا سار نوعاً من السير فهذا هو التي الذي أفاءه الله على رسوله وهو ما صار للمسلمين
 بنير إيجاف خيل ولا ركاب وذلك عبارة عن القتال أي ما قاتلتم عليه فما قاتلوا عليه كان للمقاتلة
 وما لم يقاتلوا عليه فهو في لأن الله أفاءه على المسلمين فإنه خلق الخلق إبادته وأحل لهم
 الطيبات لئلا يكلوا طيباً ويعملوا صالحاً والكفار عبدوا غيره فصاروا غير مستحقين للمال فأباح
 للمؤمنين أن يعبدوه وأن يسترخوا أنفسهم وأن يسترجموا الأموال منهم فإذا أعادها الله إلى

المؤمنين منهم فقد فأت أي رجعت إلى مستحقها وهذا الذي يدخل فيه جزية الرأس التي
 تؤخذ من أهل الذمة ويدخل فيه ما يؤخذ منهم من المشور وانصاف المشور وما يصلح
 عليه الكفار من المال كالذي يحملونه وغير ذلك ويدخل فيه ما خلوا عنه وتركوه خوفا من
 المسلمين كما قال النبي أنزل الله فيها سورة الحشر وقال (هو الذي أخرج الذين
 كفروا من أهل الكتاب من ديارهم لأنهم كفروا وظننا أنهم مالعهم
 حصونهم من الله فاتاهم الله من حيث لم يحتسبوا وقذف في قلوبهم الرعب يخربون بيوتهم
 بأيديهم وأيدي المؤمنين فاعتبروا يا أولي الأبصار ولولا أن كتب الله عليهم الجلاء لذهبهم
 في الدنيا ولم في الآخرة عذاب النار) وهؤلاء أجلاهم النبي صلى الله عليه وسلم وكانوا
 يسكنون شرقي المدينة النبوية فاجلاهم بعد أن حاصروهم وكانت أم والمم مما أفاء الله على رسوله
 وذكر مصارف النبي بقوله (ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى لله والرسول ولذي
 القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم وما آتاكم الرسول
 فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله أن الله شديد العقاب للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا
 من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون
 والذين تبوءوا الدار والايان من قبلهم يحبون من هاجر اليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما
 أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون والذين
 جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايان ولا تجعل في قلوبنا غلا
 للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم) فهؤلاء المهاجرون والانصار ومن جاء بعدهم إلى يوم
 القيامة ولهذا قال مالك وأبو عبيد وأبو حكيم النهرواني من أصحاب أحمد وغيرهم أن من سب
 الصحابة لم يكن له في النبي نصيب * ومن النبي ما ضربه عمر رضي الله عنه على الأرض التي
 فتحها عنوة ولم يقسمها كارض مصر وأرض العراق الا شيئا يسيرا منها وبر الشام وغير ذلك
 فهذا النبي لا خمس فيه عند جماهير الائمة كابي حنيفة ومالك وأحمد وإنما يرى تخميسه الشافعي
 وبعض أصحاب أحمد وذكر ذلك رواية عنه قال ابن المنذر لا يحفظ عن أحد قبل الشافعي أن
 في النبي خمساً كخمس الغنيمة وهذا النبي لم يكن ملكاً للنبي صلى الله عليه وسلم في حياته عند
 أكثر العلماء وقال الشافعي وبعض أصحاب أحمد كان ملكاً له وأما مصرفه بعد موته فقد اتفق

العلماء على ان يصرف منه أرزاق الجند المقاتلين الذين يقاتلون الكفار فان تقويتهم تذل
 الكفار فيؤخذ منهم الفىء وتنازعوا هل يصرف في سائر مصالح المسلمين أم يختص به
 المقاتلة على قولين للشافعى ووجهين في مذهب الامام أحمد لكن المشهور في مذهبه وهو
 مذهب أبي حنيفة ومالك انه لا يختص به المقاتلة بل يصرف في المصالح كلها وعلى القولين
 يعطى من فيه منفعة عامة لاهل الفىء فان الشافعى قال ينبغي للامام ان يخص من في البلدان
 من المقاتلة وهو من بلغ ويحصى الذرية وهى من دون ذلك والنساء الى ان قال ثم يعطى
 المقاتلة في كل عام عطاءهم ويعطى الذرية والنساء ما يكفيهم لسننهم قال والعطاء من الفىء
 لا يكون الا لبالغ يطبق القتال قال ولم يختلف أحد ممن لقيه في انه ليس للماليك في العطاء حق ولا
 للاعراب الذين هم أهل الصدقة قال فان فضل من الفىء شئ وضعه الامام في أهل الحصون
 والازدياد في الكراع والسلاح وكل ما يقوى به المسلمون فان استغنوا عنه وحصلت كل
 مصلحة لهم فرق ما يبقى عنهم بينهم على قدر ما يستحقون من ذلك المال قال ويعطى من الفىء
 رزق العيال والولاية وكل من قام بامر الفىء من وال وحاكم وكاتب وجندى ممن لا غنى لاهل
 الفىء عنه وهذا مشكل مع قوله انه لا يعطى من الفىء صبي ولا مجنون ولا عبد ولا امرأة ولا
 ضعيف لا يقدر على القتال لانه للمجاهدين وهذا اذا كان للمصالح فيصرف منه الى كل من للمسلمين
 به منفعة عامة كالمجاهدين وكولاة أمورهم من ولاية الحرب وولاية الديوان وولاية الحكم ومن
 يقرهم القرآن ويفتيهم ويحدثهم ويؤمهم في صلاتهم ويؤذن لهم ويعصر منه في سداد ثغورهم
 وعمارة طرقهم وحصونهم ويصرف منه الى ذوي الحاجات منهم أيضا ويبدأ فيه بالام فالام
 فيتقدم ذو المنافع الذين يحتاج المسلمون اليهم على ذوي الحاجات الذين لا منفعة فيهم هكذا نص
 عليه عامة الفقهاء من أصحاب أحمد والشافعى وأبي حنيفة وغيرهم قال أصحاب أبي حنيفة يصرف
 في المصالح ما يسد بها الثغور من القناطر والجسور ويعطى قضاة المسلمين ما يكفيهم ويدفع
 منه أرزاق المقاتلة وذو الحاجات يعطون من الزكوات ونحوها وما فضل عن منافع المسلمين
 قسم بينهم لكن مذهب الشافعى وبعض أصحاب أحمد انه ليس للاغنياء الذين لا منفعة
 للمسلمين بهم فيه حق اذا فضل المال واتسع عن حاجات المسلمين كما قال عمر بن الخطاب رضى
 الله عنه لما كثرت المال أعطا منهم عامة المسلمين فكان لجميع أصناف المسلمين فرض في ديوان

عمر بن الخطاب غنيهم وقصيرهم لكن كان أهل الديوان نوعين مقاتلة وهم بالبنوت وذرية
وهم الصغار والنساء الذين لبسوا من أهل القتال ومع هذا فالواجب تقديم الفقراء على الأغنياء
الذين لا منفعة فيهم فلا يعطى غني شيئاً حتى يفضل عن الفقراء هذا مذهب الجمهور بكلك واحد
في الصحيح من الروايتين عنه ومذهب الشافعي كما تقدم تخصيص الفقراء بالفاضل (واما المال
الثالث) فهو الصدقات التي هي زكاة اموال المسلمين زكاة الحرث وهي العشور وانصاف
العشور المأخوذة من الحبوب والثمار وزكاة الماشية وهي الابل والبقر والزم وزكاة التجارة
وزكاة النقدين فهذا المال مصرفه ما ذكره الله تعالى في قوله (انما الصدقات للفقراء
والمساكين والماملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن
السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم) وفي السنن ان النبي صلى الله عليه وسلم سأل
رجل ان يعطيه شيئاً من الصدقات فقال ان الله لم يرز في الصدقات بقسمة نبي ولا غيره
ولكن جزأها ثمانية اجزاء فان كنت من تلك الاجزاء اعطيتك وقد اتفق المسلمون على انه
لا يجوز ان يخرج بالصدقات عن الاصناف الثمانية المذكورين في هذه الآية كما دل على ذلك
القرآن * اذا تبين هذا الاصل فنذكر أصلاً آخر ونقول اموال بيت المال في مثل هذه الازمنة
هي اصناف صنف منها هو من الفئ أو الصدقات أو الخمس فهذا قد عرف حكمه وصنف صار
الى بيت المال بحق من غير هذه مثل من مات من المسلمين ولا وارث له ومن ذلك ما فيه
نزاع ومنه ما هو متفق عليه وصنف قبض بغير حق أو بتأويل يجب رده الى مستحقه اذا
امكن وقد تعدد ذلك مثل ما يؤخذ من مصادرات المال وغيرهم الذين أخذوا من الهدايا
واموال المسلمين ما لا يستحقونه فاسترجعه ولي الامر منهم أو من تركاتهم ولم يعرف مستحقه
ومثل ما قبض من الوظائف المحدثه وتعدر رده الى اصحابه وامثال ذلك فهذه الاموال التي
تعدر ردها الى أهلها لعدم العلم بهم مثلاً هي مما يصرف في مصالح المسلمين عند اكثر العلماء
وكذلك من كان عنده مال لا يعرف صاحبه كالفاسب الثائب والخائن الثائب والمرائي الثائب
ونحوهم ممن صار بيده مال لا يملكه ولا يعرف صاحبه فانه يصرفه الى ذوي الحاجات ومصالح
المسلمين * اذا تبين هذان الاصلان فنقول من كان من ذوي الحاجات كالفقراء والمساكين
والغارمين وابن السبيل فهو لاء يجوز بل يجب ان يعطوا من الزكوات ومن الاموال المجهولة

باتفاق المسلمين وكذلك يعطوا من النقيض مما فضل عن المصالح العامة التي لا بد منها عند أكثر
 العلماء كما تقدم سواء كانوا مشتغلين بالعلم الواجب على الكفاية أو لم يكونوا وسواء كانوا في
 زوايا أو ربط أو لم يكونوا لكن من كان ممزاجاً بعلوم أو دين كان مقدماً على غيره وحق هذا
 الصنف من ذكرهم الله بقوله (للفقراء الذين احصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضرباً في الارض
 يحسبهم الجاهل اغنياء من المتغف لترفعهم بسياهم لا يسألون الناس الخافاً) فمن كان ما هو مشغول
 به من العلم والدين الذي احصر به في سبيل الله قد منعه الكسب فهو أولى من غيره ويعطى
 قضاء المسلمين وعلماؤهم منه ما يكفيهم ويدفع منه ارزاق المقاتلة وذرايعهم لاسباب من ينجي
 هاشم الطالبين والعباسيين وغيرهم فان هؤلاء يتبين اعطاؤهم من الخمس والنقيض والمصالح لكون
 الزكاة محرمة عليهم * والفقير الشرعي المذكور في الكتاب والسنة الذي يستحق من الزكاة
 والمصالح ونحوها ليس هو الفقير الاصطلاحي الذي يتقيد بلبة معينة وطريقة معينة بل كل من
 ليس له كفاية تكفيه وتكفي عياله فهو من الفقراء والمساكين وقد تنازع العلماء هل الفقير اشد
 حاجة أو المسكين أو الفقير من يتغف والمساكين من يسأل على ثلاثة اقوال لهم وانفقوا على
 ان من لا مال له وهو عاجز عن الكسب فانه يعطى ما يكفيه سواء كان لبسه لبس الفقير
 الاصطلاحي أو لباس الجند والمقاتلة أو لبس الشهود أو لبس التجار أو الصناع أو الفلاحين
 فالصدقة لا يختص بها صنف من هذه الاصناف بل كل من ليس له كفاية تامة من هؤلاء
 مثل الصانع الذي لا تقوم صنعيته بكفايته والتاجر الذي لا تقوم تجارته بكفايته والجندي الذي
 لا تقوم اقطاعه بكفايته والفقير والصوفي الذي لا يقوم مغلومه من الوقف بكفايته والشاهد
 والفقير الذي لا يقوم ما يحصل له بكفايته وكذلك من كان في رباط أو زاوية وهو عاجز عن
 كفايته فكل هؤلاء مستحقون * ومن كان من هؤلاء كلهم مؤمناً تقياً كان لله ولياً فان
 اولياء الله الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون الذين آمنوا وكانوا يتقون من أي صنف كانوا
 من اصناف القبلة ومن كان من هؤلاء منافقاً أو مظهراً لبدعة يخالف الكتاب والسنة من
 بدع الاعتقادات والمبارات فانه مستحق للعقوبة ومن عقوبته أن يحرم حتى يتوب وأما من
 كان زنديقاً كالحلولية والمباحية ومن يفضل متبوعه على النبي صلى الله عليه وسلم ومن يستقدمه
 لا يجب عليه في الباطن اتباع شريعة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو انه اذا حصلت له المرفة

والتحقيق سقط عنه الامر والنهي أو انه العارف المحقق يجوز له التدين بدين اليهود والنصارى
 ولا يجب عليه الاعتصام بالكتاب والسنة وأمثال هؤلاء فان هؤلاء منافقون زنادقة وإذا ظهر
 على أحدهم فانه يجب قتله باتفاق المسلمين وهم كثيرون في هذه الازمنة وعلى ولاية الامور مع
 اعطاء الفقراء بل والاغنياء بأن يلزموا هؤلاء باتباع الكتاب والسنة وطاعة الله ورسوله ولا
 يمكنوا أحداً من الخروج من ذلك ولو ادعى من الدعاوي ما ادعاه ولو زعم انه يطير في الهواء أو
 يشي على الماء ومن كان من الفقراء الذين لم تشاهم منفعة غاية للمسلمين عن الكسب قادراً
 عليه لم يجوز أن يعطى من الزكاة عند الشافعي واحد وجوز ذلك أبو حنيفة وقد قال النبي صلى
 الله عليه وسلم لا تحمل الصدقة لثني ولا لقوي مكتسب ولا يجوز أن يعطى من الزكاة من يصنع
 بها دعوة وضيافة للفقراء ولا يقيم بها سباط لا لوارد ولا غير وارد بل يجب أن يعطى ملكاً
 للفقر المحتاج بحيث يتفقها على نفسه وعياله في بيته ان شاء ويقضى منها ديونه ويصرفها في
 حاجاته وليس في المسلمين من يتكر صرف الصدقات وفاضل أموال المصالح الى الفقراء
 والمساكين ومن نقل عنه ذلك فاما أن يكون من أجهل الناس بالعلم وإما أن يكون من أعظم الناس
 كفراً بالدين بل بسائر الملل والشرائع أو يكون النقل عنه كذباً أو محرفاً فاما من هو متوسط
 في علم ودين فلا يخفى عليه ذلك ولا ينهى عن ذلك ولكن قد اختلط في هذه الاموال
 المرتبة السلطانية الحق والباطل فاقوام كثيرون من ذوي الحاجات والدين والعلم لا يعطى
 أحدهم كفايته ويتمزق جوعاً وهو لا يسأل ومن يعرفه فليس عنده ما يعطيه واقوام كثيرون
 يأكلون أموال الناس بالباطل ويصدون عن سبيل الله وقوم لهم رواتب اضاف حاجاتهم وقوم
 لهم رواتب مع غنائم وعدم حاجاتهم وقوم يتلون جهات كمساجد وغيرها فيأخذون معلوماً
 ويستنتون من يبطون شيئاً يسيراً واقوام في الربط والزوايا يأخذون مالا يستحقون ويأخذون
 فوق حقهم ويعنعون من هو أحق منهم حقه أو تمام حقه وهذا موجود في مواضع كثيرة
 ولا يستريب مسلم أن السعي في تمييز المستحق من غيره واعطاء الولايات والارزاق من هو
 أحق بها والعدل بين الناس في ذلك وفعله بحسب الامكان هو من افضل أعمال ولاية الامور
 بل ومن اوجبها عليهم فان الله يأمر بالعدل والاحسان والعدل واجب على كل أحد في كل
 شيء وكما ان النظر في الجند المقاتلة والتعديل بينهم وزيادة من يستحق الزيادة وتقصان من

يستحق النقصان واعطاء العاجز عن الجهاد من جهة أخرى هو من أحسن افعال ولاة الامور
واوجبها فكذلك النظر في حال سائر المرتزقين من أموال الفنى والصدقات والمصالح والوقوف
والعدل بينهم في ذلك واعطاء المستحق تمام كفايته ومنع من دخل في المستحقين وليس منهم
من أن يزاحمهم في ارزاقهم واذا ادعى الفقر من لم يعرف به الفنى وطلب الاخذ من الصدقات فانه
يجوز للامام أن يعطيه بلا بينة بعد ان يعلمه انه لاحظ فيها الفنى ولا لقوى مكتسب فان النبي
صلى الله عليه وسلم سأل رجلان من الصدقة فلما رآهما جليدين صعد فيهما النظر وصوبه فقال
ان شئنا اعطينكما ولا حظ فيها لنفى ولا لقوى مكتسب * وأما ان ذكر أن له عيالا فهل يفتقر
الى بينة فيه قولان للعلماء مشهوران هما قولان في مذهب الشافعي واحمد واذا رأى الامام
قول من يقول فيه يفتقر الى بينة فلا نزاع بين العلماء انه لا يجب أن تكون البينة من الشهود
العدل بل يجب انهم لم يرتزقوا على اداء الشهادة فترد شهادتهم اذا أخذوا عليها رزقا لاسيما مع
العلم بكثرة من يشهد بالزور ولهذا كانت المادة أن الشهود في الشام المرتزقة بالشهادة لا
يشهدون في الاجتهاديات كالاغشار والرشد والعدالة والاهلية والاستحقاق ونحو ذلك بل يشهدون
بالحسيات كالذي سمعوه ورأوه فان الشهادة بالاجتهاديات يدخلها التأويل والتهم فالجمل سهل
الشهادة فيها بغير تحري بخلاف الحسيات فان الزيادة فيها كذب صريح لا يقدم عليه الا من
يقدم على صريح الزور وهؤلاء أقل من غيرهم بل اذا اتى الواحد من هؤلاء بمن يعرف صدقه
من جيرانه ومعارفه وأهل الخبرة الباطنة به قبل ذلك منهم واطلاق القول بان جميع من بالربط
والزوايا غير مستحقين باطل ظاهر البطلان كما ان اطلاق القول بان كل من فيهم مستحق لما
يأخذه هو باطل أيضا فلا هذا ولا هذا بل فيهم المستحق الذي يأخذ حقه وفيهم من يأخذ
فوق حقه وفيهم من لا يعطى الا دون حقه وفيهم غير المستحق حتى انهم في الطعام الذي
يشتركون فيه يعطى أحدهم افضل مما يعطى الآخر وان كان اغنى منه خلاف ما جرت عادة
أهل العدل الذين يسوون في الطعام بالعدل كما يعمل في رباطات أهل العدل * وامرولى الامر
بجميع هؤلاء بينهم هو من أفضل العبادات واعظم الواجبات وما ذكر عن بعض الحكماء من
انه لا يستحق من هؤلاء الا الاعمي والمكسح والزمن قول لم يعلمه أحد من المسلمين ولا
يتصور ان يقول هذا حاكم ممن جرت العادة بان يتولى الحكم اللهم الا أن يكون من أجهل

الناس او افجرهم فعلوم ان ذلك يقدح في عدالته وانه يجب ان يستدل به على جرحه كما انه ان كان الناقل لهذا عن حاكم قد كذب عليه فينبغي ان يعاقب على ذلك عقوبة مردعة وأمثاله من المفترين على الناس وعقوبة الامام للكذاب المفترى على الناس والمتكلم فيهم وفي استحقاقهم لما يخالف دين الاسلام لا يحتاج الى دعواهم بل العقوبة في ذلك جائزة بدون دعوى أحد كمقوبته لمن يتكلم في الدين بلا علم فيحدث بلا علم ويفتى بلا علم وأمثال هؤلاء يعاقبون فعقوبة كل هؤلاء جائزة بدون دعوى فان الكذب على الناس والتكلم في الدين وفي الناس بغير حق كثير في كثير من الناس فن قال انه لا يستحق الا الاعمى والزمن والمسكسح فقد اخطأ باتفاق المسلمين وكذلك من قال ان اموال بيت المال على اختلاف اصنافها مستحقة لاصناف منهم الفقراء وانه يجب على الامام اطلاق كفايتهم من بيت المال فقد اخطأ بل يستحقون من الزكوات بلارب وامامن النبي والمصالح فلا يستحقون الا ما فضل عن المصالح العامة ولو قدر انه لم يحصل لهم من الزكوات ما يكفيهم واموال بيت المال مستغرة بالمصالح العامة كان اعطاء العاجز منهم عن الكسب فرضا على الكفاية فعلي المسلمين جميعا ان يطعموا الجائع ويكسوا العارى ولا يدعوا بينهم محتاجا وعلي الامام ان يصرف ذلك من المال المشترك الفاضل عن المصالح العامة التي لا بد منها وأما من يأخذ بمصلحة عامة فانه يأخذ مع حاجته باتفاق المسلمين وهل له ان يأخذ مع الفنى كالقاضي والشاهد والمفتى والحاسب والمقرى والمحدث اذا كان غنيا فهل له ان يرتزق على ذلك من بيت المال مع غناه قولان مشهوران للعلماء وكذلك قول القائل ان عناية الامام باهل الحاجات تجب ان تكون فوق عنايته باهل المصالح العامة التي لا بد للناس منها في دينهم وديارهم كالجهاد والولاية والعلم ليس بمستقيم لوجوه — احدها ان العلماء قد نصوا على انه يجب في مال النبي والمصالح ان يقدم أهل المنفعة العامة واما مال الصدقات فيأخذ نوعان نوع يأخذ بحاجته كالفقراء والمساكين والفارين لمصلحة انفسهم وابن السبيل وقوم يأخذون لمشتهم كالعاملين والفارين في اصلاح ذات البين كمن فيه نفع عام كالمقاتلة وولاية امورهم وفي سبيل الله وليس أحد الصنفين أحق من الآخر بل لا بد من هذا وهذا — الثاني ان ما ذكره كثير من القائلين بالمصالح من الجهاد والولايات والعلم من فساد النية معارض بما يوجد في كثير من ذوي الحاجات من الفسق والزندقة وكما أن من ذوي الحاجات صالحين أولياء لله في المجاهدين والعلماء أولياء لله وأولياء

الله هم المؤمنون المتقون من أى صنف كانوا ومن كان من أولياء الله من أهل الجهاد والعلم كان أفضل ممن لم يكن من هؤلاء فان سادات أولياء الله من المهاجرين والانصار كانوا كذلك وقول القائل اليوم في زماننا كثير من المجاهدين والعلماء انما يتخذون الجهاد والقتال والاشتغال بالعلم معيشة دنيوية يحامون بها عن الجاه والمال وانهم عصاة بقتالهم واشتغالهم مع انضمام معاص ومصاب اخرى لا يتسع الحال لها والمجاهد لتكون كلمة الله هي العليا والعلم ليكون التعلّم محض التقرب قليل الوجود أو مفقود بلا ريب ان الاخلاص واتباع السنة فيمن لا يأكل اموال الناس أكثر ممن يأكل الاموال بذلك بل والزندقة تعارضه بما هو اصدق منه وهو أن يقال كثير من أهل الربط والزوايا والمتظاهرين للناس بالفقر انما يتخذون ذلك معيشة دنيوية هذا مع انضمام كفر وفسوق ومصاب لا يتسع الحال لقولها بمثل دعوى الحلول والاتحاد في العباد أكثر منها في أهل العلم والجهاد وكذلك التقرب الى الله بالعبادات البدعية ومعلوم انه في كل طائفة بار وفاجر وصادق وزنديق والواجب موالاته أولياء الله المتقين من جميع الاصناف وبغض الكفار والمنافقين من جميع الاصناف والفاسق الملي يعطي من الموالاته بقدر ايمانه ويعطي من المهاداة بقدر فسقه فان مذهب أهل السنة والجماعة ان الفاسق الملي له الثواب والعقاب اذا لم يعف الله عنه وانه لا بد أن يدخل النار من الفاسق من شاء الله وان كان لا يخلد في النار أحد من أهل الايمان بل يخلد فيها المنافقون كما يخلد فيها المتظاهرون بالكفر

(الوجه الثالث) أن يقال غالب الذين يأخذون لمنفعة المسلمين من الجند وأهل العلم ونحوهم محاييج أيضا بل غالبهم ليس له رزق الا العطاء ومن يأخذ بالمنفعة والحاجة أولى ممن يأخذ بمجرد الحاجة

(الوجه الرابع) ان يقال العطاء اذا كان لمنفعة المسلمين لم ينظر الى الآخذ هل هو صالح النية أو فاسدها ولو أن الامام اعطى ذوى الحاجات العاجزين عن القتال وترك اعطاء المقاتلة حتى يصلحوا نياتهم لاهل الاسلام واستولى الكفار على بلاد الاسلام فان تعليق العطايا في القلوب متعذر وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر وباقوام لا خلاق لهم وقال اني لاعطي رجلا وادع رجلا والذين ادع احب الي من الذين أعطى اعطي رجلا لما في قلوبهم من الملع والجزع واكل رجلا لما في قلوبهم من الفنى والخير وقال اني لاعطي أحدهم العطية فيخرج بها يتأبطها نارا قالوا يا رسول الله فلم تعطهم قال يا بون الا أن يسألوني ويأبى الله لي البخل ولما

كان عام حنين قسم غنائم حنين بين المؤلفة قلوبهم من أهل نجد والطلاق من قريش كمينه
 ابن حصين والعباس بن مرداس والاقرع بن حابس وامثالهم وبين سبيل بن عمرو وصفوان
 ابن امية وعكرمة بن ابي جهل وابي سفيان بن حرب وابنه معاوية وامثالهم من الطلقاء الذين
 اطلقهم عام الفتح ولم يعط المهاجرين والانصار شيئا اعطاهم ليتألف بذلك قلوبهم على الاسلام
 وتأليفهم عليه مصلحة عامة للمسلمين والذين لم يعطهم هم افضل عنده وهم سادات اولياء الله المتقين
 وافضل عباد الله الصالحين بعد النبيين المرسلين والذين اعطاهم منهم من ارتد عن الاسلام قبل
 موته وعامتهم اغنياء لافقراء فلو كان العطاء لاحاجة مقدما على العطاء للمصلحة العامة لم يعط
 النبي صلى الله عليه وسلم هؤلاء الاغنياء السادة المطاعين في عشائهم ويدع عطاء من عنده
 من المهاجرين والانصار الذين هم احوج منهم وافضل وبمثل هذا طعن الخوارج على النبي
 صلى الله عليه وسلم وقال له اولهم يا محمد اعدل فانك لم تعدل قال ان هذه لقسمة ما أريد بها
 وجه الله تعالى حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم ويحك ومن يبدل اذا لم اعدل لقد خبت
 وخسرت ان لم اعدل فقال له بعض الصحابة دعني أضرب عنق هذا فقال انه يخرج من
 ضنثي هذا قوم يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقرآته مع قرآنتهم
 يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم يعترفون من الاسلام كما يعترف السهم من الرمية اينما لقيتموهم
 فاقتلوه فان في قتلهم اجرا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة وفي رواية لان أدركتهم لاقتلهم
 قتل عاد وهؤلاء خرجوا على عهد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه قتل الذين
 قاتلوه جميعهم مع كثرة صومهم وصلاتهم وقراءتهم فاخرجوا عن السنة والجماعة وهم قوم لم
 عناء وورع وزهد لكن بغير علم فاقضى ذلك عندهم أن العطاء لا يكون الا لذوى الحاجات
 وان اعطاء السادة المطاعين الاغنياء لا يصلح لغير الله بزعمهم وهذا من جهلهم فانما العطاء انما
 هو بحسب مصلحة دين الله فكما كان لله اطوع ولدين الله انفع كان العطاء فيه أولى وعطاء
 محتاج اليه في اقامة الدين وقمع أعدائه واطهاره واعلاؤه اعظم من اعطاء من لا يكون كذلك وان
 كان الثاني احوج وقول القائل ان هذه القيود على مذهب الشافعي دون مذهب مالك وما نقله
 من مذهب عمر فهذا يحتاج الى معرفة بمذاهب الاثمة في ذلك وسيرة الخلفاء في العطاء واصل
 ذلك ان الارض اذا فتحت عنوة فقيها للعلماء ثلاثة أقوال أحدها وهو مذهب الشافعي انه

يجب قسمها بين الثمانين الا ان تستطيب انفسهم فيقفها وذكر في الام انه لو حكم حاكم
بوقفها من غير طيب انفسهم تقض حكمه لان النبي صلى الله عليه وسلم قسم خير بين الثمانين
لكن جمهور الأئمة خالفوا الشافعي في ذلك ورأوا ان ما فعله عمر بن الخطاب من جعل الارض
المفتوحة عنوة فيئا حسن جائز وان عمر حبسها بدون استطابة انفس الثمانين ولا نزاع ان كل
ارض فتحها عمر بالشام عنوة والعراق ومصر وغيرها لم يقسمها عمر بين الثمانين وانما قسم
المنقولات لكن قال مالك وطائفة وهو القول الثاني انها مختصة باهل المدينة وقد صنف
اسماعيل بن اسحق امام المالكية في ذلك بما نازع به الشافعي في هذه المسئلة وتكلم على حججه
وعن الامام احمد كالتولين لكن المشهور في مذهبه هو القول الثالث وهو مذهب الاكثرين
ابي حنيفة واصحابه والثوري وأبي عبيد وهو ان الامام يفعل فيها ما هو اصلح للمسلمين من
قسمها أو حبسها فان رأى قسمها كما قسم النبي صلى الله عليه وسلم خير فعل وان رأى ان يدعها
فيئا للمسلمين فعل كما فعل عمر وكما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم فعل بنصف خير وانه
قسم نصفها وحبس نصفها لثوابه وانه فتح مكة عنوة ولم يقسمها بين الثمانين فلم ان ارض
العنوة يجوز قسمها ويجوز ترك قسمها وقد صنف في ذلك مصنف كبير اذا عرف ذلك فصر
هي مما فتح عنوة ولم يقسمها عمر بين الثمانين كما صرح بذلك ائمة المذاهب من الحنفية والمالكية
والحنبلية والشافعية لكن تنقلت احوالها بعد ذلك كما تنقلت احوال العراق فان خلفاء بني
العباس نقلوه الى المقاسمة بعد المحارضة وهذا جائز في أحد قولي العلماء وكذلك مصر رفع عنها
الخراج من مدة لا أعلم ابتداءها وصارت الرقبة للمسلمين وهذا جائز في أحد قولي العلماء واما
مذهب عمر في النقي فانه يجعل لكل مسلم فيه حقا لكنه يقدم الفقراء واهل المنفعة كما قال عمر
رضي الله عنه ليس أحد أحق بهذا المال من أحد انما هو الرجل وبلاؤه والرجل وغناؤه
والرجل وسابقته والرجل وحاجته فكان يقدم في العطاء بهذه الاسباب وكانت سيرته التفضيل
في العطاء بالفضائل الدينية * واما ابو بكر الصديق رضي الله عنه فسوى بينهم في العطاء اذا
استووا في الحاجة وان كان بعضهم افضل في دينه وقال انما اسلموا لله واجورهم على الله وانما
هذه الدنيا بلاغ وروى عنه انه قال استوى فيهم ايمانهم يعني ان حاجتهم الى الدنيا واحدة
فاعطيهم لذلك لا للسابقة والفضيلة في الدين فان أجرهم يبقى على الله فاذا استووا في الحاجة

(١١٠)
الديوية سوى ينهم في العطاء ويروي أن عمر في آخر عمره قال لان عشت الى قابل لاجل ان
الناس يباؤوا احدا أي مائة واحدة أي صنفا واحدا وتفضيله كان بالاسباب الاربعة التي ذكرها
الرجل وبلاؤه وهو الذي يجتهد في قتال الاعداء والرجل وغناؤه وهو الذي ينفي عن المسلمين
في مصالحهم لولاية امورهم ومعلمهم وامثال هؤلاء والرجل وسابقته وهو من كان من السابقين
الاولين فانه كان يفضلهم في العطاء على غيرهم والرجل وفاقه فانه كان يقدم الفقراء على الاغنياء
وهذا ظاهر فانه مع وجود المحتاجين كيف يحرم بعضهم ويعطى لئى لا حاجة له ولا منفعة به
لا سيما اذا ضاقت اموال بيت المال عن اعطاء كل المسلمين غنيهم وفقيرهم فكيف يجوز ان
يعطى التنى الذي ليس فيه نفع عام ويحرم الفقير المحتاج بل الفقير النافع وقد روى عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه أعطى من أموال بني النضير وكانت لله اجرين لفقيرهم ولم يعط
الا نصار منها شيئا لغناهم الا انه أعطى بمض الانصار لفقره وفي السنن ان النبي صلى الله
عليه وسلم كان اذا أتاه مال أعطى الأهل قسامين والعزب قسما فيفضل المتأهل على المتعزب
لانه محتاج الى نفقة نفسه ونفقة امرأته والحديث رواه ابو داود وابو حاتم في صحيحه والامام احمد
في زواية ابي طالب وقال حديث حسن ولفظه عن عوف بن مالك ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان اذا أتاه التنى قسسه من يومه فاعطى الأهل حظين واعطى العزب حظا وحديث
عمر رواه احمد وابو داود ولفظ ابي داود عن مالك بن اوس بن الحدنان قال ذكر عمر يوما
التنى فقال ما انا باحق بهذا التنى منكم وما أحد منا باحق به من احد الا انا على منازلنا من
كتاب الله الرجل وقدمه والرجل وبلاؤه والرجل وغناؤه والرجل وحاجته ولفظ احمد قال
كان عمر يحلف على ايمان ثلاث والله ما أحد أحق بهذا المال من أحد وما أنا أحق به من أحد
ووالله ما من المسلمين أحد الا وله في هذا المال نصيب الا عبدا مملوكا ولكننا على منازلنا من كتاب
الله فالرجل وبلاؤه في الاسلام والرجل وقدمه والرجل وغناؤه في الاسلام والرجل وحاجته
والله لئن بقيت لهم لأوتين الراعى بجبل صنعاء حظ في هذا المال وهو يرعى مكانه فهذا كلام
عمر الذي يذكر فيه بان لكل مسلم حقا يذكر فيه تقديم اهل الحاجات ولا يختلف اثنان من
المسلمين انه لا يجوز ان يعطى الاغنياء الذين لا منفعة لهم ويحرم الفقراء فان هذا مضاة لقوله
تعالى كيلا يكون دولة بين الاغنياء منكم فاذا جعل التنى متداولا بين الاغنياء فهذا الذي حرمه

الله ورسوله وهذه الآية في نفس الامر وأما نقل النافل مذهب مالك بأن في المدونة وجزية
حامهم اهل الذمة وخراج الارضين ما كان منها عنوة أو صلحا فهو عند مالك جزية والجزية
عنده في قال ويعطى هذا النى اهل كل بلدة افتتحوها عنوة أو صلحا عليها فيقسم عليهم
ويفضل بعض الناس على بعض من النى ويبدأ باهل الحاجة حتى يغنوا منه ولا يخرج الى غيرهم
الا ان ينزل بقوم حاجة فينقل اليهم بعد أن يعطى أهله منه ما يغنيهم عن الاجتهاد وقال أيضا
قال مالك وأما جزية الارض فما أدرى كيف كان يصنع فيها الا ان عمر قد اقر الارض فلم
يقسمها بين الذين افتتحوها وارى لمن ينزل ذلك به ان يكشف عنه من يرضاه فان وجد عالما
يستفتيه والا اجتهد هو ومن يحضره رأسا وأما احياء الموات فجائز بدون اذن الامام في
مذهب الشافعى واحمد وابي يوسف ومحمد واشترط أبو حنيفة ان يكون باذن الامام وقال
مالك ان كان بعيدا عن العمران بحيث لا تباح الناس فيه لم يحتج الى اذنه وان كان مما قرب من
العمران وباح الناس فيه افتقر الى اذنه لكن ان كان الاحياء في أرض الخراج فهل يملك
بالاحياء ولا خراج عليه أو يكون بيده وعليه الخراج على قولين للعلماء هما روايتان عن أحمد
واما من قتل أو مات من المقاتلة فانه ترزق امرأته واولاده الصغار وفي مذهب احمد والشافعى
في أحد قوليه وغيرهما فينفق على امرأته حتى تزوج وعلى ابنته الصغيرة حتى تزوج وعلى
ابنه الصغير حتى يبلغ ثم يجعل من المقاتلة ان كان يصلح للقتال والا ان كان من أهل الحاجة
والذين يعطون من الصدقة وفاضل النى والمصالح اعطى له من ذلك والا فلا

(١٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل له حق في بيت المال اما لمنفعة في الجهاد أو ولايته فاحيل
ببعض حقه على بعض المظالم فقلت له لا تستخرج انت هذا ولا تمن على استخراجها فان
ذلك ظلم لكن اطلب حقتك من المال المحصل عندهم وان كان مجموعا من هذه الجهة وغيرها
لان ما اجتمع في بيت المال ولم يرد الى اصحابه فصرفه في مصالح اصحابه والمسلمين اولى من
صرفه فيما لا ينفع اصحابه أو فيما يضره وقد كتبت نظير هذه المسئلة في غير هذا الموضع وأيضا
فانه يصير مختلطاً فلا يبقى محكوماً بتحريمه بعينه مع كون الصرف الى مثل هذا واجبا على
المسلمين فان الولاة يظلمون تارة في استخراج الاموال وتارة في صرفها فلا يحل اعانتهم على
الظلم في الاستخراج ولا أخذ الانسان ما لا يستحقه وأما ما يسوغ فيه الاجتهاد من

الاستخراج والصرف فلمسائل الاجتهاد واما ما لا يسوغ فيه اجتهاد من الاخذ والاعطاء فلا
يماونون لكن اذا كان المصروف اليه مستحقا بمقدار المأخوذ جاز أخذه من كل مال يجوز صرفه
كالمال المجهول ما لك اذا وجب صرفه فان امتنعوا من اعادته الى مستحقه فهل الاولى اقراره
بايدى الظلمة أو السعى في صرفه في مصالح أصحابه والمسلمين اذا كان الساعي في ذلك ممن يكره
اصل اخذه ولم ين على اخذه بل سعى في منع اخذه فهذه مسألة حسنة ينبغي التفطن لها والا
دخل الانسان في فعل المحرمات أو في ترك الواجبات فان الاعانة على الظلم من فعل المحرمات
واذا لم يتمكن الواجبات الا بالصرف المذكور كان تركه من ترك الواجبات واذا لم يتمكن الا
اقراره بيد الظالم أو صرفه في المصالح كان النهي عن صرفه في المصالح اعانة على زيادة الظلم التي
هي اقراره بيد الظالم فكما يجب ازالة الظلم يجب تقليله عند الدجز عن ازالته بالكلية فهذا أصل
عظيم والله اعلم واصل آخر وهو أن الشبهات ينبغي صرفها في الابدع عن المنفعة فالابدع كما
امر النبي صلى الله عليه وسلم في كسب الحجاب بان يطعمه الرقيق والناضح فالاقرب ما دخل
في الطعام والشراب ونحوه ثم ما ولي الظاهر من اللباس ثم ما ستر مع الانفصال من البناء ثم
ما عرض من الركوب ونحوه فهكذا ترتيب الاستفعا بالرزق وكذلك اصحابنا يفعلون *

(١٩) (مسئلة) في قوم ارسلا قوما في مصالح لهم ويعطونهم نفقة فهل يحل لهم أكل ذلك
واستدانة تمام نفقتهم ومخالطتهم

(الجواب) اذا اعطاهم الذين بعثوهم ما ينفقونه جاز ذلك وعليهم تمام نفقتهم ما داموا
في حوائجهم ويجوز مخالطتهم *

باب اللقطة وغير ذلك

(٢٠) (مسئلة) في رجل وجد لقطة وعرف بها بعض الناس بينه وبينه سرا اياها ولها
عنده مدة سنين فما الحكم فيها

(الجواب) الحمد لله لا يحل له مثل هذا التعريف بل عليه ان يعرفها تعريفا ظاهرا لكن
على وجه مجمل بان يقول من ضاع له نفقة او نحو ذلك والله اعلم

(٢١) (مسئلة) في حجاج التقوا مع عرب قد قطعوا الطريق على الناس واخذوا اقاشرهم

فهربوا وتركوا جملهم والتمش فهل يحمل أخذ الجمل التي للحرامية والتمش الذي سرقوه أم لا
 ﴿الجواب﴾ الحمد لله ما أخذوه من مال الحجاج فانه يجب رده اليهم ان امكن فان هذا
 كاللقطة يعرف سنة فان جاء صاحبها فذاك والا فلا خذها ان ينقها بشرط ضمانها ولو ايس من
 وجود صاحبها فانه يتصدق به ويصرف في مصالح المسلمين وكذلك كل مال لا يعرف مالكة
 من المنصوب والعواري والودائع وما اخذ من الحرامية من اموال الناس او ما هو منبوذ
 من اموال الناس فان هذا كله يتصدق به ويصرف في مصالح المسلمين *

(٢٢) ﴿مسئلة﴾ في سفينة غرقت في البحر ثم انها انحدرت وهي معلومة الى بعض البلاد
 وقد كان فيها جرار زيت حارثم ان اهل القرية تعاونوا على المركب حتى أخرجوها الى البر
 وقلبوها فطفي الزيت على وجه الماء وبقي راتجامع الماء ثم ان اهل القرية جاؤا الى البحر فوجدوا
 الزيت على الماء فجمع كل واحد ما قدر عليه والمركب قرية منهم فهذا الزيت المجموع حلال
 ام حرام * ومركب رمان غرقت وجميع ما فيها انحدر في البحر فبق كل أحد يجمع من ذلك ولم
 يعرف له صاحب فهل هو مما لا يعرف صاحبه حلال أم حرام

﴿الجواب﴾ الذين جمعوا الزيت على وجه الماء قد خلصوا مال المعصوم من التلف ولهم
 اجرة المثل والزيت لصاحبه * واما كون الزيت لصاحبه فلا أعلم فيه نزاعا الا نزاعا قليلا فانه
 يروى عن الحسن بانه قال هو لمن خلصه وأما وجوب اجرة المثل لمن خلصه فهذا فيه قولان
 للعلماء اصحهما وجوب الاجرة وهو منصوص أحمد وغيره لان هذا المخلص متبرع واصحاب
 القول يقولون ان خلصوه لله تعالى فاجرهم على الله تعالى وان خلصوه لاجل العوض فلم العوض
 لان ذلك لو لم يفعل لافضى الى هلاك الاموال لان الناس لا يخلصوها من الممالك اذا عرفوا
 انهم لا فائدة لهم في ذلك والصحابة قد قالوا فيمن اشترى اموال المسلمين من الكفار أنه ياخذ
 ممن اشتراه بالثمن لانه هو الذي خلصه بذلك الثمن ولان هذا المال كان مستهلكا لو لا اخذ
 هذا وتخليصه عمل مباح ليس هو عاصيا فيه فيكون المال اذا حصل بعمل هذا والاصل لهذا
 فيكون مشتركا بينهما لكن لا تجب الشركة على المعين فيجب اجرة المثل ولان مثل هذا ما ذون
 فيه من جهة العرف فان عادة الناس انهم يطلبون من يخلص لهم هذا بالاجرة والاجارة تثبت
 بالعرف والمادة كمن دخل الى حمام أو ركب في سفينة بغير مشاركة وكمن دفع طعاما الى طباخ

وغسل بغير مشاركة ونظائر ذلك متعددة ولو كان المال حيوانا فخاصه من مهلكة ملكة كما ورد به الاثر لان الحيوان له حرمة في نفسه بخلاف المتاع فان حرمة صاحبه فهناك تخليصه لحق الحيوان وهو بالملك قد يأس صاحبه بخلاف المتاع فان صاحبه يقول للمخلص كان يجوز لك من حين ان ادعه او الحق فيه لي فاذا لم تعطني حتي لم آذن لك في تخليصه واما الرمان اذا لم يعرف صاحبه فهو كاللقطة واللقطة ان رجي وجود صاحبها عرفت حولا وان كانوا لا يرجون وجود صاحبه ففي تعريفه قولان لكن على القولين لهم أن يأكلوا الرمان أو يبيعوه ويحفظوا ثمنه ثم يعرفوه بعد ذلك والله اعلم

(٢٣) ﴿مسئلة﴾ في حكم من وجد لقطة

﴿الجواب﴾ يعرف سنة قريبا من المكان الذي وجدها فيه فان لم يجد صاحبها بعد سنة فله ان يتصرف فيها وله ان يتصدق بها

(٢٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل اتي لقية في وسط فلاة وقد أنشد عليها الى حيث دخل الى بلده فهل هي حلال أم لا

﴿الجواب﴾ يعرفها سنة قريبا من المكان الذي وجدها فيه فان لم يجد بعد سنة صاحبها فله أن يتصرف فيها وله أن يتصدق بها والله اعلم

(٢٥) ﴿مسئلة﴾ جاء التتار وجفل الناس من بين أيديهم وخلفوا دوابا واثانا من النحاس وغيره وضمه مسام وطالت مدته ولم يظهر له صاحب ولا منشء وهو يستعمل الدواب والمتاع فما يصنع

﴿الجواب﴾ يجوز له أن يستعمله ويجوز له ان يتصدق به على من ينتفع به والله اعلم

(٢٦) ﴿مسئلة﴾ فيمن وجد طفلا ومعه شيء من المال ثم ربا حتى بلغ من العمر شهرين فجاء رجل آخر لترضعه امرأته لله فلما كبر الطفل ادعت المرأة انه ابنها وانها ربته في حضن أبيه فهل يقبل قولها وهل يجب عليها ان تعطى الرجل الثاني ما أنفق عليه ويلزم الرجل الاول ما وجد مع ابنه

﴿الجواب﴾ اذا كان الطفل مجهول النسب وادعت انه ابنها قبل قولها في ذلك ويصرف من المال الذي وجد معه في نفقته مدة مقامه عند الملتقط والله اعلم

(٢٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل وجد فرسا لرجل من المسلمين مع أناس من العرب فأخذ الفرس منهم ثم ان الفرس مرض بحيث انه لم يقدر على المشي فهل للاخذ بيع الفرس لصاحبها أم لا
 ﴿الجواب﴾ الحمد لله نعم يجوز بل يجب في هذه الحال ان يبيعه الذي استنقذه لصاحبه وان لم يكن وكله في البيع وقد نص الائمة على هذه المسئلة ونظائرهما ويحفظ الثمن والله أعلم

كتاب الوصايا

(٢٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل أوصى زوجته عند موته انها لا توهب شيئا من متاع الدنيا لمن يقرأ القرآن ويهدي له وقد ادعى ان في صدره قرآنا يكفيه ولم تكن زوجته تعلم بانه كان يحفظ القرآن فهل أصاب فيما أوصى وقد قصدت الزوجة الموصي اليها انها تعطى شيئا ان يستحقه يستعين به على سبيل الهدية ويقرأ جزءا من القرآن ويهديه لميتها فهل يفسح لها في ذلك

﴿الجواب﴾ الحمد لله تنفذ وصيته فان اعطاء أجرة لمن يقرأ القرآن ويهديه للميت بدعة لم ينقل عن أحد من السلف وانما تكلم العلماء فيمن يقرأ الله ويهدي للميت وفيمن يعطي أجرة على تعليم القرآن وجوه * فاما الاستئجار على القراءة واهدائها فهذا لم ينقل عن أحد من الائمة ولا اذن في ذلك فان القراءة اذا كانت باجرة كانت معاوضة فلا يكون فيها أجر ولا يصل الى الميت شيء وانما يصل اليه العمل الصالح والاستئجار على مجرد التلاوة لم يقل به أحد من الائمة وانما تكلموا في الاستئجار على التعليم لكن هذه المرأة اذا أرادت نفع زوجها فلتصدق عنه بما تريد الاستئجار به فان الصدقة تصل الى الميت باتفاق الائمة وينفعه الله بها وان تصدقت بذلك على قوم من قراء القرآن الفقراء ليستغنوا بذلك عن قراءتهم حصل من الاجر بقدر ما أعينوا على القراءة وينفع الله الميت بذلك والله أعلم

(٢٩) ﴿مسئلة﴾ في أيتام تحت يد وصي ولهم أخ من أم وقد باع الوصي حصته على اخوته وذكر ان الملك كان واقما ولم تعلم الايتام ببيعه لما باعه الوصي منه اليهم فهل يجوز البيع أم لا
 ﴿الجواب﴾ بيع المقار ليس للوصي ان يفعله الا الحاجة أو مصلحة راجحة بينة واذا ذكر انه باعه للاستهدام لم يكن له ان يشتريه لليتم الآخر لان في ذلك ضررا لليتم الآخر ان كان صادقا وضررا للاول ان كان كاذبا

(٣٠) ﴿مسئلة﴾ في نصراني توفي وخلف تركة وأوصى وصية وظهرت عليه ديون

بمساطر وغير مساطر فهل للوصي ان يعطى أرباب الديون بغير ثبوت على يد حاكم
 ﴿الجواب﴾ اذا كان الميت ممن يكتب ما عليه للناس في دفتر ونحوه أوله كاتب يكتب
 بأذنه ما عليه ونحوه فإنه يرجع في ذلك الى الكتاب الذي بخطه أو خط وكيله فما كان مكتوباً
 وليس عليه علامة الوفاء كان بمنزلة اقرار الميت به فالخط في مثل ذلك كاللفظ واقرار الوكيل
 فيما وكل فيه بلفظه أو خطه المعتبر مقبول ولكن على صاحب الدين اليمين بالاستحقاق أو نفى
 البراءة كما لو ثبت الدين باقرار لفظي وأما اعطاء المدعى ما يدعيه بمجرد قوله الذي لا فرق
 فيه بين دعواه ودعوى غيره فلا يجوز والله أعلم

(٣١) ﴿مسئلة﴾ في رجل له جارية وله منها أولاد خمسة وأودع عند انسان دراهم وقال له
 ان أنامت تعطيها الدراهم ثم انه مات فاخذت من الوصي بعض الدراهم ثم ان أولادها طلبوها الى الحاكم
 وطلبوا منها الدراهم فاعطتهم اياها واعترفت انها أخذتها من الوصي ثم انهم طالبوا الوصي بحملة المال
 وادعوا ان الذي اقرت به انه منه لم يكن منه الا كان بعد ان أكرهوها على ذلك فالقول قول
 المرأة انه من المبلغ أم لا

﴿الجواب﴾ القول قول المستودع الموصى اليه في قدر المال مع يمينه والقول قوله انه دفع
 الي المرأة ما دفع اذا صدقته على ذلك والقول قول كل منهما مع يمينه انه ليس عنده أكثر من
 ذلك والوصية لام الولد وصية صحيحة اذا كانت تخرج من الثلث ولهذه المرأة ان تأخذ ما وصى
 لها به اذا كان دون الثلث فان أنكر الوارث الوصية فلها عليه اليمين وان شهد لها شاهد عدل
 وحلفت مع شاهدها حكم لها بذلك واذا خرج المال عن يد الوصي وشهد لها قبلت شهادته لها
 واذا كانت كتبت أولاً ما عند الوصي لتأخذ منه ما وصى لها به كان ذلك عذراً لها في الباطن
 وان لم يقر لها بذلك بينة فان من علم انه يستحق ما لا في باطن ذلك وأخذه كان متأولاً في ذلك
 مع اختلاف العلماء في مسائل هذا الباب والله أعلم

(٣٢) ﴿مسئلة﴾ في امرأة وصت لطفلة تحت نظر أبيها بمبلغ من ثلث مالها وتوفت
 الموصية وقبل للطفلة والدها الوصية المذكورة بعد وفاتها وادعى لها عند الحاكم بما وصت
 الموصية وقامت البينة بوفاتها وعليها بما نسب اليها من الايصاء وعلى والدها بقبول الوصية

لابنته وتوقف الحاكم عن الحكم للطفلة بما ثبت لها عنده بالينة لتعذر حلفها لصغر سنها فهل يحلف والدوها أو يوقف الحكم الى البلوغ ويحلفها أم لا

(الجواب) الحمد لله لا يحلف والدوها لانه غير مستحق ولا يوقف الحكم الى بلوغها وحلفها بل يحكم لها بذلك بلا نزاع بين العلماء. ما لم يثبت معارض بل أبلغ من هذا لو ثبت لصبي أو لجنون حق على غائب عنه من دين ثمن مبيع أو بدل قرض أو ارش جناية أو غير ذلك مما لو كان مستحقا بالتعاقد لا يحلف على عدم الإبراء أو الاستيفاء في أحد قولي العلماء ويحكم به للصبي والجنون ولا يحلف عليه كما قد نص عليه العلماء ولهذا لو ادعى مدعى على صبي أو مجنون جناية أو حقا لم يحكم له ولا يحلف الصبي والجنون وإن كان البالغ الماقل لا يقول اليمين ولها نظائر هذا فيما يشرع فيه اليمين بالاتفاق أو على أحد قولي العلماء فكيف بالوصية التي لم يذكر العلماء تحليف الموصى له فيها وإنما أخذ به بعض الناس والوصية تكون للحمل باتفاق العلماء ويستحقها إذا ولد حيا ولم يقل مسلم أنها تؤخر الى حين بلوغه ولا يحلف والله أعلم

(٣٢) (مسئلة) في وصي على أيتام بوكالة شرعية وللايتام دار فباعها وكيل الوصي من قبل أن ينظرها وقبض الثمن ثم زيد فيها فهل له أن يقبل الزيادة أم لا

(الجواب) ان كان الوكيل باعها بثمن المثل وقد رؤيت له صح البيع وإن لم تر له فقيه نزاع وإن باعها بدون ثمن المثل فقد فرط في الوصية ويرجع عليه بما فرط فيه أو يفسخ البيع إذا لم يبذل له تمام المثل والله أعلم

(٣٣) (مسئلة) في رجل توفي وله مال كثير وله ولد صغير وأوصى في حال مرضه أن يباع فرسه الفلاني ويعطى ثمنه كله لمن يحج عنه حجة الاسلام ويبتع بتسعمائة درهم فاراد الحاكم ان يستأجر انسانا اجنبيا ليحج بهذا المقدار فجاء رجل غيره فقال انا احج باربعمائة فهل يجوز ذلك أو يتعين ما أوصى به

(الجواب) الحمد لله بل يجب اخراج جميع ما أوصى به ان كان يخرج من ثلثه وإن كان لا يخرج من ثلثه لم يجب على الورثة اخراج ما زاد على الثلث الا ان يكون واجبا عليه بحيث لا يحصل حجة الاسلام والله أعلم

(٣٤) (مسئلة) في رجل مات وخلف ستة أولاد ذكور أو ابن ابن وبنت ابن ووصى

لابن ابنه بمثل نصيب اولاده ولبنت ابنه بثلث ، باقى من الثلث بعد ان كان يعطى ابن ابنه نصيبه فكم يكون نصيب كل واحد من اولاده

﴿ الجواب ﴾ الحمد لله ظاهر مذهب الشافعى واحمد وابى حنيفة ان هذه المسئلة تصح من ستين لكل ابن ثمانية والموصى له بمثل نصيب ابن ثمانية ولصاحب الوصية بثلث ما بقى بعد الثلث اربعة فاذا اخذت الثلث وعشرون اعطيت صاحب النصف منه ثمانية ويكون الباقي بعد الثلث اثني عشر ثلث ذلك اربعة ولها طرق يعمل بها وجواب هذه المسئلة معروف في كتب العلم

(٣٥) ﴿ مسئلة ﴾ في وصى تحت يده مال لا يتام فهل يجوز ان يخرج من ماله حصة ومن ماله حصة وينفقه عليهم وعليه

﴿ الجواب ﴾ ينفق على اليتيم بالمعروف واذا كان خلط طعامه بطعام الرجل اصلح لليتيم فعل ذلك كما قال تعالى (ويستألفونك عن اليتامى قل اصلاح لهم خير وان تحالطوهم فاخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح) فان الصحابة كانوا لما تواعد الله على من يأكل مال اليتيم بالمداب العظيم يميزون طعام اليتيم عن طعامهم فيفسد فساؤا عن ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فانزل الله هذه الاية (٣٦) ﴿ مسئلة ﴾ في امرأة ماتت ولم يكن لها وارث سوى ابن اخت لام وقد أوصت بصدقة اكثر من الثلث فهل لاوصى ان ينفذ ذلك ويعطى ما بقى لابن اختها

﴿ الجواب ﴾ يعطى الموصى له الثلث وما زاد عن ذلك ان أجازاه الوارث جاز والا بطل وابن الاخت يرث المال كله عند من يقول بتوريث ذوي الارحام وهو الوارث في هذه المسئلة عندهم وهو مذهب جمهور السلف وابى حنيفة واحمد وطوائف من أصحاب الشافعى وهو قول في مذهب مالك اذا فسد بيت المال والله أعلم

(٣٧) ﴿ مسئلة ﴾ في رجل خلف أولادا ووصى لاخته كل يوم بدرهم فاعطيت ذلك حتى نفذ المال ولم يبق من التركة الاعقار مغله كل سنة ستمائة درهم فهل تعطى ذلك اودرها كما اوصى لها ﴿ الجواب ﴾ الحمد لله اذا لم يكن ما بقى متسما لان تعطى منه كل يوم درهما ويبقى للورثة درهم فلا تعطى الا ما سبق معه للورثة الثلثان لايزاد على مقدار الثلث شئ الا باجازه الورثة المستحقين اذا كان المحيز بالغا رشيدا اهلا للتبرع وان لم يكن المحيز كذلك اولى لم يجز لم يعط شيئا

ولو لم يخلف الميت الا العقار فانها تعطي من منله اقل الامرين من الدرهم الموصى به أو ثلث المنزل فان كان المنزل اقل من ثلاثة دراهم كل يوم لم يبط الا ثلث ذلك فلو كان درهما اعطي ثلث درهم فقط او اخذت زيادة على مقدار ثلث المنزل استرجع منها ذلك وليس في ذلك نزاع بين العلماء والله اعلم

(٣٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل أوصى لرجلين على ولده ثم انهما اجتهدا في نبوت الوصية فهل لهم ان ياخذوا من مال اليتيم ما غرموا على ثبوتها

﴿الجواب﴾ اذا كانا متبرعين بالوصية فما انفقاه على اثباتها بالمعروف فهو من مال اليتيم والله اعلم

(٣٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل أوصى لاولاده بسهام مختلفة واشهد عليه عند وفاته بذلك

فهل تنفذ هذه الوصية أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين لا يجوز للمريض تخصيص بعض اولاده بعطية منجزة

ولا وصية بعد الموت ولا ان يقر له بشي في ذمته واذا فعل ذلك لم يحز تنفيذه بدون اجازة

بقية الورثة وهذا كله باتفاق المسلمين ولا يجوز لاحد من الشهود ان يشهد على ذلك شهادة

يعين بها على الظلم وهذا التخصيص من الكبائر الموجبة للنار حتى قد روى اهل السنن ما

يدل على الوعيد الشديد لمن فعل ذلك لانه كالتسبب في الشحناء وعدم الاتحاد بين ذريته

لا سيما في حقه فانه يتسبب في عقوقه وعدم بره

(٤٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل أوصى في مرضه المتصل بموته بان يباع شراب في حانوت

المطر وقيمه مائة وخمسون درهما ويضاف ذلك الى ثلاثمائة درهم من ماله وان يشتري

بذلك عقار ويجعل وفقا على مصالح مسجد لإمامه ومؤذنه وزيته وكتب ذلك قبل مرضه

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين اذا أوصى ان يباع شي معين من ماله من عقار أو

منقول ويضم الى ثمنه شي اخر قدره من ماله ويصرف ذلك في وقف شرعي جاز واذا كان

ذلك يخرج من الثلث اخرج وان لم ترض الورثة وما أعطاه للورثة في مرض موته ان أعطى

أحدا منهم زيادة على قدر ميراثه لم يحز الا باجازة الورثة وان أعطى كل انسان شيئا معنا

بقدر حقه أو بعض حقه فقيه قولان للعلماء في مذهب احمد وغيره أحدهما له ذلك وهو مذهب الشافعي

والثاني ليس له ذلك وهو مذهب ابي حنيفة واذا قيل ان له ذلك بحسب ميراث أحدهم فان عطية

المريض في مرض الموت الخوف بمنزلة وصيته بعد موته في مثل ذلك باتفاق الاثمة والله أعلم
(٤١) (مسئلة) في رجل أوصى لاولاده الذكور بتخصيص ملك دون الاناث وأثبتته
على يد الحاكم قبل وفاته فهل يجوز ذلك

(الجواب) لا يجوز ان يخص بعض أولاده دون بعض في وصيته ولا مرض موته
باتفاق العلماء ولا يجوز له على أصح قولي العلماء ان يخص بعضهم بالمعطية في صحته أيضا بل عليه
ان يمدل بينهم ويرد الفضل كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بشير بن سعيد حيث قال له اردده
فرده وقال اني لا أشهد على جور وقال له على سبيل التهديد اشهد على هذا غيري ولا يجوز
لأوله الذي فضل ان يأخذ الفضل بل عليه ان يرد ذلك في حياة الظالم الجائر وبعد موته كما يرد
في حياته في أصح قولي العلماء

(٤٢) (مسئلة) فيمن وصى أو وقف على جيرانه فما الحكم

(الجواب) اذا لم يعرف مقصود الواقف والوصي لا بقربة لفظية ولا عرفية ولا كان
له عرف في مسمى الجيران رجع في ذلك الى المسمى الشرعي وهو أربعون دارا من كل جانب
لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الجيران أربعون من هاهنا وهاهنا والذي
نفسى بيده لا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائقه والله أعلم

(٤٣) (مسئلة) في الوصي ونحوه اذا كان بمض مال الوصي مشتركا بينه وبين الموصي
عليه والموصي فيه نصيب وباع الشركاء أنصباهم أو اكتروه للوصي واحتاج الولي ان يبيع
نصيب اليتيم أو يكرهه معهم فهل يجوز له الشراء

(الجواب) يجوز له الشراء لان الشركاء غير متهمين في بيع نصيبهم ولان الشركاء اذا
هبوا الوصي تبين عن غيره في نصيب اليتيم دخل ضرورة ويشهد له المعنى قال الله تعالى (وان
تخططوهم فآخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح)

(٤٤) (مسئلة) في وصي نزل عن وصيته عند الحاكم وسلم المال الى الحاكم وطلب منه
ان يأذن له في محضر ليسله فهل يجب ذلك على الحاكم

(الجواب) اذا كان محتاجا الى ذلك لدفع الضرر عن نفسه فلي الحاكم اجابته الى ذلك فان
للمقصود بالحكم ابطال الحقوق الى مستحقها ودفع العدوان وهو يعود الى الامر بالمعروف

واللهي عن المنكر والالزام بذلك والله أعلم

(٤٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل جليل القدر له تملقات كثيرة مع الناس واوصى بامور جاء رجل الى وصيه في حياة الموصي وقال يافلان جئت في حياة فلان الموصى بمال فلي عنده كذا وكذا فذكر الوصى ذلك للموصى فقال الموصى من ادعى بدموتي على شيئا خلفه واعطه بلا بينة فهل يجوز أو يجب على الوصي فعل ذلك مع يمين المدعي

﴿الجواب﴾ نعم يجب على الوصي تسليم ما ادعاه هذا المدعي اذا حلف عليه وسواء كان يخرج من الثلث أولا اما اذا كان يخرج من الثلث كان اسوأ الاحوال كما يكون هذا الموصي متبرعا بهذا الاعطاء ولو وصى لمين اذا فعل فعلا أو وصى لمطلق موصوف فكل من الوصيتين جائز باتفاق الاثمة فانهم لا ينازعون في جواز الوصية بالمجهول ولم يتنازعوا في جواز الاقرار بالمجهول ولهذا لا يقع شبهة لاحد في انه اذا خرج من الثلث وجب تسليمه وانما قد تقع الشبهة فيما اذا لم يخرج من الثلث والصواب المقطوع به انه يجب تسليم ذلك من رأس المال لان الدين مقدم على الوصايا فان هذا الكلام مفهومه رد اليمين على المدعي والامر بتسليم ما حلف عليه لكن رد اليمين هل هو كالاقرار أو كالبينة فيه للعلماء قولان فاذا قيل هو كالاقرار صار هذا اقرارا لهذا المدعي غاية انه اقر بموصوف أو بمجهول وكل من هذين اقرار يصح باتفاق العلماء مع أن هذا الشخص المعين ليس الاقرار له اقرارا بمجهول فانه هو سبب اللفظ العام وسبب اللفظ العام مراد فيه قطعاً كانه قال هذا الشخص المعين ان حلف على ما ادعاه فاعطوه اليه ومثل هذه الصفة جائزة باتفاق العلماء واجب تنفيذها وان قيل ان الرد كالبينة صار حلف المدعي مع نكول المدعي عليه بينة ويصير المدعي قد اقام بينة على ما ادعاه ومثل هذا يجب تسليم ما ادعاه اليه بلا ريب هذا على أصل من لا يقضى برد اليمين على المدعي كمالك والشافعي واحد القولين في مذهب الامام احمد واما عند من يقضى بالنكول كابي حنيفة واحمد في اشهر الروايتين عنه فالامر عنده اوكد فانه اذا رضي الخصمان لحلف المدعي كان جائزا عندهم وكان من النكول أيضا فالرجل الذي قد علم ان بينه وبين الناس معاملات متعددة منها ما هو بنير بينة وعليه حقوق قد لا يعلم أربابها ولا مقدارها لا تكون مثل هذه الصفة منه تبرعا بل تكون وصية بواجب والوصية بواجب لا دعى تكون من رأس المال باتفاق المسلمين وذلك

انه اذا علم ان عليه حقا وشك في ادائه لم يكن له ان يحلف بل اذا حلف المدعى عليه وأعطاه فقد فعل الواجب فاذا كان عليه حق لا يعلم عين صاحبه كان عليه أن يفعل ما تبرأ به ذمته فان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب كمن نسي صلاة من يوم لا يعلم عينها وكمن عليه دين لا أحد رجلين لا يعلم عين المستحق فاذا قال من حلف منكما فهو له ونحو ذلك فقد أدى الواجب وأيضا فانه اذا ادعى عليه بامر لا يعلم ثبوته ولا انتفاءه لم يكن له ان يحلف على نفيه يمين بت لان ذلك حلف على مالا يعلم بل عليه أن يفعل ما يظن على ظنه واذا خبره من يصدقه بامر بنى عليه واذا رد اليمين على المدعى عند اشتباه الحال عليه فقد فعل ما يجب عليه فانه لو نهاهم عن اعطائه قد يكون ظلما مانعا للمستحق وان أمر باعطاء كل مدع أفضى الى ان يدعي الانسان بما لا يستحقه وذلك تبرع فاذا أمر بتعطيفه واعطائه فقد فعل ما يجب عليه حيث بنى الأمر على ما يظن على ظنه ان تبرأ ذمته منه فان كان قد فعل الواجب اخرج ذلك من رأس المال

(٤٦) (مسئلة) في امرأة توفيت وخلفت اباهما وعمها اخا أبيها شقيقه وجدتها وكان أبوها قد رشدها قبل ان يزوجها ثم انها أوصت في مرض موتها لزوجها بالنصف ولعمها بالنصف الآخر ولم توص لابيها وجدتها بشيء فهل تصح هذه الوصية

(الجواب) أما الوصية للعم صحيحة لكن لا ينفذ فيما زاد على الثلث الا باجازة الورثة والوصية للزوج لا ينفذ شيء منها الا باجازة الورثة واذا لم تجز الورثة بما زاد على الثلث كالزوج نصف الباقي بعد هذه الوصية التي هي الثلث وللجدة السدس وللأب الباقي وهو الثلث

(٤٧) (مسئلة) في وصي على أولاد أخيه وتوفى وخلف أولادا وضمو أيديهم على موجود والدم فهل يلزم أولاد الوصي المتوفى الخروج عن ذلك والدعوي عليهم

(الجواب) اذا عرف ان مال اليتامى كان مختلطاً بمال الرجل فانه ينظر كم خرج من مال اليتامى نفقة وغيرهما ويطلب الباقي وما أشبه ذلك رجع به الى العرف المطرد

(٤٨) (مسئلة) في رجل توفى صاحب له في الجهاد فجمع تركته في مدة ثلاث سنين بعد تعب فهل يجب له على ذلك أجره

(الجواب) ان كان وصيا فله أقل الامر من أجره مثله أو كفايته وان كان مكرمها على هذا العمل فله أجره مثله وان عمل متبرعا فلا شيء له من الاجرة بل أجره على الله وان

عمل ما يجب غير متبرع ففي وجوب أجره نزاع والا ظهر الوجوب
(٤٩) (مسئلة) في امرأة أوصت قبل موتها بخمسة أيام بأشياء من حج وقراءة وصدقة
فهل تنفذ الوصية

(الجواب) اذا أوصت بان يخرج من ثلث مالها ما يصرف في قربة لله وطاعته وجب
تنفيذ وصيتها وان كان في مرض الموت وأما ان كان الموصي به أكثر من الثلث كان الزائد
موقوفاً فان أجازته الورثة جاز والا بطل وان وصت بشيء في غير طاعة الله لم تنفذ وصيتها
(٥٠) (مسئلة) في وصى تحت يده أيتام أطفال ووالدهم حامل فهل تعطى الاطفال
نفقة والذي يخدم الاطفال * والوالدة اذا أخذت صداقها فهل يجوز ان تأكل الاطفال
ووالدهم ومن يخدمهم جميع المال

(الجواب) أما الزوجة فتعطى قبل وضع الحمل وأما سائر الورثة فان أخرت قسمة التركة
الى حين الوضع فينفق على اليتامى بالمعروف ولا بأس ان يختلط ما لهم بالام ويكون خبزهم
جميعاً وطبخهم جميعاً اذا كان ذلك مصلحة لليتامى فان الصحابة سألوا رسول الله صلى الله عليه
عن ذلك فانزل الله تعالى (ويسألونك عن اليتامى قل اصلاح لهم خير وان تخالطوهم فاخوانكم
والله يعلم المفسد من المصلح) وأما الحمل فان أخرت فلا كلام وان عجلت أخرله نصيب ذكر احتياطاً
وهل تستحق الزوجة نفقة لاجل الحمل الذي في بطنها وسكنى على ثلاثة أقوال للعلماء أحدها
لا نفقة لها ولا سكنى وهو مذهب أبى حنيفة وأحمد في احدي الروايتين والشافعى في قول
(والثاني) لها النفقة والسكنى وهو احدي الروايتين عن أحمد وقول طائفة (والثالث) لها السكنى
دون النفقة كما نقل عن مالك والشافعى في قول

(٥١) (مسئلة) في مسجد لرجل وعليه وقف والوقف عليه حكر وارصى قبل وفاته
ان يخرج من الثلث ويشتري الحكر الذي للوقف فتعذر مشتراه لان الحكر وقف وله ورثة
وهم ضعفاء الحال وقد وافقهم الوصي على شيء من الثلث لعمارة المسجد فهل اذا تأخر من الثلث
شيء للأيتام يتعلق في ذمة الوصي

(الجواب) بل على الوصي ان يخرج جميع الثلث كما اوصاه الميت ولا يدع للورثة شيئاً ثم
ان أمكن شراء الارض التي عينها الموصى اشتراها ووقفها والا اشترى مكاناً آخر ووقف على الجهة

التي وصي بها الموصي كما ذكره العلماء فيما اذا قال يمسوا غلامي من زيد وتصدقوا بشئ فامتنع فلان من شرائه فانه يباع من غيره ويتصدق بشئ فالوصية بشراء معين والتصدق به لوقف كالوصية ببيع معين والتصدق بشئ لان الموصي له هنا جهة الصدقة والوقف وهي باقية والتميين اذا فات قام بدله مقامه كما لو اتلف الوقف متلف او لو اتلف الموصي به متلف فان بدلها يقوم مقامها في ذلك فيفرق بين الموصي به والموقوف وبين بدل الموصي له والموقوف عليه فانه لو وصي لزيد لم يكن لغيره ولو وصي أن يمتنع عبده المعين أو أنذر عتق عبد معين فات المعين لم يتم غيره مقامه وتنازع الفقهاء اذا وصي أن يحج عنه فلان بكذا فامتنع ذلك المعين من الحج وكان الحج تطوعا فهل يحج عنه أم لا على قولين هما وجهان في مذهب احمد وغيره لان الحج مقصود في نفسه ويقع الميعن مقصودا فن غلب جانب التعيين ومنهم من قال بل الحج مقصود أيضا كما ان الصدقة والوقف مقصود وتعيين الحج كتعيين الموقوف وللتصدق به فاذا فات التعيين انتم بدله كما يقام في الصدقة والوقف

(٥٢) (مسئلة) في وصي قضي ديننا عن الموصي بغير ثبوت عند الحاكم وعوض عن النائب بدون قيمة المثل قبل الورثة فسخ ذلك

(الجواب) ليس لاوصي ان يقضي ما يدعي من الدين الا بمسند شرعي بل ولا بمجرد دعوى من المدعي فانه ضامن له ولا يجوز له التبريض الا بقيمة المثل وما عوضه بدون القيمة بما لا يتناهن الناس به فاما ان يضمن ما نقص من حق الورثة واما ان يفسخ التبريض ويوفي الغرم حقه والمستند الشرعي متعدد مثل اقرار المييت أو اقرار من يقبل اقراره عليه مثل وكيله اذا أقر بما وكله فيه ويدخل في ذلك ديوان الامير واستاذ داره مثل شاهد يحلف معه المدعي ومثل خط المييت الذي يعلم انه خطه وغير ذلك

(٥٣) (مسئلة) في رجل وصي على مال يتيم وقد قارض فيه مدة ثلاث سنين وقدرج فيه فائدة من وجه حل فهل يحل للوصي ان يأخذ من الفائدة شيئا أو هي لليتيم خاصة

(الجواب) الربح كله لليتيم لكن ان كان الوصي فقيرا وقد عمل في المال فله أن يأخذ اقل الامرين من اجرة مثله أو كفايته فلا يأخذ فوق اجرة عمله وان كانت الاجرة اكثر من كفايته لم يأخذ أكثر منها

(٥٤) **مسئلة** فيمن ولي على مال يتامى وهو قاصر فا الحكم في ولايته واجرته

الجواب لا يجوز ان يولى على مال يتامى الا من كان قويا خيرا بما ولى عليه أمينا عليه والواجب اذا لم يكن الولي بهذه الصفة ان يستبدل به من يصلح ولا يستحق الاجرة المسماة لكن اذا عمل لليتامى عملا يستحق اجرة مثله كالعمل في سائر العقود الفاسدة

(٥٥) **مسئلة** فيمن عنده يتيم وله مال تحت يده وقد رفع كلفة اليتيم عن ماله وينفق عليه من عنده فهل له ان يتصرف في ماله بتجارة او شراء عقار مما يزيد المال وينمي به غير اذن الحاكم **الجواب** نعم يجوز له ذلك بل ينبغي له ولا يفترق الى اذن الحاكم ان كان وصيا وان كان غير وصي وكان الناظر في اموال اليتامى الحاكم العالم العادل يحفظه ويأمر فيه بالمصلحة وجب استئذانه في ذلك وان كان في استئذانه اضاءة المال مثل ان يكون الحاكم او نائبه فاسقا أو جاهلا أو عاجزا أو لا يحفظ مال اليتامى حفظه المستولي عليه وعمل فيه المصلحة من غير استئذان الحاكم

(٥٦) **مسئلة** فيمن دفع مال يتيم الى عامل يشتري به ثمرة مضاربة ومعه آخر امينا عليه وله النصف ولكل منهما الربع ففسد المال وانفرد العامل بالعمل لتعذر الآخر وكانت الشركة بعد تاييد الثمرة وافتي بعضهم بفسادها وان على العامل وولى اليتيم ضمان ما صرف من ماله **الجواب** هذه الشركة في صحتها خلاف والاظهر صحتها وسواء كانت صحيحة أو فاسدة فان كان ولى اليتيم فرط فيما فله ضمن واما اذا فعل ما ظاهره المصلحة فلا ضمان عليه لعناية من عامله وأما العامل فان خان او فرط فعليه الضمان والا فلا ضمان عليه ولو كان العقد فاسدا كان ما يضمن بالعقد الصحيح يضمن بالفاسد وما لا يضمن بالعقد الصحيح لا يضمن بالعقد الفاسد وعلى كل منهما اليمين في نفى الجناية والتفريط

(٥٧) **مسئلة** في ضمان بساتين بدمشق وان الجيش المنصور لما كسر العدو وقدم الى دمشق ونزل في البساتين رعى زرعهم وغلالم فاستهلك الفلال بسبب ذلك فهل لهم الاجاحة في ذلك

الجواب اتلاف الجيش الذي لا يمكن اتصمينه هو من الآفات السماوية كالجراد واذا تلف الزرع باقة سماوية قبل تمكن الآخر من حصاده فهل توضع فيه الجائحة كما توضع في

التمر المشتري على قولين للاملاء وأشبههما بالكتاب والسنة والعدل وضع الجائحة

(٥٨) ﴿مسئلة﴾ في ضمان بساتين وانهم لما سمعوا بقدوم العدو اتخذوا دخولوا الى المدينة وغلقت أبواب المدينة ولم يبق لهم سبيل الى البساتين ونهب زرعهم وغلثم استهلك فهل لهم الاجاحة في ذلك

﴿الجواب﴾ الخوف العام الذي يمنع من الانتفاع هو من الآفات السماوية واذا تلفت الزروع بأفة سماوية فهل توضع الجائحة فيه كما توضع في الثمرة كما نص النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا بعت أخاك ثمرة فأصابها جائحة فلا يحل لك ان تأخذ من مال أخيك شيئاً بما يأخذ أحدكم مال أخيه بغير حق اختلفوا في الزرع اذا تلف قبل تمكن المستأجر من حصاده هل توضع فيه الجائحة على قولين أشبههما بالنصوص والاصول انها توضع والله أعلم

(٥٩) ﴿مسئلة﴾ في مضارب دفعه صاحب المال الى الحاك وطلب منه جميع المال وحكم عليه الحاك بذلك فدفع اليه البيض وطلب منه الا نظار بانباقي فانظره وضمن على وجهه فساخر المضارب عن البلد مدة فهل تبطل الشركة برفعه الى الحاك وحكم الحاك عليه بدفع المبلغ وانظاره وهل يضمن في ذمته

﴿الجواب﴾ نعم تنفسخ الشركة بمطالبة المذكورة ويضمن المال في ذمته بالسفر المذكور بتأخير التسليم مع الامكان عن وقت وجوبه

(٦٠) ﴿مسئلة﴾ في شراء الجفان لمصير الزيت أو للوقيد اولهما

﴿الجواب﴾ بيع الزيت جائز وان لم يعلم مقدار زيتيه كما يجوز بيع حب القطن ولزيتون ونحوهما من المنعصرات والبيعات مجازفة وسواء اشتراه للمصير أو للوقيد لكن لا يجوز للماصر ان يفش صاحبه واذا كان قد اشترط ان تكون الجفنة اجرة لرب المعصرة بحيث قد توطأ عليه العاصر على أن يبق فيها زيتا له كان هذا غشاً حراماً وحرم شراءه الزيت



كتاب الفرائض وغير ذلك

(٦١) ﴿مسئلة﴾ في رجل له أولاد وكسب جارية واولدها فولدت ذكرا فعتقها وتزوجت ورزقت اولادا فتوفي الشخص فخص ابنه الذي من الجارية دارا وقد توفي فهل يخص اخوته من امه شيء مع اخوته الذين من أبيه

﴿الجواب﴾ للأم السدس ولاخوته من الام الثلث والباقي لاختوته من أبيه المذكور مثل حظ الاشيين والله أعلم

(٦٢) ﴿مسئلة﴾ في رجلين اخوة لاب وكانت ام احدهما أم ولد وتزوجت بانسان ورزقت منه اثنين وكان ابن الام المذكورة تزوج ورزق ولدا ومات وخلف ولده فورث اياه ثم مات الولد وكان قد مات اخوه من أبيه في حياته وخلف ابنا فلما مات الولد خلف أخوه اثنين وهم اخوة أبيه من امه وخلف ابن عم من أبيه فما الذي يخص اخوة أبيه وما الذي يخص ابن عمه

﴿الجواب﴾ الحمد لله الميراث جميعه لابن عمه من الاب واما اخوة أبيه من الام فلا ميراث لهما وهذا باتفاق المسلمين لكن كان ينبغي للميت أن يوصي لقرباته الذين لا يرثونه فاذا لم يوص فينبغي اذا حضروا لقسمته ان يعطوا منه كما قال تعالى واذا حضر القسمة أولي القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه وقولوا لهم قولا معروفا

(٦٣) ﴿مسئلة﴾ في امرأة توفيت وخلفت بنتين وزوجا ووالدة وثلاث اخوة ورجال واختا

﴿الجواب﴾ تقسم تركتها على ثلاثة عشر سهما للبنتين ثمانية اسهم وللزوج ثلاثة اسهم وللأم سهمان ولا شيء للاخوة واذا وصت لوارث لم يجز الا باجازة الورثة وان كانت وصت لغير وارث بالثلث فما دونه بحد ذلك والله أعلم

(٦٤) ﴿مسئلة﴾ في امرأة توفيت وخلفت زوجها وابنتين ووالدتها واختين اشقاء فهل ترث الاخوات

﴿الجواب﴾ يفرض للزوج الربع وللأم السدس وللبنتين الثلثان اصلها من اثني عشر وتعمل الى ثلاثة عشر وأما الاخوات فلا شيء لهن مع البنات لان الاخوات مع البنات عصبه

ولم يفضل للعصبة شيء هذا مذهب الاثمة الاربعة

(٦٥) **مسئلة** في رجل كانت له بنت عم وابن عم فتوفيت بنت العم وترك بنتا ثم توفي ابن العم المذكور وترك ولدين فبقي الولدان وبنت بنت العم المتوفية ثم توفيت البنت وترك اولاد عم فمن يستحق الميراث اولاد ابن العم من الام أم اولاد عمها

الجواب مذهب الامام أحمد وغيره ممن يقول بالتنزيل كما نقل نحو ذلك عن الصحابة والتابعين وهو قول الجمهور فتنزىل كل واحد من ذوي الارحام منزلة من ادلى به قريبا كان أو بعيدا ولا يعتبر القرب الى الوارث ثم اتحدت الجهة فان اولاد العم لهم ثلثا للمال واولاد ابن عم الام ثلث المال فان أوائك ينتهي امرهم الى الام واذا وجد ام مع أب او مع جد كان للام الثلث والباقي له والله أعلم

(٦٦) **مسئلة** في امرأة توفيت وخلفت زوجا وبنتا واما واختا من ام **الجواب** هذه الفريضة تقسم على احد عشر سهما للبنت ستة اسهم وللزوج ثلاثة اسهم وللأم سهمان ولا شيء للاخت فانها تسقط بالبنت باتفاق الاثمة كلهم وهذا على قول من يقول بالرد كقول أبي حنيفة وأحمد ومن لا يقول بالرد كذلك والشافعي فيقسم عندهم اثني عشر سهما للبنت ستة اسهم وللزوج ثلاثة وللأم سهمان والباقي لبيت المال

(٦٧) **مسئلة** في رجل توفي وخلف ابنتين وبنتين وزوجة وابن أخ فتوفي الابنان واخذت الزوجة ما خصها وتزوجت باجنبي وبقي نصيب الذكرين ما قسم وان الزوجة حيات من الزوج الجديد فاراد بقية الورثة قسمة الموجود فمنع البقية الى حيث تلد الزوجة فهل يكون لها اذا ولدت مشاركة في الموجود

الجواب الحمد لله الميت الاول لزوجته الثمن والباقي لبنيه وبناته المذكور مثل حظ الانثيين ولا شيء لابن الاخ فيكون للزوجة ثلاثة قرايط ولكل ابن سبعة قرايط وللبنتين سبعة قرايط ثم الابن الاول لما مات خلف أخاه واختين وأمه والاخ الثاني خلف اختيه وأمه وابن عمه والحمل ان كان موجودا عند موت أحدهما ورث منه لانه اخوه من امه وينبغي لزوج المرأة ان يكف عن وطئها من حين موت هذا وهذا كما أمر بذلك علي بن أبي طالب رضي الله عنه فانه اذا لم يطئها وولده علم انه كان موجودا وقت الموت واذا وطئها وتأخر الحمل

اشتبه لكن من أواد من الورثة أن يعطى حقه اعطى الثلثين ووقف للحمل نصيب وهو الثلث والله أعلم

(٦٨) (مسئلة) في رجل تزوج امرأة وأعطاهما المهر وكتب عليه صداقا الف دينار وشرطوا عليه أنأما تأخذ منك شيئا الا عندنا هذه عادة وسمة والآن توفي الزوج وطلبت المرأة كتابها من الورثة على التمام والكمال

(الجواب) اذا كانت الصورة على ما ذكر لم يجز لها ان تطالب الا ما اتفقا عليه وأما ما ذكر على الوجه المذكور فلا يحل لها المطالبة به بل يجب لها ما اتفقا عليه

(٦٩) (مسئلة) في رجل توفي وله عم شقيق وله أخت من أبيه فما الميراث

(الجواب) للاخت النصف والباقي للعم وذلك باتفاق المسلمين

(٧٠) (مسئلة) ما بال قوم غدوا قدماء ميتهم فاصبحوا يقسمون المال والحللا

فقال امرأة من غير عترتهم الا أخبركم أعجوبة مثلا

في البطن مني جنين دام يشكركم فاخروا القسم حتى تعرفوا الحللا

فان يكن ذكرا لم يعطى خردلة وان يكن غيره أننى فقد فضلا

بالنصف حقا يقينا ليس ينكره من كان يعرف فرض الله لازلا

انى ذكرت لكم أمرى بلا كذب فلا أقول لكم جهلا ولا مثلا

(الجواب) زوج وأم واثان من ولد الام وجمال من الاب والمرأة الحامل ليست أم

الميت بل هي زوجة أبيها فللزوجة النصف وللأم السدس ولولد الام الثلث فان كان الحمل ذكرا

فهو أخ من أب فلا شئ له باتفاق العلماء وان كان الحمل أنثى فهو أخت من أب فيفرض لها

النصف وهو فاضل عن السهام فاضلها من ستة وتقول الى تسعة وأما ان كان الحمل من أم الميت

فكذا الجواب في أحد قولى العلماء من الصحابة ومن بعدهم وهو مذهب أبى حنيفة وأحمد

في المشهور عنه وعلى القول الآخر ان كان الحمل ذكرا يشارك ولد الام كواحد منهم ولا يسقط

وهو مذهب مالك والشافعى وأحمد في رواية عنه

(٧١) (مسئلة) فيمن ترك ابنتين وعمه أبا أبيه من أمه فما الحكم

(الجواب) اذا مات الميت وترك بنتيه وأخاه من أمه فلا شئ لآخيه لأمه باتفاق الأئمة

بل للبنتين الثلثان والباقي للمصبة ان كان له عصبه والا فو مردود على البنتين أو لبيت المال
(٧٢) **مسئلة** في امرأة مزوجة ولزوجها ثلاث شهور وهو في مرض مزمن فطلب منها
شرابا فابطأت عليه ففقر منها وقال لها أنت طالق ثلاثة وهي مقيمة عنده تحلمه وبعد عشرين
يوما توفي الزوج فهل يقع الطلاق وهل اذا حلف على حكم هذه الصورة يحث وهل للوارث
ان يمتها الارث

الجواب أما الطلاق فانه يقع ان كان عاقلا مختارا الكن ترثه عند جمهور أئمة الاسلام
وهو مذهب مالك وأحمد وأبي حنيفة والشافعي في القول القديم كما قضى به عثمان ابن عفان في
امرأة عبد الرحمن بن عوف فانه طلقها في مرض موته فورثها منه عثمان وعليها ان تمتد أبعد
الاجلين من عدة الطلاق أو عدة الوفاة وأما ان كان عقله قد زال فلا طلاق عليه
(٧٣) **مسئلة** في رجل مات وترك زوجة واختا لابويه وثلاث بنات أخ لابويه فهل
لبنات الاخ معهن شيء وما يخص كل واحد منهن

الجواب للزوجة الربع وللأخت للابوين النصف ولا شيء لبنات الاخ والربع الثاني
ان كان هناك عصبه فهو للمصبة والا فهو مردود على الأخت على أحد قولي العلماء وعلى
الآخر هو لبيت المال

(٧٤) **مسئلة** في امرأة ماتت وخلفت أولادا منهم أربعة أشقاء ذكر واحد وثلاث
بنات وولد واحد أخوهم من أهم الجملة خمسة وزوج لم يكن له منها ولد وانها أقرت في مرضها
المتصل بالموت لأولادها الأشقاء بأن لهم في ذمتها ألف درهم وقصدت بذلك احرام ولدها
الذكر وزجها من الارث

الجواب اذا كانت كاذبة في هذا الاقرار فهي عاصية لله ورسوله باتفاق المسايين بل
هي من أهل الكبائر الداخلة في الوعيد فان الجور في الوصية من الكبائر ومن قطع ميراثا
قطع الله ميراثه من الجنة وقد قال تعالى (تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات
تجري من تحتها الانهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده
يدخله نارا خالدا فيها وله عذاب مهين) وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم (ان العبد ليعمل ستين
سنة بطاعة الله ثم يجور في وصيته فيختم له بسوء فيدخل النار وان العبد ليعمل ستين سنة

بمعصية الله ثم يختم له بخير فيعدل في وصيته فيدخل الجنة) ثم قرأ هذه الآية تلك حدود الله ومن أعتاها على هذا الكذب والظلم فهو شريكها فيه من كاذب ومشير وغير ذلك فكل هؤلاء متمتعون على الاثم والعدوان ومن لقنها الاقرار الكذب من الشهود فهو فاسق مردود الشهادة وأما ان كانت صادقة فهي محسنة في ذلك مطيعة لله ورسوله ومن أعتاها على ذلك لاجل الله تعالى وأما في ظاهر الحكم فأكثر العلماء لا يقبلون هذا الاقرار كإبي حنيفة ومالك وأحمد وغيرهم لان التهمة فيه ظاهرة ولان حقوق الورثة تملكت بمال الميت بالمرض فصار مجبوراً عليه في حقهم ليس له ان يتبرع لاحدهم بالاجماع ومن العلماء من يقبل الاقرار كالشافعي بناء على حسن الظن بالمسلم وانه عند الموت لا يكذب ولا يظلم والواجب على من عرف حقيقة الامر في هذه القصة ونحوها ان يماونوا على البر والتقوي لا يماونون على الاثم والعدوان وينبغي التكشف عن مثل هذه القضية فان وجد شواهد خلاف هذا الاقرار عمل به وان ظهر شواهد لديه أبطل فشواهد الصدق مثل أن يعرف انه كان لاب هؤلاء الاربعة مال نحو هذا المقربه وشواهد الكذب بينات يعلم من بعضها أنها تريد حرمان ابنها وزوجها من الميراث فان ظهر شواهد أحد الجانبين يرجح ذلك الجانب والله أعلم

(٧٥) (مسئلة) في رجل توفي الى رحمة الله وخلف أخاه واخناً شقيقين وابنتين وزوجة (الجواب) الزوجة الثمن وللبنتين الثلثان والباقي وهو خمس قراريط بين الاخ والاخات اثلاثاً فيحصل للزوجة ثلاثة قراريط ولكل بنت ثمانية قراريط والاخ ثلاث قراريط وثلاث والاخات قيراط وثلثان

(٧٦) (مسئلة) في امرأة ماتت وخلفت زوجاً وأماً واخناً شقيقاً واختاً واختاً واختاً (الجواب) المسئلة على عشرة أسهم أصلها من ستة وتمول الى عشرة وتسمى ذات الفروخ لكثرة عولها للزوج النصف وللأم السدس سهم وللشقيقة ثلاثة والاخات من الاب السدس تكملة الثلثين ولولدى الام الثلث سهمان فالجموع عشرة أسهم وهذا باتفاق الاثمة الاربعة

(٧٧) (مسئلة) في امرأة ماتت ولم يكن لها وارث سوى ابن اخت لام وقد أوصت بصدقة أكثر من الثلث فهل للوصي ان ينفذ ذلك ويعطي ما بقي لابن اختها

(الجواب) يعطى الموصى له الثلث وما زاد عن ذلك ان أجاز له الوارث جاز والا بطل وابن الاخت يرث المال كله عند من يقول بميراث ذوي الارحام وهو الوارث في هذه المسئلة عندهم وهو مذهب جمهور السلف وأبى حنيفة وأحمد وطوائف من أصحاب الشافعي وقول في مذهب مالك اذا فسد بيت المال واقه أعلم

(٧٨) (مسئلة) في رجل مات وخلف بنتا وله أولاد أنخ من أبيه وهم صغار وله ابن عمزاجل وله بنت عم وله أنخ من أمه وليس هو من أولاد عمه فمن يأخذ المال ومن يكون ولي للبنت (الجواب) أما الميراث فنصفه للبنت ونصفه لابناء الاخ وأما حضانة الجارية فهي لبنت العم دون العم من الأم ودون ابن العم الذي ليس بمحرم وله الولاية على المال الذي لليتيمة لوصي أو نوابه

(٧٩) (مسئلة) في امرأة ماتت وخلفت زوجا وابن اخت

(الجواب) للزوج النصف وأما ابن الاخت ففي الأقوال له الباقي وهو قول أبى حنيفة وأصحابه وأحمد في المشهور عنه وطائفة من أصحاب الشافعي وفي القول الثاني الباقي لبنت المال وهو قول كثير من أصحاب الشافعي وأحمد في إحدى الرواية وأصل هذه المسئلة تنازع العلماء في ذوي الارحام الذين لا فرض لهم ولا تعصيب فذهب مالك والشافعي وأحمد في رواية ان من لا وارث له بفرض ولا تعصيب يكون ماله لبنت مال المسلمين ومذهب اكثر السلف وأبى حنيفة والثوري وإسحاق وأحمد في المشهور عنه يكون الباقي لذوي الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ولقول النبي صلى الله عليه وسلم الخال وارث من لا وارث له يرث ماله ويفك عنه

(٨٠) (مسئلة) فيمن أشهد على نفسه وهو في صحة من عقله وبدنه ان وارثي هذا لم يرثي غيره فهل يجوز ذلك ولئن يكون الارث بعده

(الجواب) هذه الشهادة لا تقبل بل ان كان وارثا في الشرع ورثه شاء أم أبى وان لم يكن وارثا في الشرع لم يرث وليس لاحد ان يتعدى حدود الله ولا يغير دين الله ولو فعل ذلك كرها كان فاسقا من أهل الكبائر كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من قطع ميراثا قطع الله ميراثه من الجنة

(٨١) (مسئلة) في رجل توفي وخلف اخاه اختا شقيقتين وبنتين وزوجة وخلف موجودا وكان الاخ المذكور غائبا فما تكون القسمة

(الجواب) للزوجة الثمن وللبنتين الثلثان وللأخوة خمس قراريط بين الاخ والاخت اثلاثا فتحصل للزوجة ثلاثة قراريط ولكل بنت ثمانية قراريط والاخ ثلاثة قراريط والاخت قيراطان وثلثان

(٨٢) (مسئلة) في رجل زوج ابنته وكتب الصداق عليه ثم ان الزوج مرض بعد ذلك فحين توفي عليه المرض قبل موته بثلاثة أيام طلق الزوجة ليمنعها من الميراث فهل يقع هذا الطلاق وما الذي يجب لها في تركته

(الجواب) هذه المطلقة ان كانت مطلقة طلاقا رجعيا ومات زوجها وهي في العدة ورثته باتفاق المسلمين وان كان الطلاق بائنا كال المطلقة ثلاثا ورثته أيضا عند جماهير أئمة الاسلام وبه قضى أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه لما طلق عبد الرحمن بن عوف زوجته بنت الاصبغ الكلبي طلقها ثلاثا في مرض موته فشاور عثمان الصحابة فاشاروا على انها توث منه ولم يعرف عن احد من الصحابة في ذلك خلاف وانما ظهر الخلاف في خلافة ابن الزبير فانه قال لو كنت انا لم اورثها وابن الزبير قد انفقد الاجماع قبل ان يصير من أهل الاجتهاد والى ذلك ذهب أئمة التابعين ومن بعدهم وهو مذهب أهل العراق كالثوري وأبي حنيفة وأصحابه ومذهب أهل المدينة كمالك وأصحابه ومذهب فقهاء الحديث كاحمد بن حنبل وأمثاله وهو للقول القديم للشافعي وفي الجديد وافق ابن الزبير لان الطلاق واقع بحيث لو ماتت هي لم يرثها هو بالاتفاق فكذلك لا يرثه هي ولانها حرمت عليه بالطلاق فلا يحل له وطؤها ولا الاستمتاع بها فتكون أجنبية فلا ترث والجمهور قالوا ان المريض مرض الموت قد تعاق الورثة بما له من حين المرض وصار محجورا عليه بالنسبة اليهم فلا يتصرف في مرض موته من التبرعات الا ما يتصرفه بعد موته فليس له في مرض الموت ان يحرم بعض الورثة ميراثه ويخص بعضهم بالارث كما ليس له ذلك بعد الموت وليس له ان يشيع لاجنبي بما زاد على الثلث في مرض موته كما لا يملك ذلك بعد الموت وفي الحديث من قطع ميراثا قطع الله ميراثه من الجنة واذا كان كذلك فليس له بعد المرض ان يقطع حقها من الارث لا بطلاق ولا غيره وان وقع الطلاق بالنسبة له اذله ان يقطع

نفسه منها ولا يقطع حقها منه وعلى هذا القول في وجوب المدة نزاع هل تمتد عدة الطلاق او عدة الوفاة او طولها على ثلاثة اقوال اظهرها انها تمتد أبعد الاجلين وكذلك هل يكمل لها المهر قولان اظهرهما انه يكمل لها المهر أيضا فانه من حقوقها التي تستقر كما تستحق الارث

(٨٣) (مسئلة) في رجل خص بعض الاولاد على بعض

(الجواب) ليس له في حال مرضه أن يخص أحدا منهم بأكثر من قدر ميراثه باتفاق المسلمين وإذا فعل ذلك فلتناثر الورثة رده واخذ حقوقهم بل لو فعل ذلك في صحته لم يجز ذلك في أصح قولي العلماء بل عليه أن يرده كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم وعليه أن يرده حيا وميتا ويرده المخصص بعد موته

(٨٤) (مسئلة) في رجل له خالة ماتت وخلفت موجودا ولم يكن لها وارث فهل يرثها ابن اختها

(الجواب) هذا في أحد قولي العلماء هو الوارث وفي الآخر بيت المال الشرعي

(٨٥) (مسئلة) في امرأة وضت وصايا في حال مرضها ولزوجها ولاخيهما بشيء ثم

بعد مدة طويلة وضت ولدا ذكرا وبعد ذلك توفيت فهل يبطل حكم الوصية

(الجواب) اما ما زاد على ثلث التركة فهو للوارث والولد اليتيم لا يتبرع بشيء من ماله فاما

الزوج الوارث فالوصية له باطلة لانه وارث واما الاخ فالوصية له صحيحة لانه عند الولد ليس بوارث وان كان عند الوصية وارثا فينظر ما وصت به للاخ والناس فان وسعه الثلث والا قسم بينهم على قدر وصاياها

(٨٦) (مسئلة) في امرأة ماتت ولها زوج وجدة واخوة اشقاء وابن فما يستحق لكل

واحد من الميراث

(الجواب) للزوج الربع وللجدة السدس وللابن الباقي ولاشيء للاخوة باتفاق الائمة

(٨٧) (مسئلة) في امرأة ماتت ولها أب وأم وزوج وهي رشيدة وقد أخذ أبوها القماش

ولم يعط الورثة شيئا

(الجواب) لا يقبل منه ذلك بل ما كان في يدها من المال فهو لها ينتقل الى ورثتها وان

كان هو اشتراه وجوزها به على الوجه المعتاد في الجهاز فهو تملك لها فليس له الرجوع بعد موتها

(٨٨) (مسئلة) في امرأة ماتت وخلفت زوجا وأبوين وقد احتاط الاب على التركة وذكر

انها غير رشيدة فهل للزوج ميراث منها

(الجواب) ما خلفته هذه المرأة فلزوجها نصفه ولا يبايها الثلث والباقي للام وهو السدس في مذهب الأئمة الاربعة سواء كانت رشيدة أو غير رشيدة

(٨٩) (مسئلة) في رجل اعطى لزوجته من صداقها جارية فاعتقها ثم بعد مدة وطئ الجارية فولدت ابنا وولدت زوجته بنتا وتوفي فهل يرث الابن الذي من الجارية مع بنت زوجته

(الجواب) اذا كان قد وطئ الجارية المعتقة بغير نكاح وهو يعلم ان الوطء حرام فوله ولد زنا لا يرث هذا الواطي ولا يرثه الواطي في مذهب الأئمة الاربعة والله اعلم

(٩٠) (مسئلة) في رجل خلف زوجة وثلاثة أولاد ذكور منها ثم مات أحدهم وخلف أمه واخويه ثم مات الآخر وخلف أمه واخاه ثم مات الثالث وخلف أمه وابنا له فما يحصل للام من تركته

(الجواب) للزوجة من تركه الميت الاول الثمن والباقي للاخوة الذين هم اولاد الميت ثم الاخ الاول لامه سدس تركته والباقي لاخويه والاخ الثاني لامه ثلث تركته والباقي لاخيه والاخ الثالث لامه سدس التركة والباقي لابنه

(٩١) (مسئلة) في امرأة ماتت عن أبوين وزوج وأربعة اولاد ذكور وانثى فقال الزوج لجماعة شهود اشهدوا على ان نصيبى وهو ستة لابوى زوجتى واولادها المذكورين بالفريضة الشرعية فما خص كل واحد منهم

(الجواب) اذا كان قد ملكه نصيبه الذى هو ستة اسهم لاسائر الورثة على الفريضة الشرعية والباقي ثمانية عشر سهما للابوين ثمانية اسهم واولاده عشرة اسهم فترد تلك الستة على هذه الثمانية عشر سهما ويقسم الجميع بينهم على ثمانية عشر سهما كما يرد الفاضل عن ذوى السهام بينهم عند من يقول بالرد فان نصيب الوارث جملة لهم بمنزلة النصيب المردود بينهم

(٩٢) (مسئلة) في رجل مات والدته وخلفته ووالدته وكريمته ثم ماتت كريمة فاراد والده ان يزوجه فقال ما ازوجك حتى تملكنى ما ورثته عن والدتك فلكه ذلك وتصدق عليه بالربع بشهود ثم بعد ذلك مرض والده مرضا غيب غفله فرجع فيما تصدق به على ولده واوقفها على زوجته وولده وابنته ولم يذكر ولده وانتسخ كتاب الوقف مرتين فهل له ان يخص أولاده

ويخرج ولده من جميع ارث والدته

(الجواب) ان كان الاب قد أعطى ابنه شيأ عوضا عما أخذته له فليس له ان يرجع بذلك بلا نزاع بين العلماء وأما ان كان تصدق به عليه صدقة لله ففي رجوعه عليه تولان للعلماء أحدهما لا يرجع والثاني يرجع عند مالك والشافعي وأحمد ومتى رجع وعقله غائب أو وقف وعقله غائب أو عقد عقدا لم يصح رجوعه ولا وقفه اذا كان مغيبا عقله بمرض بلا نزاع بين العلماء (٩٣) (مسئلة) في امرأة ماتت عن زوج وأب وأم وولدين أنثى وذو كرم بعد وفاتها توفى والدها وترك أباه وأخته وجدته وجدته

(الجواب) للزوج الربع وللأبوين السدسان وهو الثلث والباقي للولدين أثلاثا ثم مات تركه الاب فلجذته سدسه ولا ييه الباقي ولا شيء لاخته ولا جده بل كلاهما يسقط بالاب (٩٤) (مسئلة) في امرأة توفى زوجها وخلف أولادا

(الجواب) للزوجة الصداق والباقي في ذمته حكمها فيه حكم سائر الفرعاء وما بقي بعد الدين والوصية النافذة ان كان هناك وصية فلها ثمنه مع الاولاد (٩٥) (مسئلة) في امرأة ماتت وخلفت من الورثة بنتا وأخا من أمها وابن عم فها يخص كل واحد

(الجواب) للبنت النصف ولابن العم الباقي ولا شيء للاخ من الام لكن اذا حضر القسمة فينبغي أن يرضخ له والبنت تسقط الاخ من الام في مذهب الأئمة الاربعة والله أعلم (٩٦) (مسئلة) في رجل خلف شيئا من الدنيا وتقاسمه أولاده وأعطوا أمهم كتبها وثمنها وبعد قليل وجد الاولاد مع أمهم شيئا يجيء ثلث الورثة فقالوا من أين لك هذا المال فقالت لما كان أبوك مريضا طلبت منه شيئا فاعطاني ثلث ماله فآخذوا المال من أمهم وقالوا ما أعطاني أبونا شيئا فهل يجب رد المال اليها

(الجواب) ما أعطي المريض في مرض الموت لوارثه فانه لا ينفذ الا باجازه الورثة فها أعطاه المريض لامرأته فهو كسائر ماله الا أن يميز ذلك باقي الورثة وينبغي للأولاد أن يقرؤا أمهم ويميزوا ذلك لها لكن لا يجبرون على ذلك بل تقسم جميع التركة قال النبي صلى الله عليه وسلم لا وصية لواثر

(٩٧) (مسئلة) في امرأة ماتت وخلفت زوجا وبنثا وأما وأختا من أم فما يستحق كل واحد منهم

(الجواب) هذه الفريضة تقسم على احد عشر للبنث ستة اسهم وللزوج ثلاثة أسهم وللأم سهمان ولا شيء للاخت من الام فانها تسقط بالبنث باتفاق الأئمة كلهم وهذا على قول من يقول بالرد كابي حنيفة. وأحمد ومن لا يقول بالرد كمالك والشافعي فيقسم عندهم على اثني عشر سهما للبنث ستة والزوج ثلاثة وللأم سهمان والسهم الثاني لبيت المال

كتاب النكاح وشروطه

(٩٨) (مسئلة) في شروط النكاح من شرط انه لا يتزوج على الزوجة ولا يتسرى ولا يخرجها من دارها أو من بلدها فاذا شرطت على الزوج قبل العقد واتفقا عليها. وخلا العقد عن ذكرها هل تكون صحيحة لازمة يجب العمل بها كالمقارنة أولا

(الجواب) الحمد لله نعم تكون صحيحة لازمة اذا لم يبطلها حتى لو قارنت عقد العقد هذا ظاهر مذهب الامام ابي حنيفة والامام مالك وغيرهما في جميع العقود وهو وجه في مذهب الشافعي يخرج من مسئلة صداق السر والعلانية وهكذا بطرده مالك وأحمد في العبارات فان النية المتقدمة عندهما كالمقارنة وفي مذهب أحمد قول ثان ان الشروط المتقدمة لا تؤثر فيه قول ثالث وهو الفرق بين الشرط الذي يحمل العقد غير مقصود كالتواطىء على ان البيع تلجئة لا حقيقة له وبين الشرط الذي لا يخرج عنه ان يكون مقصودا كاشتراط الخيار ونحوه وأما غاية نصوص احمد وقدماء أصحابه ومحقق التأخرين على أن الشروط والمواطاة التي تجري بين المتعاقدين قبل العقد اذا لم يفسخاها حتى عقدا العقد فان العقد يقع مقيدا بها وعلى هذا جواب أحمد في مسائل الحيل في البيع والاجارة والرهن والقرض وغير ذلك وهذا كثير موجود في كلامه وكلام أصحابه تضييق الفتوى عن تعدد اعيان المسائل وكثير فيها مشهور عنه من له ادنى خبرة باصول أحمد ونصوصه لا يخفى عليه ذلك وقد قررنا دلائل ذلك من الكتاب والسنة واجماع السلف واصول الشريعة في مسئلة التحليل ومن تأمل العقود التي كانت تجري بين النبي صلى الله عليه وسلم وغيره مثل عقد البيعة التي كانت بينه وبين الانصار ليلية العقبة وعقد

المهنة الذي كان بينه وبين قریش عام الحديبية وغير ذلك علم انهم اتفقوا على الشروط ثم عقدوا العقد بلفظ مطلق وكذلك عامة نصوص الكتاب والسنة في الامر بالوفاء بالعقود والعهود والشروط والنهي عن النذر والثلاث تناول ذلك تناولا واحدا فان أهل اللغة والعرف متفقون على التسمية والمعاني الشرعية توافق ذلك

(٩٩) (مسئلة) في امرأة تزوجت ثم بان انه كان لها زوج ففرق الحاكم بينهما فهل لها مهر وهل هو المسمى أو مهر المثل

(الجواب) اذا علمت أنها مزوجة ولم تستشر لاموته ولا طلاقه فهذه زانية مطاوعة لامهر لها واذا اعتقدت موته أو طلاقه فهو وطؤ شبهة بنكاح فاسد فلها المهر وظاهر مذهب احمد ومالك ان لها المسمى وعن احمد رواية اخرى كقول الشافعي ان لها مهر المثل والله اعلم (١٠٠) (مسئلة) في رجل له بنت وهي دون البلوغ فزوجوها في غيبة أبيها ولم يكن لها ولي وجبوا ان اباهاتوفي وهو حي وشهدوا ان خالها أخوها فهل يصح العقد أم لا

(الجواب) اذا شهدوا ان خالها أخوها فهذه شهادة زور ولا يصير الخال وليا بذلك بل هذه قد تزوجت بنير ولي فيكون نكاحها باطلا عند أكثر العلماء والفقهاء كالشافعي وأحمد وغيرهما وللاب أن يحدده ومن شهد ان خالها أخوها وان أباه مات فهو شاهد زور يجب تعزيره ويعزر الخال وان كان دخل بها فلها المهر ويجوز ان يزوجه الاب في عدة النكاح الفاسد عند أكثر العلماء كابن حنيفة والشافعي وأحمد في المشهور عنه والله أعلم

(١٠١) (مسئلة) في بنية دون البلوغ وحضر من يرغب في تزويجها فهل يجوز للحاكم ان يزوجه أم لا

(الجواب) الحمد لله اذا كان الخاطب لها كفؤا جاز تزويجها في أصح قولي العلماء وهو مذهب ابي حنيفة واحمد في المشهور عنه ثم منهم من يقول تزوج بلا أمرها ولها الخيار اذا بلغت كمنذهب ابي حنيفة ورواية عن أحمد ومنهم من يقول اذا بلغت تسع سنين زوجت بأذنهما ولا خيار لها اذا بلغت وهو ظاهر مذهب احمد لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تنكح اليتيمة حتى تستأذن فان سكت فقد أذنت وان أبت فلا جواز عليها رواه أبو داود والنسائي وغيرهما وتزويج اليتيمة ثابت بالكتاب والسنة قال تعالى (يستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما

يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء الا في لا توثقونهن ما كتب لهن وتزوجون ان تنكحوهن
والمتضعفين من الولدان) وقد ثبت في الصحيح عن عائشة رضي الله عنها انها نزلت في القيمة
التي يرغب وليها ان ينكحها اذا كان لها مال ولا ينكحها اذا لم يكن لها مال فنهوا عن نكاحهن
حتى يقسطوا لهن في الصداق فقد اذن الله للولي ان ينكح القيمة اذا اصدقها صداق المثل والله اعلم
(١٠٢) ﴿مسئلة﴾ في قيمة حضر من يرغب في تزويجها ولها املاك فهل يجوز للوصي

ان يبيع من عقارها شيئا ويصرف ثمنه في جهاز وقاش لها وحلى يصلح لمثلها ام لا
﴿الجواب﴾ نعم للولي ان يبيع من عقارها ما يجزها به ويجهزها للجهاز المعروف والحلى المعروف
(١٠٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل له جارية وقد عتقها وتزوج بها ومات ثم خطبها من يصلح

فهل لا وولاد سيدها ان يزوجوها

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا خطبها من يصلح لها فلي اُولاد سيدها ان يزوجوها فان امتنعوا
من ذلك زوجها الحاكم او عصبة المتق ان كان له عصبة غير اولاده لكن من العلماء من يقدم
الحاكم اذا عضل الولي الاقرب وهو مذهب الشافعي وأحمد في رواية ومنهم من يقدم العصبة
كابي حنيفة في المشهور عنه فاذا لم يكن له عصبة زوج الحاكم باتفاق العلماء ولو امتنع العصبة
كلهم زوج الحاكم بالاتفاق واذا اذن العصبة للحاكم جاز باتفاق العلماء.

(١٠٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بكرا فوجدها مستحاضة لا ينقطع دمها من بيت امها
وانهم غمروا فهل له فسخ النكاح ويرجع على من غمروا بالصداق وهل يجب على امها وابيها
يمين اذا أنكروا أم لا وهل يكون له وطؤها ام لا

﴿الجواب﴾ هذا عيب يثبت به فسخ النكاح في أظهر الوجهين في مذهب أحمد وغيره
لوجهين أحدهما ان هذا مما لا يمكن الوطؤ منه الا بضرر يخافه واذي يحصل له والثاني ان
وطء المستحاضة عند أحمد في المشهور عنه لا يجوز الا لضرورة وما يمنع الوطء حسا كاستداد
الفرج أو طبعها كالجنون والجذام يثبت الفسخ عند مالك والشافعي وأحمد كما جاء عن عمر وأما
ما يمنع كمال الوطء كالنجاسة في الفرج ففيه نزاع مشهور والمستحاضة اشد من غيرها واذا
فسخ قبل الدخول فلا مهر عليه وان فسخ بعده قيل ان الصداق يستقر بمثل هذه الخلوة وان كان
قد وطأها فانه يرجع بالمهر على من غمروا وقيل لا يستقر فلا شيء عليه وله أن يحلف من ادعى

الفرور عليه انه لم يفره ووطؤ المستحاضة فيه نزاع مشهور وقيل يجوز وطؤها كقول الشافعي وغيره وقيل لا يجوز الا لضرورة وهو مذهب احمد في المشهور عنه وله الخيار ما لم يصدر عنه ما يدل على الرضا بقول أو فعل فان وطأها بعد ذلك فلا خيار له الا ان يدعى الجمل فهل له الخيار فيه نزاع مشهور والظاهر ثبوت الفسخ والله أعلم

(١٠٥) (مسئلة) في رجل زوج ابنة اخيه من ابنته والزوج فاسق لا يصلي وخوفوها حتى أذنت في النكاح وقالوا ان لم تأذني والا زوجي الشرع بغير اختيارك وهو الآن ياخذ مالها ويمنع من يدخل عليها لكشف حالها كامها وغيرها

(الجواب) الحمد لله ليس للم ولا غيره من الاولياء ان يزوج موليته بغير كفء اذا لم تكن راضية بذلك باتفاق الأئمة واذا فعل ذلك استحق العقوبة الشرعية التي تردعه وامثاله عن مثل ذلك بل لو رضيت هي بغير كفء كان لولي آخر غير المزوج ان يفسخ النكاح وليس للم ان يكره المرأة البالغة على النكاح بكفء فكيف اذا كرها على التزوج بغير كفء بل لا يزوجه الا بمن ترضاه باتفاق المسلمين واذا قال لها ان لم تأذني والا زوجك الشرع بغير اختيارك فاذنت بذلك لم يصح هذا الاذن ولا النكاح المرتب عليه فان الشرع لا يمكن غير الاب والجد من اجبار الكبيرة باتفاق الأئمة وانما تنازع العلماء في الاب والجد في الكبيرة وفي الصغيرة مطلقا واذا تزوجه بنكاح صحيح كان عليه ان يقوم بما يجب لها ولا يتعدى عليها في نفسها ولا مالها وما أخذه من ذلك ضنه وليس له ان يمنع من يكشف حالها اذا اشتكت بل اما ان يمكن من يدخل عليها ويكشف كالألم وغيرها واما ان يسكن بجنب جيران من أهل الصديق والدين يكشفون حالها والله اعلم

(١٠٦) (مسئلة) في بنت يتيمة وقد طلبها رجل وكيل على جهات المدينة وزوج امها كاره في الوكيل فهل يجوز ان يزوجهامها واخوها بلا اذن منها ام لا

(الجواب) الحمد لله المرأة البالغة لا يزوجهامها غير الاب والجد بغير اذنها باتفاق الأئمة بل وكذلك لا يزوجهامها الاب الا باذنها في أحد قولي العلماء بل في أصحهما وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد في أحد الروايتين كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تنكح البكر حتى تستأذن ولا البنت حتى تستأمر قالوا يا رسول الله فان البكر تستحى قال اذنها صماتها وفي لفظ يستأذنها أبوها واذنها

صحتها واما المم والاخ فلا يزوجونها بغير اذنها باتفاق العلماء واذا رضيت رجلا وكان كفؤا لها وجب على وليها كالاخ ثم الم ان يزوجها به فان عضلها وامتنع من تزويجها تزوجها الولي الابعد منه والحاكم بغير اذنه باتفاق العلماء فليس للولي ان يجبرها على نكاح من لا ترضاه ولا يعضلها عن نكاح من ترضاه اذا كان كفؤا باتفاق الاثثة وانما يجبرها ويمضلها أهل الجاهلية والظلم الذين يزوجون نساءهم لمن يختارونه لفرض لا لمصلحة المرأة ويكرهونها على ذلك أو ينجلونها حتى تفعل ويمضلونها عن نكاح من يكون كفؤا لها لعداوة أو غرض وهذا كله من عمل الجاهلية والظلم والعدوان وهو مما حرمة الله ورسوله واتفق المسلمون على تحريمه وأوجب الله على اولياء النساء ان ينظروا في مصلحة المرأة لاني احوالهم كسائر الاولياء والوكلاء فمن تصرف لغيره فانه يقصد مصلحة من تصرف له لا يقصد هواه فان هذا من الامانة التي امر الله ان يؤدي الي اهلها فقال ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل وهذا من النصيحة الواجبة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الدين النصيحة الدين النصيحة قالوا لمن يارسول الله قال لله ولكتابه ولسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم والله اعلم

(١٠٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة بولاية اجنبي ووليها في مسافة القصر معتقدا ان الاجنبي المذكور حاكما عليها ودخل بها واستولد بها ثم طلقها ثلاثا ثم اراد ردها قيل ان تنكح زوجا غيره فهل له ذلك لبطلان النكاح الاول بغير ولي ام لا وهل يترتب اسقاط الحد ووجوب المهر ويلحق النسب والاحصان

﴿الجواب﴾ لا يجب في هذا النكاح حد اذا اعتقد صحته بل يلحق به النسب ويجب فيه المهر ولا يحصل الاحصان بالنكاح الفاسد ويقع الطلاق في النكاح المختلف فيه اذا اعتقد صحته واذا تبين ان المزوج ليس له ولاية بحال تفارقها الزوج حين علم ذلك فطلقها ثلاثا لم يقع طلاق والحال هذه وله ان يزوجه من غير ان تنكح زوجا غيره والله اعلم

(١٠٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل كان له سرية بكتاب ثم توفي الى رحمة الله وله ابن ابن وقد تزوج سرية جده المذكور فهل يحل ذلك

﴿الجواب﴾ لا يجوز له تزويج سرية جده التي كان يطاها باتفاق المسلمين واذا تزوجه

فرق بينهما ولا يحل إقامه معها وإن استحل ذلك استتيب ثلاثا فإن تاب والا قتل

(١٠٩) (مسئله) في رجل تزوج بتيمة وشهدت أمها بيلوغها فكنت في صحبته أربع سنين ثم بان من الثلاث ثم شهدت اخواتها ونساء آخر انها ما بانغت الا بعد دخول الزوج بها بتسعة أيام وشهدت أمها بهذه الصورة والام ماتت والزوج يريد المراجعة

(الجواب) الحمد لله لا يحل للزوج ان يزوجها اذا طلقها ثلاثا عند جمهور العلماء فان مذهب أبي حنيفة واحمد في المشهور عنه ان نكاح هذه صحيح وان كان قبل البلوغ ومذهب مالك وأحمد في المشهور ان الطلاق يقع في النكاح الفاسد المختلف فيه ومثل هذه المسائل يوجب فانها من أهل البغي فاتهم لا يتكلمون في صحة النكاح حين كان يظأها ويستمتع بها حتى اذا طلقت ثلاثا أخذوا يسمعون فيما يبطل النكاح حتى لا يقال ان الطلاق وقع وهذا من المضادة لله في أمره فانه حين كان الوطؤ حراما لم يتحر ولم يسأل فلما حرمه الله أخذ يسأل عما يباح به الوطء ومثل هذا يقع في المحرم باجماع المسلمين وهو فاسق لان مثل هذه المرأة إما ان يكون نكاحها الاول صحيحا وإما ان لا يكون فان كان صحيحا فالطلاق الثلاث واقع والوطؤ قبل نكاح زوج غيره حرام وان كان النكاح الاول باطلا كان الوطؤ فيه حراما وهذا الزوج لم يتب من ذلك الوطيء وانما سأل حين طلق ثلاثا يقع به الطلاق فكان سؤا لهم عما يحرم الوطؤ الاول لاجل استحلال الوطيء الثاني وهذه المضادة لله ورسوله والسعي في الارض بالفساد فان كان هذا الرجل طلقها ثلاثا فليتق الله وليجتنبها وليحفظ حدود الله فان من يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه والله أعلم *

(١١٠) (مسئله) في امرأة لها أب واخ ووكيل ايها في النكاح وغيره حاضر فذهبت الى الشهود وغيرت اسمها واسم ايها وادعت ان لها مطلقا يريد تجديد النكاح واحضرت رجلا اجنبيا وذكرت انه اخوها فكسبت الشهود كتابها على ذلك ثم ظهر ما فعلته وثبت ذلك بمجاس الحكم فهل يعزر على ذلك وهل يجب تعزير المعرفين والذي ادعى انه اخوها والذي عرف الشهود بما ذكر وهل يختص التعزير بالخاكم أو يميزهم ولي الامر من محسوب وغيره

(الجواب) الحمد لله يميز تعزيرا بليغا لوعزدها ولي الامر مرات كان ذلك حسنا كما كان عمر بن الخطاب يكرر التعزير في الفمل اذا اشتمل على انواع من المحرمات فكان يعزر

في اليوم الاول مائة وفي الثاني مائة وفي الثالث مائة يفرق التعزير لثلاث يفضي الى فساد بعض الاعضاء وذلك ان هذه ادعت الى غير أبيها واستخلفت اخاها وهذا من الكبرياء فقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من ادعى الى غير أبيه أو تولى غير مواليه فمليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا بل قد ثبت في الصحيح عن سعد وأبي بكره انهما سمعا النبي صلى الله عليه وسلم يقول من ادعى الى غير أبيه فالجاة عليه حرام وثبت ما هو ابغ من ذلك في الصحيح عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم يقول ليس منا من ادعى الى غير أبيه وهو يعلم الا كفر ومن ادعى ما ليس له فليس منا وليتوب مقلعه من النار ومن رمى رجلا بالكفر أو قال عدو الله وليس كذلك الا جار عليه وهذا تغليظ عظيم يقتضي ان يعاقب على ذلك عقوبة عظيمة يستحق فيها مائة سوط ونحو ذلك وأيضا فاما لبست على الشهود وأوقفهم في العقود الباطلة ونكحت نكاحا باطلا فان جمهور العلماء يقولون النكاح بغير ولي باطل يمزرون من يفعل ذلك اقتداء بعمر بن الخطاب رضي الله عنه وهذا مذهب الشافعي وغيره بل طائفة منهم يقيمون الحد في ذلك بالرجم وغيره ومن جوز النكاح بلا ولي مطلقا أو في المدينة فلم يجوز على هذا الوجه من دعوي النسب الكاذب واقامة الولي الباطل فكان عقوبة هذه متفقة عليها بين المسلمين وتعاقب أيضا على كذبها وكذلك الدعوى انه كان زوجها وطلقها ويعاقب الزوج أيضا وكذلك الذي ادعى انه أخوها يعاقب على هذين الربتين وأما المعروفون بهم يعاقبون على شهادة الزور بالنسب لها والتزويج والتطليق وعدم ولي حاضر وينبغي ان يبالغ في عقوبة هؤلاء فان الفقهاء قد نصوا على ان شاهد الزور يسود وجهه بما نقل عن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه انه كان يسود وجهه اشارة الى سواد وجهه بالكذب وانه كان يركبه دابة مقلوبا الى خلف اشارة الى انه قلب الحديث ويطلق به حتى يشهره بين الناس انه شاهد زور وتزير هؤلاء ليس يختص بالحاكم بل يمزره الحاكم والمحاسب وغيرها من ولاية الامور القادرين على ذلك ويتعين ذلك في مثل هذه الحال التي ظهر فيها فساد كثير في النساء وشهادة الزور كثيرة فان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الناس اذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك ان يعمهم الله بعقاب منه والله أعلم

(١١١) (مسئلة) في رجل تزوج بامرأة من مدة سنة ولم يدخل بها وطلقها قبل الاصابة

فهل يجوز له ان يدخل بالام بعد طلاق البنت

﴿الجواب﴾ لا يجوز تزويج أم امرائه وان لم يدخل بها والله أعلم

(١١٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بكرا بولاية أبيها ولم يستأذن حين العقد وكان قدم

العقد عليها الزوج قبله وطقت قبل الدخول بغير اصابة ثم دخل بها الزوج الثاني فوجدها بنتا فكتم ذلك وحملت الزوجة منه واستقر الحال بينهما فلما علم الزوج انها لم تستأذن العقد عليها سأل عن ذلك قيل له ان العقد مفسوخ لكونها بنتا ولم تستأذن فهل يكون العقد مفسوخا والوطؤ شبهة ويلزم تجديد العقد أم لا

﴿الجواب﴾ اما اذا كانت ثيبا من زوج وهي بالغ فهذه لا تنكح الا باذنها باتفاق الاثمة

ولكن اذا زوجت بغير اذنها ثم أجازت العقد جاز ذلك في مذهب أبي حنيفة ومالك والامام احمد في احدى الروايتين ولم يحجز في مذهب الشافعي واحمد في رواية اخرى وان كانت ثيبا من زنا فهي كالثيب من النكاح في مذهب الشافعي واحمد وصاحب أبي حنيفة وفيه قول آخر انها كالباكر وهو مذهب أبي حنيفة نفسه ومالك وان كانت البكارة زالت بوثية أو باصبع أو نحو ذلك فهي كالباكر عند الاثمة الاربعة واذا كانت بكرا فالباكر يجبرها ابوها على النكاح وان كانت بالثمة في مذهب مالك والشافعي واحمد في احدى الروايتين وفي الاخرى وهي مذهب أبي حنيفة وغيره ان الاب لا يجبرها اذا كانت بالثمة وهذا أصح ما دل عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وشواهد الاصول فقد تبين في هذه المسئلة ان أكثر العلماء يقولون اذا اختارت هي العقد جاز والا يحتاج الى استئذان وقد يقال هو الاقوى هنا لاسباب والاب انما عقد معتقدا انها بكروا انه لا يحتاج الى استئذانها فاذا كانت في الباطن بخلاف ذلك كان مذكورا فاذا اختارت هي النكاح لم يكن هذا بمنزلة تصرف الفضولي ووقف العقد على الاجازة فيه نزاع مشهور بين العلماء والظاهر فيه التفصيل بين بعضهما وبعض كما هو مبسوط في غير هذا الموضع

(١١٣) ﴿مسئلة﴾ في امرأة خلاها اخوها في مكان لتوفي عدة زوجها فلما انقضت العدة هربت الى بلد مسيرة يوم وتزوجت بغير اذن أخيها ولم يكن لها ولي غيره فهل يصح العقد أم لا

﴿الجواب﴾ اذا لم يكن أخوها عاضلا لها وكان أهلا للولاية لم يصح نكاحها بدون اذنه والحال هذه والله أعلم

(١١٤) **مسئلة** في رجل تزوج بنتا وهي يتيمة وعقد عقدها الشافعي ولم تدرك الابد
العقد بشهرين فهل يجوز عقد نكاحها

الجواب البنت التي لم تبلغ لا يجبرها على تزويجها غير الاب والجد والاخ والعم
والسلطان الذي هو الحاكم أو نواب الحاكم في العقود للعقهاء في ذلك ثلاثة اقوال احدها
لا يجوز وهو قول الشافعي ومالك والامام احمد في رواية والثاني يجوز النكاح بلا اذنها ولها
الخيار اذا بلغت وهو مذهب أبي حنيفة ورواية عن أحمد والثالث أنها تزوج باذنها ولا خيار
لها اذا بلغت وهذا هو المشهور من مذهب أحمد فهذه التي لم تبلغ يجوز نكاحها في مذهب
أبي حنيفة وأحمد وغيرهما ولو زوجها حاكم يري ذلك فهل يكون تزويجه حكما لا يمكن نقضه
أو يقتصر الى حاكم يحكم بصحة ذلك على وجهين في مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما أصحهما
الاول لكن الحاكم المزوج هنا شافعي فان قلد قول من يصحح هذا النكاح وراعى سائر
شروطه وكان ممن له ذلك جاز وان كان قد أقدم على ما يمتدح تحريمه كان فعله غير جائز وان
كان قد ظنها بالغاً فزوجها فكانت غير بالغ لم يكن في الحقيقة قد زوجها ولا يكون النكاح
صحيحاً والله اعلم

(١١٥) **مسئلة** جدي امه وابي جده وانا عمه له وهو خالي

اقتنسا يا امام يرحمك الله ويكفيك حادثات الليالي

الجواب رجل تزوج ابنة ام بنت واتى البنت بالنكاح الحلال

فانت منه يمت قالت الشعراء وقالت لابن هاتيك خالي

رجل تزوج امرأة وتزوج ابنة بامها ولد له بنت ولا بنة ابن فبنته هي المخاطبة بالشعر فجذتها ام
امها هي ام ابن الابن زوجة الابن وأبوها جد ابن ابنة وهي عمته اخت ابيه من الاب وهو
خالها أخو امها من الام والله أعلم

(١١٦) **مسئلة** في رجل تزوج بامرأة وشرطت عليه ان لا يتزوج عليها ولا ينقلها
من منزلها وان تكون عند امها فدخل على ذلك فهل يلزمه الوفاء واذا خالف هذه الشروط
فهل للزوجة الفسخ أم لا

الجواب نعم تصح هذه الشروط وما في معناها في مذهب الامام أحمد وغيره من

الصحابة والتابعين كعمر بن الخطاب وعمر بن العاص وشريح القاضي والاوزاعي واسحق ومذهب مالك اذا شرط لها اذا تزوج عليها أو تسرى ان يكون أمرها بيدها أو رأيها ونحو ذلك صح هذا الشرط أيضا وملكت المرأة الفرقة به وهو في المعنى نحو مذهب احمد وذلك لما اخرجاه في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان أحق الشروط ان توفوا به ما استحلتم به الفروج وقال عمر بن الخطاب مقاطع الحقوق عند الشروط فحمل النبي الله عليه وسلم ما تستحل به الفروج التي هي من الشروط احق بالفواء من غيرها وهذا نص مثل هذه الشروط ليس هناك شرط يوفي به بالاجماع غير الصداق والكلام في هذه الشروط معروف وأما شرط مقام ولدها عندها ونفقته عليه فهذا مثل الزيادة في الصداق والصداق يحتمل من الجهالة فيه من النصوص عن أحمد ومذهب أبي حنيفة ومالك ما لا يحتمل في الثمن والاجرة اذ يصح مهر المثل فكل جهالة تنقص عن جهالة المثل تكون احق بالجواز لاسيما ومثل هذا يجوز في الاجارة ونحوها ومذهب احمد وغيره له ان يستأجر الاجير بطامه وكسوته ويرجع في ذلك الى العرف وكذلك اشتراط النفقة على ولدها يرجع فيه الى العرف بطريق الاولى ومتى لم يقبل الشروط فزوج أو تسرى فلها فسخ النكاح لكن في توقف ذلك على الحاكم نزاع لكونه صار مجتهدا فيه كخيار العنة والعيوب اذ فيه خلاف او يقال لا يحتاج الى اجتهاد في ثبوته وان وقع نزاع في الفسخ به كخيار المتعة يثبت في مواضع الخلاف عند القائلين بلا حكم حاكم مثل ان يفسخ على التراخي فان هذا فيه خلاف واصل ذلك ان يوقف الفسخ على الاجتهاد في ثبوت الحكم أيضا والان الفروج محتاط لها فتناط بامر حاكم بخلاف الفسوخ في البيع والاقوي ان الفسخ المختلف فيه لا يفتقر الى حكم لكن ان رفع الى حاكم يرى امضاء امضاء وان رأى ابطاله ابطله والله اعلم

(١١٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل وجد صغيرة فرباها فلما بلغت زوجها الحاكم له ورزق منها اولاد انهم وجد لها أخ بعد ذلك فهل هذا النكاح صحيح

﴿الجواب﴾ اذا كان لها أخ غائب غيبة منقطعة ولم يكن يعرف حينئذ لها أخ لكونها ضاعت من أهلها حين صغرها الى ما بعد النكاح لم يبطل النكاح المذكور والله أعلم

(١١٨) ﴿مسئلة﴾ في صغيرة دون البلوغ مات أبوها هل يجوز للحاكم أو نائبه ان

يتزوجها ام لا وهل يثبت لها الخيار اذا بلغت ام لا

﴿الجواب﴾ اذا بلغت تسع سنين فانه يزوجها الاولياء من العصبات والحاكم ونائبه في ظاهر مذهب احمد وهو مذهب ابي حنيفة وغيرهما كما دل على ذلك الكتاب والسنة في مثل قوله تعالى (يستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء اللاتي لا تؤتونهن ما كتب لهن وترغبون أن تنكحوهن) واخرجنا في الصحيحين عن عروة ابن الزبير انه سأل عائشة عن قول الله عز وجل (وان خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع) قالت يا ابن أخي هذه اليتيمة في حجر وليها تشاركه في ماله فيعجبها مالها وجمالها فيريد وليها ان يتزوجها من غير ان يقسط في صداقها فيعطيا مثل ما يعطيا غيره فنهوا ان ينكحوهن الا ان يقسطوا لهن ويبلغوا بهن على سنتين في الصداق وأمروا ان ينكحوا ما طاب لهم من النساء سواءن قال عروة قالت عائشة ثم ان الناس استفتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد هذه الآية فيهن فانزل الله عز وجل (يستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن) الآية قالت عائشة والذي ذكر الله انه يتلى عليكم في الكتاب الآية الاولى التي قالها الله عز وجل وان خفتم ان لا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء قالت عائشة وقول الله عز وجل في الآية الاخرى وترغبون ان تنكحوهن رغبة أحدكم عن يتيمته التي تكون في حجره حيث تكون قليلة المال والجمال وفي لفظ آخر اذا كانت ذات مال وجمال رغبوا في نكاحها في اكمال الصداق واذا كانت مرغوبة عنها في قلة المال والجمال رغبوا عنها وأخذوا غيرها من النساء قال فكما يتركونها حتى يرغبوا عنها فليس لهم ان ينكحوها اذا رغبوا فيها الا ان يقسطوا لها ويعطوها حقا من الصداق فهذا يبين ان الله اذن لهم ان يزوجوا اليتامى من النساء اذا فرضوا لهن صداق مثلهن ولم يأذن لهم في تزويجهن بدون صداق المثل لانها ليست من أهل التبرع ودلائل ذلك متعددة ثم الجمهور الذين جوزوا انكاحها لهم قولان احدهما وهو قول أبي حنيفة وأحمد في احدى الروايتين انها تزوج بدون اذنها ولها الخيار اذا بلغت والثاني وهو المشهور في مذهب أحمد وغيره انها لا تزوج الا باذنها ولا خيار لها اذا بلغت وهذا هو الصحيح الذي دلت عليه السنة كما روى أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تستأمر اليتيمة في نفسها فان سكنت فهو اذنها وان أبت فلا جواز عليها

رواه احمد وأبو داود والترمذي والنسائي وعن أبي موسى الاشعري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تستأمر اليتيمة في نفسها فان سكنت فقد اذنت وان ابت فلا جواز عليها فهذه السنة نص في القول الثالث الذي هو اعدل الاقوال انها تزوج خلافا لمن قال انها لا تزوج حتى تبلغ فلا تصير يتيمة والكتاب والسنة صريح في دخول اليتيمة قبل البلوغ في ذلك اذ البالغة التي لها أمر في مالها يجوز لها ان ترضى بدون صداق المثل ولان ذلك مدلول اللفظ وحقيقته ولان ما بعد البلوغ وان سمي صاحبه يتيما مجازا فغايبته ان يكون داخل في العموم وانما ان يكون المراد باليتيمة البالغة دون التي لم تبلغ فهذا لا يسوغ حمل اللفظ عليه بحال والله اعلم

(١١٩) ﴿مسئلة﴾ في تزويج المماليك بالجواري من غير عتق اذا كانوا لملك واحد ومن يعقد طرفي النكاح في الطرفين لهما ولأولادهم وهل للسيد ان يتسرى بهن

﴿الجواب﴾ تزويج المماليك بالإماء جائز سواء كانوا لملك واحد أو لملكين مع بقائهم على الرق وهذا مما اتفق عليه أئمة المسلمين والذي يزوج الأمة سيدها أو وكيله وأما المملوك فهو يقبل النكاح لنفسه اذا كان كبيرا أو يقبل له وكيله ان كان صغيرا فسيده يقبل له فاذا كان الزوجان له قال بحضرة شاهدين زوجت مملوكي فلانا بامتي فلانة وينعقد النكاح بذلك وأما العبد البالغ فهل سيده ان يزوجه بغير أمره ويكرهه على ذلك فيه قولان للعلماء احدهما لا يجوز وهو مذهب الشافعي وأحمد والثاني يجبره وهو مذهب أبي حنيفة ومالك والأمة والمملوك الصغير يزوجهما بغير اذنها بالاتفاق وأما الاولاد فهم تبع لامهم في الحرية والرق وهم تبع لايهم في النسب والولاء باتفاق المسلمين فمن كان سيد الام كان اولادها له سواء ولدوا من زوج أو من زنا كما ان البهائم من الخيل والابل والحمر اذا نزا ذكرها على انثاها كان الاولاد لملك الام ولو كانت الام معتقة أو حرة الاصل والاب مملوكا كان الاولاد احرارا واما النسب فانهم ينتسبون الى ابيهم واذا كان الاب عتيقا والام عتيقة كانوا منتسبين الى موالى الاب وان كان الاب مملوكا انتسبوا الى موالى الام فان عتق الاب بعد ذلك انجر الولاء من موالى الام الى موالى الاب وهذا مذهب الأئمة الاربعة ومن كان مالكا للام ملك اولادها وكان له ان يتسرى بالبنات من اولاد امانه اذا لم يكن يستمتع بالام فانه يستمتع ببناها فان استمتع بالام فلا يجوز ان يستمتع ببناها والله أعلم

(١٢٠) **مسئلة** في رجل حنت من زوجته فنكحت غيره ليحلها الاول فهل هذا
النكاح صحيح أم لا

الجواب قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لمن الله المحلل والمحلل له وعنه
انه قال الا أنبشكم بالنيس للمستمار قالوا بلى يارسول الله قال هو المحلل لمن الله المحلل والمحلل له
واقى على تحريم ذلك اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعون لهم باحسان مثل
عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس
وعبد الله بن عمر وغيرهم حتى قال بعضهم لا يزالان زانيين وان مكثا عشرين سنة اذا علم الله من
قلبه انه يريد ان يحلها له وقال بعضهم لا نكاح الا نكاح رغبة لا نكاح دلسة وقال بعضهم من
يخادع الله يخدعه وقال بعضهم كنا نمدحها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم سقاها وقد
اتفق أئمة الفتوى كلهم على انه اذا شرط التحليل في العقد كان باطلا وبعضهم لم يجعل للشرط
للمتقدم ولا العرف المطرد تأثيرا وجعل المتقدم مع ذلك كالنكاح المعروف نكاح الرغبة وأما
الصحابة والتابعون وأكثر أئمة الفتيا فلا فرق عندهم بين هذا العرف واللفظ وهذا مذهب
اهل المدينة واهل الحديث وغيرهما والله أعلم

(١٢١) **مسئلة** في السبد الصغير اذا استحلت به النساء وهو دون البلوغ هل يكون
ذلك زوجا وهو لا يدري الجماع

الجواب ثبت في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لمن آكل الربا وموكله
وشاهديه وكاتبه ومن الله المحلل والمحلل له قال الترمذي حديث صحيح وثبت اجماع الصحابة
على ذلك كعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس وغيرهم حتى قال عمر لا اوتي بمحل ولا
محل له الا رجعتما وقال عثمان لا نكاح الا نكاح رغبة لا نكاح دلسة وسئل ابن عباس عن من
طلق امرأته مائة طلقة فقال بانث منه ثلاث وسائرهما اتخذها آيات الله هزوا فقال له السائل
ارأيت ان تزوجتها وهو لا يعلم لأحلها ثم اطلقها فقال له ابن عباس من يخادع الله يخدعه وسئل
عن ذلك فقال لا يزالان زانيين وان مكثا عشرين سنة اذا علم الله من قلبه انه يريد ان يحلها
له وقد بسطنا الكلام في هذه المسئلة في كتاب بيان الدلائل على بطلان التحليل وهذا لعمري
اذا كان المحلل كبيرا يطأها ويذوق عسيلتها وتذوق عسيلته فاما العبد الذي لا ولى فيه اوفيه ولا يمد

وطئه وطئا كن لا ينتشر ذكره فهذا لا نزاع بين الأئمة في ان هذا لا يحلها ونكاح المحلل مما يميز به النصارى المسلمين حتى يقولوا ان المسلمين قال لهم نبهم اذا طلق احدكم امرأته لم تحل له حتى تزني ونبينا صلى الله عليه وسلم بري من ذلك هو وأصحابه والتابعون لهم باحسان وجمهور أئمة المسلمين والله اعلم

(١٢٢) ﴿مسئلة﴾ في امام عدل طلق امرأته وبقيت عنده في بيته حتى استحلت تحليل اهل مصر وتزوجها

﴿الجواب﴾ اذا تزوجها الرجل بنية انه اذا وطئها طلقها ليحلل الزوجها الاول او توطأ على ذلك قبل العقد او شرطاه في صلب العقد لفظا او عرفا فهذا وانواعه نكاح التحليل الذي اتفقت على بطلانه وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لمن الله المحلل والمحلل له

(١٢٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل شرط على امرأته بالشهود ان لا يسكنها في منزل أبيه فكانت مدة السكنى منفردة وهو عاجز عن ذلك فهل يجب عليه ذلك وهل لها ان تفسخ النكاح اذا أراد ابطال الشرط وهل يجب عليه ان يمكن امها او أختها من الدخول عليها والمبيت عندها أم لا

﴿الجواب﴾ لا يجب عليه ما هو عاجز عنه لاسيما اذا شرطت الرضا بذلك بل كان قادرا على مسكن آخر لم يكن لها عند كثير من أهل العلم كلاك وأحد القولين في مذهب احمد وغيرهما غير ما شرط لها فكيف اذا كان عاجزا وليس لها ان تفسخ النكاح عند هؤلاء وان كان قادرا فاما اذا كان ذلك للسكن وبصلاح لسكنى الفقير وهو عاجز عن غيره فليس لها ان تفسخ بلا نزاع بين الفقهاء وليس عليه ان يمكن من الدخول الى منزله لا امها ولا أختها اذا كان معاشرها لها بالمعروف والله اعلم

(١٢٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل شريف زوج ابنته وهي بكر بالغ لرجل غير شريف مغربي معروف بين الناس بالصلاح برضا ابنته وأذن لها ولم يشهد عليها الاب بالرضا فهل يكون ذلك قادحا في العقد ام لا مع استمرار الزوجة بالرضا وذلك قبل الدخول وبعده وقدر قاذ فاشهدت الزوجة ان الرضا والاذن صدرا منها فهل يحتاج في ذلك تجديد العقد

﴿الجواب﴾ لا يفتقر صحة النكاح الى الاشهاد على اذن المرأة قبل النكاح في المذاهب

الاربعة الا وجهها ضعيفا في مذهب الشافعي واحمد بل قال اذا قال الولي اذنت لي جاز عقد
النكاح والشهادة على الولي والزوج ثم المرأة بعد ذلك ان انكرت فالتكاح ثابت هذا مذهب
الشافعي واحمد في المشهور عنه وأما مذهب ابى حنيفة ومالك واحمد في راية عنه اذا لم تأذن
حتى عقد النكاح جاز وتسمى مسألة وقف العقود وكذلك العبد اذا تزوج بدون اذن مواليه
فهو على هذا النزاع وأما الكفاءة في النسب فالنسب معتبر عند مالك وأما عند أبى حنيفة
والشافعي وأحمد في احدي الروايتين عنه فهي حق للزوجة والابوين فاذا رضوا بدون كفؤ
جاز وعند أحمد هي حق لله فلا يصح النكاح مع فراقها والله اعلم

(١٢٥) ﴿مسئلة﴾ في المرأة التي يعتبر اذنها في الزواج شرعا هل يشترط الاشهاد عليها
باذنها لوليها ام لا واذا قال الولي انها اذنت لي في تزويجها من هذا الشخص فهل للعاقدة ان
ان يعتقد بمجرد قول الولي ام قولها وكيفية الحكم في هذه المسئلة بين العلماء
﴿الجواب﴾ الحمد لله الاشهاد على اذنها ليس شرطا في صحة العقد عند جماهير العلماء وانما

فيه خلاف شاذ في مذهب الشافعي واحمد فان ذلك شرط والمشهور في المذهبين كقول الجمهور
ان ذلك لا يشترط فلو قال الولي اذنت لي في العقد فمقد العقد وشهد الشهود على العقد ثم
صدقته الزوجة على الاذن كان النكاح ثابتا صحيحا باطنا وظاهرا وان أنكرت الاذن كان القول
قولها مع يمينها ولم يثبت النكاح ودعواه الاذن عليها كما لو ادعى النكاح بعد موت الشهود
ونحو ذلك والذي ينبغي لشهود النكاح ان يشهدوا على اذن الزوجة قبل العقد لوجوه ثلاثة
(احدها) ان ذلك عقد متفق على صحته ومهما امكن ان يكون العقد متفقا على صحته فلا ينبغي
ان يمدل عنه الى ما فيه خلاف وان كان مرجوحا الا للمعارض راجح (الوجه الثاني) ان
ذلك معونة على تحصيل مقصود العقد وأمان من جحوده لاسيما في مثل المكان والزمان الذي
يكثر فيه جحد النساء وكذبهن فان ترك الاشهاد عليها كثيرا ما يفضى الى خلاف ذلك ثم انه
يفضى الى ان تكون زوجة في الباطن دون الظاهر وفي ذلك مفسدة متعددة (الوجه الثالث)
ان الولي قد يكون كاذبا في دعوى الاستئذان وان يمتثل بذلك على ان يشهد انه قد
زوجها وان يظن الجهال ان النكاح يصح بدون ذلك اذا كان عند العامة انها اذا زوجت
عند الحاكم صارت زوجة فيفضى الى مهرها وجمالها زوجة بدون رضاها وأما العاقدة

الذي هو نائب الحاكم اذا كان هو المزوج لها بطريق الولاية عليها لا بطريق الوكالة للولي فلا يزوجه حتى يعلم انها قد اذنت وذلك بخلاف ما اذا كان شاهدا على العقد وان زوجها الولي بدون اذنها فهو نكاح الفضولي وهو موقوف على اذنها عند ابي حنيفة ومالك وهو باطل سرود عند الشافعي وأحمد في المشهور عنه

(١٢٦) (مسئلة) في مريض تزوج في مرضه فهل يصح العقد

(الجواب) نكاح المريض صحيح ترث المرأة في قول جماهير علماء المسلمين من الصحابة والتابعين ولا تستحق الا مهر المثل لا تستحق الزيادة على ذلك بالاتفاق

(١٢٧) (مسئلة) في رجل خطب امرأة حرة لها ولي غير الحاكم فجاء بشهود وهو يعلم فسق الشهود لكن لو شهدوا عند الحاكم قبلهم فهل يصح نكاح المرأة بشهادتهم واذا صح هل يكره *

(الجواب) نعم يصح النكاح والحال هذه وان العدالة المشترطة في شاهدي النكاح انما هي ان يكونا مستورين غير ظاهري الفسق واذا كانا في الباطن فاسقين وذلك غير ظاهر بل ظاهرهما الستر انعقد النكاح بهما في اصح قولي العلماء في مذهب أحمد والشافعي وغيرهما اذ لو اعتبر في شاهدي النكاح ان يكونا معدلين عند الحاكم لما صح نكاح اكثر الناس الا بذلك وقد علم ان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلى كانوا يعقدون الا نكحة بمحضر من بعضهم وان لم يكن الحاضرون معدلين عند أولى الامر ومن الفقهاء من قال بشرط ان يكونا مبرزى العدالة فهو لاء شهود الحكم معدلون عندهم وان كان فيهم من هو فاسق في نفس الامر فعلى التقديرين ينعقد النكاح بشهادتهم وان كانوا في الباطن فساقا والله اعلم

(١٢٨) (مسئلة) في رجل ركض يسير البلاد في كل مدينة شهر او شهرين فيبذل عنها ويخاف ان يقع في المعصية فهل له ان يتزوج في مدة اقامته في تلك البلدة واذا سافر طلقها واعطاها حقها ولا وهل يصح النكاح أولا

(الجواب) له ان يتزوج لكن يتكح نكاحا مطلقا لا يشترط فيه توقفا بحيث يكون لمن شاء امسكها وان شاء طلقها وان نوى طلاقها حتما عند انقضاء سفره كره في مثل ذلك

وفي صحة النكاح نزاع ولونوى انه اذا سافر واعجبه امسكها والاطلقها جاز ذلك فاما ان يشترط التوقيت فهذا نكاح المتعة الذي اتفق الاثمة الاربعة وغيرهم على تحريمه وان كان طائفة يرخصون فيه اما مطلقا واما لا يضطر كما قد كان ذلك في صدر الاسلام فالصواب ان ذلك منسوخ كما ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم بعد ان رخص لهم في المتعة عام الفتح قال ان الله قد حرم المتعة الى يوم القيامة والقرآن قد حرم ان يوطأ الرجل الا زوجة أو مملوكة بقوله (والذين هم لفروجهم حافظون الا على ازواجهم أو ما ملكت ايمنهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فاولئك هم العادون) وهذه المستمتع بها ليست من الازواج ولا ما ملكت اليمين فان الله قد جعل للازواج احكاما من الميراث والاعتداد بعد الوفاة بأربعة اشهر وعشر وعدة الطلاق ثلاثة قروء ونحو ذلك من الاحكام التي لا تثبت في حق المستمتع بها فلو كانت زوجة ثبتت في حقها هذه الاحكام ولهذا قال من قال من السلف ان هذه الاحكام نسخت للمتعة وبسط هذا طويل وليس هذا موضعه واذا اشترط الاجل قبل العقد فهو كالشرط المقارن في اصح قولي العلماء وكذلك في نكاح المحلل واما اذا نوى الزوج الاجل ولم يظهره للمرأة فهذا فيه نزاع يرخص فيه أبو حنيفة والشافعي ويكرهه مالك وأحمد وغيرهما كما انه لونوى التحليل كان ذلك مما اتفق الصحابة على النهي عنه وجعلوه من نكاح المحلل لكن نكاح المحلل شر من نكاح المتعة فان نكاح المحلل لم يبع قط اذا ليس مقصود المحلل ان ينكح وانما مقصوده ان يعيدها الى المطلق قبله فهو يثبت العقد ليزيله وهذا لا يكون مشروعا بحال بخلاف المستمتع فان له غرضا في الاستمتاع لكن التأجيل يخل بمقصود النكاح من المودة والرحمة والسكن ويجعل الزوجة بمنزلة المستأجرة فلهذا كان النية في نكاح المتعة اخف من النية في نكاح المحلل وهو يتردد بين كراهة التجريم وكراهة التزيه واما الغزل فقد حرمه طائفة من العلماء لكن مذهب الاثمة الاربعة انه يجوز بأذن المرأة والله اعلم

(١٢٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل جمع في نكاح واحد بين خالة رجل وابنة اخ له من الابوين فهل يجوز الجمع بينهما ام لا

﴿الجواب﴾ الجمع بين هذه المرأة وبين الاخرى هو الجمع بين المرأة وبين خالة أبيها فان أباهما اذا كان اخا لهذا الآخر من أمه او امه وأبيه كانت خالة هذا خالة هذا بخلاف ما اذا كان

اخاه من ابيه فقط فانه لا تكون خالة احدهما خالة الآخر بل تكون عمته والجمع بين المرأة وخالة
ايبها وخالة امها أو عمه أيبها أو عمه أمها كالجمع بين المرأة وعمتها وخالتها عند أئمة المسلمين وذلك
حرام باتفاقهم واذا تزوج احدهما بعد الاخرى كان نكاح الثانية باطلا لا يحتاج الى طلاق ولا
يجب بمقد مهر ولا ميراث ولا يحل له الدخول بها وان دخل بها فارقها كما تفارق الأجنبية
فان اراد نكاح الثانية فارق الاولى فاذا انقضت عدتها تزوج الثانية فان تزوجها في عدة طلاق
رجمي لم يصح العقد الثاني باتفاق الأئمة وان كان الطلاق بائنا لم يحز في مذهب ابي حنيفة واحمد
وجاز في مذهب مالك والشافعي فاذا طلقها طلقة او طلقتين بلا عوض كان الطلاق رجما
ولم يصح نكاح الثانية حتى تنقضي عدة الاولى باتفاق الأئمة فان تزوجها لم يحز ان يدخل بها
فان دخل بها في هذا النكاح الفاسد وجب عليه ان يعتزلها فانها أجنبية ولا يعقد عليها حتى
تنقضي عدة الاولى المطلقة باتفاق الأئمة وهل له ان يتزوج هذه الموطوءة بالنكاح الفاسد في
عدتها منه فيه قولان للماء احدهما يجوز وهو مذهب ابي حنيفة والشافعي والثاني لا يجوز وهو
مذهب مالك وفي مذهب احمد القولان

(١٣٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل له جارية تزني فهل يحل له وطئها

﴿الجواب﴾ اذا كانت تزني فليس له ان يطأها حتى تحيض ويستبرئها من الزنا فان الزاني
لا ينكح الا زانية أو مشركة عقدا ووطئا ومثلي وطئها مع كونها زانية كان ديوتا والله أعلم

(١٣١) ﴿مسئلة﴾ في رجل له جارية تائبة وتصل وتصوم فاي شيء يلزم سيدها اذا لم يجامعها

﴿الجواب﴾ اذا كانت محتاجة الى النكاح فليمنعها اما بان يطأها واما بان يزوجه لمن
يطأها ولا يجوز ان يطأها الا زوج او سيدها

(١٣٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل له جارية معتوقة وقد طلبها منه رجل ليتزوجها خاف بالطلاق

ما اعطيك اياها فهل يلزمه الطلاق اذا وكل رجلا في زواجها لذلك الرجل

﴿الجواب﴾ متى فعل المحلوف عليه بنفسه او وكيله حنث لكن اذا كان الخاطب كفوا

فله ان يزوجهما الى الابد مثل ابنه او أبيه او أخيه او يزوجهما الحاكم باذنهما ودون اذن المعتق
فانه عاضل ولا يحتاج الى اذنه ولا حنث عليه اذا زوجت على هذا الوجه

(١٣٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل ينكح زوجته في دبرها

﴿الجواب﴾ وطؤ المرأة في دبرها حرام بالكتاب والسنة وهو قول جماهير السلف والخلف بل هو اللوطية الصغرى وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في أدبارهن وقد قال تعالى نسائكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم والحرث هو موضع الولد فإن الحرث محل الفرس والزرع وكانت اليهود تقول إذا أتى الرجل امرأته من دبرها جاء الولد أحول فانزل الله هذه الآية وأباح للرجل أن يأتي امرأته من جميع جهاتها لكن في الفرج خاصة ومتى وطأها في الدبر وطأعته عزرا جميعا فإن لم ينتهيا وإلا فرق بينهما كما يفرق بين الرجل الفاجر ومن يفجر به والله اعلم

(١٣٤) ﴿مسئلة﴾ في الاماء الكتابيات ما الدليل على وطئهن بملك اليمين من الكتاب والسنة والاجماع والاعتبار وعلى تحريم الاماء المجوسيات افتونا مأجورين

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين وطء الاماء الكتابيات بملك اليمين اقوى من وطئهن بملك النكاح عند عوام أهل العلم من الأئمة الاربعة وغيرهم ولم يذكر عن أحد من السلف تحريم ذلك كما نقل عن بعضهم المنع من نكاح الكتابيات وإن كان ابن المنذر قد قال لم يصح عن أحد من الاوائل انه حرم نكاحهن ولكن التحريم هو قول الشيعة ولكن في كراهة نكاحهن مع عدم الحاجة نزاع والكراهة معروفة في مذهب مالك والشافعي وأحمد وكذلك كراهة وطئ الاماء فيه نزاع روي عن الحسن انه كرهه والكراهة في ذلك مبنية على كراهة الزوج واما التحريم فلا يعرف عن أحد بل قد تنازع العلماء في جواز تزويج الامة الكتابية جوزه أبو حنيفة واصحابه وحرمة مالك والشافعي والليث والاوزاعي وعن أحمد روايتان اشهرهما كالثاني فإن الله سبحانه انما اباح نكاح المحصنات من أهل الكتاب بقوله تعالى (والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم) الآية فاباح المحصنات منهم وقال في آية الاماء (ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت ايماكن من فتياتكم المؤمنات والله اعلم بايمانكم بعضكم من بعض) فانما اباح النساء المؤمنات وليس هذا موضع بسط هذه المسئلة واما الامة المجوسية فالكلام فيها ينبغي على اصلين (أحدهما) ان نكاح المجوسيات لا يجوز كالايجوز نكاح الوثنيات وهذا مذهب الأئمة الاربعة وذكره الامام أحمد عن خمسة من الصحابة في ذبائهم ونسائهم وجعل الخلاف في ذلك من جنس خلاف أهل البدع والاصل (الثاني) ان من لا يجوز

نكاحهن لا يجوز وطئن بملك اليمين كالوثقيات وهو من ذهب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم
وحكى عن أبي ثور أنه قال يباح وطؤ الاماء بملك اليمين على أي دين كن واظن هذا يذكر عن
بعض المتعلمين قد تبين ان في وطئ الامة الوثنية نزاعاً وأما الامة الكتابية فليس في وطئها
مع اباحة الزوج بهن نزاع بل في الزوج بها خلاف مشهور وهذا كله مما بين ان القول بجواز
الزوج بهن مع المنع من التسري بهن لم يقله احد ولا يقوله فقيه وحينئذ فتقول الدليل على
انه لا يحرم التسري بهن وجوه أحدها ان الاصل الحل ولم يقم على تحريم دليل من نص ولا
اجماع ولا قياس فبقى حل وطئن على الاصل وذلك ان ما يستدل به من يتازع في حل نكاحهن
كقوله ولا تنكحوا المشركات وقوله ولا تمسكوا بهن الكوافر انما يتناول النكاح لا يتناول
الوطء بملك اليمين ومعلوم انه ليس في السنة ولا في القياس ما يوجب تحريم فيبقى الحل على
الاصل (الثاني) ان قوله تعالى (والذين هم لفروجهم حافظون الا على ازواجهم ابو ما ملكت
أيماهم فانهم غير ملومين) يقتضي عموم جواز الوطئ بملك اليمين مطلقا الا ما استثناء الدليل
حتى ان عثمان وغيره من الصحابة جعلوا مثل هذا النص متناولا للجمع بين الاختين حين
قالوا احلها آية وحرمتها آية فاذا كانوا قد جعلوا عاما في صورة حرم فيها النكاح فلان يكون
عاما في صورة لا يحرم فيها النكاح اولى واخرى الثالث ان يقال قد اجمع العلماء على حل ذلك
كما ذكرناه ولم يقل احد من المسلمين انه يجوز نكاحهن ويحرم التسري بهن بل قد قيل يحل
الوطئ في ملك اليمين حيث يحرم الوطؤ في النكاح وقيل يجوز الزوج بهن فلم ان الامة
يجمع على التسري بها ولم يكن أرجح من حل النكاح ولم يكن دونه فلو حرم التسري دون النكاح
كان خلاف الاجماع (الرابع) ان يقال ان حل نكاحهن يقتضي حل التسري بهن من طريق الاولى
والاخرى وذلك ان كل من جاز وطؤها بالنكاح جاز وطؤها بملك اليمين بلا نزاع وأما العكس
فقد تنازع فيه وذلك لان ملك اليمين أوسع لا يقتصر فيه على عدد والنكاح يقتصر فيه على
عدد وما حرم فيه الجمع بالنكاح قد تنوزع في تحريم الجمع فيه بملك اليمين وله ان يستمتع بملك
اليمين مطلقا من غير اعتبار قسم ولا استئذان في عزل ومحو ذلك مما حبر عليه فيه لحق الزوجة
وملك النكاح نوع رق وملك اليمين رق تام وأباح الله للمسلمين ان يتزوجوا اهل الكتاب
ولا يتزوج اهل الكتاب نساءهم لان النكاح نوع رق كما قال عمر النكاح رق فلينظر احدكم

عند من يرق كرمته وقال زيد بن ثابت الزوج سيد في كتاب الله وقرأ قوله تعالى والفاء سيدها
لدى الباب وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم اتقوا الله في النساء فانهن عوان عندكم فجوز للمسلم
ان يسترق هذه الكافرة ولم يجوز للكافر ان يسترق هذه المسلمة لان الاسلام يعلم ولا يبلى
عليه كما جوز للمسلم ان يملك الكافر ولم يجوز للكافر ان يملك المسلم فاذا جواز وطئهن من ملك
تام اولى وأخرى يوضح ذلك ان المانع اما الكفر واما الرق وهذا الكفر ليس بمانع والرق
ليس مانعا من الوطئ بالملك وانما يصلح ان يكون مانعا من التزوج فاذا كان المقتضي للوطئ
قائما والمانع متفيا جاز الوطؤ فهذا الوجه مشتمل على قياس التمثيل وعلى قياس الاولي ويخرج
منه وجه رابع يجعل قياس التعايل فيقال الرق مقتضى لجواز وطئ المملوكة كما به النص على
هذه العلة كقوله أو ما ملكت ايمانكم وانما يمتنع الوطؤ بسبب موجب التحريم بان تكون محرمة
بالرضاع أو بالصر أو بالشرك ونحو ذلك وهذا ليس فيها ما يصلح للمنع الا كونها كتابية
وهذا ليس بمانع فاذا كان المقتضى للحل قائما والمانع المذكور لا يصلح ان يكون معارضا وجب
العمل بالمقتضى السالم عن المعارض المقاوم وهذه الوجوه بعد تمام تصورها توجب القطع بالحل
(الوجه الخامس) ان من تدبر سير الصحابة والسلف على عهد النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة
وجد آثارا كثيرة تبين انهم لم يكونوا يجعلون ذلك مانعا بل هذه كانت سنة النبي صلى الله
عليه وسلم وسنة خلفائه مثل الذي كانت له أم ولد وكانت تسب النبي صلى الله عليه وسلم فقام
يقتلها وقد روي حديثها أبو داود وغيره وهذه لم تكن مسلمة لكن هذه القصة قد يقال انه
لاحجة فيها لانها كانت في أوائل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ولم يكن حينئذ يحرم
نكاح المشركات وانما ثبت التحريم بعد الحديبية لما انزل الله تعالى ولا تتسكوا بعصم الكوافر
وطلق عمر امرأته كانت بمكة وأما الآية التي في البقرة فلا يعلم تاريخ نزولها وفي البقرة ما
نزل متاخرا كآيات الزنا وفيها ما نزل متقدما كآيات الصيام ومثل ما روي ان النبي صلى الله
عليه وسلم لما اراد غزوة تبوك قال للحبر بن قيس هل لك في نساء بني الاصفر فقال ائذن لي
ولا تقتني ومثل فتحه نخيبر وقسمه الرقيق ولم ينه المسلمين عن وطئهن حتى يسلمن كما أمرهم
بالاستبراء بل من يبيع وطأ الوثنيات بملك اليمين قد يستدل بما جرى يوم أوطاس من قوله
لاوطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تستبرا بمحيضة على جواز وطئ الوثنيات

بملك اليمين وفي هذا كلام ليس هذا موضعه والصحابة لما فتحوا البلاد لم يكونوا يمتنعون عن
وطي النصرانيات *

(فصل) واما المجوسية فقد ذكرنا ان الكلام فيها مبني على اصلين احدهما ان المجوس
لا تحل ذبايحهم ولا تنكح نسائهم والدليل على هذا وجوه احدها ان يقال ليسوا من أهل الكتاب
ومن لم يكن من أهل الكتاب لم يحل طعامه ولا نسأؤه اما المقدمة الاولى ففيها نزاع شاذ
فالدليل عليها انه سبحانه قال (وهذا كتاب انزلناه مبارك فاتبعوه واطقوا لملككم ترحمون ان
تقولوا انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وان كننا عن دراستهم لغافلين) فتبين انه انزل
القرآن كراهة ان يقولوا ذلك ومنعنا لان يقولوا ذلك ودفعنا لان يقولوا ذلك فلو كان قد انزل
على اكثر من طائفتين لكان هذا القول كذبا فلا يحتاج الى مانع من قوله وأيضا فانه قال (ان
الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا ان الله يفصل بينهم
يوم القيامة) فذكر الملل الست وذكر انه يفصل بينهم يوم القيامة ولما ذكر الملل التي فيها سعيد
قال (ان الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل
صالحا) في موضعين فلم يذكر المجوس ولا المشركين فلو كان في هاتين الملتين سعيد في الآخرة
كما في الصابئين واليهود والنصارى لذكرهم فلو كان لهم كتاب لكانوا قبل النسخ والتبديل على
هدى وكانوا يدخلون الجنة اذا عملوا بشريعتهم كما كان اليهود والنصارى قبل النسخ والتبديل
فلما لم يذكر المجوس في هؤلاء علم انه ليس لهم كتاب بل ذكر الصابئين دونهم مع ان الصابئين
ليس لهم كتاب الا ان يدخلوا في دين احد من أهل الكتابين وهو دليل على ان المجوس
أبعد عن الكتاب منهم وأيضا في المسند والترمذي وغيرهما من كتب الحديث والتفسير
والمغازي الحديث المشهور لما اقتتلت فارس والروم وانتصرت الفرس ففرح بذلك المشركون
لانهم من جنسهم ليس لهم كتاب واستبشر بذلك أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لكون
النصارى أقرب اليهم لان لهم كتابا وانزل الله تعالى (الم غلبت الروم في ادنى الارض وهم من
بعد غلبهم سيفعلون في بضع سنين) الآية وهذا يبين ان المجوس لم يكونوا عند النبي صلى الله
عليه وسلم واصحابه لهم كتاب وايضا في حديث الحسن بن محمد بن الحنفية وغيره من
التابعين ان النبي صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من المجوس وقال سنوا بهم سنة أهل الكتاب

غيرنا حتى نسأهم ولا آكلي ذبائحهم وهذا مرسل وعن خمسة من الصحابة توافقه ولم يعرف عنهم خلاف وأما حذيفة فذكر إجماعه تزوج يهودية وقد عمل بهذا المرسل عوام أهل العلم والمرسل في أحد قولي العلماء حجة كذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه وفي الآخر هو حجة إذا عضده قول جمهور أهل العلم وظاهر القرآن أو أرسل من وجه آخر وهذا قول الشافعي فمثل هذا المرسل حجة باتفاق العلماء وهذا المرسل نص في خصوص المسئلة غير محتاج إلى أن يبنى على المتقدمين فإن قيل روى عن علي أنه كان لهم كتاب فرفع قيل هذا الحديث قد ضعفه أحمد وغيره وإن صح فإنه إنما يدل على أنه كان لهم كتاب فرفع لأنه الآن بأيديهم كتاب وحينئذ فلا يصح أن يدخلوا في لفظ أهل الكتاب إذ ليس بأيديهم كتاب لا مبدل ولا غير مبدل ولا منسوخ ولا غير منسوخ ولكن إذا كان لهم كتاب ثم رفع بقي لهم شبهة كتاب وهذا القدر يؤثر في حقن دماهم بالجزية إذا قيدت بأهل الكتاب وأما الفروج والذبائح خلفها مخصوص بأهل الكتاب وقول النبي صلى الله عليه وسلم سنوا بهم سنة أهل الكتاب دليل على أنهم ليسوا من أهل الكتاب وإنما أمر أن يسن بهم سنتهم في أخذ الجزية خاصة كما فعل ذلك الصحابة فانهم لم يفهموا من هذا اللفظ إلا هذا الحكم وقد روي مقيدا غيرنا حتى نسأهم ولا آكلي ذبائحهم فمن جوز أخذ الجزية من أهل الأوثان قاس عليهم غيرهم في الجزية ومن خصهم بذلك قال إن لهم شبهة كتاب بخلاف غيرهم والدماء تعصم بالشبهات ولا تحل الفروج والذبائح بالشبهات ولهذا لما تنازع علي وابن عباس في ذبائح بني تميم قال علي إنهم لم يتمسكوا من النصرانية إلا بشرب الخمر وقرأ ابن عباس قوله تعالى ومن يتولهم منهم فعلي رضي الله عنه منع من ذبائحهم مع عصمة دماهم وهو الذي روي حديث كتاب الجوس فعلم أن التشبه بأهل الكتاب في بعض الأمور يقتضي حقن الدماء دون الذبائح والنساء (١٣٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل زني بأمرأة في حال شوبيته وقد رأى معها في هذه الأيام بنتا

وهو يطلب التزوج بها ولم يعلم هل منه أو من غيره وهو متوقف في تزويجها

﴿الجواب﴾ الحمد لله لا يحل له التزوج بها عند أكثر العلماء فإن بنت التي زني بها من غيره لا يحل التزوج بها عند أبي حنيفة ومالك وأحمد في أحد الروايتين وأما بنته من الزنا فاعلظ من ذلك وإذا اشتبهت عليه بغيرها حرمتا عليه

(١٣٦) (مسئلة) في بنت بالغ وقد خطبت لقراة لها فابت وقال اهلها للعاقدة اعقد
وابوها حاضر فهل يجوز تزويجها

(الجواب) اما ان كان الزوج ليس كفوا لها فلا تجبر على نكاحه بل اريب واما ان كان
كفوا فللعلماء فيها قولان مشهوران لكن الاظهر في الكتاب والسنة والاعتبار انها لا تجبر
كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تنكح البكر حتى يستأذنها أبوها واذاها صلتها والله اعلم
(١٣٧) (مسئلة) في رجل قرشى تزوج بجارية مملوكة فاولدها ولدا هل يكون الولد
حرا ام يكون عبدا مملوكا

(الجواب) الحمد لله رب العالمين اذا تزوج الرجل المرأة وعلم انها مملوكة فان ولده منها مملوك
لسيدها باتفاق الاثمة فان الولد يتبع ابيه في النسب والولاء ويتبع امه في الحرية والرق فان كان الولد
من يسترى جنسه بالاتفاق فهو رقيق بالاتفاق وان كان ممن تنازع الفقهاء في رقه وقع النزاع في
رقه كالعرب والصحيح انه يجوز استرقاق العرب والعجم لما ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة
رضي الله عنه قال لا زال احب بنى تميم بعد ثلاث سمعتهن من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
فيهم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول هم اشد امتي على الدجال وجاءت صدقاتهم فقال النبي
صلى الله عليه وسلم هذه صدقات قومنا قال وكانت سبية منهم عند عائشة فقال النبي صلى الله عليه
وسلم اعتقها فانها من ولد اسماعيل وفي لفظ لمسلم ثلاث سمعتهن من رسول الله صلى
الله عليه وسلم في بنى تميم لا زال احبهن بعد ما كان على عائشة محرر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اعتق من هؤلاء وجاءت صدقاتهم فقال هذه صدقات قومي وقال هم اشد الناس قتلا في
الملاحم وفي الصحيحين واللفظ لمسلم عن أبي ايوب الانصاري عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال من قال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير عشر
مرات كان كمن اعتق اربعة انفس من ولد اسماعيل ففي هذا الحديث ان بنى اسماعيل يعتقون
فدل على ثبوت الرق عليهم كما امر عائشة ان تعتق عن المحرر الذي كان عليها من بنى اسماعيل
وفيه من بنى تميم لانهم من ولد اسماعيل وفي صحيح البخاري عن مروان بن الحكم والمسور
بن مخرمة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قام حين جاءه وفد هوازن مسلمين فسألوه ان
يرد اليهم اموالهم وسبيهم فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم معي من ترون واحب الحديث

الى اصدقه فاخاروا احدي الطائفتين اما المال واما السبي وقد كنت استأيت بكم وكان
انتظرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بضع عشرة ليلة حين قفل من الطائف فلما تبين لهم
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم غير راد اليهم الا احدي الطائفتين قالوا فاما نختار سيينا فقام
رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسلمين واثنى على الله بما هو اهله ثم قال اما بعد فان اخوانكم
قد جاؤنا تائبين واني رأيت ان ارد اليهم سبيهم فمن احب منكم ان يطيب بذلك فليفعل ومن
احب منكم ان يكون على حظه حتى نعطيه من أول ما يني الله علينا فليفعل فقال الناس طيبنا
ذلك يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انا لا ندرى من اذن في ذلك ممن لم
يأذن فارجموا حتى يرفع الينا عرفاؤكم امركم فرجع الناس فكلهم عرفاؤهم ثم رجموا الي رسول
الله صلى الله عليه وسلم فأخبروه انهم قد طيبوا واذنوا في هذا الحديث الصحيح انه سبي نساء
هو ازن وهم عرب وقسمهم بين الغانمين فصاروا رقيقا لهم ثم بعد ذلك طلب اخذهم منهم اما
تبرعا واما معاوضة وقد جاء في الحديث انه اعتقهم كما في حديث عمر لما اعتكف وبلغه ان النبي
صلى الله عليه وسلم اعتق السبي فاعتق جارية كانت عنده والمسلمون كانوا يطؤون ذلك السبي
بذلك الجمين كما في سبي أو طاس وهو من سبي هو ازن فان النبي صلى الله عليه وسلم قال فيه
لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تستبرأ بحيضة وفي المسند للإمام أحمد عن عائشة
رضي الله عنها قالت قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم سبايا بني المصطلق وقمت جويرية بنت
الحارث لثابت ابن قيس بن شماس أول ابن عم له كاتبته على نفسها وكانت امرأة حلوة ملاحه
فانت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت يا رسول الله انا جويرية بنت الحرث بن أبي ضرار سيد
قومه وقد اصابني من البلاء ما لم يخف عليك وجنتك استعنيك على كتابتي فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم هل لك في خير من ذلك قالت وما هو يا رسول الله قال اقضي كتابتك واتزوجك
قالت نعم يا رسول الله قال قد فعلت قالت وخرج الخبر الى الناس ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم تزوج جويرية بنت الحرث فارسلوا ما بأيديهم قالت فقد عتق تزوجه اياها مائة أهل بيت
من بني المصطلق وما اعلم امرأة كانت اعظم بركة على قومها منها وهذه الاحاديث ونحوها
مشهور بل متواتر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسبي العرب وكذلك خلفاؤه بعده كما
قال الائمة وغيرهم سبي النبي صلى الله عليه وسلم العرب وسبي ابو بكر بني ناحية وكان يطارد

العرب بذلك الاسترقاق وقد قال الله لهم (والحصنات من النساء الا ما ملكت ايمانكم كتاب الله عليكم) وفي حديث ابي سعيد وغيره انها نزلت في المسييات اباح الله لهم وطأها بملك
اليمين واذا سيئت واسترقت بدون زوجها جاز وطؤها بلارب وانما فيه خلاف شاذ في مذهب
احمد وحكي الخلاف في مذهب مالك قال ابن النضر اجمع كل من يحفظ عنه من اهل العلم على
ان المرأة اذا وقعت في ملك وطأها زوج مقيم بدار الحرب ان نكاح زوجها قد انسخ وحل
لملكها وطؤها بعد الاستبراء وأما اذا سيئت مع زوجها ففيه نزاع بين اهل العلم ومعلوم ان
 عامة النبي لذي كان يسببه النبي صلى الله عليه وسلم كان في الحرب وقد قاتل اهل الكتاب
 قامه خرج لقتال النصارى عام تبوك ولم يجر بينهم قتال وقد بعت اليهم السرية التي امر عليها
 زيد بن جعفر ثم عبد الله بن رواحة ومع هذا فكان في النصارى العرب والروم وكذلك قاتل
اليهود بنحير والنضير وقينقاع وكان في يهود العرب وبني اسرائيل وكذلك يهود اليمن كان فيهم
العرب وبني اسرائيل وايضا فسبب الاسترقاق هو الكفر بشرط الحرب فالحر المسلم لا يسترق
بحال والمعاهد لا يسترق والكفر مع المحاربة موجود في كل كافر فجاز استرقائه كما يجوز قتاله
فكل ما اباح قتل المقاتلة اباح سبي الذرية وهذا حكم عام في العرب والعجم وهذا مذهب
مالك والشافعي في الجديد من قوله واحمد وأما ابو حنيفة فلا يجوز استرقاق العرب كما لا يجوز
ضرب الجزية عليهم لان العرب اختصوا بشرف النسب لكون النبي صلى الله عليه وسلم منهم
واختص كفارهم بفراط عداوته فصار ذلك مانعا من قبول الجزية كما ان المرتد لا تؤخذ منه
الجزية للتغليظ ولما حصل له من الشرف بالاسلام السابق واحتج بما روي عن عمر انه قال ليس
على عربي ملك والذين نازعوه لهم قولان في جواز استرقاق من لا تقبل منه الجزية هما روايتان
عن احمد احدهما ان الاسترقاق كاخذ الجزية فن لم تؤخذ منه الجزية لا يسترق وهذا مذهب
ابي حنيفة وغيره وهو اختيار الخرق والقاضي وغيرهما من اصحاب احمد وهو قول الاصطخري
من اصحاب الشافعي وعند ابي حنيفة تقبل الجزية من كل كافر الا من مشركي العرب وهو رواية
عن احمد فلي هذا لا يجوز استرقاق مشركي العرب لكون الجزية لا تؤخذ منهم ويجوز استرقاق
مشركي العجم وهو قول الشافعي بناء على قوله ان العرب لا يسترقون والرواية الاخرى عن
احمد ان الجزية لا تقبل الا من اهل الكتاب والمجوس كذهب الشافعي فلي هذا القول في مذهب

احمد لا يجوز استرقاق احد من المسلمين العرب ولا من غيرهم كاختيار الخرق والقاضي
 وغيرها وهذان القولان في مذهب احمد لا يمنع فيه الرق لاجل النسب لكن لاجل الدين
 فاذا سبي عربية فاسلمت استرقها وان لم تسلم اجبرها على الاسلام وعلى هذا يحملون ما كان
 النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة يفعلونه من استرقاق العرب وأما الرقيق الوثني فلا يجوز
 اقراره عندهم برق كما يجوز بجزية وهذا كما ان الصحابة سبوا العربيات والوثنيات ووطنهم وقد
 قال النبي صلى الله عليه وسلم لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تستبرأ بحبضة
 ثم الاثمة الاربعة متفقون على ان الوطأ انما كان بعد الاسلام وان وطأ الوثنية لا يجوز كما لا يجوز
 تزويجها (والقول الثاني) انه يجوز استرقاق من لا تؤخذ منهم الجزية من أهل الاوثان وهو مذهب
 الشافعي واحمد في الرواية الاخرى بناء على ان الصحابة استرقوهم ولم نعلم انهم اجبروهم على
 الاسلام ولانه لا يجوز قتلهم فلا بد من استرقاقهم والرق فيه من القتل ما ليس في اخذ الجزية
 وقد تبين مما ذكرناه ان الصحيح جواز استرقاق العرب وأما الاثر المذكور عن عمر اذا كان
 صحيحا صريحا في محل النزاع فقد خالفه ابو بكر وعلي فانهم سبوا العرب ويحتمل ان يكون
 قول عمر محمولا على ان العرب اسلموا قبل ان يسترق رجالهم فلا يضرب عليهم رق كما ان
 قريشا اسلموا كلهم فلم يضرب عليهم رق لاجل اسلامهم لا لاجل النسب ولم يتمكن الصحابة
 من سبي نساء قريش كما تمكنوا من سبي نساء طوائف من العرب ولهذا لم يسترق منهم احد
 ولم يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عن سبيهم شيء واما اذا تزوج العربي مملوكة
 فتكاح الحر للمملوكة لا يجوز الا بشرطين خوف العنت وعدم الطول الى نكاح حرة في مذهب
 مالك والشافعي واحمد وعلموا ذلك بان تزوجه يفضي الى استرقاق ولده فلا يجوز للحر العربي
 ولا المعجمي ان يتزوج مملوكة الا لضرورة واذا تزوجها للضرورة كان ولده مملوكا وأما ابو
 حنيفة فالمانع عنده ان تكون تحت حرة وهو يفرق في الاسترقاق بين العربي وغيره وأما اذا
 وطئ الامة بزنا فان ولدها مملوك لسيدها بالاتفاق وان كان أبوه عربيا لان النسب غير لاحق
 واما اذا وطئها بنكاح وهو يتقدها حرة او استبرأها فوطئها بظنها مملوكة فهنا ولده حر سواء
 كان عربيا أو عجميا وهذا يسمى المنور فولد المنور من النكاح أو البيع حر لا اعتقاده انه وطئ
 زوجة حرة أو مملوكة وعليه الفداء لسيد الامة كما قضت بذلك الصحابة لانه فوت سيد الامة

ملكهم فكان عليه الضمان وفي ذلك تبريع ونزاع ليس هذا موضعه والله اعلم
 (١٣٨) ﴿مسئلة﴾ في قوله تعالى ولا تنكحوا المشركات وقد أباح العلماء التزويج
 بالنصرانية واليهودية فهل هما من المشركين أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله نكاح النكثانية جائز بالآية التي في المائدة قال تعالى (وطعام الذين أوتوا
 الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب
 من قبلكم) وهذا مذهب جماهير السلف والخلف من الأئمة الأربعة وغيرهم وقد روى عن ابن
 عمر أنه كره نكاح النصرانية وقال لا أعلم شركاً أعظم ممن تقول أن ربها عيسى بن مريم وهو
 اليوم مذهب طائفة من أهل البدع وقد احتجوا بالآية التي في سورة البقرة وبقوله ولا تتمسكوا
 بعصم الكوافر والجواب عن آية البقرة من ثلاثة أوجه (أحدها) أن أهل الكتاب لم يدخلوا
 في المشركين فجعل أهل الكتاب غير المشركين بدليل قوله (ان الذين آمنوا والذين هادوا
 والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا) فإن قيل فقد وصفهم بالشرك بقوله (اتخذوا
 أحبارهم وورهبانهم أرباباً من دون الله والمسيح بن مريم وما أمروا الا ليعبدوا إلهاً واحداً لا
 إله الا هو سبحانه عما يشركون) قيل أهل الكتاب ليس في أصل دينهم شرك فإن الله إنما بعث
 الرسل بالتوحيد فكل من آمن بالرسول والكتب لم يكن في أصل دينهم شرك ولكن النصراني
 ابتدعوا الشرك كما قال (سبحانه وتعالى عما يشركون) بحيث وصفهم بأنهم أشركوا فاجل ما ابتدعوه
 من الشرك الذي لم يصر الله به وجب تمييزهم عن المشركين لأن أصل دينهم اتباع الكتب المنزلة
 التي جاءت بالتوحيد لا بالشرك فإذا قيل أهل الكتاب لم يكونوا من هذه الجهة مشركين فإن
 الكتاب الذي أضيفوا إليه لا شرك فيه كما إذا قيل المسلمون وأمة محمد لم يكن فيهم من هذه
 الجهة لا إتحاد ولا رفض ولا تكذيب بالقدر ولا غير ذلك من البدع وإن كان بعض الداخلين
 في الأمة قد ابتدع هذه البدع لكن أمة محمد صلى الله عليه وسلم لا تجتمع على ضلالة فلا يزال
 فيها من هو متبع لشريعة التوحيد بخلاف أهل الكتاب ولم يخبر الله عز وجل عن أهل الكتاب
 أنهم مشركون بالاسم بل قال عما يشركون بالفعل وآية البقرة قال فيها المشركين والمشركات
 بالاسم والاسم أوكد من الفعل (الوجه الثاني) أن يقال إن شملهم لفظ المشركين في
 سورة البقرة كما وصفهم بالشرك فهذا متوجه بأن يفرق بين دلالة اللفظ مفرداً ومقروناً

فإذا افردوا دخل فيهم أهل الكتاب وإذا قرنوا أهل الكتاب لم يدخلوا فيهم كما قيل مثل هذا في اسم الفقير والمسكين ونحو ذلك فعلى هذا يقال آية البقرة عامة وتلك خاصة والخاص يقدم على العام (الوجه الثالث) أن يقال آية المائدة ناسخة لآية البقرة لأن المائدة نزلت بعد البقرة باتفاق العلماء وقد جاء في الحديث المائدة من آخر القرآن نزولا فاحلوا حلالها وحرّموا حرامها والآية المتأخرة تنسخ الآية المتقدمة إذا تعارضتا وأما قوله ولا تمسكوا بعصم الكوافر فإنها نزلت بعد صلح الحديبية لما هاجر من مكة إلى المدينة وانزل الله سورة الممتحنة وأمر بامتحان المهاجرين وهو خطاب لمن كان في عصمته كفرة واللام لتعريف العهد والكوافر الممهورات من المشركات مع أن الكفار قد يميزوا من أهل الكتاب أيضا في بعض المواضع لقوله (ألم تر إلى الذين أتوا نصيبا من الكتاب يؤمنون بالجبت والطاغوت ويقولون للذين كفروا هؤلاء أهدى من الذين آمنوا سبيلا) فإن أصل دينهم هو الايمان ولكن هم كفروا مبتدعين للكفر كما قال تعالى (ان الذين يكفرون بالله ورسوله ويريدون ان يفرقوا بين الله ورسوله ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون ان يتخذوا بين ذلك سبيلا أولئك هم الكافرون حقا واعتدنا للكافرين عذابا مبينا)

باب من النكاح

(١٣٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل تكلم بكلمة الكفر وحكم بكفره ثم بعد ذلك حلف بالطلاق من امرأته ثلاثا فإذا رجع إلى الاسلام هل يجوز له ان يجدد النكاح من غير تحليل أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله إذا ارتد ولم يعد إلى الاسلام حتى انقضت عدة امرأته فانها تبين منه عند الأئمة الأربعة وإذا طلقها بعد ذلك فقد طلق أجنبية فلا يقع بها الطلاق فإذا عاد إلى الاسلام فله ان يتزوجها وان طلقها في زمن العدة قبل ان يعود إلى الاسلام فهذا فيه قولان للعلماء أحدهما ان البيونة تحصل بنفس الردة وهو مذهب أبي حنيفة ومالك في المشهور عنه وأحمد في إحدى الروايتين عنه فعلى هذا يكون الطلاق بعد هذا طلاق الأجنبية فلا يقع (الثاني) ان النكاح لا يزول حتى تنقضي العدة فان أسلم قبل انقضاء العدة فمها على نكاحها وهذا مذهب الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى عنه فعلى هذا إذا كان الطلاق في العدة وعاد إلى

الاسلام قبل انقضاء المدة تبين انه طلق زوجته فيقع الطلاق وان كان لم يمد الى الاسلام حتى انقضت المدة تبين انه طلق اجنبية فلا يقع به الطلاق والله اعلم

(١٤٠) (مسئلة) في رجل تزوج بامرأة فظهر مجذوما فهل لها فسخ النكاح

(الجواب) الحمد لله اذا ظهر ان الزوج مجذوما فلامرأة فسخ النكاح بغير اختيار

الزوج والله اعلم

(١٤١) (مسئلة) في رجل تزوج امرأة مصاحفة على صداق خمسة دنانير كل ستة

نصف دينار وقد دخل عليها وأصابها فهل يصح النكاح أم لا وهل اذا رزق بينهما ولد

يرث أم لا وهل طيهما الحد أم لا

(الجواب) الحمد لله اذا تزوجها بلا ولي ولا شهود وكما النكاح فهذا نكاح باطل باتفاق

الائمة بل الذي عليه العلماء انه لا نكاح الا بولي وأي امرأة تزوجت بغير اذن وليها فنكاحها باطل

فنكاحها باطل فنكاحها باطل وكلا هذين اللفظين ماثور في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم

وقال غير واحد من السلف لا نكاح الا بشاهدين وهذا مذهب ابي حنيفة والشافعي وأحمد

ومالك بوجب اعلان النكاح ونكاح السر هو من جنس نكاح البغايا وقد قال الله تعالى

محصنات غير مسافحات ولا متخذات أخدان فنكاح السر من جنس ذوات الاخذان وقال

تعالى وانكحوا الايامي منكم وقال تعالى ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا فخطاب الرجال

بتزويج النساء ولهذا قال من قال من السلف ان المرأة لا تنكح نفسها ان البني هي التي تنكح

نفسها لكن ان اعتقد هذا نكاحا جائزا كان الوطؤ فيه وطأ شبهة يلحق الولد فيه ويرث اياه

وأما العقوبة فانهما يستحقان العقوبة على مثل هذا المقدم

(١٤٢) (مسئلة) هل تصح مسئلة ابن سريج أم لا فان قلنا لا تصح فن قلده فيها وعمل

فيها فلما علم بطلانها استغفر الله من ذلك

(الجواب) الحمد لله رب العالمين هذه المسئلة محدثة في الاسلام ولم يفت بها أحد من

الصحابة ولا التابعين ولا أحد من الائمة الاربعه وانما أفتى بها طائفة من المتأخرين وانكر ذلك

عليهم جماعة علماء المسلمين ومن قلدها فيها شخصا ثم تاب فقد عفا الله عما سلف ولا يفارق امراته

وان كان قد تزوج فيها اذا كان متأولا والله اعلم

(١٤٣) (مسئلة) هل تصح مسئلة العبد ام لا

(الجواب) الحمد لله تزوج المرأة المطلقة بعبد يظأها ثم تباح الزوجة هي من صور التحليل وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لمن الله المحلل والمحلل له

(١٤٤) (مسئلة) في رجل له زوجة وانه ما يريد الزوجة فطلق الزوجة ثم قال كل امرأة تزوجها من هذه المدينة التي داخل السور لامرأته ولا غيرها فان راجع امرأته أو تزوج غيرها من المدينة يكون العقد صحيحا

(الجواب) بل يتزوج ان شاء من المدينة وان شاء من غيرها ويكون العقد صحيحا

(١٤٥) (مسئلة) في قوم يتزوج هذا اخت هذا وهذا اخت هذا او ابنته وكلما اتفق هذا اتفق هذا واذا كسا هذا كسا هذا وكذلك في جميع الاشياء وفي الارضاء والغضب اذا رضى هذا رضى هذا واذا اغضبها هذا اغضبها الآخر فهل يحل ذلك

(الجواب) يجب على كل من الزوجين ان يمسك زوجته بمعروف أو يسرحها باحسان ولا يحل له ان يساق ذلك على فعل الزوج الآخر فان المرأة لها حق على زوجها وحققا لا يسقط بظلم أيها وأخيها قال الله تعالى (ولا تزر وازرة وزر اخرى) فاذا كان احدهما يظلم زوجته وجب اقامة الحق عليه ولم يحل للآخر ان يظلم زوجته لكونها بنتا للاول واذا كان كل منهما يظلم زوجته لاجل ظم الآخر فيستحق كل منهما العقوبة وكان لزوجة كل منهما أن تطلب حقها من زوجها ولو شرط هذا في النكاح لكان هذا شرطا باطلا من جنس نكاح الشغار وهو أن يزوج الرجل أخته أو ابنته على أن يزوجه الآخر بنته أو أخته فكيف اذا زوجته على انه ان أنصفها أنصف الآخر وان ظلمها ظلم الآخر زوجته فان هذا محرم باجماع المسلمين ومن فعل ذلك استحق العقوبة التي تزرجه عن مثل ذلك

(١٤٦) (مسئلة) في رجل وكل قمتا في قبول نكاح امرأة مسلمة هل يصح النكاح

(الجواب) الحمد لله رب العالمين هذه المسئلة فيها نزاع فان الوكيل في قبول النكاح لا بد ان يكون ممن يصح منه قبوله النكاح لنفسه في الجملة فلو وكل امرأة او مجنونا او صبيا غير مميز لم يجوز ولكن اذا كان الوكيل ممن يصح منه قبول النكاح باذن وليه ولا يصح منه القبول بدون اذن وليه فوكل في ذلك مثل ان يوكل عبدا في قبول النكاح بلا اذن سيده أو يوكل سفيا

محجورا عليه بدون اذن وليه أو يوكل صبييا ميثرا بدون وليه فهذا فيه قولان للعلماء في مذهب
 احمد وغيره وابن كان يصح منه قبول النكاح بغير اذن لكن في الصورة المعينة لا يجوز لما نفع فيه
 مثل ان يوكل في نكاح الامة من لا يجوز له تزوجها صحت الوكالة وأما توكل الذي في قبول
 النكاح له فهو يشبه تزويج الذي ابنته الذمية من مسلم ولو زوجها من ذمي جاز ولكن اذا زوجها
 من مسلم ففيها قولان في مذهب احمد وغيره قيل يجوز وقيل لا يجوز بل يوكل مسلما وقيل
 لا يزوجه الا الحاكم باذنه وكونه وليا في تزويج المسلم مثل كونه وكيل في تزويج المسلمة ومن
 قال ان ذلك كله جائز قال ان الملك في النكاح يحصل للزوج لا للوكيل باتفاق العلماء بخلاف
 الملك في غيره فان الفقهاء تنازعوا في ذلك فذهب الشافعي وأحمد وغيرهما ان حقوق العقد
 تنفق بالموكل والملك يحصل له فلو وكل مسلم ذميا في شراء خر لم يجز وابو حنيفة يخالف في
 ذلك واذا كان الملك يحصل للزوج وهو الموكل للمسلم فتوكيل الذي بمنزلة توكله في تزويج
 المرأة بعض محارمها كخالها فانه يجوز توكله في قبول نكاحها للموكل وان كان لا يجوز له تزوجها
 كذلك الذي اذا توكل في نكاح مسلم وان كان لا يجوز له تزوج المسلمة لكن الاحوط ان لا
 يفعل ذلك لما فيه من النزاع ولان النكاح فيه شوب العبادات ويستحب عقده في المساجد وقد
 جاء في الآثار من شهد املاك مسلم فكانما شهد فتحا في سبيل الله ولهذا وجب في احمد
 القولين في مذهب احمد وغيره ان يعقد بالعربية كالأذكار المشروعة واذا كان كذلك لم ينفذ
 ان يكون الكافر متوليا لنكاح مسلم ولكن لا يظهر مع ذلك ان العقد باطل فانه ليس على
 بطلانه دليل شرعي والكافر يصح منه النكاح وليس هو من أهل العبادات والله اعلم

(١٤٧) (مسئلة) في امرأة تزوجت برجل فهرب وتركها من مدة ست سنين ولم
 يترك عندها نفقة ثم بعد ذلك تزوجت رجلا ودخل بها فلما اطلع الحاكم عليها فسخ العقد بينهما
 فهل يلزم الزوج الصداق أم لا

(الجواب) ان كان نكاح الاول فسخ لعدم النفقة من جهة الزوج وانقضت غتها ثم
 تزوجت الثاني فنكاحه صحيح وان كانت تزوجت الثاني قبل فسخ نكاح الاول فنكاحه باطل
 وان كان الزوج والزوجة علما ان نكاح الاول باق وانه يحرم عليهما النكاح فهما يجب اقامة
 الحسد عليهما وان جهل الزوج نكاح الاول أو فناء أو جهل تحريم نكاحه قبل الفسخ فنكاحه

نكاح شبهة يجب عليه فيه الصداق ويلحق فيه النسب ولا حد فيه وإن كانت غرته المرأة أو أوليها
فاخبرها بها خلية عن الأزواج فله أن يرجع بالصداق الذي آداه على من غره في أصح قولي العلماء
(١٤٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج وشرطوا عليه في العقد أن كل امرأة يتزوج بها
تكون طالقا وكل جارية يتسرى بها تعتق عليه ثم أنه تزوج وتسرى فالحكم في المذاهب الأربعة
﴿الجواب﴾ هذا الشرط غير لازم في مذهب الإمام الشافعي ولازم له في مذهب أبي
حنيفة متى تزوج وقع به الطلاق ومتى تسرى عتقت عليه الأمة وكذلك مذهب مالك وإمام مذهب
أحمد فلا يقع به الطلاق ولا العتاق لكن إذا تزوج وتسرى كان الأمر بيدها أن شاءت أقامت
معه وإن شاءت فارقت لقوله صلى الله عليه وسلم إن أحق الشروط أن يوفى به ما استحللتم به
الفروج ولأن رجلا زوج امرأة بشرط أن لا يتزوج عليها فرفع ذلك إلى عمر فقال مقاطع
الحقوق عند الشروط فالأقوال في هذه المسئلة ثلاث (أحدها) يقع به الطلاق والعتاق (والثاني)
لا يقع به ولا تملك امرأته فراقه (والثالث) وهو أعدل الأقوال أنه لا يقع به طلاق ولا عتاق لكن
لامرأته ما شرط لها فإن شاءت أن تقيم معه وإن شاءت أن تفارقه وهذا أوسط الأقوال

(١٤٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بامرأة ولم يدخل بها ولا أصابها فولدت بعد شهرين
فهل يصح النكاح وهل يلزمه الصداق أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله لا يلحق به الولد باتفاق المسلمين وكذلك لا يستقر عليه المهر باتفاق
المسلمين لكن للعلماء في العقد قولان أحدهما أن العقد باطل كذهب مالك وأحمد وغيرهما وحينئذ
فيجب التفريق بينهما ولا مهر عليه ولا نصف مهر ولا متعة كسائر العقود الفاسدة إذا حصلت
الفرقة فيها قبل الدخول لكن ينبغي أن يفرق بينهما حاكم يرى فساد العقد لقطع النزاع
والقول الثاني أن العقد صحيح ثم لا يحل له الوطؤ حتى تضع كقول أبي حنيفة وقيل يجوز له
الوطؤ قبل الوضع كقول الشافعي فلي هذين القولين إذا طلقها قبل الدخول فعليه نصف
المهر لكن هذا النزاع إذا كانت حاملا من وطئ شبهة أوسيد أو زوج فإن النكاح باطل باتفاق
المسلمين ولا مهر عليه إذا فارق قبل الدخول وأما الحامل من الزنا فلا كلام في صحة نكاحها
والنزاع فيما إذا كان نكحها طائما وأما إذا نكحها مكرها فالنكاح باطل في مذهب الشافعي
وأحمد وغيرهما

(١٥٠) (مسئلة) في رجل خطب على خطبة رجل آخر فهل يجوز ذلك

(الجواب) الحمد لله ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يحمل للرجل أن يخطب على خطبة أخيه ولا يستام على سوم أخيه ولهذا اتفق الأئمة الاربعة في النصوص عنهم وغيرهم من الأئمة على تحريم ذلك وانما تنازعوا في صحة نكاح الثاني على قولين أحدهما انه باطل كقول مالك وأحمد في أحدي الروايتين والآخر انه صحيح كقول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في الرواية الأخرى بناء على ان المحرم هو متقدم على المقدم وهو الخطبة ومن أبطله قال ان ذلك تحريم للمقد بطريق الاولى ولا نزاع بينهم في ان فاعل ذلك عاص لله ورسوله وان نازع في ذلك بعض اصحابهم والاصرار على المعصية مع العلم بها يقدح في دين الرجل وعدالته وولايته على المسلمين

(١٥١) (مسئلة) في مملوك في الرق والعبودية تزوج بامرأة من المسلمين ثم بعد ذلك ظهرت عبوديته وكان قد اعترف انه حر وان له خيرا في مصر وقد ادعوا عليه بالكتاب وحقوق الزوجية واقترض من زوجته شيئا فهل يلزمه شيء أولا

(الجواب) الحمد لله تزوج العبد بغير اذن سيده اذا لم يحزه السيد باطل باتفاق المسلمين وفي السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ايما عبد تزوج بغير اذن مواليه فهو عاهر لكن اذا اجازه السيد بعد المقدم صح في مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى الروايتين ولم يصح في مذهب الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى واذا طلب النكاح فعلى السيد ان يزوجه لقول الله تعالى (وانكحوا الايامي منكم والصالحين من عبادكم وامائكم ان يكونوا قراء يفهم الله من فضله) واذا غر المرأة وذكر انه حر وتزوجها ودخل بها وجب المهر لها بلا نزاع لكن هل يجب المسمى كقول مالك في رواية أمهر المثل كقول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في رواية أو يجب الخمسان كاحمد في رواية ثالثة هذا فيه نزاع بين العلماء وقد يتعلق هذا الواجب برقبته كقول أحمد في المشهور عنه والشافعي في قول وأظنه قول أبي حنيفة أو يتعلق ذلك بذمة العبد قد يتبع به اذا اعتق كقول الشافعي في الجديد وقول أبي يوسف ومحمد وغيرهما والاو اظهر فان قوله لهم انه تلبس عليهم وكذب عليهم ثم دخوله عليها بهذا الكذب عدوان منه عليهم والأئمة متفقون على ان المملوك لو تمدى على احد فاتفق ماله أو جرحه أو قتله كانت جنايته متعلقة

برقبته لا تجب في ذمة السيد بل يقال للسيد ان شئت ان تفك مملوكك من هذه الجناية وان شئت ان تسلمه حتى تستوفي هذه الجناية من رقبته واذا اراد ان يقتله فعليه اقل الامرين من قدر الجناية اوقية العبد في مذهب الشافعي واحمد في الشهور عنه وغيرهما وعند مالك واحمد في رواية يفديه بارش الجناية بالنفا ما بلغ فهذا العبد ظلم معتد جار على هؤلاء فتتعلق جنايته برقبته وكذلك ما اقترضه من مال الزوجة مع قوله انه حر فهو عدوان عليهم فيتعلق برقبته في اصح قول العلماء والله اعلم

(١٥٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل زوج ابنته لشخص ولم يعلم ما هو عليه فاقلم في صحبة الزوجة سنين فلم الولي والزوجة ما الزوج عليه من النجس والفساد وشرب الخمر والكذب والايمان الخائنة فباتت الزوجة منه بالثلاث فهل يجوز للولي الاقدام على تزويجه ام لا ثم ان الولي استتوب الزوج مرارا عديدة ونكث ولم يرجع فهل يحل تزويجها له

﴿الجواب﴾ اذا كان مصرا على الفسق فانه لا ينبغي للولي تزويجها له كما قال بعض السلف من زوج كريمته من فاجر فقد قطع رحمها لكن ان علم انه تاب فلزوج به اذا كان كفوا لها وهي راضية به وأما نكاح التحليل فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لمن الله المحلل والحلل له ولا تجبر المرأة على نكاح التحليل باتفاق العلماء

(١٥٣) ﴿مسئلة﴾ في امرأة تزوجت برجل فلما دخل رأت بجسمه برصا فهل لها ان تفسخ عليه النكاح

﴿الجواب﴾ اذا ظهر باحد الزوجين جنون أو جذام أو برص فلا يفسخ النكاح لكن اذا رضي بعد ظهور العيب فلا يفسخ له واذا فسخت فليس لها ان تأخذ شيئا من جهازها وان فسخت قبل الدخول سقط مهرها وان فسخت بعده لم يسقط

(١٥٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة على انها بكر فباتت ثيبا فهل له فسخ النكاح ويرجع على من غره أم لا

﴿الجواب﴾ له فسخ النكاح وله ان يطالب بارش الصداق وهو تفاوت ما بين مهر البكر والثيب فينقص بنسبته من المسمى واذا فسخ قبل الدخول سقط عنه المهر والله اعلم

(١٥٥) **مسئلة** في رجل متزوج بامرأة وسافر عنها سنة كاملة ولم يترك عندها شيئا ولا لها شيء تنفقه عليها وهلك من الجوع فحضر من يخطبها ودخل بها وحملت منه فلم الحاكم ان الزوج الاول موجود ففرق بينهما ووضعت الحمل من الزوج الثاني والزوج الثاني ينفق عليها الى ان صار عمر المولود اربع سنين ولم يحضر الزوج الاول ولا عرف له مكان فهل لها ان تراجع الزوج الثاني أو تنتظر الاول

الجواب اذا تعذرت النفقة من جهته فلها فسخ النكاح فاذا انقضت عدتها تزوجت بغيره والفسخ للحاكم فاذا فسخت هي نفسها لتعذر فسخ الحاكم أو غيره ففيه نزاع واما اذا لم يفسخ الحاكم بل شهد لها انه قدمات وتزوجت لاجل ذلك ولم يمت الزوج فالنكاح باطل لكن اذا اعتقد الزوج الثاني انه صحيح لظنه موت الزوج الاول وانفساخ النكاح أو نحو ذلك فانه يلحق به النسب وعليه المهر ولا حد عليه لكن تعتدله حتى تنقضي عدتها منه ثم بعد ذلك يفسخ نكاح الاول ان أمكن وتزوج لمن شئت

(١٥٦) **مسئلة** في رجل تزوج بامرأة ومعه بنت وتوفيت الزوجة وبقيت البنت عنده رباهما وقد تعرض بعض الجند لاختها فهل يجوز ذلك

الجواب ليس للجند عليها ولاية بمجرد ذلك فاذا لم يكن لها من يستحق الحضانة بالنسب فمن كانت اصلح لها حضنها وزوج امها محرم لها وأما الجند فليس محرما لها فاذا كان يحضنها حضانة تصلحها لم تنقل من عنده الى أجنبي لا يحل له النظر اليها والخلوة بها

(١٥٧) **مسئلة** في رجل تزوج معتقة رجل وطلقها وتزوجت باخر وطلقها ثم حضرت الى البلد الذي فيه الزوج الاول فارادها ولم يكن معها براءة تخاف ان يطلب منه براءة فحضرها عند قاضي البلد وادعى انها جاريته واولدها وانه يريد عقها ويكتب لها كتابا فهل يصح هذا العقد أم لا

الجواب اذا زوجها القاضي بحكم انه وليها وكانت خلية من الموانع الشرعية ولم يكن لها ولي اولى من الحاكم صح النكاح وان ظن القاضي انها عتيقة وكانت حرة الاصل فهذا الظن لا يقدح في صحة النكاح وهذا ظاهر على اصل الشافعي فان الزوج عنده لا يكون وليا وأما من يقول ان المعتقة يكون زوجها المعتق وليها والقاضي نائبه فهنا اذا زوج الحاكم بهذه

(٩٢) النبابة ولم يكن قبولها من جهتها ولكن من كونها حرة الاصل فهذا فيه نظر والله اعلم

باب الولاء

(١٥٨) (مسئلة) في رجل خاف ولدا ذكر او ابنتين غير مرشدين وان البنت الواحدة

تزوجت بزواج ووكلت زوجها في قبض مائستحقه من ارث والدها والتصرف فيه فهل للاخ المذكور الولاء عليها وهل يطلب الزوج بما قبضه وما صرفه لمصلحة القيمة

(الجواب) للاخ الولاية من جهة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فاذا فعلت في مالا يحل لمانهاها عن ذلك ومنعها وأما الحجر عليها ان كانت سفية فلو صيها ان كان لها وصى الحجر عليها والا فالحاكم يحجر عليها ولا خيها ان يرفع امرها الى الحاكم

(١٥٩) (مسئلة) في رجل اسلم هل يبقى له ولاية على أولاده الكتاتين

(الجواب) لا ولاية له عليهم في النكاح كالا ولاية له عليهم في الميراث فلا يزوج المسلم الكافرة

سواء كانت بنته أو غيرها ولا يرث كافر مسلما ولا مسلم كافرا وهذا مذهب الاثمة الاربعة وأصحابهم من السلف والخلف لكن المسلم اذا كان مالكا لامة زوجها بحكم الملك وكذلك اذا كان ولي امر زوجها بحكم الولاية وأما بالقرابة والعنافة فلا يزوجها اذ ليس في ذلك الاخلاف شاذ عن بعض اصحاب مالك في النصراني يزوج ابنته كما نقل عن بعض السلف انه يرثها وهما قولان شاذان وقد اتفق المسلمون على ان الكافر لا يرث المسلم ولا يتزوج الكافر المسلمة والله سبحانه قد قطع الولاية في كتابه بين المؤمنين والكافرين وأوجب البراءة بينهم من الطرفين واثبت الولاية بين المؤمنين فقد قال تعالى (قد كانت لكم اسوة حسنة في ابراهيم والذين معه اذ قالوا لقومهم انا براء منكم وما تعبدون من دون الله كفرنا بكم وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء حتى تؤمنوا بالله وحده) وقال تعالى (لا تعبدوا قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم او ابنائهم او اخوانهم او عشيرتهم اولئك كتب في قلوبهم الايمان وايدهم بروح منه) وقال تعالى (يا ايها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منهم فانه منهم ان الله لا يهدي القوم الظالمين) الى قوله انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الى قوله فان حزب الله هم الغالبون والله تعالى انما اثبت الولاية بين اولي الارحام بشرط الايمان كما قال تعالى وأولوا

الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين وقال تعالى (ان الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا باموالهم وانفسهم في سبيل الله والذين آووا ونصروا اولئك بعضهم اولياء بعض) الى قوله (والذين كفروا بعضهم اولياء بعض) الى قوله (والذين آمنوا من بعد وهاجروا وجاهدوا معكم فاولئك منكم وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض)

(١٦٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل توفي وخلف مستولدة له ثم بعد ذلك توفيت المستولدة وخلفت ولدا ذكرا وبنتين فهل للبنات ولاء مع الذكر وهل يرثن معه شيئا
 ﴿الجواب﴾ هذا فيه روايتان عن احمد احدهما وهو قول ابي حنيفة ومالك والشافعي ان الولاء يختص بالذكور والثانية ان الولاء مشترك بين البنين والبنات للذكر مثل حظ الانثيين والله أعلم

(١٦١) ﴿مسئلة﴾ في رجل خطب امرأة ولها ولد والعاقدة ماله كي فطلب العاقدة الولد فتمعذر حضوره وجيء بغيره وأجاب العاقدة في تزويجها فهل يصح العقد
 ﴿الجواب﴾ لا يصح هذا العقد وذلك لان الولد وليها واذا كان حاضرا غير ممتنع لم تزوج الا باذنه فأما إن غاب غيبة بعيدة انتقلت الولاية الى الابعد او الحاكم ولو زوجها شافعي معتقدا ان الولد لا ولاية له كان من مسائل الاجتهاد لكن الذي زوجها ماله كي بمعتقد ان لا زوجها الا ولدها فاذا لبس عليه وزوجها من يمتقده ولدها ولم يكن هذا الحاكم قد زوجها بولايته ولا زوجت بولاية ولي من نسب أو ولاء فتكون منكوحة بدون اذن ولي اصلها وهذا النكاح باطل عند الجمهور كما وردت به النصوص

(١٦٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة بولاية أجنبي ووليها في مسافة دون القصر معتقدا ان الاجنبي حاكم ودخل بها واستولدها ثم طلقها ثلاثا ثم أراد ردها قبل ان تنكح زوجها غيره فهل له ذلك لبطالان النكاح الاول بغير اسقاط الحد وجوب المهر ويلحق النسب ويحصل به الاحصان
 ﴿الجواب﴾ لا يجب في هذا النكاح حد اذا اعتقد صحته بل يلحق به النسب ويجب فيه المهر ولا يحصل الاحصان بالنكاح الفاسد ويقع الطلاق في النكاح المختلف فيه اذا اعتقد صحته واذا تبين ان المزوج ليس له ولاية بحال ففارقها الزوج حين علم فطلقها ثلاثا لم يقع طلاق والحال هذه وله ان يتزوجها من غير ان تنكح زوجها غيره

(١٦٣) **مسئلة** في رجل له عبد وقد حبس نصفه وقصد الزواج فهل له ان يتزوج ام لا
 (الجواب) نعم له التزوج على اصل من يجبر السيد على تزويجه كذهب احمد والشافعي
 على احد قوله فان تزويجه كالانفاق عليه اذا كان محتاجا الى ذلك وقد قال تعالى (وانكحوا
 الايامي منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم فامر بتزويج العبيد والاماء كما أمر بتزويج الايامي
 وتزويج الامة اذا طلبت النكاح من كفوء واجب باتفاق العلماء والذي يأذن له في النكاح مالك
 نصفه أو وكيله وناظر النصيب المحبس

(١٦٤) **مسئلة** في رجل عازب ونفسه تنوق الى الزواج غير انه يخاف ان يتكلف
 من المرأة مالا يقدر عليه وقد عاهد الله أن لا يسأل أحدا شيئا فيه منة لنفسه وهو كثير
 التطلع الى الزواج فهل يأثم بترك الزواج ام لا

(الجواب) قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يامشر الشباب من
 استطاع منكم الباءة فليتزوج فانه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم
 فانه له وجاء واستطاعة النكاح هو القدرة على المؤنة ليس هو القدرة على الوطى فان الحديث
 انما هو خطاب للقادري على فعل الوطى ولهذا أمر من لم يستطع ان يصوم فانه وجاء ومن لا مال
 له هل يستحب ان يقترض ويتزوج فيه نزاع في مذهب الامام احمد وغيره وقد قال
 تعالى (وليستعفف الذين لا يجدون نكاحا حتى يغنيهم الله من فضله) وأما الرجل الصالح فهو القائم
 بما يجب عليه من حقوق الله وحقوق عباده

(١٦٥) **مسئلة** في رجل تزوج امرأة وقعدت معه أياما وجاء أناس ادعوا انها
 في الملكة وأخذوها من بيته ونهبوه ولم يكن حاضرا فهل يجوز أخذها وهي حامل
 (الجواب) الحمد لله اذا لم يبين للزوج انها أمة بل تزوجها نكاحا مطلقا كما جرت به العادة
 وظن انها حرة أو قيل له انها حرة فهو مغرور وولده منها حر لا رقيق وأما النكاح فباطل اذا لم
 يجزه السيد باتفاق المسلمين وان أجازاه السيد صح في مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى
 الروايتين ولم يصح في مذهب الشافعي وأحمد في الرواية الاخرى بل يحتاج إلى نكاح جديد
 واما ان ظهرت حاملا من غير الزوج فالنكاح باطل بلا ريب ولا صداق عليه اذا لم يدخل بها
 وليس لهم أن يأخذوا شيئا من ماله بل كل ما أخذ من ماله رد اليه

(١٦٦) (مسألة) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنكح الایم حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن قالوا یا رسول الله کیف اذنها قال ان تسكت متفق علیه وعن ابن عباس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الایم أحق بنفسها من ولیها والبكر تستأذن في نفسها وأذنها صماتها وفي رواية البكر يستأذنها أبوها في نفسها وصماتها اقرارها رواه مسلم في صحيحه وعن عائشة رضي الله عنها قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجارية ينكحها أهلها أتستأمر أم لا فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم تستأمر قالت عائشة ققلت له فانها تستحي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذلك اذنها اذا هي سكتت وعن خنساء ابنة حذام ان أباهما زوجها وهي بنت فكرهت ذلك فأتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فرد نكاحه رواه البخاري قال شيخ الاسلام رحمه الله فالمرأة لا ينبغي لاحد ان يزوجه الا باذنها كما امر النبي صلى الله عليه وسلم فان كرهت ذلك لم تجبر على النكاح الا الصغيرة البكر فان اباهما يزوجهما ولا اذن لها وأما البالغ الثيب فلا يجوز تزويجها بغیر اذنها لالاب ولا لغيره باجماع المسلمين وكذلك البكر البالغ ليس لغير الاب والجد تزويجها بدون اذنها باجماع المسلمين فاما الاب والجد فينبغي لهما استئذانها واختلف العلماء في استئذانها هل هو واجب أو مستحب والصحيح انه واجب ويجب على ولی المرأة ان يتق الله فيمن يزوجهما به وينظر في الزوج هل هو كفؤ أو غير كفؤ فانه انما يزوجهما لمصلحتها لا لمصلحته وليس له ان يزوجهما بزواج ناقص اغرض له مثل ان يتزوج مولية ذلك الزوج بدلها فيكون من جنس الشغار الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم أو يزوجهما بأقوام يخالفهم على اغراض له فاسدة أو يزوجهما لرجل مال ببذله له وقد خطبها من هو اصلح لها من ذلك الزوج فيقدم الخاطب الذي برطله على الخاطب الكفو الذي لم يبرطله وأصل ذلك ان تصرف الولی في بضع وليته كتصرفه في مالها فكما لا يتصرف في مالها الا بما هو اصلح كذلك لا يتصرف في بضعها الا بما هو اصلح لها الا ان الاب له من التبسط في مال ولده ما ليس لغيره كما قال النبي صلى الله عليه وسلم انت ومالك لا يملك بخلاف غير الاب

(١٦٧) (مسألة) في رجل تزوج بالغة من جدتها أبي ايها وما ارشدها ولا معة وصية من ايها فلما دنت وفاة جدتها أوصى على البنت رجلا اجنبيا فهل للجد المذكور على الزوجة

ولاية بعد ان اصابها الزوج وهل له ان يوصى عليها

﴿الجواب﴾ اما اذا كانت رشيدة فلا ولاية عليها لالجد ولا غيره باتفاق الأئمة وان كانت بمن يستحق الحجر عليها فقيه للعلماء قولان أحدهما ان الجد له ولاية وهذا مذهب أبي حنيفة والثاني لا ولاية له وهو مذهب مالك وأحمد في المشهور عنه واذا تزوجت الجارية ومضت عليها سنة واولدها أمكن ان تكون رشيدة باتفاق العلماء

(١٦٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل تحت حجر والده وقد تزوج بغير اذن والده وشهد للمعروفون ان والده مات وهو حي فهل يصح العقد أم لا وهل يجب على الولد اذا تزوج بغير اذن والده حق أم لا

﴿الجواب﴾ ان كان سفيا محجورا عليه لا يصح نكاحه بدون اذن أبيه ويفرق بينهما واذا فرق بينهما قبل الدخول فلا شيء عليه وان كان رشيدا صح نكاحه وان لم يأذن له أبوه واذا تنازع الزوجان هل نكح وهو رشيد أو هو سفيف فالقول قول مدعى صحة النكاح

(١٦٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل طلب منه رجل بنته لنفسه قال ما ازوجك بنتي حتى تزوج بنتك لاخى فهل يصح هذا التزويج

﴿الجواب﴾ ليس للولى ذلك قيل اذا طلب الكفو بنته وجب عليه تزويجها ولا يحل منعها لحظ نفسه وعليه ان يزوجه ممن يكون اصالح لها وينظر في مصلحتها لافي مصلحة نفسه كما ينظر ولى اليتيم في ماله واذا تشارطا انه لا يزوجه ابنته حتى يزوجه اخته كان هذا نكاحا فاسدا ولو سمي مع ذلك صداق آخر * هذا هو المأثور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٧٠) ﴿مسئلة﴾ فيمن برطل ولى امرأة ليزوجه اياه فزوجه ثم صالح صاحب المال عنه فهل على المرأة من ذلك درك

﴿الجواب﴾ آثم فيما فعل واما النكاح فصحيح ولا شيء على المرأة من ذلك (١٧١) ﴿مسئلة﴾ ما قولكم في العمل السريجية وهي أن يقول الرجل لامرأته اذا طلقتهك فانت طالق قبله ثلاثا وهذه المسئلة تسمى مسئلة ابن سريج

﴿الجواب﴾ هذه المسئلة السريجية لم يفت بها أحد من ساف الامة ولا اعتمها لامن الصحابة ولا التابعين ولا ائمة المذاهب المتبوعين كابي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد ولا اصحابهم الذين

أدر كوهم كابي يوسف ومحمد والمزني والبويطي وابن القاسم وابن وهب وإبراهيم الحربي وإبي بكر الأثرم وإبي داود وغيرهم لم يفت أحد منهم بهذه المسئلة وإنما افترى بها طائفة من الفقهاء بعد هؤلاء. وأنكر ذلك عليهم جمهور الأمة كاصحاب إبي حنيفة ومالك وأحمد وكثير من اصحاب الشافعي وكان الغزالي يقول بها ثم رجع عنها وبين فسادها وقد علم من دين المسلمين أن نكاح المسلمين لا يكون كنكاح النصارى والدور الذي توهموه فيها باطل فانهم ظنوا أنه إذا وقع المنجز وقع الملق وهو إنما يقع لو كان التعليق صحيحا والتعليق باطل لأنه اشتمل على محال في الشريعة وهو وقوع طلاق مسبوقة بثلاث فإن ذلك محال في الشريعة والتسريح يتضمن لهذا المحال في الشريعة فيكون باطلا وإذا كان قد حلف بالطلاق معتقدا أنه لا يحنث ثم تبين له فيما بعد أنه لا يجوز فليمسك امرأته ولا طلاق عليه فيما مضى ويتوب في المستقبل والحاصل أنه لو قال الرجل لامرأته إن طلقتك فأنت طالق قبله ثلاثا فطلقها وقع المنجز على الراجع ولا يقع معه الملق لأنه لو وقع الملق وهو الطلاق الثلاث لم يقع المنجز لأنه زائد على عدد الطلاق وإذا لم يقع المنجز لم يقع الملق وقيل لا يقع شيء لأن وقوع المنجز يقتضى وقوع الملق ووقوع الملق يقتضى عدم وقوع المنجز وهذا القيل لا يجوز تقليده وابن سريج يرى مما نسب إليه فيها قاله الشيخ عز الدين

(١٧٢) (مسئلة) في رجل تجوز عتيقة بعض بنات الملوك الذين يشترى الرقيق من

مالهم ومال المسلمين بغير إذن معتقها فهل يكون العقد صحيحا أم لا

(الجواب) أما إذا أعتقها من مالها عتقا شرعيا فالولاية لها باتفاق العلماء وهي التي ترثها ثم أقرب عصباتها من بعدها وأما تزويج هذه العتيقة بدون إذن المعتقة فهذا فيه قولان مشهوران للعلماء فإن من لا يشترط إذن الولي كابي حنيفة ومالك في إحدى الروايتين يقول بأن هذا النكاح يصح عنده لكن من يشترط إذن الولي كالشافعي وأحمد لم قولان في هذه المسئلة وهي روايتان عن أحمد اجداهما أنها لا تزوج الا باذن المعتقة فانها عصبتها وعلى هذا فهل للمرأة نفسها ان تزوجها على قولين هما روايتان عن أحمد والثاني ان تزويجها لا يفتقر الى إذن المعتقة لانها لا تكون ولاية لنفسها فلا تكون ولاية لغيرها ولأنه لا يجوز تزويجها عندهم فلا يفتقر الى اذنها فلي هذا يزوج هذه المعتقة من تزوج معتقها باذن العتيقة مثل أخ المعتقة ونحوه ان كان من أهل ولاية

النكاح وان لم يكن اهلا وزوجها الحالكم جاز والا فلا وان كانوا اهلا عند ابي حنيفة فالولا.
لهم والحالكم يزوجها

(١٧٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل خطب امرأة فاتفقوا على النكاح من غير عقد وأعطى اباه
لاجل ذلك شيئا فمات قبل العقد هل له أن يرجع بما أعطى

﴿الجواب﴾ اذا كانوا قد وفوا له بما اتفقوا عليه ولم يمنوه من نكاحها حتى ماتت فلا
شيء عليهم وليس له ان يرجع ما أعطاهم كما أنه لو كان قد تزوجها أستحقت جميع الصداق
وذلك لانه انما بذل لهم ذلك ليمكنوه من نكاحها وقد فعلوا ذلك وهذا غاية الممكن

(١٧٤) ﴿مسئلة﴾ في هذا التحليل الذي يفعله الناس اليوم اذا وقع على هذا الوجه الذي
يفعلونه من الاستحقاق والاشهاد وغير ذلك من سائر الحيل المرووفة هل هو صحيح أم لا واذا
قلد من قال به هل يفرق بين اعتقاد واعتقاد وهل الاولى امساك المرأة أم لا

﴿الجواب﴾ التحليل الذي يتواطئون فيه مع الزوج لفظا أو عرفا على أن يطلق المرأة أو
ينوى الزوج ذلك محرم لعن النبي صلى الله عليه وسلم فاعله في احاديث متعددة وسماء التيس
المستعار وقال لعن الله المحلل والمحلل له وكذلك مثل عمر وعثمان وعلي وابن عمر وغيرهم لهم
بذلك آثار مشهورة يصرحون فيها بأن من قصد التحليل بقلبه فهو محل وان لم يشترطه
في العقد وسموه سفاحا ولا تحل لمطابقها الاول بمثل هذا العقد ولا يحل للزوج المحلل امساكها
بهذا التحليل بل يجب عليه فراقها لكن اذا كان قد تبين باجتهاد او تقليد جواز ذلك فتحللت
وتزوجها بعد ذلك ثم تبين له تحريم ذلك فلاقوى انه لايجب عليه فراقها بل يمتنع من ذلك
في المستقبل وقد عفا الله في الماضي عما سلف

(١٧٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل خطب ابنة رجل من العبدول واتفق معه على المهر منه عاجل
ومنه آجل واوصل الى والدها الممجل من مدة اربع سنين وهو يواصلهم بالنفقة ولم يكن بينهم
مكتابة ثم بعد هذا جاء رجل فخطبها وزاد عليه في المهر ومنع الزوج الاول

﴿الجواب﴾ لا يحل للرجل ان يخطب على خطبة اخيه اذا اجيب الى النكاح وركنوا
اليه باتفاق الائمة كما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يحل للرجل ان يخطب
على خطبة أخيه وتجب عقوبة من فعل ذلك واعان عليه عقوبة تمنهم وامثالهم عن ذلك وهل

يكون نكاح الثاني صحيحاً أو فاسداً فيه قولان للعلماء في مذهب مالك وأحمد وغيرهما
 (١٧٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بامرأة وفي ظاهر الحال انه حر فقامت في صحبتها
 احدى عشر سنة ثم طلقها ولم يردها وطالبته بحقوقها فقال انا مملوك يجب الحجز علي فهل يلزمه
 القيام بحق الزوجة على حكم الشرع الشريف في المذاهب الاربعة

﴿الجواب﴾ حق الزوجة ثابت لها المطالبة به لوجهين احدهما ان مجرد دعواه الرق لا
 يسقط حقها والحال ما ذكر فان الاصل في الناس الحرية واذا ادعى انه مملوك بلا بينة ولم يعرف
 خلاف ذلك ففي قبول قوله ثلاثة أقوال للعلماء في مذهب احمد وغيره احدها يقبل فيما عليه
 دون ماله على غيره كذهب ابي حنيفة والشافعي واحمد في قول لهما ﴿والثاني﴾ لا يقبل بحال
 كقول من قال ذلك من المالكية وهو احدى الروايتين عن احمد ﴿والثالث﴾ يقبل قوله مطلقا
 وهو قول الشافعي ورواية عن أحمد فاذا كان مع دعوى المدعي لرقه لا يقبل اقراره بما يسقط
 حقها عند جمهور ائمة الاسلام فكيف بمجرد دعواه الرق وكيف وله خير واقطاع وهو منتسب
 وقد ادعى الحرية حتى زوج بها ﴿الوجه الثاني﴾ انه لو قدر انه كذب ولبس عليها وادعى الحرية
 حتى تزوج بها ودخل فهذا قد جنى بكذبه وتليدسه والريق اذا جنى تعلقت جنائته برقبته
 فلها ان تطلب حقها من رقبته الا ان يختار سيده ان يفديه باداء حقها فله ذلك

(١٧٧) ﴿مسئلة﴾ في الرافضي ومن يقول لا تلزمه الصلوات الخمس هل يصح نكاحه
 من الرجال والنساء فان تاب من الرفض ولزم الصلاة حيناً ثم عاد لما كان عليه هل يقر على ما
 كان عليه من النكاح

﴿الجواب﴾ لا يجوز لاحد ان ينكح موليته رافضياً ولا من يترك الصلاة ومتى زوجوه
 على انه سني فصلى الخمس ثم ظهر انه رافضي لا يصلي او عاد الى الرفض وترك الصلاة فانهم
 يفسخون النكاح

(١٧٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل مالكي المذهب حصل له نكده بينه وبين والد زوجته فحضرا
 قدام القاضي فقال الزوج لو اشد الزوج ان أبرأتني ابتكت أو قتت عليها الطلاق فقال والدها انا
 أبرأتك فحضر الزوج ووالد الزوجة قدام بعض الفقهاء فابراه والدها بنسب حضورها وبغير
 اذنها فهل يقع الطلاق أم لا

(الجواب) الحمد لله اصل هذه المسئلة فيه نزاع بين العلماء فذهب ابى حنيفة والشافعي واحمد في المنصوص المعروف عنهم انه ليس للاب ان يخالع على شيء من مال ابنته سواء كانت محجورا عليها او لم تكن لان ذلك تبرع بما لها فلا يملكه كما لا يملك اسقاط سائر ديونها ومذهب مالك يجوز له ان يخالع عن ابنته الصغيرة بكر ا كانت أو ثيباً لكونه يلي مالها وروى عنه ان له ان يخالع عن ابنته البكر مطلقاً لكونه يجبرها على النكاح وروى عنه يخالع عن ابنته مطلقاً كما يجوز له ان يزوجها بدون مهر المثل للمصلحة وقد صرح بعض أصحاب الشافعي وجهاني مذهبه انه يجوز في حق البكر الصغيرة ان يخالها بالابراء من نصف مهرها اذا قلنا ان الذي بيده عقدة النكاح هو الولي وخطأه بعضهم لانه انما يملك الابراء بعد الطلاق لانه اذا ملك اسقاط حقها بعد الطلاق لغير فائدة فجواز ذلك لمنفعتها وهو يخلمها من الزوج أولى ولهذا يجوز عندكم كلهم ان يخلمها الزوج بشيء من ماله وكذلك لها ان تخالعه بما لها اذا ضمن ذلك الزوج فاذا جاز له ان يخلمها ولم يبق عليها ضرر الا اسقاط نصف صداقها ومذهب مالك يخرج على اصول احمد من وجوه منها ان للاب أن يطلق ويخلع امرأة ابنة الطفل في احدي الروايتين كما ذهب اليه طوائف من السلف ومالك يجوز الخلع دون الطلاق لان في الخلع معاوضة واحمد يقول له التطلق عليه لانه قد يكون ذلك مصلحة له لتخليصه من حقوق المرأة وضررها وكذلك لافرق في اسقاط حقوقه بين المال وغير المال وأيضا فانه يجوز في احدي الروايتين للحكم في الشقاق ان يخلع المرأة بشيء من مالها بدون اذنها ويطلق على الزوج بدون اذنه كمذهب مالك وغيره وكذلك يجوز للاب ان يزوج المرأة بدون مهر المثل وعنده في احدي الروايتين ان الاب بيده عقدة النكاح وله ان يسقط نصف الصداق ومذهبه ان للاب ان يملك لنفسه من مال ولده مالا يضر بالولد حتى لو زوجها واشترط لنفسه بعض الصداق جاز له ذلك واذا كان له من التصرف في المال والتملك هذا التصرف لم يبق الا طلبه لفرقتها وذلك يملكه باجماع المسلمين ويجوز عنده للاب ان يتق بمحض رقبة المولى عليه للمصلحة فقد يقال الاظهر ان المرأة ان كانت تحت حجر الاب له ان يخالع بما لها فان الخلع معاوضة واقتداء لنفسها من الزوج فيملكه الاب كما يملك غيره من المعاضات وكما يملك اقتداءها من الاسر وليس له ان يفعل ذلك الا اذا كان مصلحة لها وقد يقال قد لا يكون مصلحتها في الطلاق ولكن الزوج يملك ان يطلقها وهو لا يقدر

على منعه فاذا بذل له العوض من غيرها لم يمكنها منه من البذل فاما اسقاط مهرها وحقتها الذي تستحقه بالنكاح فقد يكون عليها في ذلك ضرر والاب قد يكون غرضه باختلاعها حفظه للمصاحتها وهو لا يملك اسقاط حقها بمجرد حفظه بالاتفاق فعلى قول من يدعي الابراء يقع الابراء والطلاق وعلى قول من لا يجوز ابراءه ان ضمنه وقع الطلاق بلا نزاع وكان على الاب للزوج مثل الصداق عند أبي حنيفة ومالك وأحمد والشافعي في القديم وعنده في الجديد انما عليه مهر المثل واما ان لم يضمنه ان علق الطلاق بالابراء فقال له ان ابرأتني فهي طالق فالتصوص عن أحمد انه يقع الطلاق اذا اعتقد الزوج انه تبرأ ويرجع على الاب بقدر الصداق لانه غره وهو احدى الروايتين في مذهب أبي حنيفة وفي الاخرى لا يقع شيء وهو قول الشافعي وهو قول في مذهب أحمد لانه لم يبرأ في نفس الامر والاولون قالوا وجد الابراء وامكن ان يجعل الاب ضامنا بهذا الابراء وأما ان طلقها طلاقا لم يعلقه على الابراء فانه يقع لكن عند أحمد يضمن للزوج الصداق لانه غره وعند الشافعي لا يضمن له شيء لانه لم يلزم له شيئا والله أعلم

(١٧٩) (مسئلة) في ثيب بالغ لم يكن وليها الا الحاكم فزوجها الحاكم لعدم الاولياء ثم خالها الزوج وابرأته من الصداق بغير اذن الحاكم فهل تصح الخالعة والابراء (الجواب) اذا كانت أهلا للبرع جاز خالها وابرأها بدون اذن الحاكم

(١٨٠) (مسئلة) في رجل زوج ابنته لرجل واراد الزوج السفر الى بلاده فقال له وكيله الاب في قبول النكاح لا تسافر امان ان تعطى الحال من الصداق وتنتقل بالزوجة أو ترضى الاب فسافر ولم يجب الى ذلك وهو غائب عن الزوجة المذكورة مدة سنة ولم يصل منه نفقة فهل لو اذنت الزوجة ان يطلب فسخ النكاح

(الجواب) نعم اذا عرضت المرأة عليه فبذل له تسليمها وهي ممن يوطؤ مثلها وجب عليه النفقة بذلك فاذا تمذرت النفقة من جهته كان للزوجة المطالبة بالفسخ اذا كانت محجورا عليها على وجهين

(١٨١) (مسئلة) في رجل متزوج بخالته انسان توله بنت فتزوج بها فجمع بين خالته وأبنته فهل يصح

(الجواب) لا يجوز ان يتزوج خالة رجل وبنته بان يجمع بينهما فان النبي صلى الله

عليه وسلم نهي أن يجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها وهذا متفق عليه بين الأئمة الأربعة وهم متفقون على أن هذا الحديث يتناول خالة الأب وخالة الأم والجدة ويتناول حمة كل من الأبوين أيضا فليس له أن يجمع بين المرأة وخالة أبيها ولا خالة أمها عند الأئمة الأربعة (١٨٢) (مسئلة) في امرأة لها أخوان أطفال دون البلوغ ولها خال جفاء رجل يتزوج

بها فادعى خالها أنه أخوها ووكّل في عقدتها على الزوج فهل يكون العقد باطلا أو صحيحا (الجواب) الخال لا يكون شقيقا فإن كان كاذبا فيما ادعاه من الأخوة لم يصح نكاحه بل يزوجها وليها فإن لم يكن لها ولي من النسب زوجها الحاكم

(١٨٣) (مسئلة) في رجل اعتقد مسئلة الدور المسندة لابن سريج ثم حلف بالطلاق على شيء لا يفعله ثم فعله ثم رجع عن المسئلة وراجع زوجته ثم بعد ذلك حلف على شيء بالطلاق الثلاث أن لا يفعله ثم خالع وفعل ثم بعد ذلك قال لزوجته أنت طالق فهل يقع عليه للطلاق الثلاث أم يستعمل المسئلة الأولى المشار إليها

(الجواب) المسئلة السريحية باطلة في الإسلام محدثة لم يفت بها أحد من الصحابة والتابعين ولا تابعيهم وإنما ذكرها طائفة من الفقهاء بعد المائة الثالثة وانكر ذلك عليهم جمهور فقهاء المسلمين وهو الصواب فإن ما قاله أولئك يظهر فساد من وجوه منها أنه قد علم بالاضطرار من دين الإسلام أن الله أباح الطلاق كما أباح النكاح وأن دين المسلمين مخالف لدين النصارى الذين لا يبيحون الطلاق فلو كان في دين المسلمين ما يمنع معه الطلاق لصار دين المسلمين مثل دين النصارى وشبهة هؤلاء أنهم قالوا إذا قال لامرأته إذا وقع عليك طلاقى فانت طالق قبله ثلاثا ثم طلقها بعد ذلك طلاقا منجزا لزم أن يقع الملق ولو وقع الملق لم يقع المنجز فكان وقوعه يستلزم عدم وقوعه فلا يقع وهذا خطأ فإن قولهم لو وقع المنجز لوقع الملق إنما يصح لو كان التعليق صحيحا فاما إذا كان التعليق باطلا لم يلزم وقوع التعليق والتعليق باطل لأن مضمونه وقوع طلاقه مسبوق بثلاث ووقوع طلاقه مسبوق بثلاث باطل في دين المسلمين ومضمونه أيضا إذا وقع عليك طلاقى لم يقع عليك طلاقى وهذا جمع بين النقيضين فإنه إذا لم يقع الشرط لم يقع الجزاء وإذا وقع الشرط لزم الوقوع فلو قيل لا يقع مع ذلك لزم أن يقع ولا يقع وهذا جمع بين النقيضين وأيضا فالطلاق إذا وقع لم يرتفع بعد وقوعه فلما كان كلام المطلق يتضمن محالا في الشريعة وهو وقوع طلاقه

مسيوثة بثلاث ومخالا في العقد وهو الجمع بين وقوع الطلاق وعدم وقوعه وكان القائل بالتسريح مخالفا للعقل والدين لكن اذا اعتقد الخالف صحة هذا اليمين باجتهاد أو تقليد وطلق بعد ذلك معتقدا أنه لا يقع به الطلاق لم يقع به الطلاق لانه لم يقصد التكلم بما يعتقده طلاقا فصار كما لو تكلم العجبي بلفظ الطلاق وهو لا يفهمه بل وكذلك لو خاطب من يظهر أجنبية بالطلاق فتبين أنها امرأته فانه لا يقع به على الصحيح ولو تبين له فساد التسريح بعد ذلك وأنه يقع المنجز لم يكن ظهور الحق له فيما بعد موجبا لوقوع الطلاق عليه وكذلك ان احتاط فراجع أمراته خوفا ان يكون الطلاق وقع به أو معتقدا وقوع الطلاق به لم يقع ولو أقر بعد ما تبين له فساد التسريح أن الطلاق وقع لم يقع بهذا الاقرار شيء ولو اعتقد وقوع الطلاق فراجع أمراته ثم فعل المحلوف عليه معتقدا أنه قد حنث فيه مرة فلا يحنث فيه مرة ثانية لم يقع به فهذا الفعل شيء واليمين التي حلف بها أنه لا يفعل ذلك الشيء باقية فان كان سبب اليمين باقيا فهي باقية وأن زال سبب اليمين فله فعل المحلوف عليه بناء على ذلك ولم يحنث وكذلك لو تزوجها ثم فعل المحلوف عليه معتقدا أن البينونة حصلت وانقطع حكم اليمين الاولى لم يحنث لاعتقاده زوال اليمين كما لا يحنث الجاهل بان ما فعله هو المحلوف عليه في أصح قولي العلماء وأما قوله لزوجه بعد ذلك أنت طالق فانه تقع هذه الطلقة واذا اعتقد أنه بهذه الطلقة قد كملت ثلاثا وأقر أنه طلقها ثلاثا لم يقع بهذا الاعتقاد شيء ولا بهذا الاقرار

(١٨٤) ﴿مسئلة﴾ في بنت زالت بكارتها بمكروه ولم يعقد عليها عقد قط وطلبها من يتزوجها فذكر له ذلك فرفض فهل يصح العقد بما ذكر اذا شهدت المعروفون أنها بنت لتسهيل الامر في ذلك

﴿الجواب﴾ اذا شهدوا أنها ما زوجت كانوا صادقين ولم يكن في ذلك تليس على الزوج لطلبه بالحال وينبغي استنطاقها بالادب فان العلماء متنازعون هل أذنها اذا زالت بكارتها بالزنا الصمت أو النطق والاول مذهب الشافعي وأحمد كصاحبي أبي حنيفة وعند أبي حنيفة ومالك أذنها الصمت كالتي لم تزل عذرتها

(١٨٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل أملك على بنت وله مدة سنين ينفق عليها ودفع لهم وعزم على الدخول فوجد والدها قد زوجها غيره

﴿الجواب﴾ قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال المسلم أخو المسلم لا يجل للرجل أن يخطب على خطبة أخيه ولا يستام على سوم أخيه ولا يبيع على بيع أخيه فالرجل إذا خطب امرأة وركن اليه من اليه نكاحها كالأب المجير فإنه لا يجل لغيره أن يخطبها فكيف إذا كانوا قد ركنوا اليه وأشهدوا بالأمر المتقدم للعقد وقبضوا منه الهدايا وطالت المدة فإن هؤلاء فعلوا محرما يستحقون العقوبة عليه بلا ريب لكن المقد الثاني هل يقع صحيحا أو باطلا فيه قولان للعلماء أحدهما وهو أحد القولين في مذهب مالك وأحمد أن عقد الثاني باطل فينزع منه ويرد إلى الأول والثاني أن النكاح صحيح وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي فيعاقب من فعل المحرم ويرد إلى الأول جميع ما أخذ منه والقول الأول أشبه بما في الكتاب والسنة

(١٨٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل جرى منه كلام في زوجته وهي حامل فقال ان جاءت زوجتي بينت فهي طالق ثم أنه قبل الولادة جرى بينهم كلام فنزل عن طلاقه ثم أنها بعد ذلك وضعت بنتا فهل يقع على الزوج الطلاق أم لا

﴿الجواب﴾ ان كان قد أبانها بالطلاق بان تكون الطلقة بموضع أو ودعها حتى تنقضي عدتها فهذا فيه قولان مشهوران للعلماء وفيها قولان للشافعي أحدهما يقع وهو رواية مخرجة في مذهب أحمد وان كان لم ينهها بل راجع في المدة فإن النكاح باق فان وجدت الصفة الملق بها وقع الطلاق

(١٨٧) ﴿مسئلة﴾ في بنت يتيمة ولها من العمر عشرين ولم يكن لها أحد وهي مضطرة إلى من يكفلها فهل يجوز لأحد أن يتزوجها باذنها أم لا

﴿الجواب﴾ هذه يجوز تزويجها بكفو لها عند أكثر السلف والفقهاء وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد في ظاهر مذهبه وغيرهما وقد دل على ذلك الكتاب والسنة كقوله تعالى (يستفتونك في النساء قل الله يفتيك فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء) الآية وقد أخرجنا تفسير هذه الآية في الصحيحين عن عائشة وهو دليل في اليتيمة وزوجها من يمدل عليها في المهر لكن تنازع هؤلاء هل تزوج باذنها أولا فذهب أبو حنيفة أنها تزوج بغير اذنها ولها الخيار اذا بلغت وهي رواية عن أحمد وظاهر مذهب أحمد أنها تزوج بغير اذنها اذا بلغت تسع سنين ولا خيار لها اذا بلغت لما في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اليتيمة تستأذن في

نفسها فان سكنت فقد أذنت وإن أبت فلا جواز عليها وفي لفظ لا تنكح القيمة حتي تستأذن
فان سكنت فقد أذنت وإن أبت فلا جواز عليها

باب النهي

﴿ عن مخالطة المجدوم وغيره ﴾

(١٨٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل مبتلي سكن في دار بين قوم اصحاء فقال بعضهم لا يمكننا
مجاورتك ولا ينبغي ان تجاور الاصحاء فهل يجوز اخراجه

﴿الجواب﴾ نعم لهم أن يمنوه من السكن بين الاصحاء فان النبي صلى الله عليه وسلم قال
لا يورد ممرض على مصح فهي صاحب الابل المراض ان يوردها على صاحب الابل الصحاح
مع قوله لا عدوى ولا طيرة وكذلك روى انه لما قدم مجزوم لبيانه أرسل اليه بالبيعة ولم
يأذن له في دخول المدينة

باب الايلاء

(١٨٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل حلف من زوجته بالطلاق انه ما يطأها لست شهور ولم يكن
بقي لها غير طائفة ونيته أن لا يطأها حتى تنقضي المدة فاذا انقضت المدة ماذا يفعل

﴿الجواب﴾ اذا انقضت المدة فله وطؤها ولا شيء عليه اذا لم تطالبه بالوطي عند انقضاء
اربعة أشهر هذا مذهب مالك واحمد والشافعي والجمهور وهو يسجد موليا

كتاب الطلاق وغير ذلك

(١٩٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل طلق زوجته طلاق رجعية فلما حضر عند الشهود قال له بعضهم
قل طلقها على درهم فقال ذلك فلما فعل قالوا له قد ملكت نفسها فلا ترجع اليك الا برضاها فاذا
وقع المنع هل يسقط حقها مع غرره بذلك أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا كان قد طلقها طلاق رجعية ثم ان الشاهد قد لقنه ان يقول طلقها
على درهم فقال ذلك معتقدا انه يقر بذلك الطلاق الاول لا ينشئ طلاقا آخر لم يقع به غير

الطلاق الاول ويكون رجما لابائنا واذا ادعى عليه انه قال ذلك (القول الثاني) انشاء لطلاق آخر ثان وقال انما قلته اقرارا بالطلاق الاول وليس ممن يعلم ان الطلاق بالموض بينها فالقول قوله مع يمينه لاسيما وقرينة الحال تصدقه فان المادة جارية بانه اذا طلقها ثم حضر عند الشهود فانما حضر ليشهد عليه بما وقع من الطلاق

(١٩١) (مسئلة) في رجل تزوج بامرأة وليها فاسق يأكل الحرام ويشرب الخمر والشهود أيضاً كذلك وقد وقع به الطلاق الثلاث فهل له بذلك الرخصة في رجعتها

(الجواب) اذا طلقها ثلاثا ووقع به الطلاق ومن أخذ ينظر بعد الطلاق في صفة العقد ولم ينظر في صفته قبل ذلك فهو من المتمدين لحدود الله فانه يريد ان يستحل محارم الله قبل الطلاق وبعده والطلاق في النكاح الفاسد المختلف فيه عند مالك واحمد وغيرهما من الائمة والنكاح بولاية الفاسق يصح عند جماهير الائمة والله اعلم

(١٩٢) (مسئلة) في رجل طلق زوجته الطلاق الثلاث قبل ان يدخل بها وهي بكر فهل له سبيل في مراجعتها

(الجواب) الحمد لله الطلاق ثلاثا قبل الدخول وبعد الدخول سواء في ثبوت التحريم بذلك عند الائمة الاربعة

(١٩٣) (مسئلة) في رجل نوى ان يطلق زوجته اذا حاضت ولم يتلفظ بطلاق فلما أن حاضت علم أنها طلقت بمجرد النية فقال للشهود أن طلاق زوجتي قالوا متى طلقها قال اول أمس بناء على ظنه فلما مضى حيضتان غير الحيضة التي ظن أنها طلقت فيها زوجها الشهود برجل آخر ثم مكثت عنده وطلقها ثم وفّت عدتها ثم أراد الزوج الاول ردها فهل هي حلال له بالنكاح الاول أم يجب عقد جديد

(الجواب) الحمد لله أما اذا نوى أنه سيطلقها اذا حاضت فان هذا لا يقع به طلاق باتفاق العلماء بل لا بد أن يطلقها بعد ذلك فاذا لم يطلقها بعد ذلك لم يقع طلاق واذا اعتقد أن تلك النية طلاق فاقرأنه طلقها بتلك النية لم يقع بهذا الاقرار في الباطن ولكن يؤخذ به في الحكم واذا لم يقع به شيء فهي باقية على زوجيته في الباطن والله أعلم

(١٩٤) (مسئلة) في رجل له زوجة طلبت منه الطلاق وطلقها وقال ما بقيت أعود اليها

ابدا فوجده صاحبه فقال ما أصدقك على هذا الا إن قلت كلما تزوجت هذه كانت طالقا على مذهب مالك ولم يرى الاحكام الشرعية فهل له ان يردھا

(الجواب) الحمد لله أما إن قصد كلما تزوجتها برجمة أو عقد جديد وهو ظاهر كلامه فتى ارجعها قبل انقضاء العدة طلقت ثانية ثم ان ارجعها طلقت ثالثة وان تركها حتي تنقضي عدتها بانت منه فاذا تزوجها بعد ذلك فن قال ان تعليق الطلاق بالنكاح يقع في مثل هذا كابي حنيفة ومالك وأحمد في رواية قال إن هذه اذا تزوجها يقع بها الطلاق وأما من لم يقل بذلك كالشافعي وأحمد في المشهور عنه فهذه لما علق طلاقها كانت رجمية والرجمية كالزوجة في مثل هذا لكن تخلل اليئونة هل يقطع حكم الصفة ظاهر مذهب أحمد أنه لا يقع وقد نص على الفرق في تعليق الطلاق على النكاح بين أن يكون في عدة أو لا يكون فعلى مذهبه يقع الطلاق بها اذا تزوجها وهو أحد قولي الشافعي وعلى قوله الآخر الذي يقول فيه أن اليئونة تقطع حكم الصفة وهو رواية عن أحمد فان قوله اذا تزوجها كقوله اذا دخلت الدار واذا بانت انحلت هذه اليمين فيجوز له أن يتزوجها ولا يقع به طلاق وهو الذي يرجحه كثير من اصحاب (الشافعي) وأما قوله على مذهب مالك فانه التزام منه لمذهب بعينه وذلك لا يلزم بل له أن يقلد مذهب الشافعي وان كان الطلاق باثنا بموض والتعليق بعد هذا في العدة وغيره تعليق باجنبية فلا يقع به شيء اذا تزوجها في مذهب الشافعي

(١٩٥) (مسئلة) في رجل طلق زوجته طلقة واحدة قبل الدخول بها في مرضه الذي مات فيه فهل يكون ذلك طلاق الفار ويمامل بنقيض قصده وترثه الزوجة وتستكمل جميع صداقها عليه أم لا ترث وتأخذ نصف الصداق والحالة هذه

(الجواب) الحمد لله رب العالمين هذه المسئلة مبنية على مسئلة المطلق بعد الدخول في مرض الموت والذي عليه جمهور السلف والخلف توريتها كما قضى بذلك عثمان بن عفان رضي الله عنه لامرأة عبد الرحمن بن عوف ماض بنت الاصبع وقد كان طلقها في مرضه وهذا مذهب مالك وأحمد وأبي حنيفة والشافعي في القديم ثم على هذا هل ترث بعد انقضاء العدة والمطلقة قبل الدخول على قولين للعلماء احمهما انها ترث أيضا وهو مذهب مالك وأحمد في المشهور عنه وقول للشافعي لانه قد روى ان عثمان ورثها بعد انقضاء العدة ولان هذه انما ورثت

لتعلق حقها بالتركة لما مرض مرض الموت وصار محجورا عليه في حقها وحق سائر الورثة بحيث لا يملك التبرع لو ارث ولا يملكه لغير وارث بزيادة على الثلث كما لا يملك ذلك بعد الموت فلما كان تصرفه في مرض موته بالنسبة الى الورثة كتصرفه بعد الموت لا يملك قطع ارثها فكذلك لا يملك بعد مرضه وهذا هو طلاق الفار المشهور بهذا الاسم عند العلماء وهو القول الصحيح الذي افتى به

(١٩٦) (مسئلة) في رجل له زوجة خلف أبوها أنه ما يخلها معه وضربها وقال لها أبوها ابريه فأبرأته وطلقها طلاقا ثم ادعت انها لم تبره الا خوفا من أبيها فهل تقع على الزوجة الطلاق أم لا (الجواب) الحمد لله ان كانت أبرأته مكرهه بغير حق لم يصح الابراء ولم يقع الطلاق المعلق به وان كانت تحت حجب الاب وقد رأى الاب ان ذلك مصلحة لها فان ذلك جائز في أحد قولي العلماء كما في مذهب مالك وقول في مذهب أحمد

(١٩٧) (مسئلة) في رجل تزوج بامرأة وجاءه منها ولد واوصاه الشهود او غيرهم انه اذا دخل على زوجته أن يقول لها اذا طلقتك فانت طالق قبل طلاقك ثلاثا فهل يجوز ذلك العقد أم لا

(الجواب) الحمد لله النكاح صحيح لا يحتاج الى استئناف والتسريح الذي لا يتكلم به لا يفسد النكاح باتفاق العلماء لكنه ان طلقها بعد ذلك وقع به الطلاق عند جماهير أهل العلم من أصحاب مالك وأحمد وأبي حنيفة وكثير من اصحاب الشافعي او اكثرهم

(١٩٨) (مسئلة) في رجل حنق من زوجته فقال أنت طالق ثلاثا قالت له زوجته قل الساعة قال الساعة ونوى الاستثناء

(الجواب) اذا كان اعتقاده انه اذا قال الطلاق يلزمه ان شاء الله أنه لا يقع به الطلاق ومقصوده تخويفها بهذا الكلام لا ايقاع الطلاق لم يقع الطلاق فان كان قد قال في هذه الساعة ان شاء الله فان مذهب ابي حنيفة والشافعي ان الطلاق المعلق بالمشيئة لا يقع ومذهب مالك وأحمد يقع كما روى عن ابن عباس لكن هذا لما كان مقصوده واعتقاده انه لا يقع صار الكلام عنده كلاما لا يقع به طلاق فلم يقصد التكلم بالطلاق واذا قصد التكلم بكلام لا ينفذ منه يقع به الطلاق مثل ما لو تكلم المجني بلفظ وهو لا يفهم معناه وطلاق المازل وقع لأن قصد

المتكلم الطلاق وان لم يقصد ايقاعه وهذا لم يقصد لا هذا ولا هذا وهو يشبه ما لوراي امرأة
فقال انت طالق يظنها اجنبية فبانت امرأته فانه لا يقع به طلاق على الصحيح والله اعلم
(١٩٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل اكره على الطلاق

﴿الجواب﴾ اذا اكره بغير حق على الطلاق لم يقع به عند جماهير العلماء كمالك والشافعي
واحمد وغيرهم وهو المأثور عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كعمر بن الخطاب وغيره
واذا كان حين الطلاق قد احاط به أقوام يعرفون بانهم يعادونه أو يضربونه ولا يمكنه اذ ذلك
ان يدفعهم عن نفسه وادعى انهم اكرهوه على الطلاق قبل قوله فان كان الشهود بالطلاق
يشهدون بذلك وادعى الاكراه قبل قوله وفي تحليفه نزاع

(٢٠٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج بامرأتين احدهما مسلمة والأخرى كتابية ثم قال
اخدا كما طالق ومات قبل البيان فلن تكون التركة من بعده وأيهما تعتد عدة الطلاق

﴿الجواب﴾ هذه المسئلة فيها تفصيل ونزاع بين العلماء فمنهم من فرق بين ان يطلق معينة
وينساها أو يحمل عنها وبين ان يطلق مبينة ويموت قبل تمييزها بتعيينه أو يعرفه ثم منهم من
يقول يقع الطلاق بالجميع كقول مالك ومنهم من يقول لا يقع الا بواحدة كقول الثلاثة واذا
قدر تعيينها ولم تعين فهل تقسم التركة بين المطلقة وغيرها كما يقوله ابو حنيفة أو يوقف الامر
حتى يصطلحا كما يقول الشافعي أو يقرع بين المطلقة وغيرها كما يقوله احمد وغيره من فقهاء
الحديث على ثلاثة اقوال والقرعة بعد الموت هي قرعة على المال فاذا قال بها من لم ير القرعة
في المطلقات والصحيح في هذه المسئلة سواء كانت المطلقة مبينة أو مجرولة ان يقرع بين الزوجتين
فاذا خرجت القرعة على المسلمة لم ترث هي ولا الذمية شيئاً اما هي فلانها مطلقة واما الذمية
فان الكافر لا يرث المسلم وان خرجت القرعة على الذمية ورثت للمسلمة ميراث زوجة كاملة
هذا اذا كان الطلاق طلاقاً محرماً للميراث مثل ان يبينها في حال صحته فاما ان كان الطلاق رجعياً
في الصحة والمرض ومات قبل انقضاء العدة فهذه زوجته ترث وعليها عدة الوفاة باتفاق الأئمة
وتنقض بذلك عدتها عند جمهورهم كمالك والشافعي وإبي حنيفة وهو قول أحمد في إحدى الروايتين
والمشهور عنه انها تمتد اطول الاجلين من مدة الوفاة والطلاق وان كان الطلاق باثنا في مرض
الموت فان جمهور العلماء على ان البائنة في مرض الموت ترث اذا كان طلاقاً لا فيه يقصد

حرمانها الميراث هذا قول مالك وهو يرثها وان انقضت عدتها وتزوجت وهو مذهب ابي حنيفة وهو يرثها ما دامت في العدة وهو المشهور عنه ما لم تزوج وللشافعي ثلاثة اقوال كذلك لكن قوله الجديد انها لا ترث واما اذا لم يتهم بقصد حرمانها فالأكثر كون علي أنها لا ترث فلي هذا لا ترث هذه المرأة لان مثل هذا الطلاق الذي لم يمين فيه لا يظهر فيه قصد الحرمان ومن ورثها مطلقا كاحمد في احدى الروايتين فالحكم عنده كذلك واذا ورثت المبتوتة فليلتد ابعده الاجلين وهو ظاهر مذهب احمد وقول أبي حنيفة ومحمد وقيل تعدد عدة الطلاق فقط وهو قول مالك والشافعي المشهور عنه ورواية عن احمد وقول للشافعي واما صورة انها لم تدين المطلقة فاحداهما وجبت عليها عدة الوفاة والاخرى عدة الطلاق وكل منهما وجبت عليه احدى المديتين فاشتبهه الواجب بغيره فلهذا كان الاظهر هنا وجوب المديتين على كل منهما لان الذمة لا تبرأ من اداء الواجب الا بذلك

(٢٠١) ﴿مسئلة﴾ في رجل قال كل شيء امامك على حرام فهل تحرم امرأته وأمته عليه أم لا

﴿الجواب﴾ أما غير الزوجة فعليه كفارة يمين واما الزوجة فللماء فيها نزاع هل تطلق أو تجب عليه كفارة ظاهر فذهب مالك هو طلاق ومذهب ابي حنيفة والشافعي في اظهر قوله عليه كفارة يمين ومذهب أحمد عليه كفارة ظاهر الا ان ينوي غير ذلك ففيه نزاع والصحيح انه لا يقع به طلاق

(٢٠٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل تخاصم مع زوجته فاراد ان يقول هي طالق طاعة واحدة فسبق لسانه فقال ثلاثة ولم يكن ذلك نيته فما الحكم

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا سبق لسانه بالثلاث من غير قصد وانما قصد واحدة لم يقع به الا واحدة بل لو اراد ان يقول طاهر فسبق لسانه بطالق لم يقع به الطلاق فيما بينه وبين الله والله أعلم

(٢٠٣) ﴿مسئلة﴾ اذا حلف الرجل بالطلاق فقال الطلاق يلزمني لافعلن كذا او لا افعله او الطلاق لازم لي لافلته او ان لم افعله فالطلاق يلزمني أو لازم لي ونحو هذه العبارات التي تتضمن التزام الطلاق في يمينه ثم حنث في يمينه فهل يقع به الطلاق فيه قولان لعلماء المسلمين في المذاهب الاربعة وغيرها من مذاهب علماء المسلمين أحدهما انه لا يقع الطلاق وهذا منصوص

عن أبي حنيفة نفسه وهو قول طائفة من أصحاب الشافعي كالقفال وابي سعيد المتولي صاحب التتمة وبه يفتى ويقضى في هذه الازمنة المتأخرة طائفة من اصحاب ابي حنيفة والشافعي وغيرهم من أهل السنة والشيعة في بلاد الشرق والجزيرة وال عراق وخراسان والحجاز واليمن وغيرها وهو قول داود واصحابه كابن حزم وغيره كانوا يفتون ويقضون في بلاد فارس والعراق والشام ومصر وبلاد المغرب الى اليوم فانهم خلق عظيم وفيهم قضاة ومفتون عدد كثير وهو قول طائفة من السلف كطاوس وغير طاوس وبه يفتى كثير من علماء المغرب في هذه الازمنة المتأخرة من المالكية وغيرهم وكان بمض شيوخ مصر يفتى بذلك وقد دل كلام الامام احمد بن حنبل المنصوص عنه واصول مذهبه في غير موضع ولو حلف بالثلاث فقال الطلاق يلزمني ثلاثا لافعلن كذا فكان طائفة من السلف والخلف من اصحاب مالك واحمد بن حنبل وداود وغيرهم يفتون بانه لا يقع به الثلاث لكن منهم من يوقع به واحدة وهذا منقول عن طائفة من الصحابة والتابعين وغيرهم في التنجيز فضلا عن التعليق واليمين وهذا قول من اتبعهم على ذلك من اصحاب مالك واحمد وداود في التنجيز والتعليق والخلف ومن السلف طائفة من اعيانهم فرقوا في ذلك بين المدخول بها وغير المدخول بها والذين لم يوقعوا طلاقا بمن قال الطلاق يلزمني لافعلن كذا منهم من لا يوقع به طلاقا ولا يأمره بكفارة ومنهم من يأمره بكفارة وبكل من القولين افتى كثير من العلماء وقد بسطت اقوال العلماء في هذه المسائل والفاظهم ومن نقل ذلك عنهم والكتب الموجودة ذلك فيها والادلة على هذه الاقوال في مواضع اخر تبلغ عدة مجلدات وهذا بخلاف الذي ذكرته في مذهب ابي حنيفة والشافعي وهو فيما اذا حلف بصيغة اللزوم مثل قوله الطلاق يلزمني ونحو ذلك وهذا النزاع في المذهبين سواء كان منجزا او معلقا بشرط او محلوقا به ففي المذهبين هل ذلك صريح او كناية او لا صريح ولا كناية فلا يقع به الطلاق وان نواه ثلاثة اقوال وفي مذهب احمد قولان هل ذلك صريح او كناية واما الخلف بالطلاق او التعليق الذي يقصد به الخلف فالنزاع فيه من غيرهم بغير هذه الصيغة فن قال ان من افتى بان الطلاق لا يقع في مثل هذه الصورة خالف الاجماع وخالف كل قول في المذاهب الاربعة فقد اخطأ واقتضى مالا علم له به وقد قال الله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم بل اجمع الاثمة الاربعة واتباعهم وسائر الاثمة مثلهم على انه من قضى بانه لا يقع الطلاق في مثل هذه الصورة

لم يجر قرض حكمه ومن الفتى به ممن هو من اهل الفتيا ساع له ذلك ولم يجر الانكار عليه
 باتفاق الاثمة الاربعة وغيرهم من ائمة المسلمين ولا على من قلده ولو قضي او الفتى يقول
 سائغ يخرج عن افعال الاثمة الاربعة في مسائل الايمان والطلاق وغيرها مما ثبت فيه النزاع
 بين علماء المسلمين ولم يخالف كتابا ولا سنة ولا معنى ذلك بل كان القاضي به والفتى به
 يستدل عليه بالادلة الشرعية كالاستدلال بالكتاب والسنة فانه هذا يسوغ له ان يحكم به
 ويفتى به ولا يجوز باتفاق الاثمة الاربعة نقض حكمه اذا حكم ولا غنم من الحكم به ولا من
 الفتيا به ولا منع احد من تقليده ومن قال انه يسوغ المنع من ذلك فقد خالف اجماع الاثمة
 الاربعة بل خالف اجماع المسلمين مع مخالفته لله والرسول فان الله تعالى يقول في كتابه
 (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه
 الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا) فامر الله
 المؤمنين بالرد فيها تنازعوا فيه الى الله والرسول وهو الرد الى الكتاب والسنة فمن قال انه ليس
 لاحد ان يرد ما تنازعوا فيه الى الكتاب والسنة بل على المسلمين اتباع قولنا دون القول الآخر
 من غير ان يقيم دليلا شرعيا كالاستدلال بالكتاب والسنة على صحة قوله فقد خالف الكتاب
 والسنة واجماع المسلمين وتجب استنباط مثل هذا وعقوبته كما يعاقب أمثاله فاذا كانت المسئلة
 مما تنازع فيه علماء المسلمين وتمسك باحد القوانين لم يحتج على قوله بالادلة الشرعية كالكتاب
 والسنة وليس مع صاحب القول الآخر من الادلة الشرعية ما يبطل به قوله لم يكن لهذا الذي
 ليس معه حجة تدل على صحة قوله أن يمنع ذلك الذي يحتج بالادلة الشرعية باجماع المسلمين
 بل جوز ان يمنع المسلمون من القول الموافق للكتاب والسنة وواجب على الناس اتباع القول
 الذي يتقاضه بلا حجة شرعية توجب عليهم اتباع هذا القول وتحرم عليهم اتباع ذلك القول
 فانه قد انسأخ من الدين تجب استنباطه وعقوبته كما مثاله وغايته أن يكون جاهلا فيعذر بالجهل
 اولا حتى يتبين له أقوال أهل العلم ودلائل الكتاب والسنة فان اصر بعد ذلك على مشافة
 الرسول من بعد ما تبين له الهدى واتبع غير سبيل المؤمنين فانه يستتاب فان تاب ولا قتل وكل
 يمين من ايمان المسلمين غير اليمين بالله عز وجل مثل الحلف بالطلاق والعتاق والظهار والحرام
 والحلف بالحج والمشى والصدقة والصيام وغير ذلك فلعلماء فيها نزاع معروف عند العلماء سواء

حلف بصيغة القسم فقال الحرام يلزمني أو المتي يلزمني لا فلان كذا أو حلف بصيغة المتي فقال
 ان فعلت كذا فعلى الحرام ونسائي طوارق أو فعبدي احرار او مالي صدقة وعلى المتي الى بيت
 الله تعالى واتفقت الاثمة الاربعة وسائر ائمة المسلمين على أنه يسوغ للقاضي أن يقضي في هذه
 المسائل جميعها بأنه اذا حث لا يلزمه ما حلف به بل إما أن لا يجب عليه شيء وإما أن تجزئه الكفارة
 ويسوغ للمتي أن يقضي بذلك وما زال في المسلمين من يفتي بذلك من حين حدث الحلف
 بها وإلى هذه الازمنة منهم من يفتي بالكفارة فيها ومنهم يفتي بأنه لا كفارة فيها ولا لزوم الحلف
 به كما أن منهم من يفتي بلزوم الحلف به وهذه الاقوال الثلاثة في الامة من يفتي بها بالحلف
 بالطلاق والعناق والحرام والتندر واما اذا حلف بالخطوات كالكمية ولللائكة فانه لا كفارة في هذا
 باتفاق المسلمين فالايان ثلاثة أقسام اما الحلف بالله فقيه الكفارة بالاتفاق واما الحلف بالخطوات
 فلا كفارة فيه بالاتفاق الا الحلف بالنبي صلى الله عليه وسلم قولان في مذهب احمد والجمهور
 انه لا كفارة فيه وقد عدي بعض اصحاب ذلك الى جميع التبيين وجامير العلماء من اصحاب
 احمد وغيرهم على خلاف ذلك واما ما عقد من الايمان بالله تعالى وهو هذه الايمان فالمسلمين
 فيها ثلاثة اقوال وان كان من الناس من ادعي الاجماع في بعضها فهذا كما ان كثيرا من مسائل
 النزاع يدعى فيها الاجماع من لم يعلم النزاع ومقصوده اني لا اعلم نزاعا فن علم النزاع واثبتته كان
 مثبتا علما وهو مقدم على النافي الذي لا يعلمه باتفاق المسلمين واذا كانت المسئلة مسئلة نزاع في
 السلف والخلف ولم يكن مع من الزم الحالف الطلاق او غيره نص كتاب ولا سنة ولا اجماع
 كان القول بنفي لزمه سائنا باتفاق الاثمة الاربعة وسائر ائمة المسلمين بل هم متفقون على انه
 ليس لاحد ان يمنع قاضيا يصلح للقضاء ان يقضي بذلك ولا يمنع مفتيا يصلح للفتيا ان يفتي
 بذلك بل هم يسرعون الفتيا والقضاء في اقوال ضيفة لوجود الخلاف فيها فكيف يتمنون مثل
 هذا القول الذي دل عليه الكتاب والسنة والقياس الصحيح الشرعي والقول به ثابت عن
 السلف والخلف بل الصحابة الذين هم خير هذه الامة ثبت عنهم انهم اقتصروا في الحلف بالعتق
 الذي هو احب الى الله تعالى من الطلاق انه لا يلزم الحالف به بل يجزئه كفارة يمين فكيف
 يكون قولهم في الطلاق الذي هو انقض الحلال الى الله وهل يظن بالصحابة رضوان الله
 عليهم انهم يقولون فيمن حلف بما يحبه الله من الطاعات كالصلاة والصيام والصدقة والحج

انه لا يلزمه ان يصل هذه الطاعات بل يحجزه كفارة عيّن ويقولون فيما لا يحبه الله بل ينفه
انه يلزم من حلف به وقد اتفق المسلمون على انه من حلف بالكفر والاسلام انه لا يلزمه كفر
ولا اسلام قال المسلم ان فعلت كذا فانا يهودي وفعله لم يصير يهوديا بالاتفاق وهل يلزمه كفارة
عيّن على قولين احدهما يلزمه وهو مذهب ابني حنيفة واحمد في المشهور عنه والثاني لا يلزمه وهو
قول مالك والشافعي ورواية عن احمد وذهب بعض اصحاب ابني حنيفة الى انه اذا اعتقد انه يصير
كافرا اذا حث وحلف به فانه يكفر قالوا لانه مختار لا لكفر والجمهور قالوا لا يكفر لان قصده ان
لا يلزمه الكفر فلبعضه حلف به وهكذا كل من حلف بطلاق او غيره انما يقصد يمينه انه
لا يلزمه لفرط بغضه وبهذا فرق الجمهور بين نذر التبرر ونذر اللجاج والنضب قالوا لان الاول
قصده وجود الشرط والجزء بخلاف الثاني فاذا قال ان شفي الله مريضتي فمضى عتق رقبة او فمضى
حر لزمه ذلك بالاتفاق واما اذا قال ان فعلت كذا فمضى عتق رقبة او فمضى حر وقصده ان لا يفعله
فهذا موضع النزاع هل يلزمه العتق في الصورتين او لا يلزمه في الصورتين او يحجزه كفارة
عيّن او يحجزه الكفارة في تمايق الوجوب دون تطبيق الوقوع وهذه الاقوال الثلاثة في الطلاق
ولو قال اليهودي ان فعلت كذا فانا مسلم وفعله لم يصير مسلما بالاتفاق لان الحالف حلف بما يلزمه
وقوعه وهكذا اذا قال المسلم ان فعلت كذا فانسائي طوائق وعبيدي احرار وانا يهودي هو يكره
ان يطلق نسائه ويمتق عبيده ويفارق دينه مع ان المنصوص عن الاثمة الاربعة وقوع العتق ومعلوم
ان سبعة من الصحابة مثل ابن عمر وابن عباس وابي هريرة وعائشة وام سلمة وحفصة وزينب
وبدة النبي صلى الله عليه وسلم أجل من أربعة من علماء المسلمين فاذا قالوا هم واثمة التابعين انه لا يلزمه
العتق المحلوف به بل يحجزه كفارة عيّن كان هذا القول مع دلالة الكتاب والسنة انما يدل على هذا القول
فكيف يسوغ لمن هو من أهل العلم والايمان ان يلزم امة محمد صلى الله عليه وسلم بالقول المرجوح
في الكتاب والسنة والافيسة الصحيحة الشرعية مع العلم من مصلحة دينهم وديارهم فان في ذلك
من صيانة انفسهم وحریمهم وأموالهم وأعراضهم وصالح ذات بينهم وصلة أرحامهم واجتماعهم على
طاعة الله ورسوله واستغنائهم عن معصية الله ورسوله ما يوجب ترجيح لمن لا يكون عارفا بدلالة
الكتاب والسنة فكيف بمن كان عارفا بدلالة الكتاب والسنة فان القائل بوقوع الطلاق ليس معه
من الحجة ما يقاوم قول من نفي وقوع الطلاق واجتهد من اجتهاد في اقامة دليل شرعي سالم

عن المفارض المقام على وقوع الطلاق على الخالف لمجز عن ذلك كما عجز عن تحديد ذلك فهل
يسوع لاحد ان يلزم بما يخالف اجماع المسلمين ويخرج عن سبيل المؤمنين فان القول الذي
تذهب اليه بعض العلماء وهو لم يطرأ نصا ولا اجماعا ولا ما في معنى ذلك ويقدم عليه الدليل
الشريعي من الكتاب والسنة والقياس الصحيح ليس لاحد النفع من الفتاويه والقضاء به وان
لم يظهر رجوعه فكيف اذا ظهر رجوعه بالكتاب والسنة وبين حاله فيه من اللذة فان الله تعالى
يقول (قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم) وقال في كتابه (ذلك كفارة ايمانكم اذا حلفتم) وقد ثبت
في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليكن
بيمينه وليأت الشيء هو خير وهذا مروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه كثيرة وفي
مسلم من حديث ابي هريرة وعدي بن حاتم وابي موسى الاشعري وفي الصحيحين ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال لعبد الرحمن ابن سمرة اذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرا منها الا
اتيت الذي هو خير وتحملتها وفي الصحيحين عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
قال لان يلج أحدكم بيمينه في أهله اتم له من أن يعطي الكفارة التي فرض الله وقال البخاري
من استلج في أهله فهو اعظم اثما ف قوله صلى الله عليه وسلم يلج من اللجاج ولهذا سميت هذه
الايمان نذرا للجاج والغضب والفاظ التي يتكلم بها الناس في الطلاق ثلاثة انواع صيغة التنجيز والارسال
كقوله انت طالق أو مطلقة فهذا يقع به الطلاق باتفاق المسلمين (الثاني) صيغة قسم كقوله
الطلاق يلزمني لافعلن كذا او لا أفعل كذا فهذا يمين باتفاق أهل اللغة واتفاق طوائف الفقهاء
واتفاق العامة واتفاق أهل الارض (والثالث) صيغة تهليق كقوله ان فعلت كذا فامراتي
طالق فهذه ان كان قصده به اليمين وهو الذي يكره وقوع الطلاق مطلقا كما يكره الانتقال
عن دينه اذا قال ان فعلت كذا فانا يهودي أو يقول اليهودي ان فعلت كذا فانا مسلم فهو يمين
حكمه حكم الاول الذي هو بصيغة القسم باتفاق الفقهاء فان اليمين هي ما تضمنت حضا أو منعا أو
تصديقا أو تكذيبا بالزام ما يكره الخالف وقوعه عند المحالفة فالحالف لا يكون حالفا الا اذا كره
وقوع الجزاء عند الشرط فان كان يريد وقوع الجزاء عند الشرط لم يكن حالفا سواء كان يريد الشرط
وحده ولا يكره الجزاء عند وقوعه او كان يريد الجزاء عند وقوعه غير مرده أو كان مردها فاما
اذا كان كارها للشرط وكارها للجزاء مطلقا يكره وقوعه وانما التزمه عند وقوع الشرط ليمنع نفسه

او غيره التزامه من الشرط أو يلحظ بذلك فهذا يمين وان قصد ايقاع الطلاق عند وجود الجزاء
كقوله ان اعطيني النفا فانت طالق واذا طهرت فانت طالق واذا زويت فانت طالق وقصده
ايقاع الطلاق عند الفاحشة لا مجرد الحلف عليها فهذا ليس يمين ولا كفارة في هذا عند أحد
من الفقهاء فيما علمناه بل يقع به الطلاق اذا وجد الشرط عند السلف وجمهور الفقهاء فاليمين
التي يقصدها الحض أو المنع أو التصديق أو التكذيب بالتزامه عند المخالفة ما يكره وقوعه سواء
كانت بصيغة القسم أو بصيغة الجزاء يمين عند جميع الخلق من العرب وغيرهم فان كون الكلام
يميناً مثل كونه أمراً ونهياً وخبراً وهذا المعنى ثابت عند جميع الناس العرب وغيرهم وانما تنوع
اللغات في الالفاظ لافي المعاني بل ما كان معناه يميناً أو أمراً أو نهياً عند العجم فكذلك معناه
يمين أو أمر أو نهى عند العرب وهذا أيضاً يمين الصحابة رضوان الله عليهم وهو يمين في
العرف العام ويمين عند الفقهاء كلهم واذا كان يميناً فليس في الكتاب والسنة لليمين الا حكامان اما
ان تكون يمين منمقده محترمة ففيها الكفارة واما أن لا تكون منمقده محترمة كالحلف بال مخلوقات
مثل الكعبة والملائكة وغير ذلك فهذا لا كفارة فيه بالاتفاق فالأيمين منمقده محترمة غير
مكفرة فهذا حكم ليس في كتاب الله ولا في سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ولا يقوم دليل
شرعي سالم عن المعارض المقاوم فان كانت هذه اليمين من ايمان المسلمين فقد دخلت في قوله
تعالى للمسلمين (قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم) وان لم تكن من ايمانهم بل كانت من الحلف
بالمخلوقات فلا يجب بالحنث لا كفارة ولا غيرها فتكون مهذرة فهذا ونحوه من دلالة الكتاب
والسنة والاعتبار بين ان الالتزام بوقوع الطلاق للحالف في يمينه حكم يخالف الكتاب والسنة
وحسب القول الاخر ان يكون مما يسوغ الاجتهاد فاما ان يقال انه لم يجب على المسلمين كلهم
العمل بهذا القول ويحرم عليهم العمل بذلك القول فهذا لا يقوله احد من علماء المسلمين بعد
ان يعرف ما بين المسلمين من النزاع والادلة ومن قال بالقول المرجوح وخفي عليه القول
الراجح كان حسبه ان يكون قوله سائماً لا يمنع من الحكم به والفتيا به اما الزام المسلمين بهذا
القول ومنعهم من القول الذي دل عليه الكتاب والسنة فهذا خلاف امر الله ورسوله وعباده
المؤمنين من الائمة الاربعة وغيرهم فمن منع الحكم والفتيا بدم وقوع الطلاق او تقليد من نقي
بذلك فقد خالف كتاب الله وسنة رسوله واجماع المسلمين ولا يفعل ذلك الا من لم يكن عنده

علم فهذا حسبنا ان يمتدح لا يجب اتباعه ومما ند متبع لخواه لا يقبل الحق اذا ظهر له ولا يصح
 لمن يقوله ليصرف ما قال بل يتبع هواه بغير هدى من الله ومن اضل ممن اتبع هواه بغير هدى
 من الله فانه اما مقلد واما مجتهد فالمقلد لا ينكر القول الذي يخالف متبوعه انكار من يقول
 هو باطل فانه لا يعلم انه باطل فضلا عن ان يحرم القول به ويوجب القول بقول سلفه والمجتهد
 ينظر وينظر وهو مع ظهور قوله له يسوغ قول منازعيه الذي ساغ فيه الاجتهاد وهو ما لم
 يظهر انه خالف نصا ولا اجماعا فن خرج عن حد التقليد الصائغ والاجتهاد كان فيه شبه من
 الدين واذا قيل لهم اتبعوا ما انزل الله قالوا بل نتبع ما افينا عليه آباءنا وكان ممن اتبع هواه بغير هدى
 من الله والله اعلم *

(٢٠٤) (مسئلة) فيمن طلق امرأته ثلاثا واقتام مفت بانه لم يقع الطلاق فقلده الزوج
 ووطي زوجته بعد ذلك واثت منه بولد فقيل انه ولد زنا

(الجواب) من قال ذلك فهو في غاية الجهل والضلالة والاشاقة لله ورسوله فان المسلمين
 متفقون على ان كل نكاح اعتقد الزوج انه نكاح سائغ اذا وطى فيه فانه يلحقه فيه ولده ويتوارثان
 باتفاق المسلمين وان كان ذلك النكاح باطلا في نفس الامر باتفاق المسلمين سواء كان النكاح
 كافرا او مسالما واليهودي اذا تزوج بنت اخيه كان ولده منها يلحقه نسبه ويرثه باتفاق المسلمين ولن
 كان هذا النكاح باطلا باتفاق المسلمين ومن استحله كال كافر ايجب استنابته وكذلك المسلم الجاهل
 لو تزوج امرأة في عدتها كما يفعل جهال الاعراب ووطأها يمتقدها زوجة كان ولده منها يلحقه
 نسبه ويرثه باتفاق المسلمين ومثل هذا كثير فان ثبوت النسب لا يقتصر الى صحة النكاح في نفس
 الامر بل الولد للفراش كما قال النبي صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر فن طلق امرأته
 ثلاثا ووطأها يمتقدها انه لم يقع به الطلاق اما لجهله واما لقوى مفتي مخطي فله الزوج واما لغير
 ذلك فانه يلحقه النسب ويتوارثان بالاتفاق بل ولا تحسب البدة الا من حين ترك وطأها فان
 كان بطأها يمتقدها زوجها فهي فراش له فلا تقدر منه حتى تترك الفراش ومن نكح امرأة
 نكاحا فاسدا متفقا على فساده او مختلفا في فساده او ملكها ملكا فاسدا متفقا على فساده او
 مختلفا في فساده او وطأها يمتقدها زوجها الحرة أو أمته المملوكة فان ولده منها يلحقه نسبه
 ويتوارثان باتفاق المسلمين والولد أيضا يكون حرا وان كانت الموطوءة مملوكة للغير في نفس

الامر ووطئت بدون إذن سيدها لكن لما كان الواطئ مغرورا بها وزوج بها وقيل هي حرة أو بيعت فاشتراها يمتقدها ملكا للبايع فأنما وطئ من يمتقدها زوجته الحرة أو أمته المملوكة فولده منها حر لا اعتقاده وإن كان اعتقاده مخطئا وبهذا قضى الخلفاء الراشدون واتفق عليه أئمة المسلمين فهو لاء الذين وطئوا وجاءهم اولاد كانوا قد وطئوا في نكاح فاسد متفق على فسادهم وكان الطلاق وقع بهم باتفاق المسلمين وهم وطئوا يمتقدون ان النكاح باق لا فناء من اقام أو لغير ذلك كان نسب الاولاد بهم لاحقا ولم يكونوا اولاد زنا بل يتوارثون باتفاق المسلمين هذا في المجمع على فسادهم فكيف في المختلف في فسادهم وإن كان القول الذي وطئ به قولاً ضعيفاً كن وطئ في نكاح المتعة أو نكاح المرأة نفسها بلا ولي ولا شهود فإن هذا إذا وطئ فيه يمتقده نكاحاً لحقه فيه النسب فكيف نكاح مختلف فيه وقد ظهرت حجة القول بصحته بالكتاب والسنة والقياس وظهر ضعف القول الذي يناقضه وعجز أهله عن نصرته بمد البحث التام لاستنفاء الحجة الشرعية فن قال ان هذا النكاح أومثله يكون فيه الولد لا يلحقه نسبه ولا يتوارثان هو وأبوه الواطئ لانه مخالف لاجماع المسلمين منسوخ من رتبة الدين فان كان جاهلاً عُرِفَ وبين له ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفاءه الراشدين وسائر أئمة الدين الحقوا اولاد اهل الجاهلية بأبائهم وإن كانت محرمة بالاجماع ولم يشترطوا في لحوق النسب أن يكون النكاح جائزاً في شرع المسلمين فإن أصر على مشاقته لرسول من بعد ما تبين له الهدى واتبع غير سبيل المؤمنين فإنه يستتاب فإن تاب ولا يقتل فقد ظهر ان من انكر الفتيا بأنه لا يقع الطلاق وادعى الاجماع على وقوعه أو قال إن الولد ولد زنا هو المخالف لاجماع المسلمين مخالف لكتاب الله وسنة رسول رب العالمين وإن التفتي بذلك أو القاضى بذلك لا يسوغ له باجماع المسلمين وليس لاحد المنع من الفتيا بقوله ولا القضاء بذلك ولا الحكم بالمنع من ذلك باتفاق المسلمين والاحكام باطلة باجماع المسلمين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

(٢٠٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل مسك وضرب وسجنود وأغصبوه على طلاق زوجته فطلقها طلقة واحدة وراحت وهي حامل منه

﴿الجواب﴾ الحمد لله هذا الطلاق لا يقع وأما نكاحها وهي حامل من الزوج الاول فهو

نكاح باطل بإجماع المسلمين ولو كان الطلاق قد وقع فكيف اذا لم يكن قد وقع ويعزى من
اكرهه على الطلاق ومن تولى هذا النكاح الحرم الباطل ويجب التفريق بينهما حتى تقضى
العدة من الاول بالوضع والعدة من الثاني فيها خلاف ان كان يعلم ان النكاح محرم فالصحيح
انه لا بد من ذلك واما ان كان يعتقد صحة النكاح فلا بد ان تعتد من وطئ الثاني

(٢٠٦) (مسئلة) في رجل قال لزوجه وهو ساكن بها في غير منزل سكنها ان قدمت
عندكم فانت طالق وان سكنت عندكم فانت طالق ثم قال ايضا انت على حرام ثم انتقل
بنفسه ومقاعه دون زوجته الى مكان آخر وعادت زوجته الى مكانها الاول فان عاد وقعد عند
زوجته يقع عليه طلاق واحدة ام طلقان وهل السكن هو القعود او بينهما عموم وخصوص
واذا لم ينو بالحرام الطلاق هل يقع عليه كما لو نوي وهل اذا كان مذهب تزول به هذه الصورة
مخالفا لمذهبه هل يجوز له التقليد ام لا

(الجواب) الحمد لله اما قوله ان قدمت عندكم وان سكنت عندكم فان كان نية الخالف
بالقعود اذا انقضى سبب تلك الحال بمنزلة من دعى الى غداء خلفه انه لا يتعدى فان سبب
اليمين انه اراد بذلك الغداء المعين ولهذا كان الصحيح انه لا يحنث بقاء غير ذلك وهكذا اذا
كان قد زار هو وامراته قوما فرأى من الاحوال ما كره ان يقيم تلك المرأة عندهم خلفه انه
لا يقيم ولا يسكن وقصد على تلك الحال او كان سبب اليمين يدل على ذلك واما ان كان قد نوي
العموم بحيث قصد انه لا يقعد عندهم ولا يساكنهم بحال فانه لا يحنث بالقعود وان اطلق اليمين
فيه نزاع مشهور بين العلماء وحيث يحنث بالقعود فانه اذا كان القعود الذي قصده هو السكنى
لم يحنث باكثر من طلاق الا ان يقصد أكثر من ذلك كما لو كرر اليمين بالله على فعل واحد لم
يلزمه الا كفارة واحدة على الصحيح وان كان القعود داخلا في ضمن السكنى كما هو ظاهر
اللفظ المطلق فهذه المسئلة تدخل الصفات كما لو قال ان أكلت تفاحة واحدة فقد قيل تقع
طلقان لوجود الصفتين وقيل لا يقع الا طلاق واحدة وهو أقوى فان المفهوم من هذا
الكلام انك طالق سواء أكلت تفاحة كاملة أو نصفها وكذلك اذا قال ان قدمت فالتقعود
لفظ مشترك يراد به السكنى مشتملا على القعود ويكون اولا حلف انه لا يقعد ثم حلف على ما
هم من ذلك وهو السكنى فاذا سكن كان الاول بعض الثاني فلا يقع أكثر من طلاق اذ قيل

فروع الطلاق عليه على أقوى القولين وأما قوله أنت علي حرام فإن حلف أن لا يفصل شيئا قطعه فله كفارة يمين وإن لم يخلف بل حرما تحريما فهذا عليه كفارةظهار ولا يقع به طلاق في صورتين. وهذا قول جمهور أهل العلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأئمة المسلمين يقولون أن الحرام لا يقع به طلاق إذا لم ينوه كما روي ذلك عن أبي بكر وعمر وعثمان وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهم وإن كان من متأخري أتباع بعض الأئمة من زعم أن هذا اللفظ قد صار بحكم العرف صريحا في الطلاق فهذا ليس من قول هؤلاء الأئمة المتبوعين وقد كانوا في أول الإسلام يرون لفظ الظهار صريحا في الطلاق وهو قوله أنت علي كظهر امي حتى تظاهر اوس بن الصامت من امرأته المجادلة التي ثبت حكمها فيما أنزل الله (قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي الى الله) وافتاها النبي صلى الله عليه وسلم أولا بالطلاق حتى نسخ الله ذلك وجعل الظهار موجبا للكفارة ولو نوى به الطلاق والحرام نظير الظهار لأن ذلك تشبيه لها بالحرمة وهذا نطق بالتحريم وكلاهما منكر من القول وزور فقد دل كتاب الله على أن تحريم الحلال يمين بقوله لم تحرم ما أحل الله لك إلى قوله قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم مع أن هذا ليس موضع بسط ذلك وأما تقليد المستفتي للمستفتي فالذي عليه الأئمة الأربعة وسائر أئمة العلم أنه ليس على أحد ولا شرع له التزام قول شخص معين في كل ما يوجبه ويحرمه ويبيحه إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن منهم من يقول على المستفتي أن يقلد العلم الأروع ممن يمكنه استفتاءه ومنهم من يقول بل يخير بين المفتين إذا كان له نوع تمييز فقد قيل يتبع أي القولين أرجح عنده بحسب تمييزه فإن هذا أولى من التخيير المطلق وقيل لا يجتهد إلا إذا صار من أهل الاجتهاد والاول أشبه فإذا ترجح عند المستفتي أحد القولين أما الرجحان دليله بحسب تمييزه وأما لكون قائله أعلم وأورع فله ذلك وإن خالف قوله المذهب

(٢٠٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل تخاصم هو وامرأته وانجرح منها فقال الطلاق يلزماني منك ثلاثا ان قلت طلقني طلقتك فسكنت ثم قالت لامها اي شيء يقول قالت امها يقول كذا قولي له طلقني ثم قالت المرأة طلقني فهل يقع عليه طلاق بواحدة أم بثلاث أو لا يقع

﴿الجواب﴾ الحمد لله إذا لم ينو بقوله إذا قلت طلقني طلقتك أنه يطلقها في المجلس بل يطلقها

عند الشهود واما اذا لم ينسو شيئا لم يحث اذا اقرقا عن غير طلاق لكن يطلقها بعد ذلك الطلاق الذي قصد يمينه واما اذا لم يقصد ان يطلقها ثلاثا ولا اثنتين اجزا ان يطلقها طلقة واحدة هذا ان كان مقصوده اجابة سؤاها مطلقا واما ان قصد اجابة سؤاها اذا كانت طالبة للطلاق فاذا رجعت وقالت لا اريد الطلاق لم يكن عليه شيء اذا لم يطلقها والله أعلم

(٢٠٨) (مسئلة) في رجل متزوج لامرأتين فاختارت احدها من الطلاق خف بالطلاق من الاثنتين أنه يطلقها ولا يوكل عنه في طلاقها ثم حدث عرس لها فنكحت عليه خف بالطلاق لا تروحي فقالت نزلني طلقة فان نزلها طلقة يقع عليه الطلاق الثلاث (الجواب) الحمد لله رب العالمين متى طلقها الطلاق الذي حلف انه لا يفعله وقع به الطلاق

الذي حلف عليه وحث أيضا في الطلاق الذي حلف به والله أعلم (٢٠٩) (مسئلة) في رجل متزوج وله أولاد ووالدته تكره الزوجة وتشير عليه بطلاقها هل يجوز له طلاقها

(الجواب) لا يحل له ان يطلقها لقول امه بل عليه أن يبرامه وليس تطليق امرأته من برها والله أعلم

(٢١٠) (مسئلة) في رجل قال لامرأته هذا ابن زوجك لا يدخل لي بيتا فقالت فانه ابني ربيته فلما اشتكاه لابيها قال للزوج ان ابرأتك امرأتك تطلقها قال نعم فاتي بها فقال لها الزوج ان ابرأتني من كتابك ومن الحجة التي لك علي فانت طالق قالت نعم وافصلا وطلع الزوج الى بيت جيرانه فقال هي طالق ثلاثا ونزل الى الشهود فسألوه كم طلقت قال ثلاثا على ما صدر منه فهل يقع عليه الطلاق الثلاث

(الجواب) الحمد لله اذا كان ابرأوها على ما دل عليه سياق الكلام ليس مطلقا بل بشرط ان يطلقها بانته منه ولم يقع بها بعد هذا طلاق والشرط المتقدم على المقد كالشرط المقارن والشرط العرفي كاللفظي وقول هذا الذي من جهتها له ان جاءت زوجته وابراتك تطلقها وقوله اشتراط عليه انه يطلقها اذا ابرأته ومجيئه بها بعد ذلك وقوله أنت ان ابرأتني قالت نعم منزل على ذلك الا وهو انه اذا ابرأته يطلقها بحيث لو قالت ابرأته وامتنع لم يصح البراء فان هذا ايجاب وقبول في العرف لما تقدم من الشروط ودلالة الحال والتقدير ابرأتك بشرط ان تطلقني

(٢١١) **مسئلة** في رجل قال لصهره ان جئت لي بكتابي و ابرأتني منه فبنتك طالق ثلاثا فجاء له بكتاب غير كتابه قطعه الزوج ولم يعلم هل هو كتابه ام لا فقال ابو الزوجة اشهدوا عليه ان بنتي تحت حجرى واشهدوا على اني ابرأته من كتابها ولم يعين ما في الكتاب ثم انه مكث ساعة وجاء ابو الزوجة بحضور الشهود وقال له اي شيء قلت يا زوج فقال الزوج اشهدوا على ان بنت هذا طالق ثلاثا ثم ان الزوج ادعى ان هذا الطلاق الصريح بناء على ان الابراء الاول صحيح فهل يقع ام لا

الجواب في جواب قوله الاول مطلق على الابراء فان لم يبره لم يقع الطلاق واما قوله الثاني فهو افراد منه بناء على ان الاول قد وقع فان كان الاول لم يقع فانه لم يقع بالثاني شيء

(٢١٢) **مسئلة** في رجل تخاصم مع زوجته وهي معه بطلقة واحدة فقالت له طلقني فقال ان ابرأتني فانت طالق فقالت أبرأك الله مما يدعى النساء على الرجال فقال لها انت طالق وظن انه تبرأ من الحقوق وهو شافعي المذهب

الجواب نعم هو بريء مما تدعى النساء على الرجال اذا كانت رشيدة

(٢١٣) **مسئلة** في رجل تزوج امرأة واقامت في صحبتها خمسة عشر يوما ثم طلقها الطلاق البائن وتزوجت بعده بزواج اخر بعد اخبارها باقضاء العدة من الاول ثم طلقها الزوج الثاني بعد مدة ثم بعد مدة ست سنين جاءت بابنت وادعت انها من الزوج الاول فهل تصح دعواها وتلزم الزوج الاول والحالة هذه

الجواب لا يلحق هذا الولد به بمجرد دعواها والحالة هذه باتفاق الاثمة بل لو ادعت انها ولدته في حال يلحق به نسبه اذا ولدته وكانت مطلقة وانكر هو ان تكون ولدته لم يقبل قولها في دعوى الولادة بلا نزاع حتى تقيم بينة بذلك ويكفي امرأة واحدة عند ابي حنيفة واحمد في المشهور عنه وعند مالك واحمد في الرواية الاخرى الى اربع نسوة ويكفي يمينه انه لا يعلم انها ولدته واما ان كان الزوجية قائمة ففيها قولان في مذهب احمد يقبل قولها ككذب الشافعي والثاني لا يقبل قولها ككذب مالك واما اذا انقضت عدتها ومضي لها اكثر الحمل ثم ادعت وجود حمل من الزوج الاول فيه لا يقبل قولها بلا نزاع بل لو اخبرت باقضاء عدتها ثم اتت بولد ستة اشهر فصاعدا ولدون مدة الحمل فهل يلحقه على قولين مشهورين لاهل العلم مذهب ابي حنيفة واحمد انه

يلحقه وهذا اختيار ابن سريج من اصحاب الشافعي لكن المشهور من مذهب الشافعي ومالك انه لا يلحقه وهذا النزاع اذا لم تزوج فاذا تزوجت بعد اخبارها باقتضاء عدتها ثم انت بولد لسته اشهر فان هذا لا يلحق نسبه بالاول قولاً واحداً فاذا عرف مذهب الاثمة في هذين الاصلين فكيف يلحقه نسب بدعواها بعد ست سنين ولو قالت ولدته من قبل ان يطلقني لا يقبل قولها ايضا بل القول قوله مع يمينه انها لم تلد على فراشه ولو قالت هي وضعت هذا الحمل قبل ان تزوج بالثاني وانكر الزوج الاول ذلك فالقول قوله ايضا انها لم تضعه قبل تزوجها بالثاني لاسيما مع تاخر دعواها الى ان تزوجت الثاني فان هذا مما يدل على كذبها في دعواها لاسيما على اصل مالك في تاخر الدعوى بغير عذر في هذه المسائل ونحوها

باب عشرة النساء والخلع والايلاء وغير ذلك

(٢١٤) (مسئلة) في امرأة مبغضة لزوجها طلبت الانحلال منه وقالت له ان لم تغارني والا قتلت نفسي فاكرهه الولي على الفرقة وتزوجت غيره وقد طلبها الاول وقال انه فارقتها مكرها وهي لا تريد الا الثاني

(الجواب) ان كان الزوج الاول اكرهه على الفرقة بحق مثل ان يكون مقصرا في واجباتها لو مقصرا لها بغير حق من قول او فعل كانت الفرقة صحيحة والنكاح الثاني صحيحا وهي زوجة الثاني وان كان اكرهه بالضرب او الحبس وهو عمن لعشرتها حتى فارقتها لم تقع الفرقة بل اذا أبغضته وهو عمن اليها فانه يطلب منه الفرقة من غير ان يلزم بذلك فان فعل والا امرت للمرأة بالصبر عليه اذا لم يكن ما يبيح الفسخ

(٢١٥) (مسئلة) ماهو الخلع الذي جاء به الكتاب والسنة

(الجواب) الخلع الذي جاء به الكتاب والسنة ان تكون المرأة كارهة للزوج تريد فراقه فتمطيه الصداق او بعضه فداء نفسها كما يفترق الاسير واما اذا كان كل منهما مريدا لباحيه فهذا الخلع محدث في الاسلام

(٢١٦) (مسئلة) في رجل له زوجة تصوم النهار وتقوم الليل وكلما دعاها الرجل الى فراشه تأبى عليه وتقدم صلاة الليل وصيام النهار على طاعة الزوج فهل يجوز ذلك ام لا

﴿الجواب﴾ لا يحل لها ذلك باتفاق المسلمين بل يجب عليها ان تطيئه اذا طلبها الى الفراش وذلك فرض واجب عليها واما قيام الليل وصيام النهار فتطوع فكيف تقدم مؤمنة للنافلة على الفريضة حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه البخارى ومسلم عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحل للمرأة ان تصوم وزوجها شاهد الا باذنه ولا تاذن في بيته الا باذنه ورواه ابو داود وابن ماجه وغيرهما ولفظهم لا تصوم امرأة وزوجها شاهد يوما من غير رمضان الا باذنه فاذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد حرم على المرأة ان تصوم تطوعا اذا كان زوجها شاهدا الا باذنه فتمنع بالصوم بمض ما يجب له عليها فكيف يكون حالها اذا طلبها فامتنعت وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا دعا الرجل المرأة الى فراشه فابت لعمتها الملائكة حتى تصبح وفي لفظ الا كان الذي في السماء ساخطا عليها حتى تصبح وقد قال الله تعالى (فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله) فالمرأة الصالحة هي التي تكون قانتة اى مداومة على طاعة زوجها فنى امتنعت عن اجابته الى الفراش كانت حاصية ناشزة وكان ذلك يبيح له ضربها كما قال تعالى (واللاتي يخافون نشوزهن فعضوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن فان اطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا) وليس على المرأة بعد حق الله ورسوله اوجب من حق الزوج حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم لو كنت امرأ الاحد ان يسجد لاحد لامرت المرأة ان تسجد لزوجها لعظم حقها عليها وعنه صلى الله عليه وسلم ان النساء قلن له ان الرجال يجاهدون ويتصدقون ويفعلون ونحن لا نفعل ذلك فقال حسن فعل احدا كن بعد ذلك أي ان المرأة اذا احسنت معاشرة بعلمها كان ذلك موجبا لرضاء الله واكرامه لها من غير ان تعمل ما يختص بالرجال والله اعلم

(٢١٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة من مدة احد عشر سنة واحسنت العشرة

معه وفي هذا الزمان تآبى العشرة معه وتناشزه فما يجب عليها

﴿الجواب﴾ لا يحل لها ان تشتر عليه ولا تمنعه نفسها فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ما من رجل يدعو امرأته الى فراشه فتآبى عليه الا كان الذي في السماء ساخطا عليها حتى تصبح فاذا اصرت على النشوز فله ان يضربها واذا كانت المرأة لا تقوم بما يجب للرجل عليها فليس عليه ان يطلقها ويمطئها الصداق بل هي التي تقتدى نفسها منه فتبدل صداقها ليفارقها كما امر

النبي صلى الله عليه وسلم لامرأة ثابت بن قيس بن شماس ان تعطى صداقها ليفارقها واذا كان مفسرا بالصداق لم تجز مطالبته باجماع المسلمين

(٢١٨) (مسئلة) في رجل خاصم زوجته وضربها فقالت له طلقني فقال انت على حرام فهل تحرم عليه ام لا وما يجب عليه اذا منعه من نفسها اذا طلبها

(الجواب) الحمد لله لا يحل لها النشوز عنه ولا تمنع نفسها منه بل اذا امتنعت منه واصررت على ذلك فله ان يضربها ضربا غير مبرح ولا تستحق نفقة ولا قسما واما قوله انت على حرام فقيه قولان للعلماء قيل عليه كفارة الظهار اذا امكته من نفسها وقيل لا شيء عليه ولا خلاف بين العلماء انه يجب عليها ان تمكته والله اعلم

(٢١٩) (مسئلة) في رجل له امرأة كساها كسوة مشنة مثل مصاغ وحلى وفلائد وما اشبه ذلك خارجا عن كسوة القيمة وطلبت منه المخالعة وعليه مال كثير مستحق لها عليه وطلب رحله منها ليستعين به على حقها او على غير حقها فانكرته ويازم انها تحلف وتأخذ الذي ذكره عندها والتمن يلزمه ولم يكن له بدنة عليها

(الجواب) ان كان قد أعطاها ذلك الزائد عن الواجب على وجه التمليك لها فقد ملكته وليس له اذا طلقها هو ابتداء ان يطالبها بذلك لكن ان كانت هي الكارهة لصحبته وارادت الاختلاع منه فتمطه ما أعطاها من ذلك ومن الصداق الذي ساقه اليها والباقي في ذمته ليخطبها كما مضت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرأة ثابت بن قيس بن شماس حيث امرها برد ما أعطاها وان كان قد أعطاها لتتجمل به كما يركبها دابته ويخدها غلامه ونحو ذلك لا على وجه التمليك للعين فهو باق على ملكه فله ان يرجع فيه متى شاء سواء طلقها أو لم يطلقها وان تنازعا هل أعطاها على وجه التمليك أو على وجه الاباحة ولم يكن هناك عرف يقضي به فالقول قوله مع يمينه انه لم يملكها ذلك وان تنازعا هل أعطاها شيئا أو لم يعطها ولم يكن حجة يقضي له بها لا شاهد واحد ولا اقرار ولا غير ذلك فالقول قولها مع يمينها انه لم يعطها

(٢٢٠) (مسئلة) في رجل قالت له زوجته طلقني وأنا أبرأتك من جميع حقوق عليك وأخذ البنت بكفالتها ويكون لها عليه مائة درهم كل يوم سدس درهم وشهد العدول بذلك فطلقها على ذلك بحكم البراء أو الكفالة فهل لها أن تطالبه بفرض البنت بعد ذلك أم لا

﴿الجواب﴾ إذا خالها على أن تبرئته من حقوقها وتأخذ الولد بكفالاته ولا تطالبه بنفقة صح ذلك عند جماهير العلماء كمالك وأحمد في الشهور من مذهبه وغيرهما فإنه عند الجمهور يصح الخلع بالمدموم الذي ينتظر وجوده كما تحمل أمها وشجرتها وأما نفقة حملها ورضاع ولدها ونفقته فقد انعقد سبب وجوده وجوازه وكذلك إذا قالت له طلقني وأنا أبرأتك من حقوقي وأنا آخذ الولد بكفالاته وأنا أبرأتك من نفقته ونحو ذلك مما يدل على المقصود وإذا خالغ بينهما على ذلك من يرى صحة مثل هذا الخلع كالحاكم المالكي لم يجوز أن يبرئه أن ينقضه وإن رآه فاسدا ولا يجوز له أن يفرض له عليه بعد هذا نفقة للولد فإن ذل الحاكم الأول كذلك حكم في أصح قول العلماء والحاكم متى عقد عقدا ساع فيه الاجتماع أو فسخ فسخا جاز فيه الاجتهاد لم يكن لغيره نقضه

(٢٢١) ﴿مسئلة﴾ في امرأة تزوجت وخرجت عن حكم والديها فأيها أفضل برها لوالديها أو مطاوعة زوجها

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين المرأة إذا تزوجت كان زوجها أملاك بها من أبيها وطاعة زوجها عليها أوجب قال الله تعالى (فالعالمات قانتان حافظات للغيب بما حفظ الله) وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الدنيا متاع وخير متاعها المرأة الصالحة إذا نظرت إليها سرتك وإذا أمرتها أطاعتك وإذا غبت عنها حفظتك في نفسها ومالك * وفي صحيح ابن أبي حاتم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا وصلت المرأة خمسها وصامت شهرها وحصنت فرجها وأطاعت بعلمها دخلت من أي أبواب الجنة شاءت * وفي الترمذي عن أم سلمة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إيمان امرأة ماتت وزوجها راض عنها دخلت الجنة وقال الترمذي حديث حسن وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو كنت امرأة لا أحد أن يسجد لأحد لامرت المرأة أن تسجد لزوجها أخرجه الترمذي * وقال حديث حسن وأخرجه أبو داود ولفظه لامرت النساء أن يسجدن لأزواجهن لما جعل الله لهم عليهن من الحقوق وفي المسند عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يصلح لبشر أن يسجد لبشر ولو صلح لبشر أن يسجد لبشر لامرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها والذي نفسى بيده لو كان من قدمه إلى مفروق رأسه قرحة تجري بالقريح والصديد ثم استقبلته فلجسته

ما أدت حقه وفي المسند وسنن ابن ماجه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو أمرت
 احدا ان يسجد لاحد لامرت المرأة ان تسجد لزوجها ولو ان رجلا امر امرأته ان تنفل من
 جبل احمر الى جبل اسود ومن جبل اسود الى جبل احمر لكان لها ان تفعل اى لكان حقها ان تفعل
 وكذلك في المسند وسنن ابن ماجه وصحيح ابن حبان عن عبد الله بن ابي اوفى قال لما قدم معاذ من الشام
 سجد للنبي صلى الله عليه وسلم فقال ما هذا يا معاذ قال آتيت الشام فوجدتهم يسجدون لاساقفتهم
 وبطارقهم فوددت في نفسي ان تفعل ذلك بك يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا تفعلوا ذلك فاني لو كنت امرا احدا ان يسجد لغير الله لا مررت المرأة ان تسجد لزوجها والذي
 نفس محمد بيده لا تؤدي المرأة حق ربها حتى تؤدي حق زوجها ولو سألها نفسها وهي على قتب
 لم تمنعه وعن طلق بن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يما رجل دعا زوجته لحاجته فلتاته
 ولو كانت على التنور رواه ابو حاتم في صحيحه والترمذي وقال حديث حسن وفي الصحيح عن ابي
 هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دعا الرجل امرأته الى فراشه فابت ان تجي فبات
 غضبانا عليها لعنتها الملائكة حتى تصبح والاحاديث في ذلك كثيرة عن النبي صلى الله عليه
 وسلم وقال زيد ابن ثابت الزوج سيد في كتاب الله وقرأ قوله تعالى والقياسيدها لدى الباب
 وقال عمر بن الخطاب النكاح رق فلي نظر احدكم عند من يرق كريمته وفي الترمذي وغيره
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال استوصوا بالنساء خيرا فانما هن عندكم عوان فالمرأة عند
 زوجها تشبه الرقيق والاسير فليس لها ان تخرج من منزلها الا باذنه سواء امرها ابوها او امها
 او غير ابويها باتفاق الاثمة واذا اراد الرجل ان ينتقل بها الى مكان آخر مع قيامه بما يجب عليه
 وحفظ حدود الله فيها ونهاها ابوها عن طاعته في ذلك فعليها ان تطيع زوجها دون ابويها
 فان الابوين هما ظالمان ليس لهما ان ينهياها عن طاعة مثل هذا الزوج وليس لها ان تطيع امها
 فيما تأمرها به من الاختلاع منه او مضاجرته حتى يطلقها مثل ان تطالبه من النفقة والكسوة
 والصداق بما تطلبه ليطلقها فلا يحل لها ان تطيع واحدا من ابويها في طلاقه اذا كان متقي الله فيها
 ففي السنن الاربعة وصحيح ابن ابي حاتم عن ثوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يما
 امرأة سالت زوجها الطلاق من غير ما بأس فحرام عليها رائحة الجنة وفي حديث آخر المختلعات
 والمتبرعات هن المناقات واما اذا امرها ابوها او احدهما بما فيه طاعة لله مثل المحافظة على

الصلوات وصدق الحديث واداء الامانة ونهوها عن تبذير مالها واضاعته ونحو ذلك مما امرها الله ورسوله او نهاها الله ورسوله عنه فعليها ان تطيعهما في ذلك ولو كان الامر من غير ابويها فكيف اذا كان من ابويها واذا نهاها الزوج عما امر الله او امرها بما نهى الله عنه لم يكن لها ان تطيعه في ذلك فان النبي صلى الله عليه وسلم قال انه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق بل المالك لو امر بملوكه بما فيه معصية الله لم يجز له أن يطيعه في معصيته فكيف يجوز أن تطيع المرأة زوجها أو احد أبويها في معصية فان الخير كله في طاعة الله ورسوله والشركه في معصية الله ورسوله

(٢٢٢) (مسئلة) في رجل متزوج بامرأتين واحداهما يحبها ويكسوها ويمطئها ويجمع بها أكثر من صاحبها

(الجواب) الحمد لله يجب عليه العدل بين الزوجتين باتفاق المسلمين وفي السنن الاربعة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من كانت له امرأتان فمال الى احداهما دون الاخرى جاء يوم القيامة وأحد شقيه مائل فعليه أن يعدل في القسم فاذا بات عندها ليلة أو ليلتين أو ثلاثا بات عند الاخرى بقدر ذلك ولا يفضل احداهما في القسم لكن ان كان يحبها أكثر ويمطئها أكثر فهذا لا حرج عليه فيه وفيه انزل الله تعالى (ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم) أى في الحب والجماع وفي السنن لاربعة عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم فيعدل فيقول هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك يعني القلب وأما العدل في النفقة والكسوة فهو السنة أيضا اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم فانه كان يعدل بين أزواجه في النفقة كما كان يعدل في القسمة مع تنازع الناس في القسم هل كان واجبا عليه أو مستحبا له وتنازعوا في العدل في النفقة هل هو واجب أو مستحب ووجوبه أقوى وأشبه بالكتاب والسنة وهل العدل في أموره مادامت زوجة فان أراد أن يطبق احداهما فله ذلك فان اصطلاح هو والتي يريد طلاقها على أن تقيم عنده بلا قسم وهي راضية بذلك جاز كما قال تعالى (وان امرأة خافت من بعلها نشوزا أو اعراضا فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحا والصلح خير) وفي الصحيح عن عائشة قالت انزلت هذه الآية في المرأة تكون عند الرجل فتطول صحبتها فيريد طلاقها فتقول لا تطلقني وامسكني وأنت في حل من يومى فنزلت هذه الآية وقد كان النبي

صلى الله عليه وسلم أراد ان يطلق سودة فوهبت يومها المائشة فامسكها بلا قسمة وكذلك رافع ابن خديج جرى له نحو ذلك ويقال أن الآية انزلت فيه

(٢٢٣) (مسئلة) في رجل له زوجة وهي ناثر تمنع نفسها فهل تسقط نفقتها وكسوتها

وما يجب عليها

(الجواب) الحمد لله تسقط نفقتها وكسوتها اذا لم تمكنه من نفسها وله أن يضربها اذا أصرت على النشوز ولا يحل لها أن تمنع من ذلك اذا طالبا به بل هي عاصية لله ورسوله وفي الصحيح اذا طاب الرجل المرأة الى فراشه فابت عليه كان الذي في السماء ساخطا عليها حتى تصبح (٢٢٤) (مسئلة) في رجل له امرأة وقد نشزت عنه في بيت أبيها من مدة ثمانية شهور

ولم ينتفع بها

(الجواب) اذا نشزت عنه فلا نفقة لها وله أن يضربها اذا نشزت أو آذته واعتدت عليه

(٢٢٥) (مسئلة) في رجل تزوج امرأة وكتب كتابها ودفع لها الحال بكامله وبقي

المقسط من ذلك ولم تستحق عليه شيء وطلبها للدخول فامتنعت ولها خالة تمنعها فهل تجبر على الدخول ويلزم خالتها المذكورة تسليمها اليه

(الجواب) ليس لها ان تمتنع من تسليم نفسها والحال هذه باتفاق الاثمة ولا لخالتها ولا غير

خالتها ان يمنعا بل تعذر الخالة على منعهما من فعل ما اوجب الله عليه وتجب المرأة على تسليم نفسها للزوج

(٢٢٦) (مسئلة) في قوله تعالى (واللاتي يخافون نشوزهن فظوهن واهجروهن في

المضاجع واضربوهن) وفي قوله تعالى (واذا قيل انشزوا فانشزوا) الى قوله تعالى والله بما تعملون خير يبين لنا شيخنا هذا النشوز من ذاك

(الجواب) الحمد لله رب العالمين النشوز في قوله تعالى (تخافون نشوزهن فظوهن

واهجروهن في المضاجع) هو أن تشتر عن زوجها فتفر عنه بحيث لا تطيعه اذا دعاها للفراش أو تخرج من منزله بغير اذنه ونحو ذلك مما فيه امتناع عما يجب عليها من طاعته وأما النشوز في قوله (اذا قيل انشزوا فانشزوا) فهو النهوض والقيام والارتفاع وأصل هذه المادة هو الارتفاع والناظر ومنه النشز من الامراض وهو المكان المرتفع الغليظ ومنه قوله تعالى (وانظر الى

المعظم كيف تشترها أى ترفع بعضها الى بعض) ومن قرأ تشترها أراد نحييها فسمى المرأة العاصية ناشزا لما فيها من النلظ والارتفاع عن طاعة زوجها. وسمى النهوض نشوزا لان القاعد يرتفع من الارض والله أعلم

(٢٢٧) (مسئلة) في رجل تزوج بنتا عمرها عشرين سنين واشترط عليها اهلها انه يسكن عندهم ولا يتفلقا عنهم ولا يدخل عليها الا بعد سنة فاخذها اليه واخلف ذلك ودخل عليها وذكر الدايات انه نقلها ثم سكن بها في مكان يضربها فيه الضرب المبرح ثم بعد ذلك سافر بها ثم حضر بها ومنع ان يدخل اهلها عليها مع مداومته على ضربها فهل يحل ان تدوم معه على هذه الحال

(الجواب) اذا كان الامر على ما ذكر فلا يحل اقرارها معه على هذه الحال بل اذا تعذر أن يباشرها بالمعروف فرق بينهما وليس له ان يطأها وطئا يضربها بل اذا لم يمتنع من العدوان عليها فرق بينهما والله أعلم

(٢٢٨) (مسئلة) في حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال له رجل يا رسول الله ان امرأتى لا ترد كيف لامس فهل هو مارتد نفسها عن أحد أو مارتد يدها في العطاء عن أحد وهل هو الصحيح أم لا

(الجواب) الحمد لله رب العالمين هذا الحديث قد ضعفه احمد وغيره وقد تأوله بعض الناس على أنها لا ترد طاب مال لكن ظاهر الحديث وسياقه يدل على خلاف ذلك ومن الناس من اعتقد ثبوته وان النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يمسكها مع كونها لا تمنع الرجال وهذا مما أنكره غير واحد من الائمة فان الله قال في كتابه العزيز (الزاني لا ينكح الا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين) وفي سنن أبي داود وغيره ان رجلا كان له في الجاهلية قريبة من البغايا يقال لها عناق وانه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن تزوجها فانزل الله هذه الآية وقد قال سبحانه وتعالى (ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت ايماكم من فتياتكم المؤمنات والله أعلم بإيمانكم بعضكم من بعض فانكحوهن باذن اهلهن وآتوهن اجورهن بالمعروف محصنات غير مسافحات ولا متخذات اخدان) فانما أباح الله نكاح الاماء في حال كونهن غير مسافحات ولا متخذات اخدان

والمسافة التي تسافح مع كل أحد والتبذات الخذن التي يكون لها صديق واحد فاذا كان من هذه حالها لا تنكح فكيف بمن لا ترد يد لاس بل تسافح مع من اتفق واذا كان من هذه حالها في الإماء فكيف بالحرائر وقد قال تعالى (والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم اذا آتيموهن اجورهن محصنين غير مسافحين ولا متخذي أخدان) فاشترط هذه الشروط في الرجال هنا كما اشترطه في النساء هناك وهذا يوافق ما ذكره في سورة النور من قوله تعالى (الزاني لا ينكح الا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين) لانه من تزوج زانية بزنان مع غيره لم يكن ماؤه مصونا محفوظا فكان ماؤه مختاطا بماء غيره والفرج الذي يطأه مشتركا وهذا هو الزنا والمرأة اذا كان زوجها يزني بغيرها لا يميز بين الحلال والحرام كان وطؤه لها من جنس وطى الزاني للمرأة التي يزني بها وان لم يطأها غيره وان من صور الزنى اتخاذ الأخدان والعلماء قد تنازعوا في جواز نكاح الزانية قبل توبتها على قولين مشهورين لكن الكتاب والسنة والاعتبار يدل على ان ذلك لا يجوز ومن تأول آية النور بالمقد وجعل ذلك منسوخا فطلان قوله ظاهر من وجوه ثم المسلمون متفقون على ذم الديانة ومن تزوج بغيرها كان ديوتا بالاتفاق وفي الحديث لا يدخل الجنة بخيل ولا كذاب ولا ديوث قال تعالى (الخبيثات للخبيثين والخبيثون للخبيثات والطيبات للطيبين والطيبون للطيبات) أى الرجال الطيبون للنساء الطيبات والرجال الخبيثون للنساء الخبيثات وكذلك في النساء فاذا كانت المرأة خبيثة كان قرينها خبيثا واذا كان قرينها خبيثا كانت خبيثة وبهذا عظم القول فيمن قذف عائشة ونحوها من امهات المؤمنين ولولا ما على الزوج في ذلك من العيب ما حصل هذا التغليظ ولهذا قال السلف ما بنت امرأة نبي قط ولو كان تزوج النبي جائزا لوجب تنزيه الانبياء عما يباح كيف وفي نساء الانبياء من هي كافرة كما في ازواج المؤمنات من هو كافر كما قال تعالى (ضرب الله مثلا للذين كفروا امرأة نوح وامرأة لوط كانتا تحت عبدين من عبادنا صالحين فخانتاهما فلم يغنيا عنهما من الله شيئا وقيل ادخلا النار مع الداخلين وضرب الله مثلا للذين آمنوا امرأة فرعون اذ قالت رب ابن لي عندك بيتا في الجنة ونجني من فرعون وعمله ونجني من القوم الظالمين) وأما البغايا فليس في الانبياء ولا الصالحين من تزوج بغيرها لان البغاء يفسد فراشه ولهذا أبيح للمسلم أن يتزوج الكتابية اليهودية والنصرانية اذا كان محصنا غير

مسافح ولا متخذ خدن فلم ان تزوج الكافرة قد يجوز وتزوج البغي لا يجوز لان ضرر دينها لا يعتمدى اليه وأما ضرر بناتها فيتمدى اليه والله أعلم

(٢٢٩) (مسئلة) في رجل له زوجة اسكنها بيت ناس مناجيس وهو يخرج بها الى الفرج والى أماكن الفساد ويمارس مفسدين فاذا قيل له انتقل من هذا المسكن السوء فيقول له زوجها ولى الحكم فى امرأتى ولى السكنى فهل له ذلك

(الجواب) الحمد لله رب العالمين ليس له أن يسكنها حيث شاء ولا يخرجها الى حيث شاء بل يسكن بها فى مسكن يصلح لمثلها ولا يخرج بها عند أهل الفجور بل ليس له أن يعاشر الفجار على فجورهم ومتى فعل ذلك وجب أن يعاقب عقوبة على فجوره بحسب ما فعل وعقوبة على ترك صيانة زوجته واخراجها الى أماكن الفجور فيعاقب على ذلك عقوبة تردعه وأمثاله عن مثل ذلك والله أعلم

(٢٣٠) (مسئلة) فى امرأة متزوجة برجل ولها أقارب كلما أرادت تزورهم أخذت الفراش وتقمع عندهم عشرة أيام وأكثر وقد قربت ولادتها ومتى ولدت عندهم لم يمكن أن تجيء الى بيتها الا بعد أيام ويبقى الزوج بردان فهل يجوز لهم أن يخلوها تلد عندهم

(الجواب) لا يحل للزوجة أن تخرج من بيتها الا باذنه ولا يحل لاحد أن يأخذها اليه ويجلسها عن زوجها سواء كان ذلك لكونها مرضعا أو لكونها قابلة أو غير ذلك من الصناعات واذا خرجت من بيت زوجها بغير اذنه كانت نائزة عاصية لله ورسوله مستحقة للعقوبة

(٢٣١) (مسئلة) فيمن طلع الى بيته وجد عند امرأته رجلا أجنبيا فوافها حقها وطلقها ثم رجع صالحا وسمع أنها وجدت بمجنب أجنبي

(الجواب) فى الحديث عنه صلى الله عليه وسلم ان الله سبحانه وتعالى لما خلق الجنة قال وعزتي وجلالى لا يدخلك بخيل ولا كذاب ولا ديوث والديوث الذى لا غيره له وفى الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان المؤمن ينفار وان الله ينفار وغيره الله ان يأتى العبد ما حرم عليه وقد قال تعالى (الزانى لا ينكح الزانية أو مشركة والزانية لا ينكحها الا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين) ولهذا كان الصحيح من قول العلماء ان الزانية لا يجوز تزوجها الا بعد التوبة وكذلك اذا كانت المرأة تزنى لم يكن له أن يمسكها على تلك الحال بل يفارقها والا كان ديودنا

(٢٣٢) (مسئلة) في رجل اتهم زوجته بفاحشة بحيث انه لم ير عندها ما ينكره الشرع الشريف الا ادعى انه ارسلها الى عرس ثم انه تجسس عليها فلم يجدها في العرس فانكرت ذلك ثم انه اتى الى اولياؤها وذكر لهم الواقعة فاستدعوا بها لتقابل زوجها على ما ذكر فامتنعت خوفا من الضرب فخرجت الى بيت خالها ثم ان الزوج بهد ذلك حمل ذلك مستندا في ابطال حقها وادعى انها خرجت بغير اذنه فهل يكون ذلك مبطلا لحقها والانكار الذي أنكرته عليه وجب انكاره في الشرع

(الجواب) قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا يحل لكم ان ترثوا النساء كرها ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن الا أن يأتين بفاحشة مبينة) فلا يحل للرجل ان يعضل المرأة بان يمنعها ويضيق عليها حتى تعطيه بمض الصداق ولا أن يضربها الا لاجل ذلك لكن اذا أتت بفاحشة مبينة كان له أن يعضلها لتفتدي منه وله ان يضربها هذا فيما بين الرجل وبين الله وأما أهل المرأة فيكشفون الحق مع من هو فيمينونه عليه فان بين لهم هي التي تمدت حدود الله وآذت الزوج في فراشه فهي ظالمة متمدية فتفتد منه واذا قال انه ارسلها الى عرس ولم تذهب الى العرس فليسأل الى أين ذهبت فان ذكر أنها ذهبت الى قوم لاربية عندهم وصدقها او تلك القوم أو قلوبهم تأت الينا والى العرس لم تذهب كان هذا ربية وبهذا يقوى قول الزوج وأما الجهاز الذي جاءت به من نيت ابها فعليه أن يرده عليها بكل حال وان اصطالحوا فالصلح خير ومتى تابت المرأة جاز لزوجها ان يمسكها ولا حرج في ذلك فان التائب من الذنب كمن لا ذنب له واذا لم يتفقا على رجوعها اليه فلتسبرته من الصداق وليخلفها الزوج فان الخلع جائز بكتاب الله وسنة رسوله كما قال الله تعالى (فان خفتم أن لا يقيموا حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به) والله أعلم

(٢٣٣) (مسئلة) في امرأة عجل لها زوجها نقدا ولم يسمه في كتاب الصداق ثم توفي عنها فطلب الحاكم ان يحسب المعجل من الصداق المسمى في العقد لكون المعجل لم يذكر في الصداق

(الجواب) الحمد لله ان كانا قد اتفقا على المعجل المتقدم والآجل المؤخر كما جرت به العادة فللزوجة أن تطلب المؤخر كله ان لم يذكر المعجل في العقد وكذلك ان كان قد أهدي

لها كما جرت به العادة وأما ان كان قبضها من الصداق المسمى حسب على الزوجة والله أعلم
(١٣٤) (مسئلة) في امرأة اعتاضت عن صداقها بعد موت الزوج فباعت العوض
وقبضت الثمن ثم أقرت انها قبضت الصداق من غير ثمن الملك فهل يبطل حق المشتري أو
يرجع عليها بالذي اعترفت انها قبضته من غير الملك

(الجواب) لا يبطل حق بمجرد ذلك والورثة أن يطلبوا منها ثمن الملك الذي اعتاضت
به اذا أقرت بان قبض صداقها قبل ذلك وكان قد أفنى طائفة بأنه يرجع عليها بالذي اعترفت
قبضه من التركة وليس بشيء لان هذا الاقرار تضمن انها استوفت صداقها وانها بعد هذا
الاستيفاء له احدثت ملكا آخر فانما فوت عليهم العقار لاعلى المشتري

(٢٣٥) (مسئلة) في معسر هل يقسط عليه الصداق

(الجواب) اذا كان معسرا قسط عليه الصداق على قدر حاله ولم يجز حبسه لكن أكثر
العلماء يقبلون قوله في الاعسار مع يمينه وهو مذهب الشافعي وأحمد ومنهم من لا يقبل اليمين الا
بعد الحبس كما يقوله من يقوله من أصحاب أبي حنيفة فاذا كانت الحكومة عند من يحكم
بمذهب الشافعي وأحمد لم يحبس

كتاب الظهار وغير ذلك

(٢٣٦) (مسئلة) في رجل شافعي المذهب بآنت منه زوجته بالطلاق الثلاث ثم تزوجت
بعده وبآنت من الزوج الثاني ثم أرادت صلح زوجها الاول لان لها منه أولادا فقال لها اني
لست قادرا على النفقة وعاجز عن الكسوة فآبت ذلك فقال لها كلما حلت لي حرمت علي فهل
تحرم عليه وهل يجوز ذلك

(الجواب) الحمد لله لا تحرم عليه بذلك لكن فيها قولان أحدهما ان له ان يتزوجها ولا
شيء عليه (والثاني) عليه كفارة اما كفارة ظاهر في قول وأما كفارة يمين في قول آخر وكذلك
مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما ان له ان يتزوجها ولا يقع به طلاق لكن في التكفير نزاع وانما
يقول بوقوع الطلاق بمثل هذه من يجوز تمليق الطلاق على النكاح كآبي حنيفة وماك بشرط
ان يرى الحرام طلاقا كقول مالك واذا نواه كقول أبي حنيفة وأما الشافعي وأحمد فمعهما

لو قال كلما تزوجتك فانت طالق لم يقع به طلاق فكيف في الحرام لكن أحمد يجوز عليه في المشهور عنه تصحيح الظهار قبل الملك بخلاف الشافعي والله أعلم

(٢٣٧) (مسئلة) في رجلين قال احدهما لصاحبه يا اخي لا تفعل هذه الامور بين يدي امرأتك فيبيع عليك فقال ما هي الا مثل اى فقال لاى شىء قلت سمعت انها تحرم بهذا اللفظ ثم كرر على نفسه وقال اى والله هي عندي مثل اى هل تحرم على الزوج بهذا اللفظ

(الجواب) الحمد لله رب العالمين ان اراد بقوله انها مثل اى انها تستر علي ولا تهتكني ولا تلومنى كما تفعل الام مع ولدها فانه يؤدب على هذا القول ولا تحرم عليه امراته فان عمر بن الخطاب رضي الله عنه سمع رجلا يقول لامرأته يا اختي فادبه وان كان جاهلا لم يؤدب على ذلك وان استحق العقوبة على ما فعله من المنكر وقال اختك هي فلا ينبغي ان يحمل الانسان امراته كله وان اراد بها عندي مثل اى في الامتناع عن وطئها والاستمتاع بها ونحو ذلك مما يحرم من الام فهي مثل اى التي ليست محلا للاستمتاع بها فهذا مظاهر يجب عليه ما يجب على المظاهر فلا يحمل له أن يطأها حتى يكفر كفارة الظهار فيعتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا واذا فعل ذلك حل له ذلك باتفاق المسلمين الا ان ينوي انها محرمة علي كائى فهذا يكون مظاهرا في مذهب ابي حنيفة والشافعي واحمد وحكي في مذهب مالك نزاع في ذلك هل يقع به الثلاث أم لا والصواب المقطوع انه لا يقع به طلاق ولا يحل له الوطؤ حتى يكفر باتفاقهم ولا يقع به الطلاق بذلك والله أعلم

(٢٣٨) (مسئلة) في رجل حنق من زوجته فقال ان بقيت أنكحك انكح اى تحت ستور الكعبة هل يجوز أن يصالحها

(الجواب) الحمد لله اذا نكحها فعليه كفارة الظهار عتق رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا ولا يمساها حتى يكفر

(٢٣٩) (مسئلة) في رجل تزوج واراد الدخول الليلة الفلانية والا كانت عندي مثل اى واختي ولم تنبأ له ذلك الوقت الذي طلبها فيه فهل يقع عليه طلاق

(الجواب) لا يقع عليه طلاق في المذاهب الاربعة لكن يكون مظاهرا فاذا اراد الدخول فانه يكفر قبل ذلك والكفارة التي ذكرها الله في سورة المجادلة فيعتق رقبة مؤمنة فان لم يجد

فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا

(٢٤٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل قال في غيظه لزوجته أنت علي حرام مثل امي

﴿الجواب﴾ هذا مظاهر من امرأته داخل في قوله (الذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هن امهاتهم ان ان امهاتهم الا اللاتي ولدنهم وانهم ليقولون منكرا من القول وزورا وان الله لعفو غفور والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل ان يماسا ذلكم توعظون به والله بما تعملون خبير فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يماسا فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا) فهذا اذا اراد امساك زوجته ووطئها فانه لا يقربها حتى يكفر هذه الكفارة التي ذكرها الله

(٢٤١) ﴿مسئلة﴾ في رجل قالت له زوجته أنت علي حرام مثل أبي وأخي وقال لها

أنت علي حرام مثل امي واختي فهل يجب عليه طلاق

﴿الجواب﴾ لا طلاق بذلك ولكن ان استمر على النكاح فعلي كل منهما كفارة ظاهر قبل ان يجتمعا وهي عتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطيعا فاطعام ستين مسكينا

(٢٤٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل قال لامرأة بائن عنه ان رددتك تكوني مثل امي واختي

هل يجوز ان يردها وما الذي يجب عليه

﴿الجواب﴾ هذا في أحد قولي العلماء عليه كفارة ظاهر او اذا ردها في الاخر لا شيء عليه

والاول أحوط

(٢٤٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل قال لامرأته أنت علي مثل امي واختي

﴿الجواب﴾ ان كان مقصوده أنت علي مثل امي واختي في الكرامة فلا شيء عليه وان كان

مقصوده يشبهها بامه واخته في باب النكاح فهذا ظاهر عليه ما على المظاهر فاذا أمسكها فلا يقربها حتى يكفر كفارة ظاهر

باب العدة

(٢٤٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة ولها عنده أربع سنين لم تحض وذكرت أن

لها أربع سنين قبل زواجها لم تحض فحصل من زوجها الطلاق الثلاث فكيف يكون زواجها
زوج آخر وكيف تكون المدة وعمرها خمسون سنة

(الجواب) الحمد لله هذه متعددة الآيات ثلاثة أشهر في أظهر قول العلماء فانها قد عرفت أن
حيضا قد انقطع وقد عرفت انه قد انقطع انقطاعا مستمرا بخلاف المسترية التي لا تدرى ما رجع
حيضا هل هو ارتفاع آياس او ارتفاع لعارض ثم يعود كالمرض والرضاع فهذه ثلاثة انواع فارتفاع
لعارض كالمرض والرضاع فانها تنتظر زوال العارض بلارب ومتى ارتفع لا تدرى ما رفته فذهب
مالك وأحمد في المنصوص عنه وقول الشافعي انها متعددة الآيات بعد أن تمكث مدة الحمل كما
قضى بذلك عمر ومذهب أبي حنيفة والشافعي في الجديد انها تمكث حتى تظعن في سن الإياس
فتمتد عدة الآيات وفي ذلك ضرر عظيم عليها فانها تمكث عشرين أو ثلاثين أو أربعين سنة
لا تزوج ومثل هذا الحرج مدفوع عن الأمة وانما اللائي يثن من الحيض فانهن يعتدن ثلاثة
أشهر بنص القرآن واجماع الأمة لكن العلماء يختلفون هل للإياس سن لا يكون الدم بعده
الادم إياس وهل ذلك السن خمسون أو ستون أو فيه تفصيل ومتنازعون هل يعلم الإياس
بدون السن وهذه المرأة قد طمعت في سن الإياس على أحد القولين وهو الخمسون ولها مدة
طويلة لم تحض وقد ذكرت أنها شربت ما يقطع الدم والدم يأتي بدواء وينقطع بدواء فهذه
لا ترجو عود الدم إليها فهي من الآيات متعددة الإبسات والله أعلم

(٢٤٥) (مسئلة) في امرأة فسخ الحاكم نكاحها عقيب الولادة لما ثبت عنده من تضردها
بإقطاع نفقة زوجها وعدم تصرفه الشرعى عليها المدة التي يسوغ فيها فسخ النكاح لمثلها وبعد
ثلاثة شهور من فسخ النكاح رغب فيها من يتزوجها فهل يجوز أن تمتد بالشهور إذا كثرت النساء
لا يحضن مع الرضاعة أو يستمر بها الضرر الى حيث ينقضى الرضاع ويعود إليها حيضا أم لا
(الجواب) الحمد لله بل تبقى في المدة حتى تحيض ثلاث حيض وان تأخر ذلك الى
اقضاء مدة الرضاع وهذا باتفاق الأئمة الأربعة وغيرهم وبذلك قضى عثمان بن عفان وعلي ابن
أبي طالب بين المهاجرين والانصار ولم يخالفهما أحد فان احبت المرأة ان تسترضع لابنها من
رضاعه لتحيض أو تشرب ما يحض به فلها ذلك والله أعلم

(٢٤٦) (مسئلة) في امرأة فارقت زوجها وخطبها رجل في عدتها وهو ينفق عليها فهل يجوز ذلك أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله لا يجوز التصريح بخطبة المعتدة ولو كانت في عدة وفاة باتفاق المسلمين فكيف اذا كانت في عدة الطلاق ومن فعل ذلك يستحق العقوبة التي تردعه وامثاله عن ذلك فيعاقب الخاطب والمخطوبة جميعا ويخرج عن الزوج بها معاقبة له بتقيض قصده والله اعلم (٢٤٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل طلق امرأته وهي مرضعة لولده فلبثت مطلقة ثمانية أشهر ثم تزوجت برجل آخر فلبثت معه دون شهر ثم طلقها فلبثت مطلقة ثلاثة أشهر ولم تحض لا في الثمانية الاولى ولا في مدة عصمتها مع الرجل الثاني ولا في الثلاثة اشهر الاخيرة ثم تزوج بها المطلق الاول ابو الولد فهل يصح هذان العقدان أو أحدهما

﴿الجواب﴾ الحمد لله لا يصح العقد الاول ولا الثاني بل عليها أن تكمل عدة الاول ثم تقضى عدة الثاني ثم بعد انقضاء العدتين تتزوج من شاءت منهما والله أعلم (٢٤٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة واقامت في صحبتة خمسة عشر يوما ثم طلقها الطلاق البائن وتزوج بعده زوج آخر بعد اخبارها بانقضاء العدة من الاول ثم طلقها الزوج الثاني بعد مدة ست سنين وجاءت بابنة وادعت انها من الزوج الاول فهل يصح دعواها ويلزم الزوج الاول ولم يثبت انها ولدت البنت وهذا الزوج والمرأة مقيمان ببلد واحد وليس لهما مانع من دعوي النساء ولا طالبتة بنفقة ولا فرض

﴿الجواب﴾ الحمد لله لا يلحق هذا الولد الذي هو البنت بمجرد دعواها والحال هذه باتفاق الأئمة بل لو ادعت انها ولده في حال يلحق به نسبه اذا ولده وكانت مطلقة وانكر هو ان تكون ولده لم تقبل في دعوى الولادة بلا نزاع حتى تقيم بذلك بينة ويكفي امرأة واحدة عند أبي حنيفة واحمد في المشهور عنه وعند مالك واحمد في الرواية الاخرى لا بد من امرأتين وأما الشافعي فيحتاج عنده الى اربع نسوة ويكفي بمينه انه لا يعلم انها ولده وامان كانت الزوجية قائمة فقيها قولان في مذهب احمد احدهما لا يقبل قولها كمذهب الشافعي والثاني يقبل كمذهب مالك وأما اذا انقضت عدتها ومضى لها أكثر الحمل ثم ادعت وجود حمل من الزوج المطلق فهذه لا يقبل قولها بلا نزاع بل لو اخبرت بانقضاء عدتها ثم أتت بولد لسته اشهر فصاعدا ولدون مدة الحمل فهل يلحقه على قولين مشهورين لاهل العلم ومذهب أبي حنيفة واحمد انه لا يلحقه وهذا النزاع اذا لم تزوج فاما اذا تزوجت بعد اخبارها بانقضاء عدتها ثم أتت بولد لاكثر من

سنة اشهر **قال هذا لا يلحق** **نسب بالاول** **ولا باحدا** فاذا عرفت مذهب الامة في هذين
الاصليين فيكيف يلحقه نسبه بدعواها بعد ست سنين ولو قالت ولدته ذلك الزمن قبل ان
يطلقني لم يقبل قولها ايضا بل القول قوله مع يمينه انها لم تلدها على فراشه ولو قالت هي وضعت
هذا الحمل قبل ان اتزوج بالثاني وانكر الزوج الاول ذلك فالقول قوله ايضا انها لم تضعها قبل
تزوجها بالثاني لاسيما مع تأخر دعواها الى ان تزوجت الثاني فان هذا مما يدل على كذبها في
دعواها لاسيما على أصل مالك في تأخر الدعوي الممكنة بغير عذر في مسائل الحور ونحوها
(٧٤٩) **(مسئلة)** في رجل ادعت عليه مطلقته بعد ست سنين بنت وبعد ان تزوجت بزواج
آخر فالزمه بدحض الحكام باليمين فقال الرجل احلف ان هذه ما هي بنتي فقال الحاكم ما تخلف
الا انها ما هي بنتها فامتنع ان يحلف الا انها ما هي بنتي وكان معه انسان فقال للحاكم هذا ما
يحمل له ان يحلف انها ما هي بنت هذه المرأة فضربه الحاكم بالدرة واحرق به نخاف الرجل
فكتب عليه فرض البنت فهل يصح هذا القرض

(للجواب) الحمد لله عليه اليمين انها لم تلدها في العدة أو انها لم تلدها على فراشه او انها لم
تلدها في بيته بحيث امكن لحوق النسب به فاما اذا تزوجت بغيره وامكن انها ولدتها من الثاني
فليس عليه اليمين انها لم تلدها واذا حلفت انها لم تلدها قبل نكاح الثاني آخرا واذا اكره على
الافرار لم يصح اقراره

(٢٥٠) **(مسئلة)** في امرأة بانث فتزوجت بعد شهر ونصف بحیضة واحدة
(الجواب) تفارق هذا الثاني وتم عدة الاول بحیضتين ثم بعد ذلك تستد من وطئ
الثاني بثلاث حیضات ثم بعد ذلك يتزوجها بعقد جديد

(٢٥١) **(مسئلة)** في امرأة معتدة عدة وفاة ولم تعقد في بيتها بل تخرج في ضرورتها
الشرعية فهل يجب عليها إعادة العدة وهل تأثم بذلك

(الجواب) العدة اتقضت بمضى اربعة اشهر وعشر من حين الموت ولا تقضى العدة فان
كانت خرجت لامر يحتاج اليه ولم تبت الا في منزلها فلا شيء عليها وان كانت قد خرجت
لفير حاجة وبانت في غير منزلها لغير حاجة أو بانت في غير ضرورة أو تركت الاحداد فلتستغفر
الله وتوب اليه من ذلك ولا إعادة عليها

(٢٥٢) ﴿مسئلة﴾ في امرأة شابت لم تبلغ سن الاياس وكانت عادتھا ان تحيض فشربت دواء فاقطع عنها الدم واستمر اقطاعه ثم طلقها زوجها وهي على هذه الحالة فهل تكون عدتها من حين الطلاق بالشهور أو تتربص حتى تبلغ سن الاياس

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين ان كانت تعلم ان الدم يأتي فيما بعد فعدتها ثلاثة اشهر وان كان يمكن أن يعود الدم ويمكن أن لا يعود فانها تتربص سنة ثم تزوج كما قضى به عمر بن الخطاب في المرأة يرتفع حيضها لا تدري ما رفعه فانها تتربص سنة وهذا مذهب الجمهور كمالك والشافعي ومن قال انها تدخل في سن الاياس فهذا قول ضعيف جدا مع ما فيه من الضرر الذي لا تأتي الشريعة بمثله أو تمنع من النكاح وقت حاجتها اليه ويؤذن لها فيه حين لا تحتاج اليه (٢٥٣) ﴿مسئلة﴾ في رجل اقر عند عدول انه طلق امرأته من مدة تزيد على العدة الشرعية فهل يجوز لهم تزويجها له الآن

﴿الجواب﴾ اما ان كان المقر فاسقا أو مجبولا لم يقبل قوله في اسقاط العدة التي فيها حق الله وليس هذا اقرارا محضا على نفسه حتي يقبل من الفاسق بل فيه حق لله اذ في العدة حق لله وحق للزوج واما اذا كان عدلا غير متهم مثل ان يكون غائبا فلما حضر اخبرها انه طلق من مدة كذا وكذا فهل تعد من حين بلغها الخبر اذا لم تقم بذلك بينة أو من حين الطلاق كما لو قامت به بينة فيه خلاف مشهور عن أحمد وغيره والمشهور عنه هو الثاني والله أعلم

(٢٥٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل كان له زوجة وطلقها ثلاثا وله منها بنت ترضع وقد الزموه بنفقة العدة فكيف تكون مدة العدة التي لا تحيض فيها لاجل الرضاعة

﴿الجواب﴾ الحمد لله اما جمهور العلماء كمالك والشافعي وأحمد فعندهم لا نفقة للمعتدة البائن المطلقة ثلاثا وأما أبو حنيفة فيوجب لها النفقة ما دامت في العدة واذا كانت ممن تحيض فلا تزال في العدة حتى تحيض ثلاث حيض والمرضع يتأخر حيضها في الغالب وأما اجر الرضاع فلها ذلك باتفاق العلماء كما قال تعالى (فان ارضعن لكم فأتوهن اجورهن) ولا تجب النفقة الا على الموسر فاما المسرف فلا نفقة عليه

(٢٥٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل عقد العقد على انها تكون بالغاً ولم يدخل بها ولم يصبها ثم طلقها ثلاثا ثم عقد عليها شخص آخر ولم يدخل بها ولم يصبها ثم طلقها ثلاثا فهل يجوز للذي طلقها اولا ان يتزوج بها

﴿الجواب﴾ اذا طلقها قبل الدخول فهو كما لو طلقها بعد الدخول عند الأئمة الأربعة لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ويدخل بها فاذا طلقها قبل الدخول لم تحل للاول

(٢٥٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل طلق زوجته ثلاثا ولها ولدان وهي مقيمة عند الزوج في بيته مدة سنين ويبصرها وتبصره فهل يحل لها الأكل الذي تأكل من عنده ام لا وهل له عليها حكم

﴿الجواب﴾ المطلقة ثلاثا هي أجنبية من الرجل بمنزلة سائر الاجنبيات فليس الرجل ان يخلو بها كما ليس له ان يخلو بالاجنبية وليس له ان ينظر اليها الى ما لا ينظر اليه من الاجنبية وليس له عليها حكم اصلا ولا يجوز له ان يواطئها على ان تزوج غيره ثم تطلقه وترجع اليه ولا يجوز ان يعطيها ما تنفق في ذلك فانها لو تزوجت رجلا غيره بالنكاح المعروف الذي جرت به عادة المسلمين ثم مات زوجها او طلقها ثلاثا لم يجوز لهذا الاول ان يخطبها في المدة صريحا باتفاق المسلمين كما قال تعالى (ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو اكنتم في انفسكم علم الله انكم ستذكروهن ولكن لا تواعدوهن سرا) ونهاه ان يعزم عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله أى حتى تقضي المدة فاذا كان قد نهاه عن هذه المواعدة والعزم في المدة فكيف اذا كانت في عصمة زوجها فكيف اذا كان الرجل لم يتزوجها بعد تواعد على ان تزوجه ثم تطلقه ويتزوج بها المواعد فهذا حرام باتفاق المسلمين سواء قيل انه يصح نكاح المحلل أو قيل لا فلم يتنازعا في ان التصريح بخطبة معتدة من غيره أو متزوجة بغيره أو بخطبة مطلقة ثلاثا انه لا يجوز ومن فعل ذلك يستحق العقوبة في الدنيا والآخرة باتفاق الأئمة

(٢٥٧) ﴿مسئلة﴾ فيمن قال ان المرأة المطلقة اذا وطئها الرجل في الدبر تحل لزوجها

هل هو صحيح أم لا

﴿الجواب﴾ هذا قول باطل مخالف لأئمة المسلمين المشهورين وغيرهم من ائمة المسلمين فان النبي صلى الله عليه وسلم قال للمطلقة ثلاثا لا حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك وهذا نص في انه لا بد من المسيلة وهذا لا يكون بالدبر ولا يعرف في هذا خلاف وأما ما يذكر عن بعض المالكية وهم يطعنون في ان يكون هذا قولاً وما يذكر عن سعيد بن المسيب من عدم اشتراط الوطئ، فذلك لم يذكر فيه وطؤ الدبر وهو قول شاذ صحت السنة بخلافه وافقد الاجماع قبله وبعده

(٢٥٨) ﴿مسئلة﴾ في امرأة عزمتم على الحج هي وزوجها فمات زوجها في شعبان فهل يجوز لها أن تمج

﴿الجواب﴾ ليس لها ان تسافر في العدة عن الوفاة الى الحج في مذهب الائمة الاربعة
(٢٥٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل توفي وقعدت زوجته في عده اربعين يوما فما قدرت تخالف
مرسوم السلطان ثم سافرت وحضرت الى القاهرة ولم تزين لابيط ولا غيره فهل
يجوز خطبتها أولا

﴿الجواب﴾ العدة تنقضي بعد اربعة اشهر وعشرة أيام فان كان قد بقي من هذه شيء
فلتدعه في بيتها ولا تخرج ليلا ولا نهارا الا لامر ضروري وتجنب الزينة والطيب في بينها
وبناتها ولتأكل ما شاءت من حلال وتشم الفاكهة وتجتمع بمن يجوز لها الاجتماع به في غير العدة
لكن ان خطبها انسان لا يجيبه صريحا والله أعلم

(٢٦٠) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة من مدة ثلاث سنين ورزق منها ولد له من
العمر سنتان وذكرت انها لما تزوجت لم تحض الا حيضتين وصدقها الزوج وكان قد طلقها
ثانيا على هذا العقد المذكور فهل يجوز الطلاق على هذا العقد المفسوخ

﴿الجواب﴾ ان صدقها الزوج في كونها تزوجت قبل الحيضة الثالثة فالنكاح باطل وعليه
ان يفارقها وعليها ان تكمل عدة الاول ثم تعتد من وطى الثاني فان كانت حاضت الثالثة قبل
ان يطأها الثاني فقد انقضت عدة الاول ثم اذا فارقها الثاني اعتدت له ثلاث حيض ثم تزوج
من شئت بنكاح جديد وولده ولد حلال يلحقه نسبه وان كان قد ولد بوطي في عقد فاسد
لا يعلم فساد

(٢٦١) ﴿مسئلة﴾ في مريض استطبأت الحيض فتداوت لمحي الحيض فحاضت ثلاث
حيض وكانت مطلقة فهل تنقضي عدتها أم لا

﴿الجواب﴾ نعم اذا أتى الحيض المعروف لذلك اعتدت به كما انها لو شربت دواء قطع
الحيض او باعد بينه كان ذلك طهرا وكما لو جاءت او تبت أو أتت غير ذلك من الاسباب التي
تسخن طبعها وتثير الدم فحاضت بذلك والله أعلم

(٢٦٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل طلق زوجته ثلاثا والزمها بوفاء العدة في مكانها فخرجت منه

قبل ان توفي المدة وطلبها الزوج ما وجدها قبل لها نفقة العدة

(الجواب) لانفقة لها وليس لها ان تطالب بنفقة الماضي في مثل هذه العدة في المذاهب الاربعة والله أعلم

(٢٦٣) (مسئلة) في امرأة طلقها زوجها في الثامن والعشرين من ربيع الاول وان دم الحيض جاءها مرة ثم تزوجت بعد ذلك في الثالث والعشرين من جمادى الآخر من السنة وادعت انها حاضت ثلاث حيض ولم تكن حاضت الا مرة فلما علم الزوج الثاني طلقها طلقه واحدة ثانيا في العشر من شعبان من السنة ثم ارادت ان تزوج بالطلاق الثاني وادعت انها آيسة فهل يقبل قولها وهل يجوز تزويجها

(الجواب) الايلاس لا يثبت بقول المرأة لكن هذه اذا قالت انه ارتفع لا تدري ما رفعه فانها تؤجل سنة فان لم تحض فيها زوجت واذا طعنت في سن الايلاس فلا محتاج الى تأجيل وان علم ان حيضها ارتفع بمرض أو رضاع كانت في عدة حتى يزول العارض فهذه المرأة كان عليها عدتان عدة للأول وعدة من وطئ الثاني ونكاحه فاسد لا يحتاج الى طلاق فاذا لم تحض الا مرة واستمر انقطاع الدم فانها تمتد المديتين بالشهور ستة اشهر بعد فراق الثاني اذا كانت آيسة واذا كانت مستترية كان سنة وثلاثة اشهر وهذا على قول من يقول ان المديتين لا تتداخلان كمالك والشافعي واحمد وعند ابي حنيفة تتداخل المديتان من رجلين لكن عنده الايلاس حد بالسن وهذا الذي ذكرناه هو احسن قولي الفقهاء واسهلها وبه قضى عمر وغيره واما على القول الاخر فهذه المستترية تبقى في عدة حتى تطعن في سن الايلاس فتبقى على قولهم تمام خمسين أو ستين سنة لا تزوج ولكن في هذا عسر وخرج في الدين وتضييع مصالح المسلمين (٢٦٤) (مسئلة) في مطلقة ادعت وحلفت انها قضت عدتها فتزوجها زوج ثاني ثم

حضرت امرأة اخرى وزعمت انها حاضت حيضتين وصدقها الزوج على ذلك

(الجواب) اذا لم تحض الا حيضتين فالنكاح الثاني باطل باتفاق الائمة واذا كان الزوج مصدقا لها وجب ان يفرق بينهما فتكمل عدة الاول بحيضة ثم تمتد من وطئ الثاني عدة كاملة ثم بعد ذلك ان شاء الثاني ان يتزوجها تزوجها

(٢٦٥) (مسئلة) في رجل تزوج مصالحة وقعدت معه اياما فطلع لها زوج آخر فحل

الزوج والزوجة وزوجها الاول فقال لها تريدن الاول أو الثاني فقالت ما اريد الا الزوج الثاني فطلقها الاول ورسوم الزوجة ان توفي عدته وتم معها الزوج فهل يصح ذلك لها أم لا
 (الجواب) اذا تزوجت بالثاني قبل ان توفي عدة الاول وقد طلقها الاول اما لفساد نكاحه واما لتطلبه لها واما لتفريق الحاكم بينهما فنكاحها فاسد ونسحق العقوبة هي وهو ومن زوجها بل عليها ان تتم عدة الاول ثم ان كان الثاني قد وطأها اعتدت له عدة اخرى فاذا انقضت العدتان تزوجت حينئذ بمن شئت بالاول أو بالثاني أو غيرها

(٢٦٦) (مسئلة) في امرأة كانت تحيض وهي بكر فلما تزوجت ولدت ستة اولاد ولم تحض بعد ذلك ووقعت الفرقة من زوجها وهي مرضع واقامت عند اهلها نصف سنة ولم تحض وجاء رجل يتزوجها غير الزوج الاول فحضروا عند قاض من القضاة فسألها عن الحيض فقالت لي مدة سنين ما حضت فقال القاضي ما يحل لك عندي زواج فزوجها حاكم آخر ولم يسألها عن الحيض فبلغ خبرها الي قاض آخر فاستحضر الزوج والزوجة ف ضرب الرجل مائة جلدة وقال زيت و طلق عليه ولم يذكر الزوج الطلاق فهل يقع به طلاق

(الجواب) ان كان قد ارتفع حيضها بمرض أو رضاع فلها تربص حتى يزول العارض وتحيض باتفاق العلماء وان كان ارتفع حيضها لا تدرى مارهه فهذه في أصح قولي العلماء على ما قال عمر تمكت سنة ثم تزوج وهو مذهب احمد المعروف في مذهبه وقول للشافعي وان كانت في القسم الاول فنكاحها باطل والذي فرق بينهما أصاب في ذلك واصاب في تأديب من فعل ذلك وان كانت من القسم الثاني قد زوجها حاكم لم يكن لغيره من الحكم ان يفرق بينهما ولم يقع بها طلاق فان فعل الحاكم لمثل ذلك يجوز في أصح الوجهين

(٢٦٧) (مسئلة) في رجل طلق زوجته ثلاثا واوفت العدة عنده وخرجت بعد وفاة العدة تزوجت وطلقت في يومها ولم يعلم مطلقها الاثاني يوم فهل يجوز له ان يتفق معها اذا أوفت عدتها ان يراجعها

(الجواب) ليس له في زمن العدة من غيره ان يخطبها ولا ينفق عليها ليتزوجها واذا كان الطلاق رجما لم يحزله التعريض أيضا وان كان باثنا في جواز التعريض نزاع هذا اذا كانت قد تزوجت بنكاح رغبة واما ان كانت قد تزوجت بنكاح محل فقد لعن رسول الله صلى

الله عليه وسلم المحلل والمحلل له

(٢٦٨) (مسئلة) في رجل تزوج بنت بكر ثم طلقها ثلاثا ولم يصبرها فهل يجوز

ان يعقد عليها عقدا ثانيا أم لا

(الجواب) طلاق البكر ثلاثا كطلاق المدخول بها ثلاثا عند اكثر الاثمة

(٢٦٩) (مسئلة) في رجل طلق زوجته ثلاثا وانقضت عدتها فنها ان تزوج الابن

يختار هو وتوعدها على مخالفته فاجيب عليه

(الجواب) ليس له ذلك بل هو بذلك عاص آثم مستد ظالم والمرأة اذا تزوجت بكفو

لم يكن لوليها الاعتراض عليها بقول أو فعل بل بزواجها به فكيف مطلقها وان اعتدى عليها

بقول أو عمل عوقب على ذلك عقوبة تردعه وامثاله من المتدينين عن مثل هذا

(٢٧٠) (مسئلة) في رجل طلق زوجته ثلاثا ثم أوفت المدة ثم تزوجت بزوج ثان

وهو للمستحل فهل الاستحلال يجوز بحكم ما جري لرفاعة مع زوجته في أيام النبي صلى الله

عليه وسلم أم لا ثم انها اتت ليت الزوج الاول طالبة لبعض حقها فقبلها على نفسها ثم انها

تمدت اياما وخافت فادعت انها حاضت لكي يرد لها الزوج الاول فراجعها الى عصمته بقصد

شرعي واقام معها اياما فظهر عليها الحمل وعلم انها كانت كاذبة في الحيض فاعتزلها الى أن

تهتدى بحكم الشرع الشريف

(الجواب) اما اذا تزوجها زوج ليحلها لزوجها المطلق فهذا المحلل وقد صرح عن النبي

صلى الله عليه وسلم انه قال لعن الله المحلل والمحلل له واما حديث رفاعة فذاك كان قد تزوجها نكاحا

ثابتا لم يكن قد تزوجها ليحلها للمطلق واذا تزوجت بالمحلل ثم طلقها فعليها المدة باتفاق العلماء

اذا غابتها ان تكون موطوءة في نكاح فاسد فعليها المدة منه وما كان يحل للاول وطؤها واذا

وطئها فهو زان عاهر ونكاحها بالاول قبل ان تحيض ثلاثا باطل باتفاق الاثمة وعليه ان يعتزلها

فاذا جاءت بولد ألحق بالمحلل فانه هو الذي وطئها في نكاح فاسد ولا يلحق الولد بالواطي في

النكاح الاول لان عدته انقضت وتزوجت بعد ذلك لمن وطئها وهذا يقطع حكم الفراش بلا

نزاع بين الاثمة ولا يلحق بوطئ زنا لان النبي صلى الله عليه وسلم قال الولد للفراش وللعاهر

الحجر لكن ان علم المحلل ان الولد ليس منه بل من هذا العاهر فعليه ان ينفيه باللعان فيلاعنها

لأننا ينقطع فيه نسب الوالد ويلحق نسب الولد بلمه ولا يلحق بالماهر بحال

(٢٧١) **مسئلة** في أمة متزوجة وسافر زوجها وباعها سيدها وشرط أن لها زوجا فقدمت عند الذي اشتراها أيلما فادركه الموت فاعتقها فتزوجت ولم يعلم أن لها زوجا فلما جاء زوجها الأول من السفر أعطي سيدها الذي باعها الكتاب الزوجي الذي جاء من السفر والكتاب بقصد صحيح شرعي فهل يصح العقد بكتاب الأول أو الثاني

الجواب ان كان تزوجها نكاحا شرعيا أما على قول أبي حنيفة بصحة نكاح الحر بالأمة وأما على قول مالك والشافعي وأحمد بان يكون عادما للأطول خائفا من العتق فنكاحه لا يبطل بنقها بل هي زوجته بعد العتق لكن عند أبي حنيفة في رواية لها الفسخ قلها ان تفسخ النكاح فإذا قضت عدته تزوجت بغيره ان شاءت وعند مالك والشافعي وأحمد في المشهور عنه لا خيار لها بل هي زوجته ومتى تزوجت قبل ان يفسخ النكاح فنكاحها باطل باتفاق الأئمة وأما ان كان نكاحها الأول فاسدا فانه يفرق بينهما وتزوج من شاءت بعد انقضاء العدة

باب الرضاع

(٢٧٢) **مسئلة** ما الذي يحرم من الرضاع وما الذي لا يحرم وما دليل حديث عائشة رضي الله عنها انه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ولتينوا جميع التحريم منه وهل للماء فيه اختلاف وان كان لهم اختلاف فاهو الصواب والراجح فيه وهل حكم رضاع الصبي الكبير الذي دون البلوغ أو الذي يبلغ حكمه حكم الصغير الرضيع فان بمض النسوة يرضعن اولادهن خمس سنين وأكثر وقل وهل يقع تحريم بين المرأة والرجل المتزوجين برضاع بمض قراباتهم لبعض وبينوه بيانا شافيا

الجواب الحمد لله حديث عائشة حديث صحيح متفق على صحته وهو متلق بالقبول فان الأئمة اتفقوا على العمل به ولفظه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب والثاني يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة وقد استثنى بعض الفقهاء المستأخرين من هذا العموم صورتين وبعضهم أكثر من ذلك وهذا خطأ فانه لا يحتاج ان يستثنى من الحديث شيء ونحن نبين ذلك فنقول اذا ارتضع الرضيع من المرأة خمس رضعات في الحولين صارت المرأة امه وصار

زوجها الذي جاء اللبن بوطئه ابيه فصلا ابنا لكل منهما من الرضاعة وحينئذ فيكون جميع اولاد
 للمرأة من هذا الرجل ومن غيره جميع اولاد الرجل منها ومن غيرها اخوة له سواء ولدوا
 قبل الرضاع أو بعده باتفاق الأئمة وإذا كان أولادها اخوته كان اولاد اولادها اخوته
 فلا يجوز للمرتضع أن يتزوج احدا من أولادها ولا أولاد أولادها فاتهم أما اخوته واما
 اولاد اخوته وذلك يحرم من الولادة واخوة المرأة واخواتها اخواله وخالاته من الرضاع
 وابوها واما اجداده وجداته من الرضاع فلا يجوز له أن يتزوج احدا من اخوتها ولا من
 اخوتها واخوة الرجل اعمامه وعماته وابو الرجل وامهاته اجداده وجداته فلا يتزوج باعمامه
 وعماته ولا باجداده وجداته لكن يتزوج بأولاد الاعمام والعمات فان جميع اقارب الرجل
 حرام عليه الا اولاد الاعمام والعمات واولاد الخلل والخللات كما ذكر الله في قوله (يا أيها النبي
 انا أحللتنا لك ازواجك اللاتي آتيت اجورهن وما مملكت يمينك مما أفاء الله عليك وبنات عمك
 وبنات عماتك وبنات خالك وبنات خالاتك اللاتي هاجرن منك) فهؤلاء الاصناف الاربعة
 هن المباحات من الاقارب فيحرم من الرضاعة واذا كان المرتضع ابنا للمرأة وزوجها فاولاده
 اولاد اولادها ويحرم على أولاده ما يحرم على الاولاد من النسب فهذه الجهات الثلاث
 منها تنتشر حرمة الرضاع واما اخوة المرتضع من النسب وابوه من النسب وأمه من النسب
 فهم أجناب ابيه وامه واخوته من الرضاع ليس بين هؤلاء وهؤلاء صلة ولا نسب ولا رضاع
 لان الرجل يمكن أن يكون له أخ من أبيه وأخ من امه ولا نسب بينهما بل يجوز لاخته من
 ابيه أن يتزوج اخاه من امه فكيف اذا كان أخ من النسب واخت من الرضاع فانه يجوز
 لهذا أن يتزوج هذا ولهذا ان يتزوج بهذا وبهذا تزول الشبهة التي تعرض لبعض الناس فانه
 يجوز للمرتضع أن يتزوج أخوه من الرضاعة بامه من النسب كما يتزوج باخته من النسب ويجوز
 لاخته من النسب أن يتزوج اخته من الرضاعة وهذا لا نظير له في النسب فان أخ الرجل
 من النسب لا يتزوج بامه من النسب واخته من الرضاع ليست بنت أبيه من النسب
 ولا ريسته فلهذا جاز أن يتزوج به فيقول من لا يحقق يحرم في النسب على أخي أن يتزوج
 امي ولا يحرم مثل هذا في الرضاع وهذا غلط منه فان نظير المحرم من النسب ان يتزوج
 اخته أو أخوه من الرضاعة بان هذا الاخ أو بامه من الرضاعة كما لو ارتضع هو وآخر من

امرأة والابن لفعل فانه يحرم على اخته من الرضاعة أن تتزوج اخاه واخته من الرضاعة
 لكونهما أخوين للترضع ويحرم عليهما ان يتزوجا اباه وأمه من الرضاعة لكونهما ولديهما من
 الرضاعة لا لكونهما اخوى ولديهما فمن تدبر هذا ونحوه زالت عنه الشبهة وأما رضاع كبير فانه
 لا يحرم في مذهب الأئمة الأربعة بل لا يحرم الارضاع الصغير كالذي رضع في الحولين. وفيمن
 رضع قريبا من الحولين نزاع بين الأئمة لكن مذهب الشافعي واحد أنه لا يحرم فاما الرجل الكبير
 والمرأة الكبيرة فلا يحرم أحدهما على الآخر برضاع القراب مثل ان ترضع زوجته لاخته من
 النسب فهنا لا تحرم عليه زوجته لما تقدم من انه يجوز له أن يتزوج بالتي هي اخته من الرضاعة لاخته
 من النسب اذ ليس بينه وبينها صلة نسب ولا رضاع وانما حرمت على اخيه لانها امه من
 الرضاع وليست ام نفسه من الرضاع وام المارضة من الرضاع لا تكون اما لاخته من النسب
 لانها انما ارضعت الرضيع ولم ترضع غيره نعم لو كان للرجل نسوة يطأهن وارضعت كل
 واحدة طفلا لم يحز ان يتزوج أحدهما الآخر ولهذا ما سئل ابن عباس عن ذلك قال اللقاح
 واحد وهذا مذهب الأئمة الأربعة لحديث ابي القيس الذي في الصحيحين عن عائشة وهو
 معروف وتحرم عليه ام اخيه من النسب لانها أمه أو امرأة أبيه وكلاهما حرام عليه وأما أم
 أخيه من الرضاعة فليست امه ولا امرأة أبيه لان زوجها صاحب الابن ليس ابا لهذا لا من
 النسب ولا من الرضاعة فاذا قال القائل ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاعة
 ما يحرم من النسب وام اخيه من النسب حرام فكذلك من الرضاع قلنا هذا تليس وتدليس
 فان الله لم يقل حرمت عليكم امهات اخواتكم وانما قال حرمت عليكم امهاتكم وقال تعالى (ولا
 تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء) فحرم على الرجل امه ومنكوحة أبيه وان لم تكن امه وهذه
 تحرم من الرضاعة فلا يتزوج امه من الرضاعة. واما منكوحة أبيه من الرضاعة فالمشهور عند
 الأئمة انها تحرم لكن فيها نزاع لكونها من المحرمات بالصهر لا بالنسب والولادة وليس الكلام
 هنا في تحريمها فانه اذا قيل تحرم منكوحة أبيه من الرضاعة وفينا بعموم الحديث. واما ام اخيه
 التي ليست اما ولا منكوحة أب فهذه لا توجد في النسب فلا يجوز ان يقال تحرم من النسب
 فلا يحرم نظيرها من الرضاعة فتبقى أم الأم من النسب لاخته من الرضاعة أو الأم من الرضاعة
 لاخته من النسب لا نظير لها من الولادة فلا تحرم وهذا متفق عليه بين المسلمين والله أعلم

(٢٧٣) (مسئلة) في امرأة اعطت لامرأة اخرى ولدا وهما في الحلم فلم تنتشر المرأة التي اخذت الولد الا ونديها في فم الصبي فاتترعته منه في ساعته وما علمت هل ارتضع أم لا فهل يحرم على الصبي المذكور ان يتزوج من بنات المرأة المذكورة أم لا

(الجواب) لا يحرم على الصبي المذكور بذلك ان يتزوج واحدة من أولاد هذه المرأة فانها ليست امه والله أعلم ولا تحرم عليه بالشك عند احد من الائمة الاربية

(٢٧٤) (مسئلة) في رجل رمد ففصل عينيه بابن زوجته فهل تحرم عليه اذا حصل لبها في بطنه ورجل يحب زوجته فلب معها فوضع من لبنها فهل تحرم عليه

(الجواب) الحمد لله اما غسل عينيه بابن امرأته يجوز ولا تحرم بذلك عليه امرأته لوجوبين احدهما انه كبير والكبير اذا ارتضع من امرأته أو من غير امرأته لم تنتشر بذلك حرمة الرضاع عند الائمة الاربية وجاهير العلماء لما دل على ذلك الكتاب والسنة وحديث عائشة في قصة سالم مولى ابي حذيفة مختص عندهم بذلك لاجل انهم يبنوه قبل تحريم التبنى الثاني ان حصول اللبن في الدين لا ينشر الحرمة ولا أعلم في هذا نزاعا ولكن تنازع العلماء في السعوط وهو ما اذا دخل في افه بعد تنازعهم بالوجور وهو ما يطرح فيه من غير رضاع واكثر العلماء على ان الوجور يحرم وهو اشهر الروايتين عن أحمد وكذلك يحرم السعوط في احدي الروايتين عنه وهو مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي قولان والجواب عن المسئلة الثانية ان ارتضاعه لا يحرم امرأته في مذهب الائمة الاربية

(٢٧٥) (مسئلة) في امرأة أودعت بنتها عند امرأة أخيها وغابت وجاءت فقالت ارضعيتها فقالت لا وحلفت على ذلك ثم ان ولد أخيها كبر وكبرت بنتها الصغيرة واختها ارتضعت مع أخيه الذي يريد ان يتزوج بها فهل يجوز ذلك

(الجواب) اذا كانت البنت لم ترضع أم الخاطب ولا الخاطب ارتضع من امها جاز ان يتزوج احدهما بالآخر وان كان آخرتها واخواتها من أم الخاطب فان هذا لا يؤثر باجماع المسلمين بل الطفل اذا ارتضع من امرأة صارت امه وزوجها صاحب اللبن اباه وصار أولادها اخوته واخواته واما اخوة المرتضع من النسب وابوه من النسب وامه من النسب فهم أجناب يجوز لهم ان يتزوجوا اخواته كما يجوز من النسب ان يتزوج اخت الرجل من امه باخيه من

ايه وكل هذا متفق عليه بين المسلمين بلا نزاع فيه والله أعلم

(٢٧٦) (مسئلة) في رجل له بنات خالة اختان الواحدة رضعت معه والاخرى لم ترضع معه فهل يجوز له ان يتزوج التي لم ترضع معه

(الجواب) اذا ارتضع منها خمس رضعات في الحولين صار ابناً لها وحرم عليه جميع بناتها من ولد قبل الرضاع ومن ولد بعده لانهن اخواته باتفاق العلماء ومتى ارتضعت المخطوبة من ام لم يجز لها ان تتزوج واحداً من ابني المرضعة واما اذا كان الخاطب لم يرضع من ام المخطوبة ولا هي رضعت من امه فانه يجوز ان يتزوج احدهما بالاخر باتفاق العلماء وان كان اخوتها تراضعا والله اعلم

(٢٧٧) (مسئلة) في رجل خطب قرابته فقال والده هي رضعت معك ونهاه عن التزويج فلما توفي ابوه تزوج بها وكان العدول شهدوا على والدتها انها أرضعته ثم بعد ذلك انكرت وقالت ماقلت هذا القول الا لغرض فهل يحل تزويجها

(الجواب) ان كانت الام معروفة بالصدق وذكرت انها ارضعته خمس رضعات فانه يقبل قولها في ذلك فيفرق بينهما اذا تزوجها في أصح قولي العلماء كما ثبت في صحيح البخاري ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر عقبة بن الحرث ان يفارق امرأته لما ذكرت الامة السوداء انها ارضعته واما اذا شك في صدقها أو في عدد الرضعات فانها تكون من الشبهات فاجتنابها اولى لا يحكم بالتفريق بينهما الا بحجة توجب ذلك واذا رجعت عن الشهادة قبل التزويج لم تحرم الزوجة لكن ان عرف انها كاذبة في رجوعها وانها رجعت لانه دخل عليها حتى كتمت الشهادة لم يحل التزويج والله أعلم

(٢٧٨) (مسئلة) فيمن تسلط عليه ثلاثة الزوجة والقط والنمل الزوجة ترضع من ليس ولدها وتنكد عليه حاله وفراشه بذلك والقط ياكل الفراش والنمل يدب في الطعام فهل لهم حرق بونهم بالنار أم لا وهل يجوز لهم قتل القط وهل لهم منع الزوجة من ارضاعها

(الجواب) ليس للزوجة أن ترضع غير ولدها الا باذن الزوج والقط اذا صال على ماله فله دفعه عن الصول ولو بالقتل وله ان يرميه بمكان بعيد فان لم يمكن دفع ضرره الا بالقتل قتل وأما النمل فيدفع ضرره بغير التحريق والله أعلم

(٢٧٩) **مسئلة** في اختين ولهما بنات وبنين فاذا أرضع الاختان هذه بنات هذه وهذه بنات هذه فهل يحرم من على اللبن أم لا

الجواب اذا أرضعت المرأة الطفلة خمس رضعات في الحولين صارت بنتا لها وصار جميع أولاد المرضعة اخوة لهذه المرضعة ذكورهم واناثهم من ولد قبل الرضاع ومن ولد بعده فلا يجوز لاحد من أولاد المرضعة أن يتزوج المرضعة بل يجوز لاخت المرضعة أن يتزوجوا بأولاد المرضعة الذين لم يرتضعوا من امهن فالتحريم انما هو على المرضعة لا على اخوتها الذين لم يرتضعوا فيجوز ان يتزوج اخت اخته اذا كان هو لم يرتضع من امها وهي لم ترتضع من امه واما هذه المرضعة فلا تتزوج واحدا من أولاد من أرضعتها وهذا باتفاق الائمة واصل هذا ان المرضعة تصير المرضعة امها فيحرم عليها أولادها وتصير اخوتها واخواتها اخوالها وخالاتها ويصير الرجل الذي له اللبن اباهما وأولاده من تلك المرأة وغيرها اخوتها واخوة الرجل أعمامها وعماتها ويصير المرتضع وأولاده وأولاد أولاده أولاد المرضعة والرجل الذي در اللبن بوطئه وأما اخوة المرتضع واخواته وابوه وامه من النسب فهم أجناب لا يحرم عليهم بهذا الرضاع شيء وهذا كله باتفاق الائمة الاربعة وان كان لهم نزاع في غير ذلك

(٢٨٠) **مسئلة** في رجل له بنت ابن عم ووالد البنت المذكور قد رضع بام الرجل المذكور مع أحد اخواته وذكرت ام الرجل المذكورة انه لما رضعها كان عمره أكثر من حولين فهل للرجل المذكور أن يتزوج بنت عمه

الجواب ان كان الرضاع بعد تمام الحولين لم يحرم شيئا

(٢٨١) **مسئلة** في رجل ارتضع من امرأة وهو طفل صغير على بنت لها ولها اخوات أصغر منها فهل يحرم منهن احد أم لا

الجواب اذا ارتضع من امرأة خمس رضعات في الحولين صار ابنا لتلك المرأة لجميع الاولاد الذين ولدوا قبل الرضاع والذين ولدوا بعده هم اخوة لهذا المرتضع باتفاق المسلمين أيضا

(٢٨٢) **مسئلة** في امرأة مطلقه وهي ترضع وقد آجرت لبنها ثم انقضت عدتها وتزوجت فهل للمستأجر ان يمنحها ان تدخل على زوجها خشية ان يحمل منه فيقل اللبن على الولد

﴿الجواب﴾ اما مجرد الشك فلا يمنع الزوج ما يستمتع به الوطئ لاسيما وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لقد هممت أن أنهى عن ذلك ثم ذكرت أن فارس والروم يفعلون ذلك فلا يضر أولادهم فقد أخبر صلى الله عليه وسلم أنهم يفعلون ذلك فلا يضر الأولاد ولم ينه عنه وإذا كان كذلك لم يجوز منع الزوج حقه إذا لم يكن فيه منع الحق السابق المستحق بعقد الأجارة

(٢٨٣) ﴿مسئلة﴾ في الأب إذا كان عاجزا عن أجره الرضاع فهل له إذا امتنع الأم عن الاسترضاع الأ باجرة أن يسترضع غيرها

﴿الجواب﴾ نعم لانه لا يجب عليه ما لا يقدر عليه
(٢٨٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج امرأة بعد امرأة وقد ارتضع طفل من الأولى وللأب من الثانية بنت فهل للمرتضع أن يتزوج هذه البنت وإذا تزوجها ودخل بها فهل يفرق بينهما وهل في ذلك خلاف بين الأئمة

﴿الجواب﴾ إذا ارتضع الرضاع المحرم لم يجوز له أن يتزوج هذه البنت في مذاهب الأئمة الأربعة بلا خلاف بينهم لأن اللبن للفحل وقد سئل ابن عباس عن رجل له امرأتان أرضعت أحدهما طفلا والأخرى طفلة فهل يتزوج أحدهما الآخر فقال لا للقاح واحد والأصل في ذلك حديث عائشة المتفق عليه قالت استأذن عليّ أفلح أخو أبي القعيس وكانت قد أرضعتني امرأة أبي القعيس فقلت لا آذن لك حتى أستأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألته فقال انه عمك فليلج عليك فقالت قلت يا رسول الله باني أنت وامى إنما أرضعتني المرأة ولم يرضعني فقال انه عمك فليلج عليك يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة وإذا تزوجها ودخل بها فإنه يفرق بينهما بلا خلاف بين الأئمة والله أعلم

(٢٨٥) ﴿مسئلة﴾ هل تقبل شهادة المرضعة أم لا

﴿الجواب﴾ ان كان الشاهد ذاعدا قبل قوله في ذلك لكن في تحليفه نزاع وقد روى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه يخاف أن كانت كاذبة لم يحل الحول حتى يبيض ثديها
(٢٨٦) ﴿مسئلة﴾ في طفل ارتضع من امرأة مع ولدها رضعة أو بعض رضعة ثم تزوجت برجل آخر فرزقت منه ابنة فهل يحل للطفل المرتضع تزويج الابنة على هذه الصورة

أم لا وما دليل مالك رحمه الله وأبي حنيفة في أن المصاة الواحدة أو الرضعة الواحدة تحرم مع ما ورد من الأحاديث التي خرجها مسلم في صحيحه منها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحرم المصاة ولا المصتان ومنها أنه صلى الله عليه وسلم قال لا تحرم الاملاجة ولا الاملاجتان ومنها أن رجلا من بني عامر بن صعصعة قال يا رسول الله هل تحرم الرضعة الواحدة قال لا ومنها عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من نسخت بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرء من القرآن وما حجتها مع هذه الأحاديث الصحيحة

(الجواب) هذه المسئلة فيها نزاع مشهور في مذهب الشافعي وأحمد في المشهور عنه لا يحرم الا خمس رضعات لحديث عائشة المذكور وحديث سالم مولى أبي حذيفة لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم امرأة أبي حذيفة بن عتبة بن أبي ربيعة أن ترضعه خمس رضعات وهو في الصحيح أيضا فيكون ما دون ذلك لم يحرم فيحتاج الى خمس رضعات وقيل يحرم الثلاث فصاعدا وهو (قول طائفة) منهم أبو ثور وغيره وهو رواية عن أحمد واحتجوا بما في الصحيح لا تحرم المصاة ولا المصتان ولا الاملاجة ولا الاملاجتان قالوا مفهومه ان الثلاث تحرم ولم يحتاج هؤلاء بحديث عائشة قالوا لانه لم يثبت انه قرآن الا بالتواتر وليس هذا بمتواتر فقال لم الاولون معنا حديثان صحيحان مثبتان أحدهما يتضمن شيئين حكما وكونه قرآنا فثبت من الحكم يثبت بالأخبار الصحيحة وأما ما فيه من كونه قرآنا فهذا لم يثبت ولم تصور ان ذلك قرآن انما نسخ رسمه وبقي حكمه فقال اولئك هذا تناقض وقراءة شاذة عند الشافعي فان عنده أن القراءة الشاذة لا يجوز الاستدلال بها لانها لم تثبت بالتواتر كقراءة ابن مسعود فصيام ثلاثة أيام متتابعات واجابوا عن ذلك بجوابين أحدهما ان هذا فيه حديث آخر صحيح وايضا فلم يثبت انه نفي قرآنا لكن بين حكمه والثاني أن هذا الاصل لا يقول به أكثر العلماء بل مذهب أبي حنيفة بل ذكر ابن عبد البر اجماع العلماء على أن القراءة الشاذة اذا صح النقل بها عن الصحابة فانه يجوز الاستدلال بها في الاحكام (والقول الثاني) في المسئلة انه يحرم قليله وكثيره كما هو مذهب أبي حنيفة ومالك وهي رواية ضعيفة عن أحمد وهؤلاء احتجوا بظاهر قوله (وامهاتكم اللاتي أَرْضَعْنَكُمْ واخواتكم من الرضاعة) وقال اسم الرضاعة في القرآن مطلق واما

الاحاديث فمنهم من لم يبلغه ومنهم من اعتقد أنها ضعيفة ومنهم من ظن أنها تخالف ظاهر
 القرآن واعتقد أنه لا يجوز تخصيص عموم القرآن وتقييد مطلقه بأخبار الآحاد قال (الاولون) هذه
 أخبار صحيحة ثابتة عند أهل العلم بالحديث وكونها لم تبلغ بعض السلف لا يوجب ذلك ترك
 العمل بها عند من يعلم صحتها وأما القرآن فإنه يحتمل أن يقال فكما أنه قد علم بدليل آخر أن
 الرضاعة مقيدة بسن مخصوص فكذلك يعلم أنها مقيدة بقدر مخصوص وهذا كما أنه علم بالسنة
 مقدار الفدية في قوله (فقدية من صيام أو صدقة أو نسك) وإن كان الخبر المروي خبراً واحداً
 بل كما ثبت بالسنة أنه لا تنكح المرأة على عمتها ولا تنكح المرأة على خالتها وهو خبر واحد
 بظاهر القرآن واتفق الأمة على العمل به وكذلك فسر بالسنة المتواترة وغير المتواترة بحمل
 قوله خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها وفسر بالسنة المتواترة أمور من العبادات
 والكفارات والحدود ما هو مطلق من القرآن فالسنة تفسر القرآن وتبينه وتدل عليه وتبر
 عنه والتقييد بالخمسة له أصول كثيرة في الشريعة فإن الإسلام بني على خمس والصلوات
 المفروضة خمس وليس فيما دون خمس صدقة والأوقاف بين النصب خمس أو عشر أو خمس
 عشرة وأنواع البر خمس كما قال تعالى (ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب
 والنبين) وقال في الكفر فن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وأولو العزم
 وأمثال ذلك بقدر الرضاع المحرم ليس بغريب في أصول الشريعة والرضاع إذا حرم لكونه
 ينبت اللحم وينشّر العظم فيصير نباته به كنباته من الأبوين وإنما يحرم من الرضاع ما يحرم
 من الولادة ولهذا لم يحرم رضاع الكبير لأنه بمنزلة الطعام والشراب والرضعة والرضعتان
 ليس لهما تأثير كما أنه قد يسقط اعتبارها كما يسقط اعتبار ما دون نصاب السرقة حتى لا تقطع
 الأيدي بشيء من التافه واعتباره في نصاب الزكاة فلا يجب فيها شيء إذا كان أقل ولا بد من
 حد فاصل فهذا هو التنبيه على ما أخذ الآية في هذه المسئلة وبسط الكلام فيها يحتاج إلى
 ورقة أكبر من هذه وهي من أشهر مسائل النزاع والنزاع فيها من زمان الصحابة والصحابة
 رضي الله عنهم تنازعوا في هذه المسئلة والتابعون بعدهم وأما إذا شك هل دخل اللبن في جوف
 الصبي أو لم يحصل فيها لا يحكم بالتحريم بلا ريب وإن علم أنه حصل في فمه فإن حصول اللبن في
 الفم لا ينشر الحرمة باتفاق المسلمين

(٢٨٧) (مسئلة) في رجل تزوج بامرأة وولده منها أولاد عديدة فلما كان في هذه المدة حضر من نازع الزوجة وذكر لزوجها ان هذه الزوجة التي في عصمتك شربت من لبن امك (الجواب) ان كان هذا الرجل معروفا بالصدق وهو خير بما ذكر واخبر انها وضعت من أم الزوج خمس رضعات في الحولين رجع الى قوله في ذلك والا لم يجب الرجوع وان كان قد عاين الرضاع والله أعلم

(٢٨٨) (مسئلة) في رجل له قرينة لم يراضع هو وابوها لكن لها اخوة صغار تراضعوا قبل يحل له ان يتزوج بها وان دخل بها وورزق منها ولدا فما حكمهم وما قول العلماء فيهم (الجواب) الحمد لله اذا لم يرضع هو من امها ولم ترضع هي من امه بل أخوته رضعوا من امها واخوتها رضعوا من امه كانت حلالا له باتفاق المسلمين بمنزلة اخت أخيه من أبيه فان الرضاع ينشر الحرمة الى المرتضع وذريته والى الرضعة والى زوجها الذي وطئها حتى صار لها لبن فتصير الرضعة امها وولدها قبل الرضاع وبعده اخو الرضيع ويصير الرجل أباه وولده قبل الرضاع وبعده اخو الرضيع فاما اخوة المرتضع من النسب وابوه من النسب فهم أجناب من أبويه من الرضاة واخوته من الرضاع وهذا كله متفق عليه بين المسلمين الا انتشار الحرمة الى الرجل فان هذه تسمى مسئلة الفعل والذي ذكرناه هو مذهب الائمة الاربية وجمهور الصحابة والتابعين وكان بعض السلف يقول لبن الفعل لا يحرم والنصوص الصحيحة هي تقرر مذهب الجماعة

(٢٨٩) (مسئلة) في اختين أشقاء لاحدهما بنتان والاخرى ذكر وقد ارتضعت واحدة من البنتين وهي الكبيرة مع الولد فهل يجوز له ان يتزوج بالتي لم ترضع معه (الجواب) اذا ارتضعت الواحدة من أم الصبي ولم يرضع هو من امها جازله أن يتزوج اختها باتفاق المسلمين

(٢٩٠) (مسئلة) في امرأة ذات بل ولها لبن على غير ولد ولا حمل فارضعت طفلة لها دون الحولين خمس رضعات متفرقات وهي الرضعة عمة الرضيع من النسب ثم اراد ابن بنت هذه الرضعة ان يتزوج بهذه الرضيعه فهل يحرم ذلك (الجواب) أما اذا وطئها زوج ثم بعد ذلك تاب لها لبن فهذا اللبن ينشر الحرمة فاذا

ارتضعت طفلة خمس رضعات صارت بنتها وابن بنتها ابن أختها وهي خالته سواء كان الارتضاع مع طفل أو لم يكن وأما اختها من النسب التي لم ترضع فيحل له ان يتزوج بها ولو قدر ان هذا الابن ثاب لامرأة لم تتزوج قط فهذا ينشر الحرمة في مذهب ابى حنيفة ومالك والشافعي وهي رواية عن أحمد وظاهر مذهبه انه لا ينشر الحرمة والله أعلم

(٢٩١) ﴿مسئلة﴾ في رجل ارتضع مع رجل وجاء لاحدهما بنت فهل للمرتضع ان يتزوج بالبنت

﴿الجواب﴾ اذا ارتضع الطفل من المرأة خمس رضعات في الحولين صار ابنا لها وصار جميع اولادها اخوته الذين ولدتهم قبل الرضاعة والذين ولدتهم بعد الرضاعة والرضاعة يحرم فيها ما يحرم من الولادة بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واتفاق الائمة فلا يجوز لاحد ان يتزوج بنت الآخر كما لا يجوز ان يتزوج بنت اخيه من النسب باتفاق الائمة

كتاب النفقات على الزوج وغير ذلك

(٢٩٢) ﴿مسئلة﴾ في رجل تزوج عند قوم مدة سنة ثم جرى بينهم كلام فادعوا عليه بكسوة سنة فاخذوها منه ثم ادعوا عليه بالنفقة وقالوا هي تحت الحجر وما اذا لك ان تنفق عليها فهل يجوز ذلك

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين اذا كان الزوج تسلمها التسليم الشرعى وهو أو أبوه أو نحوهما يطعمها كما جرت به العادة لم يكن للاب ولا لها ان تدعى بالنفقة فان هذا هو الاتفاق بالمعروف الذي كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وسائر المسلمين في كل عصر ومصر وكذلك نص على ذلك ائمة العلماء بل من كلف الزوج ان يسلم الى ابنيها دراهم ليشتري لها بهاءا يطعمها في كل يوم فقد خرج عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمين وان هذا قد قاله بمض الناس فكيف اذا كان قد اتفق عليها باقرار الاب لها بذلك وتسليمها اليهم مع انه لا بد لها من الأكل ثم اراد ان يطلب النفقة ولا يمتد بما اتفقوا عليها فان هذا باطل في الشريعة لا يحتمله اصلا ومن توهم ذلك معقدا ان النفقة حق لها كالدين فلا بد ان يقبضه الولى وهو لم ياذن فيه كان مخطئا من وجوه منها ان المقصود بالنفقة اطعامها لا حفظ المال لها

(الثاني) ان قبض الولي لها ليس فيه فائدة (الثالث) ان ذلك لا يحتاج الى اذنه فانه واجب لها بالشرع والشارع اوجب الاتفاق عليها فلو نهي الولي عن ذلك لم ينفذ اليه (الرابع) ان اقراره لها مع حاجته الى النفقة اذن عرفي ولا يقال انه لم يامن الزوج على النفقة لوجبهما أحدهما ان الاثمان بها حصل بالشرع كما أوتى الزوج على بدنها والقسم لها أو غير ذلك من حقوقها فان الرجال قوامون على النساء والنساء عوان عند الرجال كما دل على ذلك الكتاب والسنة الثاني ان الاثمان العرفي كاللفظي والله اعلم

(٢٩٣) (مسئلة) في رجل تزوج بإمرأة ودخل بها وهو مستدر النفقة وهي ناشز ثم ان والدها أخذها وسافر من غير اذن الزوج فاذا يجب عليها

(الجواب) الحمد لله اذا سافر بها بغير اذن الزوج فانه يمزر على ذلك وتمزر الزوجة اذا كان التخاف يمكنها ولا نفقة لها من حين سافرت والله اعلم

(٢٩٤) (مسئلة) في رجل ماتت زوجته وخلفت له ثلاث بنات فاعطاهم لحيه وجماته وقال روحوا بهم الى بلدكم حتى اجي اليهم فتاب عنهم ثلاث سنين فهل على والدهم نفقتهم وكسوتهم في هذه المدة ام لا

(الجواب) الحمد لله ما أنفقوه عليهم بالمعروف بنية الرجوع به على والدهم فلم الرجوع به عليه اذا كان ممن تلزمه نفقتهم والله اعلم

(٢٩٥) (مسئلة) في رجل حلف على زوجته وقال لا هجرنك ان كنت ما تصلي فامتنعت من الصلاة ولم تصل وهجر الرجل فراشها فهل لها على الزوج نفقة ام لا وماذا يجب عليها اذا تركت الصلاة

(الجواب) الحمد لله اذا امتنعت من الصلاة فانها تستتاب فان تابت والاقتلت وهجر الرجل على ترك الصلاة من اعمال البر التي يحبها الله ورسوله ولا نفقة لها اذا امتنعت من تمكينه الا مع ترك الصلاة والله اعلم

(٢٩٦) (مسئلة) في رجل طلق زوجته طلاقاً واحداً وكانت حاملاً فسقطت فهل تسقط عنه النفقة ام لا

(الجواب) نعم اذا الت سقطا انقضت به المدة وسقطت به النفقة وسواء كان قد نفخ

فيه الروح ام لا اذا كان قد تين فيه خلق الانسان فان لم يتين فقيه نزاع
(٢٩٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل عجز عن الكسب ولا له شيء وله زوجة واولاد فهل يجوز
لولده الموصر ان ينفق عليه وعلى زوجته واخوته الصغار

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين نعم على الولد الموصر ان ينفق على أبيه وزوجته وأبيه وعلى
اخوته الصغار وان لم يفعل ذلك كان عاقلا يبه قاطعا رحمه مستحقا له قوبة الله تعالى في الدنيا
والآخرة والله اعلم

(٢٩٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل له بنت سبع سنين ولها والدة متزوجة وقد أخذها بحكم
الشرع الشريف بحيث انه ليس لها كافل غيره وقد اختارت ام المذكورة ان تأخذها من
الرجل بكفالتها الى مدة معلومة وهو يخاف ان ترجع عليه فيما بعد بالكسوة والنفقة عند
بعض المذاهب وكيف نسخة ما يكتب بينهما

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين ما دام الولد عندها وهي تنفق عليه وقد أخذته على ان
تنفق عليه من عندها ولا ترجع على الاب لانفقة لها باتفاق الائمة أى لا ترجع عليه بما انفقت
هذه المدة لكن لو ارادت ان تطالب بالنفقة في المستقبل فللاب ان يأخذ الولد منها أيضا فانه
لا يجمع لها بين الحضانة في هذه الحال ومطالبة الاب بالنفقة مع ما ذكرنا بالانزاع لكن
لو انفقا على ذلك فهل يكون المقدر بينهما لازما هذا فيه خلاف والمشهور من مذهب أبي حنيفة
والشافعي وأحمد لا يكون لازما ومذهب مالك هو لازم واذا كان كذلك فلا ضرر للاب في
هذا الالتزام والله اعلم

(٢٩٩) ﴿مسئلة﴾ في امرأة طلقها زوجها ثلاثا وابرأت الزوج من حقوق الزوجية
قبل علمها بالحمل فلما بان الحمل طالبت الزوج بفرض الحمل فهل يجوز لها ذلك أم لا

﴿الجواب﴾ اذا كان الامر كما ذكر لم تدخل نفقة الحمل في البراء وكان لها ان
تطلب نفقة الحمل ولو علمت بالحمل وأبرأته من حقوق الزوجية فقط لم يدخل في ذلك نفقة
الحمل لانها يجب بعد زوال النكاح وهي واجبة للحمل في اظهر قولي العلماء كاجرة الرضاع
وفي الآخر هي الزوجة من أجل الحمل فتكون من جنس نفقة الزوجات والصحيح انها
من جنس نفقة الاقارب كاجرة الرضاع اللهم الا ان يكون البراء بمقتضى انه لا تبقي بينهما

مطالبة بمد النكاح ابدا فاذا كان الامر كذلك ومقصودهما للبراءة بحيث لا يبقى الاخر مطالبة
بوجه فهذا يدخل فيه البراء من نفقة الحمل

(٣٠٠) (مسئلة) في رجل له ولد وطلب منه ما يعونه

(الجواب) اذا كان موسرا وابوه محتاجا فطيه ان يعطيه تمام كفايته وكذلك اخوته اذا
كانوا عاجزين عن الكسب فعليه ان ينفق عليهم اذا كان قادرا على ذلك ولا يه ان يأخذ من
ماله ما يحتاجه بنير اذن الابن وليس للابن منه

(٣٠١) (مسئلة) في رجل عليه وقف من جده ثم على ولده وهو يتناول اجرته وله
ملك زاد اجرة كثيرة وغيرها والكل معطل وله ولد معسر وله أهل واولاد فطلب ابته بعض
الاماكن ليدوبه فلم يجبه فهل يجوز له ذلك وهل يجب على الاب ان يؤجره وينفق على ولده
أو يجب عليه ان يبيع منهم شيئا يعطيه لولده يتكسب فيه وهل يجب عليه النفقة مع غنى
الوالد واعسار الولد

(الجواب) نعم عليه نفقة ولده بالمعروف اذا كان الولد فقيرا عاجزا عن الكسب والوالد
موسرا واذا لم يمكن الانفاق على الولد الا باجارة ما هو متعطل في عقاره وبعمارة ما يمكن عمارته
منه أو يتمكن الولد من أن يؤجر ويعمر ما ينفق منه على نفسه فعلى الوالد ذلك بل من كان
له عقار لا يعمره ولا يؤجره فهو سفيه مبذر لماله فينبغي ان يحجر عليه الحاكم لمصلحة نفسه لئلا
يضيع ماله فاما اذا كان له ولد يتعين ذلك لاجل مصلحته ومصلحة ولده والله أعلم

(٣٠٢) (مسئلة) في رجل له ولد كبير فسافر مع كرائم امواله في البحر المالح وله آخر
صراهق من ام اخرى مطلقة منه ولها أب وام والولد عندهم مقيم فاراد والده اخذه وتسفيره
صحبة أخيه بنير رضا الوالدة وغير رضا الولد فهل له ذلك

(الجواب) يخير الولد بين أبويه فان اختار المقام عند امه وهي غير مزوجة كان عندها
ولم يكن للاب تسفيره لكن يكون عند أبيه نهارا ليعلمه ويؤدبه وعند امه ليلا وان اختار ان
يكون عند الاب كان عنده واذا كان عند الاب ورأي من المصلحة له تسفيره ولم يكن في ذلك
ضرر على الولد فله ذلك والله أعلم

(٣٠٣) (مسئلة) في رجل له زوجة وله مدة سبع سنين لم يتفجع بها لاجل مرضها

فهل تستحق عليه نفقة أم لا فان لم تكن تستحق وحكم عليه حاكم فهل يجب عليه اعطاؤه أم لا
 ﴿الجواب﴾ نعم تستحق النفقة في مذهب الأئمة الاربعة

(٣٠٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل وطئ اجنبية وحملت منه ثم بمه ذلك تزوج بها فهل يجب
 عليه فرض الولد في تربيته أم لا

﴿الجواب﴾ الولد ولد زنا لا يلحقه نسبه عند الأئمة الاربعة ولكن لابد ان ينفق عليه
 المسلمون فانه يتيم من اليتامى ونفقة اليتامى على المسلمين مؤكدة والله أعلم

(٣٠٥) ﴿مسئلة﴾ في مريض طلب من رجل ان يطيبه وينفق عليه ففعل فهل للمنفق
 ان يطالب المريض بالنفقة

﴿الجواب﴾ ان كان ينفق طالبا للموض لفظا أو عرفا فله المطالبة بالموض والله أعلم
 (٣٠٦) ﴿مسئلة﴾ في امرأة مزوجة محتاجة فهل تكون نفقتها واجبة على زوجها
 أو من صداقها

﴿الجواب﴾ المزوجة المحتاجة نفقتها على زوجها واجبة من غير صداقها وأما صداقها
 المؤخر فيجوز ان تطالب به فان اعطاها فحسن وان امتنع لم يجبر حتى يقع بينهما فرقة بموت أو
 طلاق أو نحوه والله أعلم

(٣٠٧) ﴿مسئلة﴾ في الصدقة على المحتاجين من الاهل وغيرهم فان كان مال الانسان
 لا يتسع للاقارب والاباعد فان نفقة القريب واجبة عليه فلا يعطي البعيد ما يضر بالقريب وأما
 الزكاة والكفارة فيجوز ان يعطى منها القريب الذي لا ينفق عليه والقريب أولى اذا استوت الحاجة
 (٣٠٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل له مطلقة وله منها ولد وقد تزوجت وكفلته سته ثم سته

تزوجت وكفلته خالته وسافر وابه مدة سبع سنين وقد طلبوا فرض السنين الماضية
 ﴿الجواب﴾ اذا حكم له به الحاكم لم يكن لامه ان تعفيه عنه واذا غيبت عنه والحالة هذه لم
 يكن لها ان تطالبه بالنفقة المفروضة ولا بما انفق عليه والحالة هذه

(٣٠٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل له ولد وله مال والوالد فقير وله عائلة وزوجة غير والد الولد
 الكبير فهل يجب على ولده نفقة والده ونفقة اخوته وزوجته أم لا

﴿الجواب﴾ اذا كان الاب عاجزا عن النفقة والابن قادرا على الانفاق عليهم فعليه الانفاق عليهم

(٣١٠) (مسألة) في رجل طليز عن نفقة بنته وكان غائبا وهي عند أمها وجدتها تنفق عليها مع أنها موسرة وليس عليه فرض فهل لها أن ترجع بالنفقة المدة التي كان عاجزا عن النفقة فيها وهل القول بقوله في اعساره إذا لم يعرف له مال أو قول المدعي وإذا كان مقيما في بلد فيها خيره ويريد أخذ بنته معه وهو يسافر سفر نفقة فيستحق السفر بها أو تكون الحضنة لأمها (الجواب) أما المدة التي كان عاجزا عن النفقة فيها فلا نفقة عليه ولا الرجوع لمن اتفق فيها بتير لأنه بنير نزاع بين العلماء وإنما النزاع فيما إذا اتفق منفق بدون أدنه مع وجوب النفقة على الأب فقيل يرجع بما اتفق غير متبرع كما هو مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد في قول ولا يجوز حبسه على هذه النفقة ولا على الرجوع بها حتى يثبت الوجوب بإساره وإذا اختلفا في الإسار ولم يعرف له مال فالقول بقوله مع يمينه وإذا كان مقيما في غير بلد الأم فالحضنة له لا للأم وإن كانت الأم أحق بالحضنة في البلد الواحد وهذا أيضا مذهب الأئمة والله أعلم

(٣١١) (مسألة) في رجل متزوج بأمرأة ولها ولد من غيره وله فرض على أبيه فتأوله أمه والزوج يقوم بالصبي بكفته ومؤنته مدة سنين وحين تزوج الرجل كان من الصداق خمسة دنانير حالة فشارطته على أنها لا تطالبه بها إذا كان ينفق على الولد مادام الصبي عنده ولم تعين له كلفة ولا نفقة فهل له مطالبة أم الصبي بكلفة مدة مقامه عنده

(الجواب) إذا كان الأمر على ما ذكر ولم يوف امرأته بما شرطت له فليس له أن يطالب بما اتفق على الصبي إذا كان الاتفاق بمعروف فإنه ليس متبرعا بذلك وسواء اتفق بأذن أم لا

(٣١٢) (مسألة) في امرأة توفيت وخلفت من الورثة ولدا ذكرا وقد ادعى على أبيه بالصداق والكسوة فهل يلزم الزوج الكسوة الماضية قبل موتها والابن محتاج

(الجواب) إذا كان الأمر على ما ذكر فعلى الأب أن يوفيه ما يستحقه بل لو لم يكن له من ميراث وكان محتاجا عاجزا عن الكسوة فعلى الأب إذا كان موسرا أن ينفق عليه وعلى زوجته وأولاده الصغار المحتاجين والعاجزين عن الكسب

(٣١٣) (مسألة) في رجل له ولد وتوفي ولده وخلف ولدا عمره ثمان سنين والزوجة تطالب الجد بالفرض وبعد ذلك تزوجت وطلقت ولم يعرف الجد بها وقد أخذت الولد وسافرت ولا يعلم الجد بها فهل يلزم الجد فرض أم لا

(الجواب) اذا تزوجت الام فلا حضنة لها واذا سافرت سقر نفقة فالحضنة للجد حوتها ومن حضنته ولم تكن الحضنة لها وطالبت بالنفقة لم يكن لها ذلك ظمها غللة بالحضنة فلا تستحق اللطالة بالنفقة وان كان الجد عاجزا عن نفقة ابن ابنة لم يجب عليه نفقة (مسئلة) (٣١٤) في رجل تزوج بامرأة ما ينتفع بها ولا تطاوعه في أمر وتطلب منه نفقة وكسوة وقد ضيقت عليه أمور فهل تستحق عليه نفقة وكسوة

(الجواب) اذا لم تمكنه من نفسها أو خرجت من داره بغير اذنه فلا نفقة لها ولا كسوة وكذلك اذا طلب منها ان تسافر معه فلم تفعل فلا نفقة لها ولا كسوة حيث كانت ناشزا عاصية له فيما يجب له عليها طاعته لم يجب لها نفقة ولا كسوة

(مسئلة) (٣١٥) هل يجوز للمامل في القراض ان ينفق على نفسه من مال القارض حضرا وسفرا واذا جاز هل يجوز ان يبسط لذيد الأكل والتمتات منه أم يقتصر على كفايته المعتادة

(الجواب) الحمد لله رب العالمين ان كان بينهما شرط في النفقة جاز ذلك وكذلك ان كان هناك عرف وعادة معروفة بينهما واطلق العقد فانه يحمل على تلك المادة واما بدون ذلك فانه لا يجوز ومن العلماء من يقول له النفقة مطلقا وان لم يشترط كما يقوله أبو حنيفة ومالك والشافعي في قول والمشهور ان لا نفقة بحال ولو شرطها وحيث كانت له النفقة فليس له النفقة الا بالمعروف وأما البسط الخارج عن المعروف فيكون محسوبا عليه

(مسئلة) (٣١٦) في رجل خطب امرأة فستل عن نفقته فقيل له من الجهات السلطانية شيء فابى الولي تزويجها فذكر الخاطب ان فقهاء الحنفية جوزوا تناول ذلك فهل ذكر ذلك أحد في جواز تناوله من الجهات وهل للولي المذكور دفع الخاطب بهذا السبب مع رضاه المخطوبة (الجواب) أما الفقهاء الأئمة الذين يفتي بقولهم فلم يذكر أحد منهم جواز ذلك ولكن في أوائل الدولة السلجوقية أفنى طائفة من الحنفية والشافعية بجواز ذلك وحكى أبو محمد بن حزم في كتابه اجماع العلماء على تحريم ذلك وقد كان نور الدين محمود الشهيد التركي قد أبطل جميع الوظائف المحدثه بالشأم والجزيرة ومصر والحجاز وكان أعرف الناس بالجهاد وهو الذي أقام الاسلام بعد استيلاء الافرنج والقرامطة على أكثر من ذلك ومن فعل ما يستفد حكمه متأولا

تأويلا سائنا لاسيما مع حاجته لم يجعل فلسفا بمجرد ذلك لكن بكل حال فالولى له ان يمنع موليته
 ممن يتناول مثل هذا الرزق الذي يستفده حراما سيما وان رزقها منه فاذا كان الزوج يطعمها من
 غيره أو تأكل هي من غيره فله أن يزوجه اذا كان الزوج متاولا فيما يأكله

باب الهبة والصدقات والعطايا

﴿والهديات وغير ذلك ومسائل شتى﴾

(٣١٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل أقطع فدان طين وتركه بديوان الاحباس فزرعه ثم مات
 الجندي فترك عليه غيره فنع من ذلك فاخذ توقيع السلطان المطلق له بان يجري على عادته فتمه
 وقد زرعه فهل له اجرة الارض ام الزرع

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا كان المقطع اعطاه اياه من اقطاعه وخرج من ديوان الاقطاع
 الى ديوان الاحباس الذي لا يقطع وأمضى ذلك فليس للمقطع الثاني انتزاعه واما ان كان المقطع
 الاول تبرع له به من اقطاعه وللمقطع الثاني ان يتبرع وان لا يتبرع فالامر موكل للثاني
 والزرع لمن زرعه ولصاحب الارض اجرة المثل من حين اقطع الى حين كمال الانتفاع وأما
 قبل اقطاعه فالمنفعة كانت للاول المتبرع لا للثاني والله أعلم

(٣١٨) ﴿مسئلة﴾ في الرجل يهب الرجل شيئا اما ابتداء أو يكون ديناً عليه ثم يحصل
 بينهما شأن فيرجع في هبته فهل له ذلك واذا أنكر الهبة وحلف الموهوب اليه انه لا يستحق
 الواهب في ذمته شيئا هل يبحث أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله ليس لواهب ان يرجع في هبته غير الوالد الا ان تكون الهبة على
 جهة المعاوضة لفظاً أو عرفاً فاذا كانت لاجل عوض ولم يحصل فللواهب الرجوع فيها والله أعلم
 (٣١٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل توفت زوجته وخلفت أولاداً وموجودات تحت يده وليس
 له قدرة ان يتزوج فهل له أن يشتري من موجود الاولاد جارية تخدمهم وبطأها أو يتزوج
 من ماله

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا لم يكن ذلك مضراً بأولاده فله أن يملك من ماله ما يشتري
 به أمة بطأها وتخدمهم والله أعلم

(٣٧٠) (مسئلة) في امرأة وهبت لزوجها كتابها ولم يكن لها أب سوى أخوة فهل لهم ان يمتنعوها ذلك

(الجواب) الحمد لله رب العالمين ليس لأخوتها عليها ولاية ولا حبر فان كانت ممن يجوز تبرعها في مالها صحت هبتها سواء رضوا أو لم يرضوا والله أعلم

(٣٧١) (مسئلة) في رجل أعطي أولاده الكبار شيئاً ثم أعطى لأولاده الصغار نظيره ثم أنه قال اشتروا بالربع ملكاً وأوقفوه على الجميع بمد أن قبضوا ما أعطاهم فهل يكون هذا رجوعاً أم لا

(الجواب) الحمد لله لا يزول ملك الولدين المملكين بما ذكر اذ ليس ذلك رجوعاً في الهبة ولو كان رجوعاً في الهبة لم يجوز له الرجوع في مثل هذه الهبة فانه اذا أعطى الولدين الآخرين ما عدل به بينهما وبين الباقيين فليس له ان يرجع عن المدل الذي أمره الله به ورسوله كيف وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم اتقوا الله واعملوا في أولادكم وقال اني لأشهد على الجور وقال في التفضيل اردده وقال على سبيل التهديد للمفضل أشهد على هذا غيري والله أعلم

(٣٧٢) (مسئلة) في رجل قدم لأمير مملوكاً على سبيل التعويض المعروف بين الناس من غير مبايعة فكث الفلام عند الأمير مدة سنة يخدمه ثم مات الأمير فهل لصاحب المملوك التعلق على وريثة الأمير بوجه ثمن أو اجرة خدمة أو بحال من الاحوال

(الجواب) نعم اذا وهبه بشرط الثواب لفظاً أو عرفاً فله أن يرجع في الموهوب ما لم يحصل له الثواب الذي استحقه اذا كان الموهوب باقياً وان كان نالفاً فله قيمته أو الثواب والثواب هنا هو عوض المشروط على الموهوب

(٤٢٢) (مسئلة) في امرأة تملك زيادة عن نحو الف درهم ونوت أن تهب ثيابها لبنتها فهل الافضل ان تبقى قماشها لبنتها أو تمنح بها

(الجواب) الحمد لله نعم تمنح بهذا المال وهو الف درهم ونحوها وتزوج البنت بالباقي ان شاءت فان الحج فريضة مفروضة عليها اذا كانت تستطيع اليه سبيلاً ومن لها هذا المال تستطيع السبيل

(٣٢٤) (مسئلة) في رجل له جارية فادق لولده ان يستمتع بالجارية المذكورة ويطأها

ولم يصدر منه تملك له بالجارية ولا هبة ولا غير ذلك وان الجارية حصل لها ولد من ولد مالك الجارية المذكورة فهل يكون الاذن في الاستمتاع والوطى تملكاً للولد وهل يكون الولد حراً وتكون الجارية أم ولد لولد مالك الجارية فيحرم بيعها للمالك والد العبي الاذن لولده في استمتاعها ووطئها

(الجواب) الحمد لله هذه المسئلة تنبئ على أصابين أحدهما صفة العقود ومذهب مالك وأحمد في المشهور من مذهبه وغيرهما ان البيع والهبة والاجارة لا تقتصر الى صيغة بل يثبت ذلك بالمعاطاة فاعده الناس فيما أوهبة أو اجارة فهو كذلك ومذهب الشافعي المشهور اعتبار الصيغة الا في مواضع مستثناة وحيث كان ذلك بالصيغة فليس لذلك عند الجمهور صيغة محدودة في الشرع بل المرجع في الصيغة المقيدة لذلك الى عرف الخطاب وهذا مذهب الجمهور ولذلك صححوا الهبة بمثل قوله امرتك هذه الدار واطعمتك هذا الطعام وحملتك على هذه الدابة ونحو ذلك مما يفهم منه أهل الخطاب به الهبة وتجهيز المرأة بجهازها الى بيت زوجها تملك كما أفنى به أصحاب ابني حنيفة واحد وغيرهما وذلك ان الله ذكر البيع والاجارة والعطية مطلقاً في كتابه ليس اما حد في اللغة ولا اشرع فيرجع فيها الى العرف والمقصود بالخطاب افهام المعاني فاي لفظ دل عليه مقصود العقد انقذه وعلى هذا قاعدة الناس اذا اشترى أحدهم لابنه أمة وقال خذها لك استمتع بها ونحو ذلك كان هذا تملكاً عندهم وايضا فن كان يعلم ان الامة لا توطأ الا بملك اذا اذن لابنه في الاستمتاع بها لا يكون مقصوده الاتملكها فان كان قد حصل مايدل على التملك على قول جمهور العلماء وهو أصح قولهم كان الابن واطئاً في ملكه وولده حر لاحق بالنسب والامة أم ولد له لاتباع ولا توهب ولا تورث وأما ان قدرا ان الاب لم يصدر منه تملك بحال واعتقد الابن انه قد ملكها كان ولده ايضاً حراً ونسبه لاحق ولاحد عليه وان اعتقد الابن ايضاً انه لم يملكها ولكن وطئها بالاذن فهذا ينبنى على الاصل الثاني فان العلماء اختلفوا فيمن وطئ أمة غيره باذنه قال مالك يملكها بالقيمة حبلى أو لم تحبل وقال الثلاثة لا يملكها بذلك فعلى قول مالك هي أيضاً ملك للولد وأم ولد له وولده حر وعلى قول الثلاثة الامة لاتصير أم ولد لكن الولد هل يصير حراً مثل ان يطأ جارية امرأته باذنها فيه عن أحمد روايتان احدهما لا يكون حراً وهذا مذهب ابني حنيفة وان ظن انها حلال له والثاني ان الولد يكون حراً وهذا

هو الصحيح اذا ظن الواطي انها حلال فهو المنصوص عن الشافعي واحمد في المرتين فاذا
وطي الامة المراهونة باذن الراهن وظن ان ذلك جائز فلن ولده ينمقد حرا لاجل النسبة فان
شبه الاعتقاد أو الملك يسقط الملك باتفاق الأئمة فكذلك يؤثر في حرية الولد ونسبه كما لو
وطئها في نكاح فاسد أو ملك فاسد فان الولد يكون حرا باتفاق الأئمة وأبو حنيفة يخالفهما في
هذا ويقول الولد مملوك وأما مالك فعنده ان الواطي قد ملك الجارية بالوطء المأذون فيه وهل
على هذا الواطي بالاذن قيمة الولد فيه قولان للشافعي أحدهما وهو المنصوص عن أحمد
انه لا يلزمه قيمته لانه وطئ باذن المالك فهو كما لو أتلف ماله باذنه والثاني تلزمه قيمته وهو
قول بعض أصحاب أحمد ومن أصحاب الشافعي من زعم ان هذا مذهبه قولاً واحداً وأما
المهر فلا يلزمه في مذهب أحمد ومالك وغيرهما وللشافعي فيه قولان أحدهما يلزمه كما هو مذهب
أبي حنيفة وكل موضع لا نصير الامة أم ولد فانه يجوز بيعها

(٣٢٥) ﴿مسئلة﴾ في رجل وهب لاولاده ممالك ثم قصد عتقهم فهل الافضل
استرجاعهم منهم وعتقهم أو ابقاؤهم في يد الاولاد

﴿الجواب﴾ الحمد لله ان كان اولاده محتاجين الى الممالك فتركرم لاولاده افضل من
استرجاعهم وعتقهم بل صلة ذى الرحم المحتاج افضل من العتق كما ثبت في الصحيح ان ميمونة زوج
النبي صلى الله عليه وسلم اعتقت جارية لها فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لو أعطيتها
اخوالك كان خيرا لك فاذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد فضل اعطاء الخال على العتق فكيف
الاولاد المحتاجون واما ان كان الاولاد مستغنيين عن بعضهم فعتقه حسن وله ان يرجع في
هذه الهبة عند الشافعي واحمد وغيرهما ولا يرجع فيها عند أبي حنيفة والله أعلم

(٣٢٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل اشترى جارية ووطئها ثم ملكها لولده فهل يجوز لولده وطئها
﴿الجواب﴾ الحمد لله لا يجوز لابن ان يطأها بعد وطئ ابيه والحال هذه باتفاق المسلمين ومن
استحل ذلك فانه يستتاب فان تاب والا قتل وفي السنن عن البراء بن عازب قال رأيت خالي
ابا بردة ومعه راية فقلت الى اين فقال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى رجل تزوج
امراة ابيه فامرني أن أضرب عنقه وأخس ماله ولا نزاع بين الأئمة انه لا فرق بين وطئها
بالنكاح وبين وطئها بملك اليمن

(٣٢٧) **مسئلة** في رجل مات وخلف ولدين ذكرا وبنتا وزوجة وقسم عليهم الميراث ثم ان لهم اختا بالمشرق فلما قدمت تطلب ميراثها فوجدت الولدين ماتا والزوجة أيضا ووجدت الموجود عند اختها فلما ادعت عليها والزمته بذلك تخافت من القطيعة بينهما فاشهدت على نفسها بانها أبرأتها فلما حصل الإبراء معها حلف زوجها بالطلاق ان اختها لا تجيء اليها ولا هي تروح لها والمذكورة لم تنهبها المال الا لتحصيل الصلة والمودة بينهما ولم يحصل غرضها فهل لها الرجوع في الهبة وهل يمنع الإبراء ان تدعى بذلك وتطلب أم لا

الجواب الحمد لله رب العالمين اذا كانت قد قاتت عند الهبة أنا هب اختي لتعيني على اموري وتعاون أنا وهي في بلاد الغربة أو قالت لها اختها هبيني هذا الميراث قالت ما أهبك الا لتخدميني في بلاد الغربة ثم أوهبها أو جرى بينهما من الاتفاق ما يشبه ذلك بحيث وهبتها لاجل منفعة تحصل لها منها فاذا لم يحصل لها الغرض فلها ان تفسخ الهبة وترجع فيها فالعوض في مثل هذه الهبة فيه قولان في مذهب احمد وغيره قيل ان منفعتها تكون بقدر قيمة ذلك والله أعلم (٣٢٨) **مسئلة** في رجل له أولاد وهب لهم ماله ووهب أحدهم نصيبه لولده وقد رجع الوالد الاول فيما وهبه لاولاده فردوا عليه الا الذي وهبه لولده امتنع فهل يلزمه ان يترعه من ولده ويسلمه لوالده

الجواب الحمد لله اذا كان قد وهب لولده شيئا ولم يتطرق به حق الغير مثل ان يكون قد صار عليه دين أو زوجوه لاجل ذلك فله ان يرجع في ذلك والله أعلم (٣٢٩) **مسئلة** في امرأة اعطاه زوجها حقوقها في حال حياته ولها منه اولاد واعطاها مبلغا عن صداقها لتتفع به نفسها واولادها فان ادعى عليها أحد واراد ان يحققها فهل يجوز لها أن تحلف لنفي الظلم عنها

الجواب الحمد لله اذا وهب لاولاده منها ما وهبه وقبض ذلك ولم يكن فيه ظلم لاحد كان ذلك هبة صحيحة ولم يكن لاحد ان يترعه منها واذا كان قد جعل نصيب الاولاد اليها حيا وميتا وهي أصل لم يكن لاحد ترعه منها واذا حلفت تحلف ان عندها للميت شيء والله أعلم (٣٣٠) **مسئلة** في دار لرجل وانه تصدق منها بالنصف والربع على ولده لصلبه والباقي وهو الربع تصدق به على اخته شقيقته ثم بعد ذلك توفي ولده الذي كان تصدق عليه

بالنصف والربع ثم ان المتصدق تصدق بجميع الدار على ابنته فهل تصح الصدقة الاخيرة ويبتطل ما تصدق به أم لا

﴿الجواب﴾ اذا كان قد ملك اخته الربع تملكا مقبوضا وملك ابنته الثلاثة ارباع

فلك الاخت ينتقل الى وراثتها لا الى البنت وليس للمالك ان ينقله الى ابنته والله أعلم

(٣٣١) ﴿مسئلة﴾ في رجل أهدي الامير هدية لطلب حاجة أو التقرب أو للاشتغال بالخدمة عنده أو ما أشبه ذلك فهل يجوز أخذ هذه الهدية على هذه الصورة أم لا وان أخذ العطية انبعثت النفس الى قضاء الشغل وان لم يأخذ لم تنبعث النفس في قضاء الشغل فهل يجوز اخذها وقضاء شغلها أو لا يأخذ ولا يقضى ورجل مسوع القول عند مخدومه اذا اعطوه شيئا للاكل أو هدية لغير قضاء حاجة فهل يجوز أخذها وان ردها على المهدى انكسر خاطره فهل يحمل اخذ هذه أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله في سنن ابي داود وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من شفع لاختيه شفاعا فاهدى له هدية فقبلها فقد اتى بابا عظيما من أبواب الربا وسئل ابن مسعود عن السحت فقال هو ان تشفع لاختك شفاعا فيهدي لك هدية فتقبلها فقال له أرايت ان كانت هدية في باطل فقال ذلك كفر ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون ولهذا قال العلماء ان من أهدي هدية لولى أمر ليفعل معه ما لا يجوز كان حراما على المهدى والمهدى اليه وهذه من الرشوة التي قال فيها النبي صلى الله عليه وسلم لعن الله الراشي والمرتشى والرشوة تسمى البرطيل والبرطيل في اللغة هو الحجر المستطيل فاه فاما اذا أهدي له هدية ليكف ظلمه عنه أو يعطيه حقه الواجب كانت هذه الهدية حراما على الآخذ وجاز للدافع ان يدفعها اليه كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول اني لا أعطى أحدهم العطية فيخرج بها يتأبطها نارا قيل يا رسول الله فلم تعطهم قال يا بوني الا ان يسألوني ويأبى الله لي البخل ومثل ذلك اعطاء من أعتق وكنتم عتقه أو أسر خبرا أو كان ظالما للناس فاعطاء هؤلاء جائز للمعطي حرام عليهم أخذه وأما الهدية في الشفاعا مثل ان يشفع لرجل عند ولى أمر ليرفع عنه مظلمة أو يوصل اليه حقه أو يولي له ولاية يستحقها أو يستخدمه في الجند المقاتلة وهو مستحق لذلك أو يعطيه من المال الموقوف على الفقراء أو الفقهاء أو القراء أو النساك أو غيرهم وهو من أهل الاستحقاق ونحو هذه الشفاعا

التي فيها اعانة على فعل واجب أو ترك محرم فهذه أيضا لا يجوز فيها قبول الهدية ويجوز للمهدي
 ان يبذل في ذلك ما يتوصل به الي أخذ حقه أو دفع الظلم عنه هذا هو المنقول عن السلف
 والأئمة الا كابر وقد رخص بعض المتأخرين من الفقهاء في ذلك وجعل هذا من باب الجلالة
 وهذا مخالف للسنة واقوال الصحابة والأئمة فهو غلط لان مثل هذا العمل هو من المصالح العامة
 التي يكون القيام بها فرضا اما على الاعيان واما على الكفاية ومتى شرع اخذ الجمل على مثل
 هذا لزم ان تكون الولاية واعطاء اموال النبي والصدقات وغيرها لمن يبذل في ذلك ولزم ان يكون
 كف الظلم عن يبذل في ذلك والذي لا يبذل لا يولي ولا يعطى ولا يكف عنه الظلم وان كان احق وانفع
 للمسلمين من هذا والمنفعة في هذا ليست لهذا الباذل حتى يؤخذ منه الجمل كالجمل على الآبق
 والشارد وانما المنفعة لعوم الناس أعنى المسلمين فانه يجب ان يولي في كل مرتبة اصلح من يقدر
 عليها وان يرزق من رزق المقاتلة والأئمة والمؤذنين وأهل العلم الذين هم احق الناس وانفعهم للمسلمين
 وهذا واجب على الامام وعلى الامة ان يماونوه على ذلك فأخذ جمل من شخص معين على ذلك يضي
 الى ان تطلب هذه الامور بالموض ونفس طلب الولايات منهى عنه فكيف بالموض ولزم ان من
 كان ممكنا فيها يولي ويعطى وان كان غيره احق وأولى بل يلزم تولية الجاهل والفاسق والقاجر
 وترك العالم العادل القادر وان يرزق في ديوان المقاتلة الفاسق والجبان الماجز عن القتال وترك
 العدل الشجاع النافع للمسلمين وفساد مثل هذا كثير واذا أخذ وشفع لمن لا يستحق وغيره
 أولى فليس له ان يأخذ ولا يشفع وتركها خير واذا أخذ وشفع لمن هو الاحق الاولى وترك
 من لا يستحق فحينئذ ترك الشفاعة والاخذ أضر من الشفاعة لمن لا يستحق ويقال
 لهذا الشافع الذي له الحاجة التي تقبل بها الشفاعة يجب عليك ان تكون ناصحا لله ورسوله ولأئمة
 المسلمين وعامتهم ولو لم يكن لك هذا الجاه والمال فكيف اذا كان لك هذا الجاه والمال فانت
 عليك ان تنصح المشفوع اليه فتبين له من يستحق الولاية والاستخدام والعطاء ومن لا يستحق
 ذلك وتنصح للمسلمين بفعل مثل ذلك وتنصح لله ورسوله بطاعته فان هذا من اعظم طاعته
 وتنفع هذه المستحق بمساوئته على ذلك كما عليك ان تصلى وتصوم وتجاهد في سبيل الله وأما
 الرجل المسموع الكلام فاذا أكل قدرا زائدا عن الضيافة الشرعية فلا بد له ان يكافئ المظم بمثل
 ذلك أولا ياكل القدر الزائد ولا يقبوله الضيافة الزائدة مثل قبوله للهدية وهو من جنس الشاهد

والشافع اذا أدى الشهادة وأنقلم بالشفعة انضياء أو جمل فإن هذا من أسباب الفساد والله أعلم
 (٣٣٧) (مسئلة) في رجل تبرع وفرض لامه على نفسه وهي صحيحة عاقلة في كل يوم
 درهمين وافق لها أن تستدين وتتفق عليها وترجع عليه وبقيت مقيمة عنده مدة ولم تستدن
 لها نفقة ثم توفيت ولم تترك عليها ديناً وخلفت من الورثة ابناً هذا وبنتين ثم توفي ابناً بعدهما
 فهل يصير ما فرض على نفسه ديناً في ذمته يؤخذ من تركته ويقسم على ورثتها أم لا وهل اذا
 حكم حاكم مع قولكم النفقة تسقط بمضى المدة هل ينفذ حكمه أم لا وهل يجب الاسترجاع ما
 أخذ ورثتها من تركه ولدها بهذا الوجه أم لا

(الجواب) الحمد لله رب العالمين ليس ذاك ديناً لها في ذمته ولا يقضي من تركته
 والمستحقة ورثتها وما علمت ان أحداً من العلماء قال ان نفقة القريب تثبت في الذمة لما مضى
 من الزمان الا اذا كان قد استدان عليه النفقة باذن حاكم أو انفق بنير اذن حاكم غير متبرع
 وطلب الرجوع بما انفق فهذا في رجوعه خلاف فاما استقرارها في الذمة بمجرد القرض اما
 باتفاق متبرع أو بكسبه كما يقال مثله في نفقة الزوجة فاعلمت له قائلاً فاذا كان الحكم مخالفاً
 للاجماع لم يلزم بحكم حاكم ولمن أخذ منه المال بنير حق ان يرجع بما أخذ منه ومذهب أبي حنيفة
 تسقط بمضى الزمان وان قضي بها القاضي الا أن ياذن القاضي في الاستدانة لان للقاضي ولاية
 عامة فصار كاذن الثائب وذكر بعضهم في قضاء القاضي هل يصير به ديناً روايتين لكن حملوا
 رواية الوجوب على ما اذا أمر بالاستدانة والانفاق عليهم ويرجع بذلك وكذا اذا كان الزوج
 موسراً وتمردوا امتنع عن الانفاق فطلبت المرأة أن يأمرها بالاستدانة فأمرها القاضي بذلك وترجع
 عليه لان أمر القاضي كإمره ولو قضى القاضي لها بالنفقة فأمرها بالاستدانة على الزوج لئلا يطل
 حقها في النفقة بموت أحدها لان النفقة تسقط بموت أحدها فكانت فائدة الأمر بالاستدانة
 لنا كيد حقها في النفقة لان القاضي مأمور بإيصال الحق الى المستحق وهذه طريقة لكن لو أمر
 القريب بالاستدانة ولم يستدن بل استغنى بنفقة متبرع أو بكسب له فقد فهم القاضي شمس
 الدين ان النفقة تستقر في الذمة بهذه الصورة لا طلاقهم الأمر بالاستدانة من غير اشتراط وجود
 الاستدانة وغيره انما فهم ان الاستدانة لاجل وجود الاستدانة واما الاذن في الاستدانة من غير
 وجودها لا يصير المأذون فيه ديناً حتى يستدان

(٣٣٣) (مسئلة) في رجل اشترى عبداً ووجهه علينا حتى ارى العبد ثم ظهر ان العبد كان حراً فهل يأخذ منه ما ووجهه ظناً منه انه عبده
(الجواب) نعم له أخذه

(٣٣٤) (مسئلة) في امرأة أعتقت جارية دون البلوغ وكتبت لها اموالها ولم تزل تحت يدها الى حال وفاتها أي السيدة الممتقة وخلفت ورثة فهل يصح تملكها للجارية ام للورثة انتزاعها أو بعضها

(الجواب) الحمد لله اما مجرد التملك بدون القبض الشرعي فلا يلزم به عقد الهبة بل للوارث ان ينتزع ذلك وكذلك ان كانت هبة تلجئة بحيث توهب في الظاهر وتقبض مع اتفاق الواهب والموهوب له على انه ينتزعه منه اذا شاء ونحو ذلك من الخيل التي تجعل طريقا الى منع الوارث أو التبريم حقوقهم فاذا كان الامر كذلك كانت ايضا هبة باطلة والله اعلم

(٣٣٥) (مسئلة) في رجل وهب لانسان فرسان ثم بعد ذلك بمدة طلب الواهب منه اجرتهما فقال له ما أقدر على شيء الا فرسك خذها قال الواهب ما آخذها الا ان تعطيني اجرتهما فهل يجوز ذلك وتجاوز له اجرة أم لا

(الجواب) اذا اعاد اليه العين الموهوبة فلا شيء له غير ذلك وليس له المطالبة بأجرتهما ولا مطالبته بالضمان فانه كان ضامنا لها وكان يطعمها بانتفاعها بها مقابلة لذلك

(٣٣٦) (مسئلة) في رجل تصدق على ولده بصدقة ونزلها في كتاب زوجته وقد ضعف حال الوالد وجفاه ولده فهل له الرجوع في هبته أم لا

(الجواب) اذا كان قد اعطاه للمرأة في صداق زوجته لم يكن للانسان ان يرجع فيه باتفاق العلماء

(٣٣٧) (مسئلة) في رجل اعطاه أخ له شيئا من الدنيا اقبله أم يردده وقد ورد من جاءه شيء بغير سؤال فردده فكأنما رده على الله هل هو صحيح أم لا

(الجواب) قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لعمر ما أتاك من هذا المال وانت غير سائل ولا مشرف نخذه وما لا فلا تتبعه نفسك وثبت ايضا في الصحيح ان حكيم

ابن حزام سأله فاعطاه ثم سأله فاعطاه ثم سأله فاعطاه ثم قال يا حكيم ما أكثر مسئلتك ان هذا المال خضرة حلوة فمن أخذه بسخاوة نفس بورك له فيه ومن أخذه بإشراف نفس لم يبارك له فيه فكان كالذي ياكل ولا يشبع فقال له حكيم والذي بمنك بالحق لا أرزق بمدك من أحد شيئاً فكان أبو بكر وعمر يعطيانه فلا يأخذ قتيين بهذين الحديثين ان الانسان اذا كان سائلاً بلسانه أو مشرفاً الى ما يعطاه فلا ينبغي أن يقبله الا حيث تباح له المسئلة والاستشراف وأما اذا أتاه من غير مسئلة ولا اشراف فله أخذه ان كان الذي أعطاه اعطاه حقه كما اعطى النبي صلى الله عليه وسلم عمر من بيت المال فانه قد كان عمل له فاعطاه عماله وله ان لا يقبله كما فعل حكيم بن حزام وقد تنازع العلماء في وجوب القبول والنزاع مشهور في مذهب احمد وغيره وان كان اعطاه ما لا يستحقه عليه فان قبله وكان من غير اشراف له عليه فقد احسن وأما اللقي فينبغي له ان يكافئ بالمال من أسداه اليه لخبر من أسدي اليكم معروفًا فكافئوه فان لم تجدوا له ما تكافئوه فادعوا له حتى يعلم ان قد كافئوه

(٣٣٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل وهب لزوجته الف درهم وكتب عليه بها حجة ولم يقبضها شيئاً وماتت وقد طالبه ورثتها بالمبلغ فهل له أن يرجع في الهبة

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا لم يكن لها في ذمته شيء قبل ذلك لاهذا المبلغ ولا ما يصلح ان يكون هذا المبلغ عوضاً عنه مثل ان يكون قد أخذ بعض جهازها وصالحها عن قيمته بهذا المبلغ ونحو ذلك فانه لا يستحق ورثتها شيئاً من هذا الدين في نفس الامر فان كان اقرراً فله ان يخلفهم انهم لا يعلمون ان باطن هذا الاقرار يخالف ظاهره واذا قامت بينة على المقر والمقر له بان هذا الاقرار تلجئة فلا حقيقة له ولو كان قيمة ما أقر به من مالها أقل من هذا المبلغ فصالحها على أكثر من قيمته ففي لزوم هذه الزيادة نزاع بين العلماء تبطله طوائف من أصحاب الشافعي وأحمد ويصححه أبو حنيفة وهو قياس قول أحمد وغيره وهو الصحيح والله أعلم

(٣٣٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل له أولاد ذكور وإناث فنحل البنات دون الذكور قبل وفاته فهل يبقى في ذمته شيء أم لا

﴿الجواب﴾ لا يحل له ان ينحل بعض أولاده دون بعض بل عليه أن يعدل بينهم كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال اتقوا الله واعملوا بين أولادكم وكان رجل قد نحل بعض أولاده

وطلب أن يشهده فقال اني لا اشهد على جور وأمره برد ذلك فان كان ذلك بالكلام على المسلم الى البنات ما أعطاهم حتى مات أو مرض مرض الموت فهذا مردود بأخلاق الأئمة ومن كان فيه خلاف شاذ وان كان قد اقتبضهم في الصحة ففي رده قولان للعلماء والله أعلم

(٣٤٠) (مسئلة) في الصدقة والهبة ايها افضل

(الجواب) الحمد لله الصدقة ما يعطى لوجه الله عبادة محضة من غير قصد في شخص معين ولا طلب غرض من جهته لكن يوضع في مواضع الصدقة كاهل الحاجات وأما الهبة فيقصد بها اكرام شخص معين اما المحبة وأما لصدقة وأما لطلب حاجة ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل الهبة ويثيب عليها فلا يكون لاحد عليه منة ولا يأكل أوساخ الناس التي يتطهرون بها من ذنوبهم وهي الصدقات ولم يكن يأكل الصدقة لذلك وغيره واذا تبين ذلك فالصدقة افضل الا ان يكون في الهبة معنى تكون به افضل من الصدقة مثل الاهداء لرسول الله صلى الله عليه وسلم محبة له ومثل الاهداء لقريب يصل به رحمه وأخ له في الله فهذا قد يكون افضل من الصدقة

(٣٤١) (مسئلة) في رجل وهب لابنته مصاعاً ولم يتعلق به حق لاحد وحلف بالطلاق ان لا ياخذ منها شيئاً منه واحتاج ان ياخذ منها شيئاً فهل له ان يرجع في هبته ام لا وان اعطته شيئاً من طيب نفسها هل يحث ام لا

(الجواب) الحمد لله له ان يرجع فيما وهبه لها لكنه ان فعل المحلوف عليه حنث فان كان قصده ان لا ياخذ شيئاً بغير طيب قلبها أو بغير اذنها فاذا طابت نفسها أو اذنت لم يحث

(٣٤٢) (مسئلة) في رجل اهدى الى ملك عبداً ثم ان المهدي اليه مات وولى مكانه ملك آخر فهل يجوز له عتق ذلك

(الجواب) الارقاء الذين يشترون بمال المسلمين كالتخيل والسلاح الذي يشتري بمال المسلمين أو يهدي للملوك المسلمين وذلك من اموال بيت المال فاذا تصرف فيهم الملك الثاني بعتق أو اعطاء فهو بمنزلة تصرف الاول له وهل بالاعتاق والاعطاء ينفذ تصرف الثاني كما ينفذ تصرف الاول وهذا مذهب الأئمة كلهم والله اعلم

(٣٤٣) (مسئلة) في امرأة لها أولاد غير اشقاء فخصت احد الاولاد وتصدق عليه بحصة من ملك دون بقية اخوته ثم توفيت المذكورة وهي مقيمة بالمكان المتصدق به فهل تصح الصدقة ام لا

(الجواب) الحمد لله اذا لم يقبضها حتى ماتت بطلت الهبة في المشهور من مذهب الائمة الاربعة وان اقبضته اياه لم يجز على الصحيح ان يختص به الموهوب له بل يكون مشتركا بينه وبين اخوته والله اعلم

(٣٤٤) (مسئلة) في امرأة تصدقت على ولدها في حال صحتها وسلامتها بحصة من كل ما يحتل القسمة من مدة تزيد على عشر سنين وماتت المتصدقة ثم تصدق المتصدق عليه بجميع ما تصدقت به والدته عليه على ولده في حياته وثبت ذلك جميعه بعد وفاة المتصدقة الاولى عند بعض القضاة وحكم به فهل لبقية الورثة ان تبطل ذلك بحكم استمراره بالسكنى بعد تسليمه لولدها المتصدق عليه ام لا

(الجواب) الحمد لله اذا كانت هذه الصدقة لم تخرج عن يد المتصدق حتى مات بطلت باتفاق الائمة في اقوالهم المشهورة واذا اثبت الحاكم ذلك لم يكن اثباته لذلك المقدموجبا لصحته واما الحكم بصحته وله ورثة والحالة هذه فلا يفعل ذلك حاكم عالم الا ان تكون القضية ليست على هذه الصفة فلا يكون حينئذ حاكما واما ان تكون الصدقة قد اخرجها المتصدق عن يده الى من تصدق عليه وسلمها التسليم الشرعي فهذه مسئلة معروفة عند العلماء فان لم يكن المعطى اعطى بقية الاولاد مثل ذلك والاوجب عليه ان يرد ذلك أو يعطي الباقيين مثل ذلك لما ثبت في الصحيح عن النعمان بن بشير قال نحاني أبي غلاما فقالت امي عمرة بنت رواحة لا ارضى حتى تشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم وقلت اني نخلت ابني غلاما وان امه قالت لا ارضى حتى تشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لك ولد غيره قلت نعم قال فكاهم اعطيت مثل ما اعطيته قلت لا قال اشهد على هذا غيري وفي رواية لا تشهدني فاني لا اشهد على جور واتقوا الله واعملوا بين اولادكم اردده فردده والله اعلم

(٣٤٥) (مسئلة) في رجل ملك بنته ملكا ثم ماتت وخلفت والدها وولدها فهل يجوز للرجل ان يرجع فيها كتبه لبنته ام لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين ما ملكته البنت ملكا تاما مقبوضا وماتت انتقل الى ورثتها فلا يباها السدس والباقي لابنها اذا لم يكن لها وارث وليس له الرجوع بعد موت البنت فيما ملكها بالاتفاق

(٣٤٦) ﴿مسئلة﴾ فيمن وهب لابنه هبة ثم تصرف فيها وادعى انها ملكه فهل يتضمن هذا الرجوع في الهبة أم لا

﴿الجواب﴾ نعم يتضمن ذلك الرجوع والله أعلم

(٣٤٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل قدم لبعض الاكابر غلاما والمادة جارية انه اذا قدم يعطى ثمنه أو نظير الثمن فلم يعط شيئا وتزوج وجاءه اولاد وتوفي فهل اولاده احرار أم لا وهل يرث الاولاد المالك الاصل صاحب العهدة أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا كانت العادة الجارية بالتعويض وأعطاه على هذا الشرط فانه يستحق أحد الامرين إما التعويض واما الرجوع في الموهوب وأما المملوك فانه اذا لم يعتقه الموهوب له فانه يكون باقيا على ملكه وأما اولاده فيتبعون امهم فان كانت حرة فهم احرار وان كانت مملوكة فهم ملك للمالكها لا للمالك الاب اذا الاولاد في المذاهب الاربعة وغيرها يتبعون امهم في الحرية والرق ويتبعون أباهم في النسب والولاء واذا لم يرجع الواهب حتى فات الرجوع فله ان يطالب الموهوب له بالتعويض ان كان حيا وفي تركته ان كان ميتا كسائر الديون وان كان قد عتق وله اولاد من حرة فهم احرار

(٣٤٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل عليه دين وله مال يستغرق الدين ويفضل عليه من الدين

واوهب في مرض موته لمملوك معتوق من ذلك المال فهل لاهل الدين استرجاعه أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله نعم اذا كان عليه دين مستغرق لماله فليس له في مرض الموت أن يتبرع لاحد بهبة ولا محاباة ولا ابراء من دين الا باجازة الغرماء بل ليس للورثة حق الابداء وفاء الدين وهذا باتفاق المسلمين كما ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدين قبل الوصية والتبرع في مرض الموت كالوصية باتفاق الأئمة الاربعة

(٣٤٩) ﴿مسئلة﴾ في رجل له بنتان ومطلقة حامل وكتب لابنتيه التي دينار واربع أملاك

ثم بعد ذلك ولد له مطلقة ولد ذكر ولم يكتب له شيئا ثم بعد ذلك توفي الوالد وخلف موجودا

خارجا عما كتبه لبنتيه وقسم الموجود بينهم على حكم الفريضة الشرعية فهل يفسخ ما كتب للبنات أم لا

(الجواب) هذه المسئلة فيها نزاع بين أهل العلم ان كان قد ملك البنات تملكا تاما مقبوضا فاما ان يكون كتب لمن في ذمته التي دينار من غير اقباض أو أعطاهن شيئا ولم يقبضه لمن فهذا العقد مفسوخ ويقسم الجميع بين الذكر والانثيين وأما مع حصول القبض ففيه نزاع وقد روى أن سعد بن عباد قسم ماله بين اولاده فلما مات ولد له حمل فامر أبو بكر وعمر ان يعطي الحمل نصيبه من الميراث فلهذا ينبغي ان يفعل بهذا كذلك فان النبي صلى الله عليه وسلم قال اتقوا الله واعملوا بين اولادكم وقال اني لا اشهد على جور لمن اراد تخصيص بعض اولاده بالمطية وعلى البنات ان يتقين الله ويعطين الابن حقه وقول النبي صلى الله عليه وسلم للذي خصص بعض اولاده اشهد على هذا غيري تهديدا له فانه قال اردده وقد رده ذلك الرجل وأما اذا أوصى لمن بعد موته فهي غير لازمة باتفاق العلماء والصحيح من قول العلماء ان هذا الذي خص بناته بالمطية دون حمل يجب عليه ان يرد ذلك في حياته كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم وان مات ولم يرد رد بعد موته على أصح القولين أيضا طاعة لله ورسوله واتباعا للمدل الذي أمر به واقتداء بابي بكر وعمر رضي الله عنهما ولا يحل الذي فضل أن يأخذ الفضل بل عليه ان يقاسم اخوته في جميع المال بالمدل الذي أمر الله به والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٥٠) (مسئلة) في امرأة أبرأت زوجها من جميع صداقها ثم بعد ذلك اشهد الزوج على نفسه انه طلق زوجته المذكورة على البراءة وكانت البراءة تقدمت على ذلك فهل يصح الطلاق واذا وقع يقع رجعيا أم لا

(الجواب) ان كانا قد توطئا على ان توهبه الصداق وتبريه على ان يطلقها فابراة ثم طلقها كان ذلك طلاقا بائنا وكذلك لو قال لها ابرئيني وانا اطلقك أو ان أبرأتني طلقتك ونحو ذلك من عبارات الخاصة والعامة التي يفهم منها انه سأل الابراء على أن يطلقها أو أنها ابرأته على ان يطلقها وأما ان كانت ابرأته براءة لا تتعلق بالطلاق ثم طلقها بعد ذلك فالطلاق رجعي ولكن هل لها ان ترجع في الابراء اذا كان يمكن لكون مثل هذا الابراء لا يصدر في المادة الا لأن عسكها أو خوفا من أن يطلقها أو يتزوج عليها أو نحو ذلك فيه قولان هما روايتان عن أحمد

وأما إذا كانت قد طابت نفسها بالابراء مطلقا وهو أن يكون ابتداء منها لا بسبب منه ولا عوض فيها لا ترجع فيه بلا رب والله أعلم

كتاب الجراح والديات والقود وغير ذلك

(٣٥١) (مسئلة) في يتيم له موجود تحت أمين الحكم وإن عمه تسد قتله حسدا قتله وقتب عليه ذلك فما الذي يجب عليه شرعا وما حكم الله في قسم ميراثه من وقف وغيره وله من الورثة وللدة وأخ من امه وجد لأمه وأولاد القاتل

(الجواب) الحمد لله رب العالمين أما الميراث من المال فانه لورثته والقاتل لا يرث شيئا باتفاق الأئمة بل للأم الثلث والأخ من الأم السدس والباقي لابن الأم ولا شيء للجد أبي الأم وأما الوقف فيرجع فيه إلى شرط الواقف الموافق للشرع وأما دم المقتول فانه لوؤثته وم الأم والأخ وابن الأم القاتل في مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما ومذهب مالك أنهم إن اختلفوا فأرادت الأم أمرا وابن الأم أمرا فانه يقدم ما اراده ابن الأم وهو ذو النسب في إحدى الروايات التي اختارها كثير من أصحابه وفي الثانية وهي رواية ابن القاسم التي عليها العمل عند المتأخرين إن الأمر أمر من طلب الدم سواء كان هو العاصب أو ذات الفرض والرواية الثالثة كذهب الشافعي أن من عفا من الورثة صبح عفوهم وصار حق الباقيين في الزمة لكن ابن الأم هل يقتل أباه هذا فيه قولان أيضا أحدهما لا يقتله كذهب الشافعي وأحمد في المشهور عنه وفي الثاني يقتله كقول مالك وهو قول في مذهب أحمد لكن القود ثبت للمقتول ثم انتقل إلى الوارث لكن كره مالك له قتله ومن وجب له القود فله أن يمقووله أن يأخذ الدية وإذا عفا بعض المستحقين للقود سقط وكان حق الباقيين في الدية وله أن يأخذ الدية بنير رضى القاتل في مذهب الشافعي وأحمد في المشهور وفي رواية أخرى لا يأخذ الدية إلا برضاء القاتل وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وإذا سقط القود عن قاتل الممد فانه يضرب مائة جلدة ويحبس سنة عند مالك وطائفة من أهل العلم دون الباقيين

(٣٥٢) (مسئلة) في رجل له مملوك هرب ثم رجع فلما رجع أخذ سكينته وقتل نفسه فهل يأثم سيده وهل تجوز عليه صلاة

(الجواب) الحمد لله لم يكن له ان يقتل نفسه وان كان سيده قد ظلمه واعتدى عليه بل كان عليه اذا لم يمكنه دفع الظلم عن نفسه ان يصبر الى ان يفرج الله فان كان سيده ظلمه حتى فعل ذلك مثل ان يقرر عليه في النفقة أو يعتدي عليه في الاستمال أو يضربه بغير حق أو يريد به فاحشة ونحو ذلك فان على سيده من الوزر بقدر ما نسب اليه من للمصية ولم يصل النبي صلى الله عليه وسلم على من قتل نفسه فقال لأصحابه صلوا عليه فيجوز لموم الناس ان يصلوا عليه وأما أئمة الدين الذين يقتدي بهم فاذا تركوا الصلاة عليه زجرا لغيره اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم فهذا حق والله أعلم

(٣٥٣) (مسئلة) في رجلين تضاربا وتخاصما فوقع أحدهما فمات فما يجب عليه

(الجواب) الحمد لله رب العالمين اذا خنقه الخنق الذي يموت به المرء غالبا وجب القود عليه عند جمهور العلماء كمالك والشافعي وأحمد وصاحبي أبي حنيفة ولو ادعى ان هذا لا يقتل غالبا لم يقبل منه بغير حجة فاما ان كان أحدهما قد غشي عليه بعد الخنق ورفسه الآخر برجله حتى خرج من فيه شيء فمات فهذا يجب عليه القود بلا ريب فان هنا قاتل نفسا عمدا فيجب عليه القود اذا كان المقتول يكافئه بأن يكون حرا مسلما فيسلم الى ورثة المقتول ان شاؤا ان يقتلوه وان شاؤا عفووا عنه وان شاؤا أخذوا الدية

(٣٥٤) (مسئلة) في رجلين شربا وكان معهما رجل آخر فلما أرادوا أن يراجعوا الى بيوتهم تكلموا فضرب واحد صاحبه ضربة بالدبوس فوقع عن فرسه فوقف عنده ذلك الرجل الذي معهم حتى ركب فرسه وجاء معه الى منزله ولم يقف عنده فوقع عن فرسه ثانية ثم انه أصبح ميتا فسأل رجل من أصحاب الميت ذلك الرجل خفية ولم يعلم بموته فذكر له قضيتها فشهد عليه الشهود بان فلانا ضربه ولم يسمع الشهود من الميت وان المتهم لم يظهر نفسه خوف العقوبة لكي لا يقر على نفسه وللميت بنت ترضع وأخوة

(الجواب) ان كان الذي شرب الخمر يعلم ما يقول فهذا اذا قتل فهو قاتل يجب عليه القود وعقوبة قاتل النفس باتفاق العلماء واما ان كان قد سكر بحيث لا يعلم ما يقول أو أكثر من ذلك وقتل فهل يجب عليه القود ويسلم الى أولياء المقتول ليقتلوه ان شاؤا هذا فيه قولان للعلماء وفيه روايتان عن أحمد لكن أكثر الفقهاء من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي

وكثير من أصحاب أحمد يوجبون عليه القود كما يوجبونه على الصاحي فان لم يشهد بالقتل الا واحد لم يحكم به الا ان يخلف مع ذلك اولياء المقتول خمسين يمينا وهذا اذا مات بضربه وكان ضربه عدوانا محضا فلما ان مات مع ضرب الآخر ففي القود نزاع وكذلك ان ضربه دفعا لعدوانه عليه أو ضربه مثل ما ضربه سواء مات بسبب آخر أو غيره والله أعلم

(٣٥٥) (مسئلة) في رجلين تخاصما وتقاضا فقام واحد ونطح الآخر في انفه فجري دمه فقام الذي جرى دمه خنقه ورفسه برجله في مخاضيه فوقع ميتا

(الجواب) يجب القود على الخائن الذي رفس الآخر في انثيه فان مثل هذا الفعل قد يقتل غالبا فان موته بهذا الفعل دليل على انه فعل به ما يقتل غالبا والفعل الذي يقتل غالبا يجب به القود في مذهب مالك والشافعي واحمد وصاحبي أبي حنيفة مثل ما لو ضربه في انثيه حتى مات فيجب القود ولو خنقه حتى مات وجب القود فكيف اذا اجتمعا وولى المقتول مخير ان شاء قتل وان شاء أخذ الدية وان شاء عفا عنه وليس لولى الامر ان ياخذ من القاتل شيئا لنفسه ولا لبيت المال وانما الحق في ذلك لاولياء المقتول

(٣٥٦) (مسئلة) ما حكم قتل المتعمد وما هو هل ان قتله على مال أو حقد أو على أى شيء يكون قتل المتعمد وقال قاتل ان كان قتل على مال فانه هذا او على حقد او دين فانه متعمد فقال القاتل ما المتعمد قال اذا قتله على دين الاسلام لا يكون مسلما

(الجواب) الحمد لله اما اذا قتله على دين الاسلام مثل ما يقاتل النصراني المسلمين على دينهم فهذا كافر شر من الكافر المهاد وان هذا كافر عارب بمنزلة الكفار الذين يقاتلون النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وهؤلاء يخلدون في جهنم كتحليل غيرهم من الكفار وأما اذا قتله قتلا محرما لعداوة أو مال أو خصومة ونحو ذلك فهذا من الكبار ولا يكفر بمجرد ذلك عند أهل السنة والجماعة وانما يكفر بمثل هذا الخوارج ولا يخلد في النار من أهل التوحيد أحد عند أهل السنة والجماعة خلافا للمعتزلة الذين يقولون بتخليد فساق الملة وهؤلاء قد يحتجون بقوله تعالى (ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما) وجوابهم على انها محمولة على التعمد لقتله على ايمانه واكثر الناس لم يحملوها على هذا بل قالوا هذا وعيد مطلق قد فسرته قوله تعالى (ان الله لا يفرق بين يثرب و يثرب) ويفر ما دون ذلك لمن

يشاء) وفي ذلك حكاية عن بعض أهل السنة أنه كان في مجلس فيه عمرو بن عبيد شيخ المعتزلة فقال عمرو يؤتى بي يوم القيامة فيقول الله لي يا عمرو من أين قلت أني لا اغفر لقاتل فأقول أنت يارب قلت ومن يقتل مؤمنا متعمدا جزاؤه جهنم خالدا فيها قال فقلت له فان قال لك فاني قلت ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء فن أين عامت اني لا اشاء أن اغفر لهذا فسكت عمرو بن عبيد

باب ديات النفس وغير ذلك

(٣٥٧) (مسئلة) في الانسان يقتل مؤمنا متعمدا أو خطأ واخذ منه القصاص في الدنيا أولياء المقتول والسلطان فهل عليه القصاص في الآخرة أم لا وقد قل تعالى النفس بالنفس (الجواب) الحمد لله رب العالمين أما القاتل خطأ فلا يؤخذ منه قصاص لا في الدنيا ولا في الآخرة لكن الواجب في ذلك الكفارة ودية مسلمة الى اهل القتل الا ان يصدقوا وأما القاتل عمدا اذا اقتص منه في الدنيا فهل للمقتول ان يستوفي حقه في الآخرة فيه قولان في مذهب أحمد وكذلك غيره فيما اظن منهم من يقول لاحق له عليه لان الذي عليه استوفي منه في الدنيا ومنهم من يقول بل عليه حق فان حقه لم يسقط بقتل الورثة كما لم يسقط حق الله بذلك وكما لا يسقط حق المظلوم الذي غصب ماله واعيد الى ورثته بل له ان يطالب الظالم بما حرمه من الانتفاع به في حياته والله أعلم

(٣٥٨) (مسئلة) في ثلاثة حملوا عامود رخام ثم ان منهم اثنين رموا العامود على الآخر كسروا رجله فما يجب عليهم

(الجواب) الحمد لله نعم اذا القوا عليه عامود الرخام حتى كسروا ساقه وجب ضمان ذلك لكن من العلماء من يوجب بعيرين من الابل كما هو المشهور عن أحمد ومنهم من يوجب فيه حكومة وهو ان يقوم المجني عليه كانه لا كسر به ثم يقوم مكسورا فينظر ما نقص من قيمته فيجب بقسطه من الدية والله أعلم

(٣٥٩) (مسئلة) فيمن ضرب رجلا ضربة فكك زمانا ثم مات والمدة التي مكث فيها كان ضعيفا من الضربة ما الذي يجب عليه

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين اذا ضربه عدوانا فهذا شبه عمد فيه دية مغلظة ولا قود فيه وهذا ان لم يكن موته من الضربة والله أعلم

﴿٣٦٠﴾ في امرأة دفنت ابنها بالحياة حتي مات فانها كانت مريضة وهو مريض فضجرت منه فأيجب عليها

﴿الجواب﴾ الحمد لله هذا هو الواد الذي قال الله تعالى فيه (واذا الموءدة سئلت باي ذنب قتلت) وقال تعالى (ولا تقتلوا أولاكم خشية املاق) وفي الصحيحين عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قيل له أي الذنب أعظم قال ان تجعل لله ندا وهو خلقك قيل ثم أي قال ان تقتل ولدك خشية ان يطعم معك واذا كان الله قد حرم قتل الولد مع الحاجة وخشية الفقر فلائن يحرم قتله بدون ذلك أولى وأحرى وهذه في قول الجمهور يجب عليها الدية تكون لورثته ليس لها منها شيء باتفاق الائمة وفي وجوب الكفارة عليها قولان والله أعلم

﴿٣٦١﴾ في امرأة حامل اعمدت اسقاط الجنين إما بضرب وإما بشرب دواء فأيجب عليها

﴿الجواب﴾ يجب عليها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واتفاق الامة غرة عبد اوامة تكون هذه الغرة لورثة الجنين غير امه فان كان له أب كانت الغرة لايه فان أحب ان يسقطها عن المرأة فله ذلك وتكون قيمة الغرة عشر الدية خمسين دينارا وعليها أيضا عند اكثر العلماء عتق رقبة فان لم تجد صامت شهرين متتابعين فان لم تستطع اطعمت ستين مسكينا

﴿٣٦٢﴾ في رجل عدل له جارية اعترف بوطئها بمحضرة عدول وانها حبست منه وانه سأل بدض الناس عن أشياء تسقط الحمل وانه ضرب الجارية ضربا مبرحا على فؤادها فاسقطت عقيب ذلك الضرب وان الجارية قالت انه كان ياطخ ذكره بالقطران ويطأها حتى يسقطها وانه أسقاها السم وغيره من الاشياء المسقطة مكروهة فأيجب على مالك الجارية بما ذكر وهل هذا مسقط لعدالته أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله اسقاط الحمل حرام باجماع المسلمين وهو من الواد الذي قال الله فيه (واذا الموءدة سئلت باي ذنب قتلت) وقد قال (ولا تقتلوا أولادكم خشية املاق) ولو قدر ان الشخص اسقط الحمل خطأ مثل ان يضرب المرأة خطأ فتسقط فعليه غرة عبد أو أمة بنص النبي صلى

الله عليه وسلم وأتفق الأئمة وتكون قيمة القرة بقدر عشريه الام عند جمهور العلماء كمالك
والشافعي وأحمد وكذلك عليه كفارة القتل عند جمهور الفقهاء وهو المذكور في قوله تعالى (ومن
قتل مؤمنا خطأ فحرير رقة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله الا ان يصدقوا) الى قوله تعالى
فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله وأما اذا تعدد الاسقاط فله يماقب على ذلك
عقوبة تردعه عن ذلك وذلك مما يقدح في دينه وعدالته والله أعلم

(٣٣٣) (مسئلة) في صبي دون البلوغ جنى جناية يجب عليه فيها دية مثل أن يكسر
سنا أو يقطع عينا ونحو ذلك خطأ فهل لاولياء ذلك ان يأخذوا دية الجناية من أبي الصبي وحده
اذا كلن موصرا أم يطالبوها من عم الصبي أو ابن عمه

(الجواب) الحمد لله اما اذا فعل ذلك خطأ فديته على عاقلته بلارب كالبالغ وأولى
وان فعل عمدا فعنده خطأ عند الجمهور كابي حنيفة ومالك وأحمد في المشهور عنه والشافعي في
أحد قوليه وفي القول الآخر عنه وعن أحمد ان عمده اذا كان غير بالغ في ماله وأما العاقلة التي
تحمل فهم عصيته كالم وبنيه والأخوة وبنهم باتفاق العلماء وأما أبو الرجل وابنه فهو من عاقلته
أيضا عند الجمهور كابي حنيفة ومالك وأحمد في أظهر الروايتين عنه وفي الرواية الاخرى وهو
قول للشافعي أبوه وابنه ليسا من العاقلة والذي تحمله العاقلة بالاتفاق ما كان فوق ثلث الدية
مثل قلع العين فانه يجب فيه نصف الدية وأما ما دون الثلث كدية السن وهو نصف عشر الدية
ودية الاصبع وهي عشر الدية فهذا لا تحمله العاقلة في مذهب مالك وأحمد بل هو في ماله عند
الشافعي وعند أبي حنيفة لا تحمله ما دون دية للسن والموضحة وهو الفدر كارش الشجة
التي دون الموضحة واذا وجب على الصبي شيء ولم يكن له مال حمله عنه أبوه في أحد
الروايتين عن أحمد وروى ذلك عن ابن عباس وفي الرواية الاخرى وهو قول الاكثرين انه
في ذمته وليس على ابيه شيء والله أعلم

(٣٦٤) (مسئلة) في رجل ضرب رجلا بسيف شل يده ثم انه جاءه ودفع اليه أربعة
افدنة طين سواد مصالحة ثم أكلها اثنا عشر سنة ولم يكتب بينه وبينه ابراء وحال المضروب
ضعيف فهل يلزم الضارب الدية أم لا

(الجواب) ان كان صالحه عن شلل يده على شيء وجب ما اصطلاحا عليه ولم يكن لهذا

ان يزيد ولا لهذا ان يتقصه وامان كان اعطاه شيئا بلا مصالحة فله ان يطلب تمام حقه
وشلل اليد فيه دية اليد والله أعلم

(٣٦٥) (مسئلة) في اثنين أحدهما حر والآخر عبد حملوا خشبة فتهورت منهم الخشبة
من غير عمد فأصاب رجلًا فقام يومين وتوفي فما يجب على الحر والعبد وماذا يجب على مالك
العبد اذا تقيب العبد

(الجواب) ان حصل منهما تفريط او عدوان وجب الضمان عليهما وان كان هو المفريط بوقوفه
حيث لا يصلح فلا ضمان وان لم يحصل تفريط منهما فلا ضمان عليهما وان كان بطريق السبب
فلا ضمان واذا وجب الضمان عليهما نصفين فنصيب العبد يتعلق برقبته فان شاء سيده ان يسلمه
في الجناية وان شاء ان يقتديه واذا افتداه فانه يقتديه باقل الأمرين من قيمته وقدر جنايته في
مذهب الشافعي واحمد في احدي الروايتين عنه وفي الاخرى وفي مذهب مالك يفديه بارش
الجناية بالنار ما بلغ فاما ان جنى العبد وهرب بحيث لا يمكن سيده تسليمه فليس على السيد شي
الا ان يختار والله أعلم

(٣٦٦) (مسئلة) في رجل يهودي قتله مسلم فهل يقتل به أو ماذا يجب عليه
(الجواب) الحمد لله لا قصاص عليه عند أئمة المسلمين ولا يجوز قتل الذي بغير حق فانه قد
ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يقتل مسلم بكافر ولكن يجب عليه الدية
فقيل الدية الواجبة نصف دية المسلم وقيل ثلث ديته وقيل يفرق بين العمد والخطأ فيجب في
العمد مثل دية المسلم ويروي ذلك عن عثمان بن عفان ان مسلما قتل ذميا فلفظ عليه ووجب
عليه كمال الدية وفي الخطأ نصف الدية ففي السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم انه جعل دية الذي
نصف دية المسلم وعلى كل حال تجب كفارة القتل أيضا وهي عتق رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام
شهرين متتابعين

(٣٦٧) (مسئلة) في مسلم قتل مسلما متعمدا بغير حق ثم تاب بعد ذلك فهل ترجى له
التوبة وينجو من النار أم لا وهل يجب عليه دية أم لا

(الجواب) قاتل النفس بغير حق عليه حقتان حق لله بكونه تعدي حدود الله وانتهك
حرماته فهذا الذنب يغفره الله بالتوبة الصحيحة كما قال تعالى (قل يا عبادي الذين أسرفوا على

أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ان الله يغفر الذنوب جميعا) أي لمن تاب وقال (والذين لا يدعون مع الله الها آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله الا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانا الا من تاب وآمن وعمل عملا صالحا فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات وكان الله غفورا رحيما) وفي الصحيحين وغيرهما عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلا قتل تسعة وتسعين رجلا ثم سأل عن أعلم أهل الأرض فدل عليه فسأله هل من توبة فقال أبعد تسعة وتسعين تكون لك توبة فقتله فكمّل به مائة ثم مكث ما شاء الله ثم سأل عن أعلم أهل الأرض فدل عليه فسأله هل لي من توبة قال ومن يحول بينك وبين التوبة ولكن انت قرية كذا فان فيها قوما صالحين فاعبد الله معهم فادركه الموت في الطريق فاختمت فيه ملائكة الرحمة وملائكة العذاب فبعث الله ملكا يحكم بينهم فامر ان يقاس فالى اي القريتين كان أقرب الحق به فوجدوه أقرب الى القرية الصالحة فغفر الله له * والحق الثاني حق الآدميين فعلى القاتل أن يعطي أولياء المقتول حقهم فيمكنهم من القصاص أو يصلحهم بمال أو يطلب منهم العفو فاذا فعل ذلك فقد أدى ما عليه من حقهم وذلك من تمام التوبة وهل يبقى للمقتول عليه حق بطاله به يوم القيامة على قولين للعلماء في مذهب أحمد وغيره ومن قال يبقى له فانه يستكثر القاتل من الحسنات حتى يعطي المقتول من حسناته بقدر حقه ويبقى له ما سبق فاذا استكثر القاتل التائب من الحسنات رجيت له رحمة الله وانجاء من النار ولا يقنط من رحمة الله الا القوم الفاسقون

(٣٦٨) ﴿مسئلة﴾ في رجلين تخاصما وتماسكا بالأيدي ولم يضرب أحدهما الآخر وكان أحدهما مريضا ثم تفارقا في عافية ثم بعد اسبوع توفي أحدهما وهرّب الآخر قبل موته بثلاثة أيام فسك أبو الهارب والزموه باحضار ولده فاعتمد ان الخصم لم يمت والنزم لاهله انه معها ثم عليه كان هو القائم به فلما مات اعتقلوا أباه تسعة اشهر فراضى أبوه أهل الميت بمال وبراءة للهموم وكل أهله فهل لهذا الملتزم بالمبلغ ان يرجع على أحد من بني عمه واخوته بشيء من المبلغ وهل يبرأ الهارب

﴿الجواب﴾ ان ثبت ان الهارب قتله خطأ بان يكون أحدهما مريضا وقد ضربه الآخر ضربا شديدا يزيد في مرضه وكان سببا لموته فالدية على العاقلة فلي عصبة بنى المم وغيرهم ان

يتحملوا هذا القدر الذي رضي به أهل القتل فإنه أخف من الدية وأما إن لم يثبت شيء من ذلك لكن أخذ الاب بمجرد اقراره لم يلزمهم باقرار الاب شيء وليس لأهل الدية الذين صالحوا على هذا القدر ان يطالبوا بأكثر منه والله أعلم

(٣٦٩) ﴿مسئلة﴾ في رجلين اختلفا في قتل النفس عمدا فقال أحدهما ان هذا ذنب لا ينفر وقال الآخر اذا تاب تاب الله عليه

﴿الجواب﴾ أما حق المظلوم فإنه لا يسقط باستغفار الظالم القاتل لافي قتل النفس ولا في سائر مظالم العباد فان حق المظلوم لا يسقط بمجرد الاستغفار لكن تقبل توبة القاتل وغيره من المظلمة فيغفر الله له بالتوبة الحق الذي له وأما حقوق المظلومين فإن الله يوفيهن إياها إماما من حسنات الظالم وإماما من عنده والله أعلم

(٣٧٠) ﴿مسئلة﴾ فيمن اتهموا بقتيل وضربوه واعترف واحد منهم بالعقوبة فهل يسرى على الباقي

﴿الجواب﴾ الحمد لله ان أقر واحد عدل انه قتله كان ذلك لوثا فلا ولياء المقتول ان يحلفوا خمسين يمينا ويستحقوه الدم وأما اذا أقر مكرها ولم يقر صدق اقراره فهنا لا يترتب عليه حكم ولا يؤخذ هو به ولا غيره والله أعلم

(٣٧١) ﴿مسئلة﴾ في رجل اخذ له مال فأتهم به رجلا من أهل التهم ذكر ذلك عنده فضر به على تقريره فأقر ثم أنكر فضر به حتى مات فاعليه ولم يضر به الا لأجل ما أخبر عنه من ذلك ﴿الجواب﴾ عليه ان يعتق رقبة مؤمنة كفارة وتجب دية هذا المقتول الا ان يصالح ورثته على أقل من ذلك ولو كانت قد فعل به فملا يقتل غالبا بلا حق ولا شبهة لوجب القود ولو كان بحق لم يجب شيء والله أعلم

(٣٧٢) ﴿مسئلة﴾ في جماعة اجتمعوا وتحالفوا على قتل رجل مسلم وقد أخذوا معهم جماعة آخر ما حضروا تحليفهم وتقدموا الى الشخص وضربوه بالسيف والدبابيس ورموه في البحر فهل القصاص عليهم جميعهم أم لا

﴿الجواب﴾ اذا اشتركوا في قتل معصوم بحيث أنهم جميعهم باشر واقتله وجب القود عليهم جميعهم وان كان بعضهم قد باشر وبعضهم قائما يحرس المباشر ويعاونه ففيها قولان أحدهما لا يجب القود

الاعلى المباشر وهو قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد بحيث انه لا بد في فعل كل شخص من ان يكون صالحا للزهوق والثاني يجب على الجميع وهو قول مالك وان كان قتله لغرض خاص مثل ان يكون بينهم عداوة أو خصومة أو يكرهونه على فعل لا يبيع قتله فهذا القود لوارثه ان شاء قتل وان شاء عفا وان شاء أخذ الدية وان كان الوارث صغيرا لم يبلغ فلمن له الولاية عليه وان لم يكن له ولي فالسلطان وليه والحاكم نائبه في أحد القولين للعلماء كذهب ابي حنيفة ومالك وأحمد في احدى الروايتين وفي القول الثاني لاحتى يبلغ وهو مذهب الشافعي واحمد في الرواية الاخرى (٣٧٣) (مسئلة) فيمن اتفق على قتله أولاده وجواره مع رجل أجني فما حكم الله فيهم

(الجواب) الحمد لله اذا اشتركوا في قتله جاز قتلهم جميعهم والامر في ذلك لغيرهم من الورثة فان كان له اخوة كانوا هم أولياءه وكانوا أيضا هم الوارثون لماله فان القاتل لا يرث المقتول وليس للسلطان حق لافي ذمته ولا في ماله بل الاخرة لهم الخيار فاما ان يقتلوا جميع المشتركين في قتله واما ان يقتلوا بعضهم وهذا باتفاق الاثمة الاربعة وأما المباشرون لقتله فيجوز قتلهم باتفاق الاثمة وأما الذين اعانوا بمثل ادخال ذلك الرجل الى البيت وحفظ الابواب ونحو ذلك ففي قتلهم قولان وقتلهم مذهب مالك وغيره والممسك يقتل في مذهب مالك واحمد في احدى الروايتين وغيرهما ولكن لاميراث لهم وان كان الصغار من اولاده اعانوا أيضا على قتله لم يكن دمه اليهم بل الى الاخوة وأما ميراثهم من ماله ففيه نزاع والمشهور من مذهب الشافعي واحمد لا يرثون من ماله والصغار يعاقبون بالتأديب ولا يقتلون ومذهب ابي حنيفة ومالك الصغار يرثون من ماله والله أعلم

(٣٧٤) (مسئلة) في جماعة اشتركوا في قتل رجل وله ورثة صغار وكبار فهل لاولاده الكبار ان يقتلوه أم لا واذا وافق ولي الصغار الحاكم أو غيره على القتل مع الكبار فهل يقتلون أم لا (الجواب) الحمد لله اذا اشتركوا في قتله وجب القود على جميعهم باتفاق الاثمة الاربعة وللورثة ان يقتلوا ولهم ان يعفوا واذا اتفق الكبار من الورثة مع ولي الصغار على قتلهم فلمهم ذلك عند أكثر العلماء كابي حنيفة ومالك في احدى الروايتين

(٣٧٥) (مسئلة) في رجل قتل قتيلا وله أب وأم وقد وهبا للقاتل دم ولدهما وكتبا عليه حجة انه لا ينزل بلادهم ولا يسكن فيها ومتى سكن في البلاد كان دم ولدهما على القاتل فاذا

سكن فهل يجوز لهم المطالبة بالدم أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله اذا عفوا عنه بهذا الشرط ولم يف بهذا الشرط لم يكن العفو لازما بل لهم أن يطالبوه بالدية في قول العلماء وبالدم في قول آخر وسواء قيل هذا الشرط صحيح أم فاسد وسواء قيل يفسد العقد بفساده أولا يفسد فان ذنك القولين مبنيان على هذه الاصول (٣٧٦) ﴿مسئلة﴾ في رجل ضرب رجلا فتحول حنكه ووقمت انايه وخطوا حنكه

بالابر فما يجب

﴿الجواب﴾ يجب في الاسنان في كل سن نصف عشر الدية خمسون دينارا أو خمس من الابل أو ستمائة درهم ويجب في تحويل الحنك الارش يقوّم المجنى عليه كانه عبد سليم ثم يقوم وهو عبد مبيع ثم ينظر تفاوت ما بين القيمتين فيجب بنسبته من الدية واذا كانت الضربة مما تقلع الاسنان في العادة فلم يجنى عليه القصاص وهو ان يقلع له مثل تلك الاسنان من الضارب (٣٧٧) ﴿مسئلة﴾ في رجل قال لزوجته استقطي ما في بطنك والاثم علي فاذا فلت

هذا وسمعت منه فما يجب عليهما من الكفارة

﴿الجواب﴾ ان فلت ذلك فعليهما كفارة عتق رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين وعليهما غرة عبد أو أمة لو ارثه الذي لم يقتله لا للاب فان الاب هو الأمر بقتله فلا يستحق شيئا

(٣٧٨) ﴿مسئلة﴾ في رجل وعد آخر على قتل مسلم بمال معين ثم قتله فما يجب عليه في الشرع ﴿الجواب﴾ نعم اذا قتله الموعود والحالة هذه وجب القود واولياء المقتول بالخيار ان أحبوا قتلوا وان أحبوا أخذوا الدية وان أحبوا عفوا وأما الواعد فيجب ان يعاقب عقوبة تردعه وأمثاله عن مثل هذا وعند بعضهم يجب عليه القود

(٣٧٩) ﴿مسئلة﴾ في عسكر نزلوا مكانا باتوا فيه فجاء اناس سرقوا لهم قاشا فلهحقوا السارق فضره أحدكم بالسيف ثم حمل الى مقدم العسكر ثم مات بعد ذلك

﴿الجواب﴾ اذا كان هذا هو الطريق في استرجاع ما مع السارق لم يلزم الضارب شيء فقد روي ابن عمر ان لصا دخل داره فقام اليه بالسيف فلولا انهم ردوه عنه لضربه بالسيف وفي الصحيحين من قتل دون ماله فهو شهيد

(٣٨٠) (مسئلة) في رجل له ملك وهو واقع فاعلموه بوقوعه فابى ان ينقضه ثم وقع على سفير فحشمه هل يضمن اولاً

(الجواب) هذا يجب الضمان عليه في أحد قولى العلماء لانه مفرط في عدم ازالة هذا الضرر والضمان على المالك الرشيد الحاضر أو وكيله ان كان غائباً أو وليه ان كان محجوراً عليه ووجوب الضمان في مثل هذا هو مذهب أبى حنيفة ومالك وأحمدى الروايتين عن أحمد وهو أحد الوجهين في مذهب الشافعى والواجب نصف الدية والارش فيما لا تقدير فيه ويجب ذلك على عاقلة هؤلاء ان امكن والا فليهم في أصح قولى العلماء

باب القسامة وغير ذلك

(٣٨١) (مسئلة) اذا قاتل المضرور ما قاتلي الا فلان فهل يقبل قوله أم لا
(الجواب) الحمد لله رب العالمين لا يؤخذ بمجرد قوله بلا نزاع ولكن هل يكون قوله لو نأى يحلف معه أولياء المقتول خمسين يمينا ويستحقون دم المحلوف عليه على قولين مشهورين للعلماء أحدهما انه ليس بلوث وهو مذهب الشافعى وأحمد وإبى حنيفة والثاني انه لوث وهو قول مالك
(٣٨٢) (مسئلة) فيمن قال انا ضاربك والله قاتله

(الجواب) الحمد لله هذا يؤخذ باقراره ويجب عليه ما يجب على القاتل وأما قوله والله قاتله ان أراد به ان الله قابض روحه أو ان الله هو الميت لكل أحد وهو خالق أفعال العباد ونحو ذلك فهذا حق لا يندفع عنه موجب القتل بذلك بل يجب عليه ما يجب على القاتل

(٣٨٣) (مسئلة) في رجل عثر على سبعة أنفس فحصل بينهم خصومة فقاموا باجمعهم ضربه بحضرة رجلين لا يقربا لهؤلاء ولا لهؤلاء وعائنه الى ان مات من ضربهم فاليتم السبعة الذين يساعدون على قتله

(الجواب) اذا شهد لا أولياء المقتول شاهدان ولم تثبت عدالتهما فهذا لوث اذا حلف معه المدعون خمسين يمينا ايمان القسامة على واحد بعينه حكم لهم بالدم وان اقسموا على أكثر من واحد ففي القود نزاع وأما ان ادعوا ان القتل كان خطأ أو شبه عمد مثل أن يضربوه بعصا ضرباً لا يقتل مثله غالباً فهذا اذا ادعوا على الجماعة انهم اشتركوا في ذلك فدعواهم مقبولة ويستحقون الدية

(٣٨٤) (مسئلة) في رجل قتل جماعة وكان اثنان حاضرين قتله واتفق الجماعة على قتله وقاضي الناحية عاين الضرب فيه ونواب الولاية

(الجواب) الحمد لله اذا قامت البينة على من ضربه حتى مات واحدا كان أو أكثر فان لاولياء الدم ان يقتلوهم كلهم ولهم ان يقتلوا بعضهم وان لم تعلم عين القتال فلاولياء المقتول ان يحلفوا على واحد بعينه انه قتله ويحكم لهم بالدم والله أعلم

(٣٨٥) (مسئلة) فيما يتعلق بالثهم في المبرقات في ولايته فان ترك الفحص في ذلك ضاعت الاموال وطغت الفساق وان وكله الى غيره ممن هو تحت يده غلب على ظنه انه يظلم فيها او يتحقق انه لا يفي بالمقصود في ذلك وان أقدم وسأل أو أمسك المتهمين وعاقبهم خاف الله تعالى في اقدامه على امره شكوك فيه وهو يسأل ضابطا في هذه الصورة وفي أمر قاطع الطريق

(الجواب) أما التهم في السرقة وقطع الطريق ونحو ذلك فليس له ان يفوضها الى من يغلب على ظنه انه يظلم فيها مع امكان ان يقيم فيها من العدول ما يقدر عليه وذلك ان الناس في التهم ثلاثة اصناف صنف معروف عند الناس بالدين والورع وانه ليس من أهل التهم فهذا لا يمس ولا يضرب بل ولا يستحلف في أحد قولي العلماء بل يؤدب من يثمه فيما ذكره كثير منهم والثاني من يكون مجهول الحال لا يعرف ببر ولا فجور فهذا يمس حتى يكشف عن حاله وقد قيل يمس شهرا وقيل يمس بحسب اجتهاد ولي الامر والاصل في ذلك ما روى ابو داود وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم حبس في تهمة وقد نص على ذلك الائمة وذلك ان هذا بمنزلة ما لو ادعى عليه مدع فانه يحضر مجلس ولي الامر الحاكم بينهما وان كان في ذلك تمويه عن اشغاله فكذلك تمويه هذا الى ان يعلم أمره ثم اذا سأل عنه ووجد بارا اطلق وان وجد فاجرا كان من الصنف الثالث وهو الفاجر الذي قد عرف منه السرقة قبل ذلك أو عرف باسباب السرقة مثل ان يكون معروفا بالقمار والفواحش التي لا تنافي الا بالمال وليس له مال ونحو ذلك فهذا لوث في التهمة ولهذا قالت طائفة من العلماء ان مثل هذا يمتحن بالضرب يضربه الوالى والقاضى كما قال اشهب صاحب مالك وغيره حتى يقر بالمال وقالت طائفة يضربه الوالى دون القاضى كما قال ذلك طائفة من أصحاب الشافعي وأحمد كما ذكره القاضيان الماوردي والقاضى أبو يعلى في كتابيهما في الاحكام السلطانية وهو قول طائفة من المالكية كما ذكره

الطرسوسى وغيره ثم التولى له ان يقصد بضربه مع تحريره عقوبته على جوره المصروف فيكون
تعزيزا وتقريرا وليس على التولى ان يرسل جميع المتهومين حتى ياتي ارباب الاموال بالبينة على
من سرق بل قد انزل على بيته في قصة كانت تهمة في سرقة قوله تعالى (انا انزلنا اليك الكتاب
بالحق لتحكم بين الناس بما اراكم الله ولا تكن للفاشين خصما واستغفر الله ان الله كان غفورا رحيما ولا
تجادل عن الذين يخفون انفسهم ان الله لا يحب من كان خوانا ايما يستخفون من الناس ولا يستخفون
من الله وهو معهم اذ يبيتون ما لا يرضى من القول وكان الله بما يعملون محيطا انتم هؤلاء جادلتم عنهم
في الحياة الدنيا فمن يجادل الله عنهم يوم القيامة ام من يكون عليهم وكيفا الى آخر الايات وكان سبب
ذلك ان قوما يقال لهم بنو ابيرق سرقوا لبعض الانصار طعاما ودرعين فجاء صاحب المال يشتكى
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء قوم يزكون المتهمين بالباطل فكان النبي صلى الله عليه
وسلم ظن صدق المزكين فلام صاحب المال فانزل الله هذه الاية ولم يقل النبي صلى الله عليه
وسلم لصاحب المال اقم البينة ولا حلف المتهمين لان اولئك المتهمين كانوا معروفين بالشر
وظهرت الريبة عليهم وهذا حكم النبي صلى الله عليه وسلم بالقسامة في الدماء اذا كان هناك لوث
ينطب على الظن صدق المدعين فان هذه الامور من الحدود في المصالح العامة ليست من
الحقوق الخاصة فلو لا القسامة في الدماء لافضى الى سفك الدماء فيقتل الرجل عدوه خفية ولا
يمكن اولياء المقتول اقامة البينة واليمين على القاتل والسارق والقاطع سهلة فان من يستحل هذه
الامور لا يكثر باليمين وقول النبي صلى الله عليه وسلم ليعطي الناس بدعواهم لادعى قوم دماء
قوم وأموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه هذا فيما لا يمكن من المدعى حجة غير الدعوى فانه
لا يعطى بها شيئا ولكن يحلف المدعى عليه فاما اذا اقام شاهدا بالمال فان النبي صلى الله عليه وسلم
قد حكم في المال بشاهد ويمين وهو قول فقهاء الحجاز واهل الحديث كمالك والشافعي وأحمد
وغيرهم واذا كان في دعوى الدم لوث فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم للمدعين اتحلفون خمسين
يمينا وتستحقون دم صاحبكم كذلك أمر قطاع الطريق وامر اللصوص وهو من المصالح العامة
التي ليست من الحقوق الخاصة فان الناس لا يامنون على انفسهم وأموالهم في المساكن والطرقات
الا بما يزرعهم في قطع هؤلاء ولا يزرعهم ان يحلف كل منهم ولهذا اتفق الفقهاء على ان قاطع
الطريق لاخذ المال يقتل حتما وقتله حد لله وليس قتله مفوضا الى اولياء المقتول قالوا

لان هذا لم يقتله لغرض خاص معه وانما قتله لاجل المال فلا فرق عنده بين هذا المقتول وبين غيره فقتله مصلحة عامة فعلى الامام ان يقيم ذلك وكذلك السارق ليس غرضه فى مال معين وانما غرضه اخذ مال هذا ومال هذا كذلك كان قطعه حقا واجبا لله ليس لرب المال بل رب المال ياخذ ماله ويقطع يد السارق حتى لو قال صاحب المال انا اعطيه مالى لم يسقط عنه القطع كما قال صفوان للنبي صلى الله عليه وسلم انا اهبه ردائي فقال النبي صلى الله عليه وسلم فهلا فلت قبل ان تاتينى به وقال النبي صلى الله عليه وسلم من حالت شفاعة دون حد من حدود الله فقد ضاد الله فى امره ومن خاصم فى باطل وهو يعلم لم يزل فى سخط الله حتى ينزع ومن قال فى مسلم ما ليس فيه حبس فى ردغة الخبال حتى يخرج مما قال وقال الزبير بن العوام اذا بلغت الحدود السلطان فلن الله الشافع والمشفع ومما يشبه هذا ان من ظهر عنده مال يجب عليه احضاره كالمدين اذا ظهر انه غيب ماله وأصر على الحبس ومكن عنده أمانة ولم يردها الى مستحقها ظهر كذبه فانه لا يحلف لكن يضرب حتى يحضر المال الذى يجب احضاره أو يعرف مكانه كما قال النبي صلى الله عليه وسلم للزبير بن العوام عام خيبر فى عم حي بن أخطب وكان النبي صلى الله عليه وسلم صالحهم على ان له الذهب والفضة فقال لهذا الرجل أين كثير حي بن أخطب فقال يا محمد اذهبته النفقات والحروب فقال المال كثير والمهد أحدث من هذا ثم قال دونك هذا فسه بشيء من المذاب فدلم عليه فى خرابة هناك فمذا لما قال اذهبته النفقات والحروب والمادة تكذبه فى ذلك لم يلتفت اليه بل أمر ببقوته حتى دلم على المال فكذلك من اخذ من أموال الناس وادعى ذهابها دعوى تكذبه فيها المادة كان هذا حكمه

(٣٨٦) ﴿مسئلة﴾ فيمن اتهم بقتيل فهل يضرب ليقرأ أم لا

﴿الجواب﴾ ان كان هناك لوث وهو ما يوجب على الظن انه قتله جاز لا ولياء للمقتول ان يحلفوا خمسين يمينا ويستحقوا دمه وأما ضربه ليقر فلا يجوز الا مع القرائن التى تدل على انه قتله فان بعض العلماء جوز تقريره بالضرب فى هذه الحال وبعضهم منع من ذلك مطلقا

(٣٨٧) ﴿مسئلة﴾ فى أهل قريتين بينهما عداوة فى الاعتقاد وخاصم رجل آخر فى غنم ضاعته له وقال ما يكون عوض هذا الا رقتك ثم وجد هذا مقتولا وأثر الدم اقرب الى القرية التى منها التهم وذكر رجل له قتله

(الجواب) اذا حلف أولياء المقتول خمسين يمينا ان ذلك المخاصم هو الذي قتله حكم له بدمه وبرائة من سواء فان ما بينهما من العداوة والخصومة والوعيد بالقتل وأثر الدم وغير ذلك لوث وقرينة وأماراة على ان هذا المتهم هو الذي قتله فاذا حفظوا مع ذلك ايمان القسامة الشرعية استحقوا دم المتهم ويسلم اليهم برمته كما قضى بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم في قضية التي قتل بخير ولم يجب على أهل البقعة جنابة لافي المادة السلطانية ولا في حكم الشريعة

(٣٨٨) (مسألة) في رجل جندى وله انقطاع في بلد الريع وقتل في البلد قتيلا فقالوا ان الفلاح النصراني الذي هو من الريع هو القاتل فطلب القاتل الى ولاية الامور فلم يوجد ومسكوا أخا النصراني المتهم وهو في السجن ومع ذلك يتطلبون الجندى باحضار النصراني ولم يكن ضامنا (الجواب) اذا كان الجندى لا يعلم حال المتهم ولا هو ضامن له لم تجز مطالبته لكن اذا كان مطلوبا بحق وهو يعرف مكانه دل عليه فان قال انه لا يعرف مكانه فاتقول قوله

(٣٨٩) (مسألة) في رجل تخاصم مع شخص فراح بيته فحصل له ضعف فلما قارب الوفاة اشهد على نفسه ان قاتله فلان فقيل له كيف قتلك فلم يذكر شيئا فهل يلزمه شيء أم لا وليس بهذا المريض اثر قتل ولا ضرب أصلا وقد شهد خلق من العدول انه لم يضربه ولا فعل به شيئا

(الجواب) أما بمجرد هذا القول فلا يلزمه شيء باجماع المسلمين بل انما يجب على المدعى عليه اليمين بنفي ما ادعى عليه اما يمين واحدة عند اكثر العلماء كابي حنيفة واحمد واما خمسون يمينا كقول الشافعي والعماد قد تنازعوا في الرجل اذا كان به اثر القتل كجرح او اثر ضرب فقال فلان ضربني عمدا هل يكون ذلك لو نأقوال أكثرهم كابي حنيفة والشافعي واحمد ليس بلوث وقال مالك هو لوث فاذا حلف أولياء الدم خمسين يمينا حكم به ولو كان القتل خطأ فلا قسامة فيه في أصح الروايتين عن مالك وهذه الصورة قيل لم تكن خطأ فكيف وليس به اثر قتل وقد شهد الناس بما شهدوا به فهذه الصورة ليس فيها قسامة بل ارب على مذهب الاثمة

(٣٩٠) (مسألة) في شخصين اتهما بقتيل فامسكا وعوقبا العقوبة المؤجلة فامر أحدهما على نفسه وعلى رفيقه ولم يقر الآخر ولا اعترف بشيء فهل يقبل قوله أم لا (الجواب) ان شهد شاهد مقبول على شخص انه قتله كان لأولياء المقتول ان يحلفوا

خمسین يمينا ويستحقون الدم وكذلك ان كان هناك لوث يغلب على الظن الصدق والا حلف المدعى عليه ولا يؤخذ بلا حجة

(٣٩١) (مسئلة) في رجل سرق بيته مرارا ثم وجد بعد ذلك في بيته مملوك بدم أن أغلق بابه فاخذ فافر أنه دخل البيت مختلسا مرارا عديدة ولم يقر أنه أخذ شيئا فهل يلزمه ما عدم لهم من البيت وما الحكم فيه

(الجواب) هذا العبد يعاقب باتفاق المسلمين على ما ثبت عليه من دخول البيت ويعاقب أيضا عند كثير من العلماء فاذا أقر بما تبين أنه أخذ المال مثل ان يدل على موضع المال أو على من أعطاه إياه ونحو ذلك أخذ المال وأعطى لصاحبه ان كان موجودا وغرمه ان كان نالفا وينبغي للعقاب له أن يحتال عليه بما يقربه كما يفعل الخذاق من القضاة والولاة بمن يظهر لهم فجوره حتى يعترف واقل منافي ذلك ان يشهد عليهم برد اليمين على المدعي فاذا حلف رب المال حينئذ حكم لرب المال اذا حلف واما الحكم لرب المال بيمينه بما ظهر من اللوث والامارات التي يغلب على الظن صدق المدعي فهذا فيه اجتهاد واما في النفوس فالحكم بذلك مذهب أكثر العلماء كالشافعي وأحمد والله أعلم

(٣٩٢) (مسئلة) في رجل رأى رجلا قتل ثلاثة من المسلمين في شهر رمضان ولحس السيف بغمه وان ولي الأمر لم يقدر عليه ليقم عليه الحد وان الذي رآه قد وجده في مكان لم يقدر على مسكه فهل له ان يقتل القاتل المذكور بغير حق واذا قتله هل يؤجر على ذلك أو يطالب بدمه

(الجواب) ان كان قاطع طريق قتلهم لاخذ أموالهم وجب قتله ولا يجوز العفو عنه وان كان قتلهم لغرض خاص مثل خصومة بينهم أو عداوة فاسره الى ورثة القتلى ان أحبوا قتله قتلوه وان أحبوا عفوا عنه وان أحبوا اخذوا الدية فلا يجوز قتله الا باذن الورثة الآخرين واما ان كان قاطع طريق فقيل باذن الامام فمن علم ان الامام ياذن في قتله بدلائل الحال جاز ان يقتله على ذلك وذلك مثل ان يعرف ان ولاية الامور يطلبونه ليقتلوه وان قتله واجب في الشرع فهذا يعرف أنهم آذنون في قتله واذا وجب قتله كان قاتله ماجورا في ذلك

(٣٩٣) (مسئلة) في رجل له ولد صغير فاتهم وضرب بالمقارع وخسر والده اربعمائة

درهم ثم وجدت السرقة فجاء صاحب السرقة وصالح المتهم على مائتي درهم فهل يصح ستمه
بغير رضى والده اذا كان تحت الحجر واذا لم يصح فما يجب في دية الضرب وهل لو ائتمنه
ابراه الصغير ان يطالبه بضرب ولده أم لا

(الجواب) اذا كان المضروب تحت حجر ابيه لم يصح صلحه ولا ابرؤه وما غرمه ابرؤه
بسبب هذه التهمة الباطلة فله ان يرجع به على من غرمه اياه بعدوانه سواء ابراه الابن أو لم يبرمه
فالمضروب يستحق ان يضرب من طلب ضربه من المتهمين له مثل ما ضربه اذا لم يعرف
بالشر قبل ذلك هكذا ذكره الزمان بن بشر ان ذلك حكم الله ورسوله رواه ابو داود وغيره
فانه قال لقوم طلبوا منه ان يضرب رجلا على تهمة ان شتم ضربه لكم فان ظهر مالكم عنده والا
ضربتكم مثل ما ضربته فقالوا هذا حكمك فقال هذا حكم الله ورسوله وهذا في ضرب من لم
يعرف بالشر واما ضرب من عرف بالشر فذلك مقام آخر وقد ثبت القصاص في الضرب والعلم
ونحو ذلك من الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة والتابعين وجاءت به سنة رسول الله صلى الله
عليه وسلم ونص عليه غير واحد من الائمة كاحمد بن حنبل وغيره وان كان كثير من الفقهاء
لا يرى القصاص في مثل هذا بل يرى فيه التعزير فالاول هو الصحيح ولكن هل للاب ان
يستوفي حق القصاص الذى لا يثنيه أم يتركه حتى يبلغ هذا فيه نزاع معروف بين العلماء وامان
كان الابن بالغاً فله العقوبات البدنية واستبقاؤها

(٣٩٤) (مسئلة) في رجل اوعده على قتل مسلم بمال معين ثم قتله فاذا يجب عليه فان
قلنا لا قصاص فاذا يجب عليه في الشرع

(الجواب) نعم اذا قتله الموعد والحالة هذه عمدا وجب لا ولياء انقول الخيار ان احبوا
اخذوا الدية وان احبوا عفوا وأما الواعد فيجب ان يعاقب عقوبة تردعه وامثاله عن مثل هذا
وعند بعضهم يجب عليه القود

(٣٩٥) (مسئلة) في رجل من اكابر مقدمي العسكر معروف بالخير والدين كذب عليه
بعض المكاسين حتى ضربه وعلقه وطاف به على حمار وحبسه بعد ذلك هل يجب على ولي الامر
ضرب من ظلمه

(الجواب) من كذب عليه وظلمه حتى فعل به ذلك فانه تجب عقوبته التي تزجره وأمثاله

من مثل ذلك باتفاق المسلمين بل جمهور السلف يشنون القصاصي مثل من ضرب غيره
أو جرحه بنير حق فانه يغفل به كما فعل كما قال عمر بن الخطاب «يا أيها الناس اني لم أبت عمالي
اليكم ليضربوا أشراركم ولا ليأخذوا أموالكم ولكن ليعلوكم كتاب الله وسنة نبيكم ويقسموا
بينكم فيكم فلا يبلغي ان أحدا ضربه عامله بنير حق الا أقدمته فراجعه عمرو بن العاص في ذلك
فقال لهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أقاد ممن ظلم

(٣٩٦) (مسئلة) في رجل قتل رجلا عمدا وللمقتول بنت عمرها خمس سنين وزوجته

حامل منه وأبناء عم فهل يجوز ان يقتص منه قبل بلوغ البنت ووضع الحمل أم لا

(الجواب) الحمد لله ليس لسائر الورثة قبل وضع الحمل ان يقتصوا منه الا عند مالك

فان عمده للمصبة ان يقتصوا منه قبل ذلك اما ان وضعت بنتا أو بنتين بحيث يكون لابني الم
نصيب من التركة كان للمصبة ان يقتصوا قبل بلوغ البنات عند أبي حنيفة ومالك وأحمد في
رواية ولم يجز لمن القصاص في المشهور عنه وهو قول الشافعي وهل لولي البنات كالحاكم ان
يقوم مقامهن في الاستيفاء والصلح على مال روايتان عن أحمد أحدهما وهو قول جمهور العلماء
جواز ذلك والثانية لا يجوز القصاص كقول الشافعي لكن اذا كانت البنات محاويج هل لوليهن
المصالحة على مال لمن فيه خلاف مشهور في مذهب الشافعي

(٣٩٧) (مسئلة) في امام مسجد قتل فهل يجوز ان يصلي خلفه

(الجواب) اذا كان قد قتل القاتل أو لا ثم عمدوا أقارب المقتول الى أقارب القاتل
فقتلوهم فهؤلاء عداة من أظلم الناس وفيهم نزل قوله تعالى (فمن اعتدى بنفسه فله عذاب
اليم) ولهذا قالت طائفة من السلف ان هؤلاء القاتلون يقتلهم السلطان حـدا ولا يعني عنهم
وجهور العلماء يجعلون أمرهم الى أولياء المقتول ومن كان من الخطباء يدخل في مثل هذه
الدماء فانه من أهل البغي والعدوان الذين يتعين عزلهم ولا يصلح ان يكون اماما للمسلمين بل
يكون اماما للظالمين المعتدين والله أعلم

(٣٩٨) (مسئلة) في رجل قتله جماعة منهم أربع جوار ورجل فهل يقتلون جميعا

(الجواب) القتل في مذهب الأئمة الاربعة كما ثبت عن عمر بن الخطاب ان جماعة
اشتركوا في قتل رجل باليمن فقال لو تملا على أهل صنعاء لا قدمهم أي اسلمتهم الى أولياء

المقتول ان أحبوا قتلهم وان أحبوا عفوهم وهذا هو الواجب ان يمكن اولياء المقتول فان
 احبوا قتلوا الجميع وان احبوا قتلوا بعضهم وان احبوا عفوهم

(٣٩٩) (مسئلة) في جماعة اشتركوا في قتل رجل وله وريثة صغار وكبار فهل لاولاده
 الكبار ان يقتلوه أم لا واذا وافق ولي الصغار الحاكم أو غيره على القتل مع الكبار فهل
 يقتلون أم لا

(الجواب) اذا اشتركوا في قتله وجب القود على جميعهم باتفاق الائمة الاربعة وللورثة
 ان يقتلوا ولهم ان يصفوا فاذا اتفق الكبار من الورثة على قتلهم فلهم ذلك عند أكثر العلماء كابي
 حنيفة ومالك واحمد في احدى الروايتين وكذا اذا وافق ولي الصغار الحاكم أو غيره على القتل
 مع الكبار فيقتلون

(٤٠٠) (مسئلة) فيمن اتفق على قتله اولاده وجواره ورجل أجني فما حكم الله فيهم
 (الجواب) اذا اشتركوا في قتله جاز قتلهم جميعهم والامر في ذلك ليس للمشاركين في
 قتله بل لنيرهم من ورثته فان كان له اخوة كانوا هم اوليائه وكانوا أيضا هم الوارثين لماله فان
 القتال لا يرث المقتول وليس للسلطان حق لافي دمه ولا في ماله بل الاخوة ان شاؤوا قتلوا
 جميع المشتركين في قتله للبالغ منهم وان شاؤوا قتلوا بعضهم وهذا باتفاق الائمة الاربعة واما
 المباشرون لقتله فيجوز قتلهم باتفاق الائمة واما الذين اعانوا بمثل ادخال الرجل الى البيت وحفظ
 الابواب ونحو ذلك ففي قتلهم قولان للعلماء ويجوز قتلهم في مذهب مالك وغيره والممسك
 يقتل في مذهب مالك واحمد في احدى الروايتين وغيرهما ولا ميراث لهما وان كان الصغار من
 اولاده اعانوا أيضا على قتله لم يكن دمه اليهم ولا الى وليهم بل الى الاخوة واما ميراثهم من
 ماله ففيه نزاع والمشهور من مذهب الشافعي واحمد انهم لا يرثون من ماله والصغار يماقبون
 بالتأديب ولا يقتلون ومذهب ابي حنيفة ومالك الصغار يرثون من ماله والله أعلم

باب قطاع الطريق والبطانة

(٤٠١) (مسئلة) في جندي مع امير وطلع السلطان الى الصيد ورسم السلطان بنهب
 ناس من العرب وقتلهم فطلع الى الجبل فوجد ثلاثين نفرا فمروا فقال الامير سقوا خلفهم فردوا

عليهم ليحاربوا فوقع من الجندي ضربة في واحد فمات فهل عليه شيء أم لا
 ﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين اذا كان هذا المطلوب من الطائفة المفسدة الظلمة الذين
 خرجوا عن الطاعة وفارقوا الجماعة وعدوا على المسلمين في دمايتهم واموالهم بغير حق وقد طلبوا
 ليقام فيهم امر الله ورسوله فهذا الذي عاد منهم مقاتلا يجوز قتاله ولا شيء على من قتله على الوجه
 المذكور بل المحاربون يستوى فيهم المعاون والمباشر عند جمهور الائمة كابى حنيفة ومالك واحمد
 فمن كان معاونا كان حكمه حكمهم

(٤٠٧) ﴿مسئلة﴾ في قوم ذوي شوكة مقيمين بارض وهم لا يصلون الصلوات المكتوبات
 وليس عندهم مسجد ولا اذان ولا اقامة وان صلى أحدهم صلى الصلاة غير المشروعة ولا يؤدون
 الزكاة مع كثرة أموالهم من المواشي والزرورع وهم يقتتلون فيقتل بعضهم بعضا وينهبون مال بعضهم
 بعضا ويقتلون الاطفال وقد لا يمتنعون عن سفك الدماء وأخذ الاموال لافى شهر رمضان ولا
 في الاشهر الحرم ولا غيرها واذا اسر بعضهم بعضا باعوا اسراهم للافرنج ويسمعون رفيقهم من
 الذكور والاناث للافرنج علانية ويسوقونهم كسوق الدواب ويتزوجون المرأة في عديتها ولا
 يورثون النساء ولا يتقادون لحاكم المسلمين واذا ادعى أحدهم الى الشرع قال انا الشرع الى غير ذلك
 فهل يجوز قتالهم والحالة هذه وكيف الطريق الى دخولهم في الاسلام مع ما ذكر

﴿الجواب﴾ نعم يجوز بل يجب باجماع المسلمين قتال هؤلاء وأمثالهم من كل طائفة ممتعة
 عن شريعة من شرائع الاسلام الظاهرة المتواترة مثل الطائفة الممتعة عن الصلوات الخمس أو عن
 اداء الزكاة المفروضة الى الاصناف الثمانية التي سماها الله تعالى في كتابه وعن صيام شهر رمضان
 أو الذين لا يمتنعون عن سفك دماء المسلمين وأخذ أموالهم أو لا يتحاكمون بينهم بالشرع الذي
 بعث الله به رسوله كما قال ابو بكر الصديق وسائر الصحابة رضى الله عنهم في مانع الزكاة وكما
 قاتل علي بن أبي طالب واصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الخوارج الذين قال فيهم النبي صلى الله عليه
 وسلم يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم يقرؤون القرآن
 لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية أينما لقيتموهم فاقتلوهم فان في
 قتلهم أجرا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة وذلك بقوله تعالى (وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون
 الدين كله لله) وبقوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم

مؤمنين فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله) والربا آخر ما حرمه الله ورسوله فكيف بما هو أعظم تحريما ويدعون قبل القتال الى التزام شرائع الاسلام فان التزموها استوثق منهم ولم يكف منهم بمجرد الكلام كما فعل أبو بكر بمن قاتلهم بعد ان أذلم وقال اختاروا اما الحرب واما السلم المخزية وقال انا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا هذه حرب الحيلة قد عرفناها فما السلم المخزية قال تشهدون ان قتلانا في الجنة وقتلاكم في النار ونزع منكم الكراع يعني الخيل والسلاح حتى يرى خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم والمؤمنون أمرا بعد فهكذا الواجب في مثل هؤلاء اذا أظهروا الطاعة يرسل اليهم من يعلمهم شرائع الاسلام وقيم بهم الصلوات وما ينفعون به من شرائع الاسلام واما ان يستخدم بعض المطيعين منهم في جند المسلمين ويجعلهم في جماعة المسلمين وإما بان ينزع منهم السلاح الذي يقاتلون به ويمنعون من ركوب الخيل واما انهم يضعونه حتى يستقيموا واما ان يقتل الممتع منهم من التزام الشريعة وان لم يستجيبوا لله ورسوله وجب قتالهم حتى يلتزموا شرائع الاسلام الظاهرة المتواترة وهذا متفق عليه بين علماء المسلمين والله أعلم

(٤٠٣) ﴿مسئلة﴾ في الفتن التي تقع من أهل البر وأمثالها فيقتل بعضهم بمضاي يستجيب بعضهم حرمة بعض فما حكم الله تعالى فيهم

﴿الجواب﴾ الحمد لله هذه الفتن وأمثالها من أعظم المحرمات وأكبر المنكرات قال الله تعالى (يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وأنتم مسلمون واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته اخوانا وكنتم على شفا حفرة من النار فانقذكم منها كذلك يبين لكم آياته لعلكم تهتدون ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم اليينات وأولئك لهم عذاب عظيم يوم تبيض وجوه وتسود وجوه فالذين اسودت وجوههم أكفرتهم بعد ايمانكم فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون) وهؤلاء الذين تفرقوا واختلفوا حتى صار عنهم من الكفر ما صار وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض فهذا من الكفر وان كان المسلم لا يكفر بالذنوب قال تعالى (وان طائفتان من المؤمنين اختلفوا فاصلحوا بينهما فان بغت

احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبني حتى بقي الى امر الله فان فاءت فاصلحوا بينهما بالعدل
 واقسطوا ان الله يحب المقسطين انما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين اخويكم واتقوا الله لعلكم
 ترحمون فهذا حكم بين المقتلين من المؤمنين اخبر انهم اخوة وامر اولاً بالاصلاح بينهم اذا
 اقبلوا فان بقت احدهما على الاخرى ولم يقبلوا الاصلاح فقاتلوا التي تبني حتى بقي الى
 امر الله فان فاءت فاصلحوا بينهما بالعدل فامر بالاصلاح بينهم بالعدل بعد ان بقي الى امر
 الله أي ترجع الى امر الله فن رجع الى امر الله وجب ان يعدل بينه وبين خصمه ويقسط
 بينهما فقبل ان تقاتل الطائفة الباغية بعد اقتتالها امرنا بالاصلاح بينهما مطلقاً لانه لم يقهر احدي
 الطائفتين بقتال واذا كان كذلك فالواجب ان يسعى بين هاتين الطائفتين بالصلح الذي امر
 الله به ورسوله ويقال لهذه ما تنقم من هذه ولهذه ما تنقم من هذه فان ثبت على احدي الطائفتين
 انها اعتدت على الاخرى باتلاف شيء من الانفس والاموال كان عليها ضمان ما اتلفته وان كان
 هؤلاء اتلفوا هؤلاء وهؤلاء اتلفوا هؤلاء تقاصوا بينهم كما قال الله تعالى (كتب عليكم القصاص
 في القتل الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى) وقد ذكرت طائفة من السلف انها نزلت في
 مثل ذلك في طائفتين اقتتلتا فامرهم الله بالمقاصة قال فمن عني له من أخيه شيء والعفو الفضل
 فاذا فضل الواحدة بين الطائفتين شيء على الاخرى فاتباع بالمعروف والذي عليه الحق يؤديه
 باحسان وان تعذر ان تضمن واحدة للاخرى فيجوز ان يتحمل الرجل حمالة يؤديها لاصلاح
 ذات البين وله أن يأخذها بعد ذلك من زكاة المسلمين ويسأل الناس في اعانتة على هذه الحالة
 وان كان غنيا قال النبي صلى الله عليه وسلم لقيصة بن مخارق الهلالي ياقيصة ان المسئلة لا تحل
 الا لثلاثة رجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فيسأل حتى يجد سداداً من عيش ثم يمسك ورجل
 أصابته فاقة فانه يقوم ثلاثة من ذوي الحجي من قومه فيقولون قد أصاب فلانا فاقة فيسأل
 حتى يجد قواماً من عيش وسداداً من عيش ثم يمسك ورجل يحمل حمالة فيسأل حتى يجد
 حمالة ثم يمسك والواجب على كل مسلم قادر ان يسعى في الاصلاح بينهم ويامرهم بما أمر الله
 به مهما أمكن ومن كان من الطائفتين يظن انه مظلوم مبغى عليه فاذا صبر وعنى اعزاه الله
 ونصره كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما زاد الله عبداً بغواً الا عزاً
 وما تواضع أحد لله الا رفعه الله ولا نقصت صدقة من مال وقال تعالى (وجزاء سيئة سيئة

مثلا فن عفا وأصلح فأجره على الله) وقال تعالى (انما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبغون في الارض بغير الحق اولئك لهم عذاب اليم ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور) فالباغي الظالم ينتقم الله منه في الدنيا والاخرة فان البني مصرعه قال ابن مسعود ولو بني جبل على جبل لجعل الله الباغي منهما دكا ومن حكمة الشعر

قضى الله أن البني يصرع أهله وان على الباغي تدور الدوائر

ويشهد لهذا قوله تعالى (انما نبيكم على انفسكم متاع الحياة الدنيا) الآية وفي الحديث ما من ذنب احرى أن يعجل لصاحبه العقوبة في الدنيا من البني وما حسنة احرى أن يعجل لصاحبها الثواب من صلة الرحم فن كان من احدي الطائفتين باغيا ظالما فليق الله وليتب ومن كان مظلوما مبغيا عليه وصبر كان له البشري من الله قال تعالى (وبشر الصابرين) قال عمرو بن اوس م الذين لا يظلمون اذا ظلموا وقد قال تعالى للمؤمنين في حق عدوهم (وان تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئا وقال يوسف عليه السلام لما فعل به اخوته ما فعلوا فصبر واتقى حتى نصره الله ودخلوا عليه وهو في عزه وقالوا ائتلك لانت يوسف قال انا يوسف وهذا اخي قد من الله علينا انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين فن اتقى الله من هؤلاء وغيرهم بصدق وعدل ولم يتمد حدود الله وصبر على اذى الآخر وظلمه لم يضره كيده الاخر بل نصره الله عليه وهذه الفتن سببها الذنوب والخطايا فلي كل من الطائفتين ان يستغفر الله ويتوب اليه فان ذلك يرفع العذاب وينزل الرحمة قال الله تعالى (وما كان الله ليعذبهم وانت فيهم وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون) وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم من أكثر من الاستغفار جعل الله له من كل هم فرجا ومن كل ضيق مخرجا ورؤفه من حيث لا يحتسب قاله الله تعالى (آل كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير أن لا تعبدوا الا الله انني لكم منه نذير وبشير وان استغفروا ربكم ثم توبوا اليه يمتنعكم متاعا حسنا الى أجل مسمى ويؤت كل ذي فضل فضله)

(٤٠٤) ﴿مسئلة﴾ في المفسدين في الارض الذين يستحلون أموال الناس ودماءهم مثل السارق وقاطع الطريق هل للانسان ان يعطيهم شيئا من ماله أو يقاتلهم وهل اذا قتل رجل أحدا منهم فهل يكون ممن ينسب الى النفاق وهل عليه اثم في قتل من طلب قتله

﴿الجواب﴾ أجمع المسلمون على جواز مقاتلة قطاع الطريق وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من قتل دون ماله فهو شهيد فالقطاع اذا طلبوا مال المصوم لم يجب عليه ان يعطيهم شيئا باتفاق الامة بل يدفعهم بالاسهل فالاسهل فان لم يندفعوا الا بالقتال فله ان يقتلهم فان قتل كان شهيدا وان قتل واحدا منهم على هذا الوجه كان دمه هدرا وكذلك اذا طلبوا دمه كان له ان يدفعهم ولو بالقتال اجماعا لكن الدفع عن المال لا يجب بل يجوز له ان يعطيهم المال ولا يقتلهم واما للدفع عن النفس ففي وجوبه قولان هما روايتان عن أحمد

(٤٠٥) ﴿مسئلة﴾ في طائفتين يزعمان انهما من امة محمد صلى الله عليه وسلم يتداعيان بدعوى الجاهلية كاسد وهلال وثعلبة وحرام وغير ذلك وبينهم أحقاد ودماء فاذا تراءت الفئتان سعى المؤمنون بينهم لفصد التاليف واصلاح ذات البين فيقول أولئك الباغون ان الله قد أوجب علينا طلب الثار بقوله وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس الى قوله والجروح قصاص ثم ان المؤمنين يعرفونهم ان هذا الامر يفضى الى الكفر من قتل النفوس ونهب الاموال فيقولون نحن لنا عليهم حقوق فلا نفارق حتى نأخذ ثارنا بسيوفهم ثم يحملون عليهم فن انتصر منهم بغيري وتعدى وقتل النفس ويفسدون في الارض فهل يجب قتال الطائفة الباغية وقتلها بعد أمرهم بالمعروف أو ما ذا يجب على الامام ان يفعل بهذه الطائفة الباغية

﴿الجواب﴾ الحمد لله قتال هاتين الطائفتين حرام بالكتاب والسنة والاجماع حتى قال صلى الله عليه وسلم اذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار قيل يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول قال انه اراد قتل صاحبه وقال صلى الله عليه وسلم لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضهم رقاب بعض وقال صلى الله عليه وسلم ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا الا ليبلغ الشاهد منكم الغائب فرب مبلغ أوعى من سامع والواجب في مثل هذا ما أمر الله به ورسوله حيث قال (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما فان بنت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبني حتى تفيء الى أمر الله فان فاءت فاصلحوا بينهما بالعدل واقتطوا ان الله يحب المقسطين انما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين اخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون) فيجب الاصلاح بين هاتين الطائفتين كما أمر الله تعالى والاصلاح له طرق منها ان يجمع أموال الزكوات وغيرها حتى يدفع في مثل ذلك فان الغرم

لا صلاح ذات البين يبيع لصاحبه أن يأخذ من الزكاة بقدر ما غرم كما ذكره الفقهاء من أصحاب
 الشافعي وأحمد وغيرهما كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لقيصة بن مخارق إن المسئلة لأتحل الثلاثة
 لرجل تحمل حمالة فيسأل حتى يجد حمالة ثم يمسك ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فيسأل
 حتى يجد سدادا من عيش ثم يمسك ورجل أصابته فاقة حتى يقوم ثلاثة من ذوى الحجى من
 قومه فيقولون قد أصابت فلانا فاقة فيسأل حتى يجد قواما من عيش وسدادا من عيش ثم
 يمسك وما سوى ذلك من المسئلة فإنه يأكله صاحبه سحتا ومن طرق الصلح أن تغفو إحدى
 الطائفتين أو كلاهما عن بعض ما لها عند الأخرى من الدماء والأموال فمن عفا وأصلح فأجره
 على الله إن الله لا يحب الظالمين ومن طرق الصلح أن يحكم بينهما بالعدل فينظر ما اتفقت عليه كل طائفة
 من الأخرى من النفوس والأموال فيتقاصان الحر بالحر والعبد بالعبد والاني بالاني فإذا
 فضل لأحدهما على الأخرى شيء فاتباع بالمعروف وأداء اليها باحسان فإن كان يجمل عدد القتلى
 أو مقدار المال جعل المجهول كالمعلوم وإذا ادعت أحدهما على الأخرى بزيادة فاما أن تحلفها
 على نفي ذلك واما أن تقيم البينة واما أن تمتنع عن اليمين فيقضي برد اليمين أو اللكول فإن كانت
 إحدى الطائفتين تبني بأن تمتنع عن العدل الواجب ولا تجيب إلى ما أمر الله ورسوله وتقاتل
 على ذلك أو تطلب قتال الأخرى وإتلاف النفوس والأموال كما جرت عادتهم به فإذا لم يقدر
 على كفها إلا بالقتل قوتلت حتى تنفي إلى أمر الله وإن أمكن أن تلزم بالعدل بدون القتال
 مثل أن يعاقب بعضهم أو يجبس أو يقتل من وجب قتله منهم ونحو ذلك عمل ذلك ولا حاجة
 إلى القتال وأما قول القاتل إن الله أوجب علينا طلب الثار فهو كذب على الله ورسوله فإن الله
 لم يوجب على من له عند أخيه المسلم المؤمن مظلمة من دم أو مال أو عرض أن يستوفي ذلك
 بل لم يذكر حقوق الآدميين في القرآن إلا نذب فيها إلى العفو فقال تعالى (والجروح قصاص
 فمن تصدق به فهو كفارة له) وقال تعالى (فمنصف ما فرضتم إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده
 عقدة السكاك) وأما قوله تعالى (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف
 بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص فمن تصدق به فهو كفارة له) ومن
 لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) فهذا مع أنه مكتوب على بني إسرائيل وإن كان
 حكمتنا كحكمهم مما لم ينسخ من الشرائع فالمراد بذلك التسوية في الدماء بين المؤمنين كما قال

النبي صلى الله عليه وسلم المسلمون تكافأ دماؤهم وم يد على من سوام فالنفس بالنفس وان كان القتال رئيسا مطاعا من قبيلة شريفة والمقتول سوق طارف وكذلك ان كان كبيرا وهذا صغيرا أو هذا غنيا وهذا فقيرا أو هذا عريا وهذا أعجيبا أو هذا هاشميا وهذا قرشيا وهذا رد لما كان عليه أهل الجاهلية من أنه اذا قتل كبير من القبيلة قتلوا به عددا من القبيلة الاخرى غير قبيلة القتال واذا قتل ضعيف من قبيلة لم يقتلوا قاتله اذا كان رئيسا مطاعا فابطل الله ذلك بقوله (وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس) فالعكس عليهم هو المدل وهو كون النفس بالنفس اذ الظلم حرام وأما استيفاء الحق فهو الى المستحق وهذا مثل قوله ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل أي لا يقتل غير قاتله وأما اذا طلبت احدى الطائفتين حكم الله ورسوله فقالت الاخرى نحن نأخذ حقنا بأيدينا في هذا الوقت فهذا من أعظم الذنوب الموجبة عقوبة هذا القتال الظالم الفاجر واذا امتنعوا عن حكم الله ورسوله ولهم شوكة وجب على الامير قتالهم وان لم يكن لهم شوكة عرف من امتنع من حكم الله ورسوله والزم بالمدل وأما قولهم لنا عليهم حقوق من سنين متقدمة فيقال لهم نحن نحكم بينكم في الحقوق القديمة والحديثة فان حكم الله ورسوله يأتي على هذا وأما من قتل أحدا من بعد الاصطلاح أو بعد المعاهدة والمعاودة فهذا يستحق القتل حتى قالت طائفة من العلماء انه يقتل حدا ولا يجوز العفو عنه لاولياء المقتول وقال الاكثرون بل قتله قصاص والخيار فيه الى اولياء المقتول وان كان الباغي طائفة فانهم يستحقون العقوبة وان لم يمكن كف صنيعهم الا بقتالهم قوتلوا وان أمكن بما دون ذلك عوقبوا بما ينبتهم من البنى والدوان ونقض العهد والميثاق قال صلى الله عليه وسلم ينصب لكل غادر لواء يوم القيامة عند استه بقدر غدرة فيقال هذه غدرة فلان وقد قال تعالى (فن عى له من أخيه شيء فأتباع بالمعروف واداء اليه باحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة فن اعتدي بعد ذلك فله عذاب اليم) قالت طائفة من العلماء المعتدي هو القتال بعد العفو فهذا يقتل حتما وقال آخرون بل يعذب بما ينبتهم من الاعتداء والله أعلم

(٤٠٦) ﴿مسئلة﴾ في الاخوة التي يفعلها بعض الناس في هذا الزمان والزام كل منهم بقوله ان مالى مالك وذى دمك وولدي ولذلك يقول الآخر كذلك ويشرب أحدهم دم

الآخر فهل هذا الفعل مشروع أم لا وإذا لم يكن مشروعا مستعسنا فهل هو مباح أم لا وهل يترتب على ذلك شيء من الاحكام الشرعية التي تثبت بالاخوة الحقيقية أم لا وما معنى الاخوة التي آخى بها النبي صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين والانصار

(الجواب) الحمد لله رب العالمين هذا الفعل على هذا الوجه المذكور ليس مشروعا باتفاق المسلمين وانما كان اصل الاخوة ان النبي صلى الله عليه وسلم آخى بين المهاجرين والانصار وحالف بينهم في دار افس بن مالك كما آخى بين سعد بن الربيع وعبد الرحمن بن عوف حتى قال سعد لعبد الرحمن خذ شطري مالي واختر احدى زوجتي حتى اطلقها وتكحها فقال عبد الرحمن بارك الله لك في مالك وأهلك دلوني على السوق وكما آخى بين سلمان الفارسي وابي الدرداء وهذا كله في الصحيح وأما ما يذكر بعض المصنفين في السيرة من ان النبي صلى الله عليه وسلم آخى بين علي وابي بكر ونحو ذلك فهذا باطل باتفاق أهل المعرفة بحديثه فانه لم يؤخ بين مهاجر ومهاجر وانصارى وانصارى وانما آخى بين المهاجرين والانصار وكانت تلك المؤاخاة والمخالفة يتوارثون بها دون اقاربهم حتى انزل الله تعالى واولو الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله فصار الميراث بالرحم دون هذه المؤاخاة والمخالفة وتنازع العلماء في مثل هذه المخالفة والمؤاخاة هل يورث بها عند عدم الورثة من الاقارب والموالى على قولين أحدهما يورث بها وهو مذهب ابي حنيفة وأحمد في احدى الروايتين لقوله تعالى (والذين عقدت ايمانكم فآتوهم نصيبهم) والثاني لا يورث بها بحال وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد في الرواية المشهورة عند أصحابه وهؤلاء يقولون هذه الآية منسوخة وكذلك تنازع الناس هل يشرع في الاسلام ان يتآخى انسان ويتحالف كما فعل المهاجرون والانصار فقيل ان ذلك منسوخ لما رواه مسلم في صحيحه عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا حلف في الاسلام وما كان من حلف في الجاهلية فلم يزد الاسلام الا شدة ولان الله قد جعل المؤمنين اخوة بنص القرآن وقال النبي صلى الله عليه وسلم المسلم اخو المسلم لا يسلمه ولا يظلمه والذي نفسي بيده لا يؤمن احدكم حتى يحب لاخيه من الخير ما يحب لنفسه فمن كان قائما بواجب الايمان كان اخا لكل مؤمن ووجب على كل مؤمن ان يقوم بحقوقه وان لم يجر بينهما عقد خاص فان الله ورسوله قد عقدا الاخوة بينهما بقوله انما المؤمنون اخوة وقال النبي صلى الله عليه وسلم وددت اني قد رأيت

اخواني ومن لم يكن خارجا عن حقوق الايمان وجب ان يامل بموجب ذلك فيحمد على حسنة
 ويوالى عليها وينهى عن سيئاته ويحارب عليها بحسب الامكان وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم
 انصر اخاك ظالما أو مظلوما قلت يا رسول الله انصره مظلوما فكيف انصره ظالما قال تمنعه من
 الظلم فذلك نصره اياه والواجب على كل مسلم ان يكون حبه وبغضه وموالاته ومعاداته تابعا
 لامر الله ورسوله فيحب ما أحبه الله ورسوله ويبغض ما أبغضه الله ورسوله ويوالى من يوالى الله
 ورسوله ويمادي من يماذى الله ورسوله ومن كان فيه ما يوالى عليه من حسنات وما يماذى عليه
 من سيئات عومل بموجب ذلك كفساق أهل الملة اذ هم مستحقون للثواب والعقاب والموالاة
 والمعادة والحب والبغض بحسب ما فيهم من البر والفجور فان من يعمل مثقال ذرة خيرا يره
 ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره وهذا مذهب أهل السنة والجماعة بخلاف الخوارج والمعتزلة
 وبخلاف المرجئة والجهمية فان اولئك يميلون الى جانب وهؤلاء الى جانب وأهل السنة والجماعة
 وسط ومن الناس من يقول تشرع تلك الموالاة والمخالفة وهو يناسب من يقول بالتوازي بالمخالفة
 لكن لا نزاع بين المسلمين في ان ولد أحدهما لا يضر ولد الآخر بآرثه مع أولاده والله سبحانه
 قد نسخ التبني الذي كان في الجاهلية حيث كان يتبنى الرجل ولد غيره قال الله تعالى (ما جعل الله
 لرجل من قلبين في جوفه وما جعل أزواجكم اللائي تظاهرون منهن امهاتكم وما جعل ادعياءكم
 أبناءكم) وقال تعالى (ادعوهم لابائهم هو أقسط عند الله فان لم تعلموا آباءهم فاخوانكم في
 الدين) وكذلك لا يصير مال كل واحد منهما مالا للآخر يورث عنه ماله فان هذا ممتنع من
 الجائنين ولكن اذا طابت نفس كل واحد منهما بما يتصرف فيه الآخر من ماله فهذا جائز كما
 كان السلف يفعلون وكان أحدهما يدخل بيت الآخر ويأكل من طعامه مع غيبته لعلهم بطيب
 نفسه بذلك كما قال تعالى أو صديقكم وأما شرب كل واحد منهما دم الآخر فهذا لا يجوز بحال
 وأقل ما في ذلك مع النجاسة التشبيه بالذين يتآخون متعاونين على الاثم والعدوان اما على
 فواحش أو حجة شيطانية كحبة الرداء ونحوهم وان اظهروا خلاف ذلك من اشتراك في
 الصنائع ونحوها واما تعاون على ظلم الغير وأكل مال الناس بالباطل فان هذا من جنس مؤاخاة
 بعض من ينسب الى المشيخة والسلوك للنساء فيؤاخي أحدهم المرأة الاجنبية ويخلو بها وقد
 أقر طوائف من هؤلاء بما يجري بينهم من الفواحش فمثل هذه المؤاخاة وامثالها مما يكون

فيه تعاون على ما نهى الله عنه كائنا ما كان حرام باتفاق المسلمين وانما النزاع في مؤاخاة يكون مقصودها بها التعاون على البر والتقوى بحيث تجمعهما طاعة الله وتفرق بينهما معصية الله كما يقولون تجمعنا السنة وتفرقنا البدعة فهذه التي فيها النزاع فاكثر العلماء لا يرونها استفتاء بالمؤاخاة الايمانية التي عقدها الله ورسوله فان تلك كافية محصلة لكل خير فينبغي ان يجتهد في تحقيق اداء واجباتها اذ قد اوجب الله للمؤمن على المؤمن من الحقوق ما هو فوق مطلوب النفوس ومنهم من سوغها على الوجه المشروع اذا لم تشتمل على شيء من مخالفة الشريعة واما ان يقال على المشاركة في الحسنات والسيئات فن دخل منها الجنة ادخل صاحبه ونحو ذلك مما قد يشترطه بعضهم على بعض فهذه الشروط وامثالها لا تصح ولا يمكن الوفاء بها فان الشفاعة لا تكون الا باذن الله والله أعلم بما يكون من حالهما وما يستحقه كل واحد منهما فكيف يلزم المسلم ما ليس اليه فعله ولا يعلم حاله فيه ولا حال الآخر ولهذا نجد هؤلاء الذين يشترطون هذه الشروط لا يدرون ما يشترطون ولو استشر أحدهم انه يؤخذ منه بعض ماله في الدنيا فالله أعلم هل كان يدخل فيها أم لا وبالجملة فجميع ما ينفع بين الناس من الشروط والعقود والمخالفات في الاخوة وغيرها ترد الى كتاب الله وسنة رسوله فكل شرط يوافق الكتاب والسنة يوفي به ومن اشترط شرطا ليس في كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط * كتاب الله أحق وشرطه أوثق فتنى كان الشرط يخالف شرط الله ورسوله كان باطلا مثل ان يشترط أن يكون ولد غيره ابنة أو عتيق غيره مولاه أو ان ابنه أو قريبه لا يرثه أو انه يغاونه على كل ما يريد وينصره على كل من عاداه سواء كان بحق أو باطل أو يطعمه في كل ما يامر به أو انه يدخله الجنة ويمنعه من النار مطلقا ونحو ذلك من الشروط واذا وقعت هذه الشروط وفي منها بما أمر الله به ورسوله ولم يوف منها بما نهى الله عنه ورسوله وهذا متفق عليه بين المسلمين وفي المباحات نزاع وتفصيل ليس هذا موضعه وكذا في كل شرط في البيوع والهبات والوقوف والندور وعقود البيعة للأئمة وعقود المشايخ وعقود المتأخين وعقود أهل الانساب والقبائل وامثال ذلك فانه يجب على كل أحد ان يطيع الله ورسوله في كل شيء ويجتنب معصية الله ورسوله في كل شيء ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ويجب ان يكون الله ورسوله أحب اليه من كل شيء ولا يطيع الا من آمن بالله ورسوله والله أعلم

(٤٠٧) (مسئلة) في افوام يقطعون الطريق على المسلمين ويقتلون من يمانهم عن ماله ويفجرون بحريم المسلمين ويمذبون كل من يمسكونه من المسلمين من ذكر وانثى حتى يذلهم على شيء من اموال المسلمين ثم الامام بانه خبرهم فامر السلطان بعض الناس ان يزوح اليهم ويغزهم من قبل المسلمين واخذ اموالهم فخرجوا عليه وقتلوا للمسييرين اليهم وامتنعوا من طاعة السلطان فلم يحل قتالهم أم لا وهل اذا اخذ السلطان من ماله شيئا وباعه على المسلمين يحل لاحد ان يشتريه أم لا

(الجواب) الحمد لله نعم يحل قتال هؤلاء بل يجب واذا اخذ السلطان من اموالهم بازاء ما اخذوه من اموال المسلمين ولم يعرف مستحقه جاز الشراء منه وان كانوا اخذوا شيئا من اموال المسلمين ففي اخذ اموالهم خلاف بين الفقهاء واذا قلد السلطان احد القولين بطريقه ساغ له ذلك

(٤٠٨) (مسئلة) في طائفتين من الفلاحين اقتلتا فكسرت احدهما الاخرى وانهزمت المكسورة وقتل منهم بعد الهزيمة جماعة فهل يحكم للمقتولين من المهزومين بالنار ويكونون داخلين في قول النبي صلى الله عليه وسلم القاتل والمقتول في النار أم لا وهل يكون حكم المهزم حكم من يقتل منهم في المعركة أم لا

(الجواب) الحمد لله ان كان المهزم قد انهزم بنية التوبة عن مقتله المحرمة لم يحكم له بالنار فان الله يقبل التوبة عن عباده ويمفو عن السيئات واما ان كان انهزاه عجزا فقط ولو قدر على خصمه لقتله فهو في النار كما قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار قيل يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول قال انه اراد قتل صاحبه فاذا كان المقتول في النار لانه اراد قتل صاحبه فلم يهزم بطريق الاولى لانهما اشتدكا في الارادة والفعل والمقتول اصابه من الضرر ما لم يصب المهزوم ثم اذا لم تكن هذه المصيبة مكفرة لانهم المقاتلة فلا ان تكون مصيبة الهزيمة مكفرة اولى بل انهم المهزوم المصر على المقاتلة اعظم من اثم المقتول في المعركة واستحقاقه للنار اشد لان ذلك انقطع عمله السيء بموته وهذا مصر على الخبث العظيم ولهذا قالت طائفة من الفقهاء ان مهزم البغاة يقتل اذا كان له طائفة ياوي اليها فيخاف عوده بخلاف المشغين بالجرح منهم فانه لا يقتل وسببه ان هذا انكف شره والمهزم لم ينكف شره

وأيضاً فالمقتول قد يقال انه بمصيبة القتل قد يخفف عنه العذاب وان كان من اهل النار ومصيبة
الهمزية دون مصيبة القتل فظهر ان المهزوم اسوء حالا من المقتول اذا كان مصراً على قتل أخيه
ومن تاب فان الله غفور رحيم

(٤٠٩) (مسئلة) في النصيرية القائلين باستحلال الخمر وتناسخ الارواح وقدم العالم
وانكار وجود البعث والنشور والجنة والنار في غير الحياة وبان الصلوات الخمس عبارة عن
خمسة اسماء وهي على وحسن وحسين ومحسن وفاطمة فذكر هذه الاسماء الخمسة تجزئهم عن
الفصل من الجنازة والوضوء وبقية شروط الصلوات الخمس وواجباتها وبان الصيام عندهم عبارة
عن اسم ثلاثين رجلاً وثلاثين امرأة يمدونهم في كتبهم ويضيق هذا الموضع عن ايرادهم وان
الهمم خلق السموات والارض وهو على بن أبي طالب رضى الله عنه فهو عندهم الاله في
السماء والامام في الارض فكانت الحملة في ظهور اللاهوت بهذا الناسوت على رأيهم
انه يواسى خلقه وعبيده ويعلمهم كيف يمدونه ويعرفونه وبان النصيري عندهم لا يصير نصيراً
مؤمناً يجالسونه ويشربون معه ويطلعون على اسرارهم ويزوجونه من نساءهم حتى يخاطبه معلمه
وحقيقة الخطاب عندهم ان يحافوه على كتمان دينه ومعرفة مشايخه وأكابر أهل مذهبه وان
لا ينصح مسلماً ولا غيره الا من كان من أهل دينه وعلى ان يعرف امامه دونه بظهوره في كورة
واداؤه فيعرف انتقال الاسم والمعنى في كل حين وزمان فالاسم عندهم في أول القياس آدم والمعنى
شيث والاسم هو يعقوب والمعنى هو يوسف ويستدلون على هذه الصورة كما يزعمون بها في
القرآن العزيز حكاية عن يعقوب ويوسف عليهما السلام فيقولون أما يعقوب فانه كان الاسم
فما قدر أن يجاوز منزلته فقال سوف استغفر لكم ربى انه هو الغفور الرحيم وأما يوسف فكان
هو المعنى المطلوب فقال لا تريب عليكم اليوم فلم يطلق الامر بغيره لانه علم انه هو الاله المتصرف
ويحملون موسى هو الاسم ويوشع هو المعنى ويقولون يوشع ردت له الشمس لما أمرها فاطاعت
أمره وهل ترد الشمس الا ربها ويحملون سليمان هو الاسم وآصف هو المعنى ويقولون
سليمان عجز عن احضار عرش بلقيس وقدر عليه آصف لان سليمان كان الصورة وآصف كان
المعنى القادر المقتدر ويمدون الانبياء والمرسلين واحداً واحداً على هذا النمط الى زمان رسول
الله صلى الله عليه وسلم فيقولون محمد هو الاسم وعلى هو المعنى ويوصلون العدد على هذا الترتيب

في كل زمكان الى وقتنا هذا فمهم حقيقة الخطاب والدين عندهم ان يعلم ان عليا هو الرب ومحمد هو الحجاب وسلمان هو الباب فان ذلك على الترتيب لم يزل ولا يزال وكذلك الخمسة الايتام والاثنا عشر نقيبا واسماؤهم معروفة عندهم في كتبهم الخبيثة فهم لا يزالون يظهرون مع الرب والحجاب والباب في كل كور ودور أبدا سرمدان وان ابليس الابالسة عمر بن الخطاب واثنين في رتبة الابليسية ابو بكر ثم عثمان رضى الله عنهم أجمعين ونزههم وأعلى رتبهم على أقوال الملحدين وانتحال الغالين المفسدين فلا يزالون في كل وقت موجودين حسبما ذكر ولما هبهم الفاسدة سعة وتفصيل ترجع الى هذه الاصول وهذه الطائفة الملعونة استولت على جانب كبير من الشام فهم معروفون مشهورون متظاهرون بهذا المذهب وقد حقق احوالهم كل من خالطهم وعرفهم من عقلاء المسلمين وعامة الناس أيضا في هذا الزمان لان احوالهم كانت مستورة عن كثير من الناس وقت استيلاء الافرنج المخذولين على البلاد الساحلية فلما كانت ايام الاسلام انكشفت حالهم وكثر ضلالهم والابتلاء بهم كثير جدا فلم يجوز للمسلم ان يزوجهم أو يتزوج منهم وهل يحمل لهم أكل ذبائحهم والحالة هذه وأكل الجبن المعمول من ذبيحتهم وما حكم أو انبيهم وملايسهم وهل يجوز دفعهم بين المسلمين أم لا وهل يجوز استخدامهم في نفور المسلمين وتسليمها اليهم أم يجب على ولي الامر قطعهم واستخدام غيرهم من الرجال المسلمين الأ كفاء وهل ياتم اذا اخر طردهم أم يجوز له التمثل مع ان في عزمه ذلك فاذا استخدمهم ثم قطعهم أو لم يقطعهم هل يجوز له صرف أموال بيت المسلمين عليهم واذا صرفها وتأخر لبعضهم بقية من مملوهم المسمى فأخذه ولي الامر عنه وصرفه على غيره من المسلمين أو المستحقين أو أرصده لذلك هل يجوز له فعل هذه الصور أم يجب عليه وهل دماء النصيرية المذكورين مباحة وأموالهم في حلال أم لا واذا جاهدتهم ولي الامر باحتمال باطلهم وقطعهم عن حصون المسلمين وتحذير أهل الاسلام من منافعهم وأكل ذبائحهم وأمرهم بالصوم والصلاة ومنعهم من اظهار دينهم الباطل وهم يلونه من الكفار هل ذلك أفضل وأكثر اجرا من النصارى والترصد لقتال التتار في بلادهم وهم بلاد سييس وبلاد الافرنج على أهلها أم هذا أفضل وهل يمد مجاهد النصيرية المذكورين مرابطا ويكون أجره كاجر المرابط في النفور على ساحل البحر خشية قصد الافرنج أم هذا أكثر اجرا وهل يجب على من عرف المذكورين ومذاهبهم أن يشهد أمرهم ويساعدهم

على ابطال باطلهم واظهار الاسلام وامل الله تعالى ان يجعل ذريتهم واولادهم مسلمين أم يجوز
له النفاق والامحال وما أجز المجتهد على ذلك والجاهد فيه والمرا بط له والعازم عليه وابسطوا
القول في ذلك مثاين

(الجواب) الحمد لله هؤلاء القوم الموصوفون المسمون بالنصيرية وسائر اصناف القرامطة
الباطنية أكفر من اليهود والنصارى بل واكفر من كثير من المشركين ضررهم على امة
محمد صلى الله عليه وسلم أعظم ضررا من الكفار المحاربين مثل كفار الترك والافرنج وغيرهم
فان هؤلاء يتظاهرون عند جهال المسلمين بالتشيع وموالاة أهل البيت وهم في الحقيقة لا يؤمنون
بالله ولا برسوله ولا بكتابه ولا بأمر ولا نهي ولا ثواب ولا عقاب ولا الجنة ولا نار ولا باحد من
المرسلين مثل محمد صلى الله عليه وسلم ولا بملة من الملل السالفة بل ياخذون كلام الله ورسوله
المعروف عند المسلمين يتأولونه على امور يغيرونها يدعون انها من علم الباطن من جنس ما ذكره
السائل وهو من غير هذا الجنس فانهم ليس لهم حد محدود فيما يدعونه من الاتحاد في اسماء
الله وآياته وتحريف كلام الله ورسوله عن مواضعه اذ مقصودهم انكار الايمان وشرائع الاسلام
بكل طريق مع الباطن بان لهذه الامور حقائق يعرفونها من جنس ما ذكر السائل ومن جنس
قولهم ان الصلوات الخمس معرفة أسرارهم والصيام المفروض كتمان أسرارهم وحج البيت
العتيق زيادة شيوخهم وان يدا أبي لهب ابي بكر وعمر وان النبي العظيم والامام المين علي بن
أبي طالب ولهم في معاداة الاسلام واهله وقائع مشهورة وكتب مصنفة واذا كانت لهم مكنة
سفكوا دماء المسلمين كما قتلوا الحجاج والقوه في زمزم واخذوا مرة الحجر الاسود فبقي
معهم مدة وقتلوا من علماء المسلمين ومشايخهم وامرأهم وجندهم من لا يحصى عدده الا الله
وصنفوا كتب كثيرة فيها ما ذكره السائل وغيره وصنف علماء المسلمين كتباً في كشف أسرارهم
وهتك أستارهم وبينوا ما هم عليه من الكفر والزندقة والالحاد الذين هم فيه أكفر من
اليهود والنصارى ومن براهة الهند الذين يعبدون الاصنام وما ذكره السائل في وصفهم قليل
من الكثير الذي يعرفه العلماء من وصفهم ومن المعلوم عندهم ان السواحل الشامية انما استولت
عليها النصارى من جهتهم وهم دائما مع كل عدو للمسلمين فهم مع النصارى على المسلمين ومن
اعظم المصائب عندهم فتح المسلمين للساحل وانتهاز النصارى بل ومن اعظم المصائب عندهم

انتصار المسلمين على التتار ومن أعظم أعيادهم إذا استولى والياد بالله النصارى على تنور المسلمين فان تنور المسلمين ما زالت بايدي الساميين حتى جزيرة قبرص فتحها المسلمون في خلافة أمير المؤمنين عثمان بن عفان فتحها معاوية بن أبي سفيان في اثنا المائة الرابعة فان هؤلاء العادين لله ورسوله كثروا حينئذ بالسواحل وغيرها واستولى النصارى على الساحل ثم بسببهم استولوا على القدس وغيره فان أحوالهم كانت من أعظم الاسباب في ذلك ثم لما أقام الله ملوك المسلمين المجاهدين في سبيل الله كنور الدين الشهيد وصلاح الدين واتباعها وفتحوا السواحل من النصارى ومن كان بها منهم وفتحوا ايضا أرض مصر فانهم كانوا مستولين عليها نحو مائتي سنة وانفقوا هم والنصارى فجاهدهم المسلمون حتى فتحوا البلاد ومن ذلك التاريخ انتشرت دعوة الاسلام بالبلاد المصرية والشامية ثم ان التتار انما دخلوا ديار الاسلام وقتلوا خليفة بغداد وغيره من ملوك المسلمين بماؤنتهم ومؤازرتهم فان منجم هلاوون الذي كان وزيره النصير الطوسي كان وزير الهم وهو الذي امره بقتل الخليفة وبولاية هؤلاء ولهم القاب معروفة عن المسلمين تارة يسمون الملاحدة وتارة يسمون القرامطة وتارة يسمون الباطنية وتارة يسمون الاسماعيلية وتارة يسمون النصيرية وتارة يسمون الحرمية وتارة يسمون المحمرة وهذه الاسماء منها ما يعمهم ومنها ما يخص بعض أصنافهم كما ان اسم الاسلام والايمان يعم المسلمين ولبعضهم اسم يخصهم إما لسبب وإما لمذهب وإما لبلد وإما لغير ذلك وشرح مقاصدهم بطول كما قال العلماء فهم ظاهر مذهبهم الرفض وباطنه الكفر المحض وحقيقة أمرهم انهم لا يؤمنون بشيء من الانبياء والمرسلين لابنوح ولا إبراهيم ولا موسى ولا عيسى ولا بشيء من كتب الله المنزلة لا التوراة ولا الانجيل ولا القرآن ولا يقرون أن للعالم خالقا خلقه ولا بان له ديناً أمر به ولا بان له داراً يجزي الناس فيها على أعمالهم غير هذه الدار وهم تارة يبنون قولهم على مذهب المتفلسفة الطبيعيين وتارة يبنونها على قول المجوس الذين يبدون النور ويصبون الى ذلك الرفض ويحتجون لذلك من كلام النبوات إما بلفظ مكذوب يتقلونه كما ينقلون عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال أول ما خلق الله العقل والحديث موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث ولفظه أول ما خلق الله العقل فقال اقبل فاقبل فقال له ادبر فادبر فيصيحون لفظه ويقولون أول ما خلق الله العقل ليوافق قول المتفلسفة أتباع ارسطو في قوله أول

الصادرات عن واجب الوجود هو العقل واما بالفظ ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم فيجرونه
عن مواضعه كما يفعل أصحاب رسائل اخوان الصفا ونحوهم فانهم من أئمتهم وقد دخل كثير
من باطلهم على كثير من المسلمين وراج عليهم حتى صار في كتب طوائف من المنتسبين الى
العلم والدين وان كانوا لا يوافقونهم على أصل كفرهم فان هؤلاء لهم في اظهار دعوتهم الملعونة
التي يسمونها الدعوة الهادية درجات متعددة ويسمون النهاية البلاغ الا كبر والناموس الاعظم
ومضمون البلاغ الا كبر جحد الخالق والاستهزاء به وبمن يقربه حتى يكتب أحدهم اسم الله
في أسفل رجله وفيه أيضا جحد شرائعه ودينه وجحد ما جاء به الانبياء ودعوى انهم كانوا
من جنسهم طالين للرئاسة فنه من أحسن في طلبها ومنهم من أساء في طلبها حتى قتل
ويجملون محمدا وموسى من القسم الاول ويجملون المسيح من القسم الثاني وفيها من الاستهزاء
بالصلاة والزكاة والصوم والحج ومن تحليل نكاح ذوات المحارم وسائر الفواحش ما يطول
وصفه ولهم اشارات ومخاطبات يعرف بها بعضهم بعضا وهم اذا كانوا في بلاد المسلمين التي يكثر
فيها أهل الايمان فقد يخفون على من لا يعرفهم واما اذا كثروا فانه يعرفهم عامة الناس فضلا
عن خاصتهم وقد اتفق علماء المسلمين على ان مثل هؤلاء لا تجوز مناكتهم ولا يجوز ان ينكح
موليته منهم ولا يتزوج منهم امرأة ولا تباع ذبايحهم * وأما الجبن المعمول بانفتحهم ففيه قولان
مشهوران للعلماء كسائر انفحة الميتة وكأنفحة ذبيحة الجوس الذين يقال عنهم انهم يذكون فذهب
أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين انه يحل هذا الجبن لان إنفحة الميتة على هذا القول
لا تموت بموت البهيمة وملاقاة الوعاء النجس في الباطن لا تنجس ومذهب مالك والشافعي
وأحمد في الرواية الاخرى ان الجبن نجس لان الانفحة عنده هؤلاء نجسة لان ابن الميتة وإنفتحها
عندهم نجس ومن لا تؤكل ذبيحتهم فذبيحته كاليتة وكل من أصحاب القولين محتج بأن ثارت عليها
عن الصحابة فاصحاب القول الاول نقلوا انهم أكلوا جبن الجوس واصحاب القول الثاني نقلوا
انهم انما أكلوا ما كانوا يظنون من جبن النصارى فهذه مسألة اجتهد للمقلد ان يقلد من يفتي
باحد القولين وأما أوانهم وملابسهم فكأواني الجوس على ما عرف من مذاهب الائمة ولا
يجوز دفنهم في مقابر المسلمين ولا يصلي عليهم فان الله نهي عن الصلاة على المنافقين كعبد الله
ابن أبي ونحوه وكانوا يتظاهرون بالصلاة والزكاة والصوم والحج والجهاد مع المسلمين لا يظهرون

مقالة تخالف دين الاسلام لكن يسرون ذلك فقال تعالى (ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره انهم كفروا بالله ورسوله وماتوا وهم فاسقون) فكيف هؤلاء الذين هم مع الزندقة والنفاق لا يظهرون الا الكفر والاحاد واما استخدام مثل هؤلاء في تقود المسلمين وحصونهم أو جنودهم فهو من الكبائر بمنزلة من يستخدم الذئاب لرعى الغنم فانهم من أغش الناس للمسلمين ولولا الامور واحرص الناس على فساد الملة والدولة وهم شر من المخامر الذي يكون في العسكر فان المخامر قد يكون له غرض إما مع أمير المسكر وإما مع العدو وهؤلاء غرضهم مع الملة ودينها وملوكها وعلماؤها وعامتها وخاصتها وهم أحرص الناس على تسليم الحصون الى العدو المسلمين وعلى افساد الجند على ولى الامر واخراجهم عن طاعته والواجب على ولاية الامور قطعهم من دواوين القتالة ولا يستخدمهم في ثغر ولا في غير ثغر وضررهم في الثغر أشد وان يستخدموا بدلم من يحتاج الى استخدامه من الرجال المأمونين على دين الاسلام وعلى النصيح لله ورسوله ولائمة المسلمين وعامتهم بل اذا كان ولى الامر لا يستخدم من يفشه وان كان مسلما فكيف يستخدم من ينش المسلمين ولا يجوز له تأخير هذا الواجب مع القدرة عليه بل أي وقت قدر على الاستبدال بهم وجب عليه ذلك لانهم عوقدوا على ذلك فان كان القصد صحيحا وجب المسعى وان كان فاسدا وجبت أجره المثل وان لم يكن استخدامهم من جنس الاجارة اللازمة فهو من جنس الجمالة الجائزة لكن هؤلاء لا يجوز استخدامهم فالتقدم عقدا فاسدا لا يستحقون الا قيمة عملهم فان لم يكونوا عملا فاعمالهم فلا شيء لهم لكن دماؤهم وأموالهم مباحة واذا أظهروا التوبة في قبولها منهم نزاع بين العلماء فن قبل توبتهم اذا التزموا شريعة الاسلام امر أموالهم اليهم ولم تنقل الى ورثتهم من جنسهم فان مالهم في البيت المال لكن هؤلاء اذا اخذوا فانهم يظهرون التوبة اذا أصل مذهبهم الاتقاء وكتمان امرهم وفيهم من يعرف وفيهم من قد لا يعرف فالطريق ان يحتاط في امرهم فلا يتركون مجتمعين ولا يمتكون من حمل السلاح وان لا يكونوا من القتالة ويلزمون شرائع الاسلام من الصلوات الخمس وقراءة القرآن ويترك بينهم من يعلمهم دين الاسلام ويحال بينهم وبين معلمهم فان أبا بكر الصديق رضي الله عنه هو وسائر الصحابة لما ظهروا على أهل الردة وجاؤا اليه قال لهم الصديق اختاروا بيني اما الحرب الملحقة واما السلم المحزنة قالوا يا خليفة رسول

الله هذه الحرب الملقبة قد عرفناها فما السلم المخزية قال تدون قتلانا ولا ندی قتلکم وتشهدون ان
قتلانا في الجنة وقتلکم في النار وتقم ما اصبنا من اموالکم وتردون ما اصبتم من اموالنا ونزع
منکم الحاققة والسلاح وتمنعون من ركوب الخيل وتتركون ترتعون اذئاب الابل حتى يري الله
خليفة رسول الله والمؤمنين امر ايعذرونکم به فوافقه الصحابة على ذلك الا في تضمين قتي
المسلمين فان عمر قال له هؤلاء قتلوا في سبيل الله واجورهم على الله يعني هم استشهدوا وافلادية
لهم فافقوا على قول عمر في ذلك وهذا الذي اتفق عليه الصحابة هو مذهب ائمة العلماء والذي
تنازعوا فيه تنازع فيه العلماء فذهب اكثرهم ان من قتله المرتدون الممتنعون المحاربون لا يضمن
كما اتفق عليه العلماء وهو مذهب أبي حنيفة واحمد في احدى الروايتين ومذهب اشافعي واحمد
في الرواية الاخرى هو القول الاول فهذا الذي فعله الصحابة باولئك المرتدين بعد عودهم الى
الاسلام يفعل بمن اظهر الاسلام والتهمة ظاهرة فيه فيمنع من ركوب الخيل والسلاح والدروع
التي تلبسها المقاتلة ولا يترك في الجند يهودي ولا نصراني ويلزمون شرائع الاسلام حتى يظهر
ما يفعلونه من خير وشر ومن كان من ائمة ضلالهم واظهر التوبة اخرج عنهم وسير الى بلاد
المسلمين التي ليس لهم فيها ظهور فاما ان يهديه الله أو يموت على نفاقه من غير مضرة للمسلمين
ولا ريب ان جهاد هؤلاء وإقامة الحدود عليهم من اعظم الطاعات واكثر الواجبات وهو
افضل من جهاد من يقاتل المسلمين من المشركين واهل الكتاب فان جهاد هؤلاء حفظ لما
فتح من بلاد الاسلام ولما دخل فيه من الخوارج وجهاد من يقاتلنا من المشركين واهل الكتاب
من زيادة اظهار الدين وحفظ الاصل مقدم على الفرع وأيضا فضرر هؤلاء على المسلمين اعظم
من ضرر اولئك بل ضرر هؤلاء في الدين على كثير من الناس أشد من ضرر المحاربين من المشركين
وأهل الكتاب ويجب على كل مسلم ان يقوم في ذلك بحسب ما يقدر عليه من الواجب فلا يحل
لاحد ان يكتم ما يعرفه من اخبارهم بل يقشها ويظهرها ليعرف المسلمون حقيقة حالهم ولا يحل
لاحد ان يماونهم على بقائهم في الجند والاستخدمين ولا يحل لاحد السكوت عن القيام عليهم بأمر
الله به ورسوله فان هذا من أعظم أبواب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل
الله وقد قال تعالى لنبيه (يا ايها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم) وهؤلاء لا يخرجون
عن الكفار والمنافقين والمعاون على كفر شرهم وعلى هدايتهم بحسب الامكان له من الاجر والثواب

ما لا يعلمه الا الله فان المقصود هدايتهم كما قال تعالى (كنتم خیرا مة اخرجت للناس) قال أبو هريرة كنتم خير الناس للناس فيأتون بهم في السلاسل والقيود حتى يدخلونهم الاسلام فالمقصود بالجهاد الامر بالمعروف والنهي عن المنكر هداية العباد لمصالح المعاش والمعاد بحسب الامكان فمن هداه الله سعد في الدنيا والآخرة ومن لم يهتد كف الله ضرره عن غيره ومعلوم ان الجهاد والامر بالمعروف والنهي عن المنكر هو أفضل الاعمال كما قال النبي صلى الله عليه وسلم رأس الامر الاسلام وعموده الصلاة وذروة سنامه الجهاد في سبيل الله وفي الصحيحين عنه انه قال ان في الجنة لمائة درجة ما بين الدرجة والدرجة كما بين السماء والارض أعدها الله للمجاهدين في سبيله وقال صلى الله عليه وسلم رباط يوم وليلة خير من صيام شهر وقيامه ومن مات مرابطا مجاهدا أجرى عليه عمله وأجرى عليه رزقه من الجنة وأمن الفتن والجهاد أفضل من الحج والعمرة كما قال تعالى (أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد في سبيل الله لا يستوون عند الله والله لا يهدي القوم الظالمين الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم أعظم درجة عند الله وأولئك هم الفائزون) يشرم ربهم برحمة منه ورضوان وجنات لهم فيها نعيم مقيم خالدون فيها أبدا ان الله عنده أجر عظيم (٤١٠) ﴿مسئلة﴾ فيمن يلعن معاوية ماذا يجب عليه وهل قال النبي صلى الله عليه وسلم هذه الاحاديث وهي اذا اقتتل خليفتان فاحدهما ملعون وأيضا ان عمارا تقتله الفئة الباغية وقتله عسكر معاوية وهل سبوا أهل البيت أو قتل الحجاج شريفا

﴿الجواب﴾ الحمد لله من لعن أحدا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كماوية بن أبي سفيان وعمر بن العاص ونحوهما أو من هو أفضل من هؤلاء كأبي موسى الاشعري وأبي هريرة ونحوهما أو من هو أفضل من هؤلاء كطلحة والزبير أو عثمان وعلى بن أبي طالب أو أبي بكر الصديق وعمر أو عائشة أم المؤمنين أو غير هؤلاء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فانه مستحق للعقوبة البليغة باتفاق أئمة الدين وتنازع العلماء هل يماق بالقتل أو مادون القتل كما قد بسطنا ذلك في غير هذا الموضع وقد ثبت في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه واللعنة أعظم من السب وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم

وسلم انه قال لعن المؤمن كقتله فقد جعل النبي صلى الله عليه وسلم لعن المؤمن كقتله وأصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم خيار المؤمنين كما ثبت عنه انه قال خير القرون القرن الذي بعثت فيه
 ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم وكل من رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم مؤمناً به فله من
 الصعبة بقدر ذلك كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم يغزو جيش فيقول هل
 فيكم من رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيفتح لهم قال ثم يغزو جيش فيقول هل فيكم
 من رأى من رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيفتح لهم وذكر الطبقة الثالثة فملق
 الحكم برؤية رسول الله صلى الله عليه وسلم كما علقه بصحبته ولما كان لفظ الصعبة فيه عموم وخصوص
 كان من اختص من الصحابة بما يميزه عن غيره يوصف بتلك الصعبة دون من لم يشرك فيها كما قال
 النبي صلى الله عليه وسلم في حديث أبي سعيد المتقدم لخالد بن الوليد لما اختصم هو وعبد
 الرحمن يا خالد لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مدأ أحدكم
 ولا نصيفه فان عبد الرحمن بن عوف هو وأمثاله من السابقين الاولين من الذين أنفقوا
 قبل الفتح فتح الحديبية وقاتلوا وخالد بن الوليد وغيره ممن أسلم بمدا الحديبية وأنفقوا وقاتلوا
 دون أولئك قال تعالى (لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة
 من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى) والمراد بالفتح فتح الحديبية لما بايع
 النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه تحت الشجرة وكان الذين يابونه أكثر من ألف واربعمائة وهم
 الذين فتحوا خيبر وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يدخل النار أحد
 بايع تحت الشجرة وسورة الفتح الذي فيها ذلك أنزلها الله قبل أن تفتح مكة بل قبل أن يتم
 النبي صلى الله عليه وسلم وكان قد بايع أصحابه تحت الشجرة عام الحديبية سنة ست من الهجرة
 وصالح المشركين صلح الحديبية المشهور وبذلك الصلح حصل من الفتح ما لا يعلمه الا الله مع
 انه قد كان كرهه خلق من المسلمين ولم يعلموا ما فيه من حسن العاقبة حتى قال سهل بن حنيف
 ايها الناس اتهموا الراى فلقد رأيتني يوم أبي جندل ولو استطع ان ارد على رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أمره لرددت رواه البخاري وغيره فلما كان من العام القابل اعتمر النبي صلى
 الله عليه وسلم ودخل هو ومن اعتمر معه مكة معتمرين وأهل مكة يومئذ مع المشركين ولما
 كان في العام الثامن فتح مكة في شهر رمضان وقد أنزل الله في سورة الفتح (لتدخلن المسجد

الحرام ان شاء الله آمينين محققين رؤسكم ومقصرين لا تخافون فعمل ما لم تعلموا الجمل من دون ذلك فتحا قريبا) فوعدهم في سورة الفتح ان يدخلوا مكة آمينين وانجز مواعده من العام للثاني وانزل في ذلك (الشهر الحرام بالشهر الحرام والحرمات قصاص) وذلك كله قبل فتح مكة فن توهم ان سورة الفتح نزلت بعد فتح مكة فقد غلط غلطا بديا والمقصود ان اولئك الذين صحبوه قبل الفتح اختصوا من الصحبة بما استحقوا به التفضيل على من بعدهم حتى قال لخالد لا تسبوا اصحابي فانهم محبوبون قبل ان يصحبه خالد وامثاله ولما كان لابي بكر الصديق رضي الله عنه من مزية الصحبة ما تميز به على جميع الصحابة خصه بذلك في الحديث الصحيح الذي رواه البخاري عن ابي الدرداء انه كان بين ابي بكر وعمر كلام فطلب ابو بكر من عمران يستغفر له فامتنع عمر وجاء ابو بكر الى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر له ما جرى ثم ان عمر قدم فخرج يطلب ابا بكر في بيته فذكر له انه كان عند النبي صلى الله عليه وسلم فلما جاء عمر اخذ النبي صلى الله عليه وسلم يغضب لابي بكر وقال ايها الناس اني جئت اليكم فقلت اني رسول الله اليكم فقلتم كذبت وقال ابو بكر صدقت فهل انتم تاركوا لي صاحبي فهل انتم تاركوا لي صاحبي فما اودى بعدها فنها خصه باسم الصحبة كما خصه به القرآن في قوله تعالى (ثاني اثنين اذا هما في الغار اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا) وفي الصحيحين عن ابي سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان عبدا خيره الله بين الدنيا والاخرة فاخترت لك العبد ما عند الله فبكي ابو بكر فقال بل نقديك بانفسنا واموالنا قال فجعل الناس يعجبون ان ذكر النبي صلى الله عليه وسلم عبدا خيره الله بين الدنيا والاخرة فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الخير وكان ابو بكر اعلمنا به وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان امن الناس علينا في صحبته وذات يده ابو بكر ولو كنت متخذا من اهل الارض خليلا لاتخذت ابا بكر خليلا ولكن اخي وصاحبي سدا وكل شؤخة في المسجد الا خوخة ابي بكر وهذا من اصح حديث يكون اتفاق العلماء العارفين باقوال النبي صلى الله عليه وسلم واقواله والمقصود ان الصحبة فيها خصوص وعموم وعمومها يتدرج فيه كل من رآه ومثابه ولهذا يقال صحبته سنة وشهرا وساعة ونحو ذلك «ومعروفة وعمر بن العاص وامثالهما من المؤمنين لم يهتمهم أحد من الساف بنفاق بل قد ثبت في الصحيح ان عمرو بن العاص لما بايع النبي صلى الله عليه وسلم قال على ان يفر لي ما تقدم من ذنبي فقال

يا صر وأما علمت ان الاسلام يهتد ما كان قبله ومعلوم ان الاسلام الحامد هو اسلام المؤمنين
 لا اسلام المنافقين وايضا صر بن العاص وأمثاله ممن قدم مهاجرا الى النبي صلى الله عليه وسلم
 بعد المدينة هاجر اليه من بلادهم طوعا لا كرها والمهاجرون لم يكن فيهم منافق وانما كان
 النفاق في بعض من دخل من الانصار وذلك ان الانصار هم أهل المدينة فلما أسلم أشرافهم
 وجهورهم احتاج الباقيون ان يظهروا الاسلام نفاقا لئلا الاسلام وظهوره في قومهم وأما أهل
 مكة فكان أشرافهم وجهورهم كفارا فلم يكن يظهر الايمان الا من هو مؤمن ظاهرا وباطنا
 فانه كان من أظهر الاسلام يؤذى ويهجروا واما المنافق يظهر الاسلام لمصلحة دنياء وكان من أظهر
 الاسلام بمكة يتأذى في دنياء ثم لما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة هاجر معه أكثر
 المؤمنين ومنع بعضهم من الهجرة اليه كما منع رجال من بني مخزوم مثل الوليد بن المغيرة أخو خالد
 أخو أبي جهل لانه ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يفتن لهؤلاء ويقول في فتوته اللهم نج الوليد
 ابن الوليد وسلمة بن هشام والمستضعفين من المؤمنين اللهم اشد وطأتك على مضروا جملتهم سنينا
 كسني يوسف والمهاجرون من أولهم الى آخرهم ليس فيهم من اتهمه أحد بالنفاق بل كلهم مؤمنون
 مشهود لهم بالايمان ولعن المؤمن كقتله واما معاوية بن ابي سفيان وأمثاله من الطلقاء الذين اسلموا بعد
 فتح مكة كمكرمة بن أبي جهل والحارث بن هشام وسهل بن عمرو وصفوان بن أمية وأبي سفيان
 ابن الحارث بن عبد المطلب وهؤلاء وغيرهم ممن حسن اسلامهم باتفاق المسلمين ولم يتهم احد
 منهم بعد ذلك بنفاق ومعاوية قد استكتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال اللهم علمه الكتاب
 والحساب وقه العذاب وكان اخوه يزيد بن ابي سفيان خيرا منه وافضل وهو احد الامراء
 الذين بعثهم أبو بكر الصديق رضي الله عنه في فتح الشام ووصاه بوصية معروفة وأبو بكر ماش
 ويزيد راكب فقال له يا خليفة رسول الله اما ان تركب واما ان انزل قال لست براكب ولست
 بنازل اني احتسبت خطاي في سبيل الله وكان عمرو بن العاص هو الامير الاخر والثالث
 شرحبيل بن حسنة والرابع خالد بن الوليد وهو اميرهم المطلق ثم عزله عمرو وولى ابا عبيدة
 عامر بن الجراح الذي ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم شهد له انه امين هذه الامة
 فكان فتح الشام على يد ابي عبيدة وفتح العراق على يد سعد بن أبي وقاص ثم لما مات يزيد
 اخو أبي سفيان في خلافة عمر استعمل اخاه معاوية وكان عمر بن الخطاب من أعظم الناس فراسة

واخبرهم بالرجال واقومهم بالحق واعلمهم به حتى قال علي بن ابي طالب رضي الله عنه كنا
 نتحدث ان السكينة تنطق على لسان عمر وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله ضرب الحق على
 لسان عمرو وقلبه وقال لولم ابث فيكم لبث فيكم عمر وقال ابن عمر ما سمعت عمر يقول في الشيء اني
 لا اراه كذا وكذا الا كان كما رآه وقد قال له النبي صلى الله عليه وسلم ما رآك الشيطان سالكا في الا
 سلك فغاير فحك ولا استعمل عمر قط بل ولا ابو بكر على المسلمين منافقا ولا استعمل من اقاربهما
 ولا كان تأخذهما في الله لومة لاثم بل لما قاتلا اهل الردة واعادوهم الى الاسلام ممنوم ركوب
 الخيل وحمل السلاح حتى تظهر صحة توبتهم وكان عمر يقول لسعد بن أبي وقاص وهو أمير
 العراق لا تستعمل احدا منهم ولا تشاورهم في الحرب فانهم كانوا امراءا اكبر مثل طلحة الاسدي
 والاقرع بن حابس وعيينة بن حصن والاشعث بن قيس الكندي وامثالهم فهو لاء لما تخوف
 ابو بكر وعمر منهم نوع نفاق لم يولهم على المسلمين فلو كان عمرو بن العاص ومعاوية بن ابي سفيان وامثالهما
 ممن يتخوف منهما النفاق لم يولوا على المسلمين بل عمرو بن العاص قد أمره النبي صلى الله
 عليه وسلم في غزوة ذات السلاسل والنبي صلى الله عليه وسلم لم يول على المسلمين منافقا وقد
 استعمل على نجران سفيان بن حرب ابا معاوية ومات رسول الله صلى الله عليه وسلم وابو سفيان
 نال به على نجران وقد اتفق المسلمون على ان اسلام معاوية خير من اسلام أبيه أبي سفيان
 فكيف يكون هؤلاء منافقين والنبي صلى الله عليه وسلم ياتنهم على احوال المسلمين في العلم والعمل
 وقد علم ان معاوية وعمرو بن العاص وغيرهما كان بينهم من الفتن ما كان ولم يتهمهم احد من
 اوليائهم لا محاربوهم ولا غير عماريهم بالكذب على النبي صلى الله عليه وسلم بل جميع علماء الصحابة
 والتابعين بعدهم متفقون على ان هؤلاء صادقون على رسول الله مامونون عليه في الرواية عنه والمنافق
 غير مامون على النبي صلى الله عليه وسلم بل هو كاذب عليه مكذب له واذا كانوا مؤمنين محبين لله
 ورسوله فمن لهم فقد عصى الله ورسوله وقد ثبت في صحيح البخاري ما معناه ان رجلا يلقب حمرا
 وكان يشرب الخمر وكان كلما شرب اتى به الى النبي صلى الله عليه وسلم جلده فأتى به اليه مرة فقال
 رجل لعنه الله ما اكثر ما يؤتى به الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تعلموه
 فانه يحب الله ورسوله وكل مؤمن يحب الله ورسوله ومن لم يحب الله ورسوله فليس بمؤمن وان كانوا
 متفاضلين في الايمان وما يدخل فيه من حب وغيره هذا مع انه صلى الله عليه وسلم لمن الخمر

وعاصرها ومعتصرها وشاربها وساقها وحاملها والمحمولة اليه وآكل ثمنها وقد نهى عن لعنة هذا الممين
لان اللعنة من باب الوعيد فيحكم به عموما واما الممين فقد يرتفع عنه الوعيد لتوبة صحيحة او
حسنات ماحية او مصائب مكفرة او شفاعة مقبولة او غير ذلك من الاسباب التي ضررها يرفع
المقبوبة عن المذنب فهذا في حق من له ذنب محقق وكذلك حاطب بن أبي بلتعة فعل ما فعل
وكان يسمى الى مماليكه حتى ثبت في الصحيح ان غلامه قال يا رسول الله والله ليدخلن حاطب بن
النبي بلتعة النار قال كذبت انه شهد بدرا والحديبية وفي الصحيح عن علي بن أبي طالب ان النبي
صلى الله عليه وسلم ارسله والزبير بن العوام وقال لهما اثنيار وضة خاخ فان بها ظمينة ومعهما كتاب
قال علي فانطلقنا بتعادي بناخيلنا حتى لقينا الظمينة فقلنا أين الكتاب فقالت مامى كتاب قتلنا لها
لتخرجن الكتاب أولنلقين الثياب قال فاخرجته من عقاصها فآتيناه النبي صلى الله عليه وسلم واذا
كتاب من حاطب الى بعض المشركين بمكة يخبرهم ببعض امر النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي
صلى الله عليه وسلم ما هذا يا حاطب فقال والله يا رسول الله ما فعلت هذا ارتدادا عن ديني ولا رضاء
بالكفر بعد الاسلام ولكن كنت امرأ امصقا في قريش ولم اكن من انفسها وكان من معك
من المسلمين لهم قرابات يحمون بهم اهلهم بمكة فاحببت اذا فاتني ذلك منهم ان اتخذ عندهم يدا
يحمون بها قرابتي وفي لفظ وعلمت ان ذلك لا يضرك يعني لان الله ينصر رسوله والذين آمنوا فقال عمر
دعني اضرب عنق هذا المنافق فقال النبي صلى الله عليه وسلم انه قد شهد بدرا وما يدريك ان الله قد
اطلع على اهل بدر فقال لهم اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم فهذه السيئة العظيمة غفرها الله له بشهود
بدر فدل ذلك على ان الحسنة العظيمة يغفر الله بها السيئة العظيمة والمؤمنون يؤمنون بالوعد
والوعيد لقوله صلى الله عليه وسلم من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة وامثال ذلك مع قوله (ان
الذين ياكلون اموال اليتامي ظلما انما ياكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا) ولهذا لا يشهد
لمعين بالجنة الا بدليل خاص ولا يشهد على معين بالنار الا بدليل خاص ولا يشهد لهم بمجرد الظن من
اندراجهم في العموم لانه قد يندرج في العمومين فيستحق الثواب والعقاب لقوله تعالى (فمن يعمل
مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره) والعبء اذا اجتمع له سيئات وحسنات فانه وان
استحق العقاب على سيئاته فان الله يثيبه على حسناته ولا يحبط حسنات المؤمن لاجل ما صدرته
وانما يقول بحبوط الحسنات كلها بالكبيرة الخوارج والمعتزلة الذين يقولون بخليد اهل الكبائر

وانهم لا يخرجون منها بشفاعه ولا غيرها وان صاحب الكبيرة لا يبق معه من الايمان شيء وهذه
 اقوال فاسدة مخالفة للكتاب والسنة المتواترة واجماع الصحابة وسائر اهل السنة والجماعة وأئمة
 الدين لا يمتدحون عصمة أحد من الصحابة ولا القراة ولا السابقين ولا غيرهم بل يجوز عندهم
 وقوع الذنوب منهم والله تعالى يفر لهم بالتوبة ويرفع بها درجاتهم ويفر لهم بحسنات ماحية
 او بغير ذلك من الاسباب قال تعالى (والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون لهم
 ما يشاؤون عند ربهم ذلك جزاء المحسنين ليكفر الله عنهم اسوأ الذي عملوا ويجزيهم اجرهم باحسن
 الذي كانوا يعملون) وقال تعالى (حتى اذا بلغ أشده وبلغ أربعين سنة قال ربني اوزعني ان اشكر
 نعمتك التي انعمت علي وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضاه واصلح لي في ذرئتي اني تبنت اليك
 واني من المسلمين اولئك الذين يتقبل عنهم أحسن ما عملوا وتجاوز عن سيئاتهم في أصحاب الجنة)
 وليكن الانبياء صلوات الله عليهم هم الذين قال العلماء انهم معصومون من الاضرار على الذنوب
 فاما الصديقون والشهداء والصالحون فليسوا بمعصومين وهذا في الذنوب المحقة وأما ما اجتهدوا
 فيه فتارة يصيبون وتارة يخطئون فاذا اجتهدوا فاصابوا فلهم اجران واذا اجتهدوا واخطئوا
 فلهم اجر على اجتهدهم وخطوهم مغفور لهم وأهل الضلال يعملون الخطأ والانم متلازمين
 فتارة يفعلون فيهم ويقولون انهم معصومون وتارة يحفون عنهم ويقولون انهم باغون بالخطأ
 وأهل العلم والايمان لا يمعصون ولا يؤثمون ومن هذا الباب تولد كثير من فرق أهل البدع والضلال
 فطائفة سببت السلف ولعنهم لا اعتقادهم انهم فعلوا ذنوبا وان من فعلها يستحق اللعنة بل قد
 يفسقونهم او يكفرونهم كما فعلت الخوارج الذين كفروا على بن أبي طالب وعثمان بن عفان
 ومن تولاهما ولعنوه وسبوه واستحلوا قتالهم وهؤلاء هم الذين قال فيهم رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم يقرؤن القرآن
 لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية وقال صلى الله عليه وسلم
 تمرق مارقة على فرقة من المسلمين فتقاتلها اولي الطائفتين لاجل الحق وهؤلاء هم المارقة
 الذين صرخوا على أمير المؤمنين على بن أبي طالب وكفروا كل من تولاه وكان المؤمنون
 قد افترقوا فرقتين فرقة مع علي وفرقة مع معاوية فقاتل هؤلاء عليا واصحابه فوقع الامر كما
 أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم وكما ثبت عنه أيضا في الصحيح انه قال عن الحسن ابنه إن ابني

هذا سيد وسيصلح الله به بين طائفتين عظيمتين من المسلمين فاصلح الله به بين شيعة علي
وشيعة معاوية واثني النبي صلى الله عليه وسلم على الحسن بهذا الصلح الذي كان على يديه وسماه
سيدا بذلك لاجل ان ما فعله الحسن يحبه الله ورسوله ويرضاه الله ورسوله ولو كان الاقتال
الذي حصل بين المسلمين هو الذي أمر الله به ورسوله لم يكن الامر كذلك بل يكون الحسن
قد ترك الواجب او الاحب الى الله وهذا النص الصحيح الصريح يبين ان ما فعله الحسن محمود
مرضى لله ورسوله وقد ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يضعه على فخذه ويضع
اسامة بن زيد ويقول اللهم اني احبهما واحب من يحبهما وهذا ايضا مما ظهر فيه محبته ودعوته
صلى الله عليه وسلم فانهما كانا اشد الناس رغبة في الامر الذي مدح النبي صلى الله عليه وسلم
به الحسن واشد الناس كراهة لما يخالفه وهذا مما يبين ان القتلي من أهل صفين لم يكونوا عند
النبي صلى الله عليه وسلم بمنزلة الخوارج المارقين الذين امر بقتالهم وهؤلاء مدح الصلح بينهم
ولم يامر بقتالهم ولهذا كانت الصحابة والائمة متفقين على قتال الخوارج المارقين وظهر من علي
رضي الله عنه السرور بقتالهم ومن روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم الامر بقتالهم وما قد ظهر عنه
واما قتال الصحابة فلم يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه اثر ولم يظهر فيه سرور بل ظهر منه
الساكنة وتغنى ان لا يقع وشكر بعض الصحابة وبر الفريقين من الكفر والنفاق وأجاز الترحم
علي قتلي الطائفتين وامثال ذلك من الامور التي يعرف بها اتفاق علي وغيره من الصحابة على
انه كل واحدة من الطائفتين مؤمنة وقد شهد القرآن بان اقتتال المؤمنين لا يخرجهم عن الايمان
بقوله تعالى (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما فان بدت احدهما على الاخرى
فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى امر الله فان فاءت فاصلحوا بينهما بالعدل واقسطوا ان الله يحب
المقسطين انما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين اخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون) فسماهم مؤمنين
وجعلهم اخوة مع وجود الاقتتال والنبي * والحديث المذكور اذا اقتتل خليفان فاحدهما ملوم
كذب مفتر لم يروه أحد من أهل العلم بالحديث ولا هو في شيء من دواوين الاسلام المعتمدة
ومعاوية لم يدع الخلافة ولم يبايع له بها حين قاتل عليا ولم يقاتله على انه خليفة ولا انه يستحق
الخلافة ويقررون له بذلك وقد كان معاوية يقر بذلك لمن ساله عنه ولا كان معاوية واصحابه يروون
ان ينتدروا عليا واصحابه بالقتال ولا يعلموا بل لما رأى علي رضي الله عنه واصحابه انه يحب عليهم

طاعته ومبايعته اذ لا يكون للمسلمين الا خليفة واحد وانهم خارجون عن طاعته يمتنعون
عن هذا الواجب وهم أهل شوكة رأي ان يقاتلهم حتى يؤدوا هذا الواجب فتحصل الطاعة
والجماعة وهم قالوا ان ذلك لا يجب عليهم وانهم اذا قوتلوا على ذلك كانوا مظلومين قالوا لان
عثمان قتل مظلوما باتفاق المسلمين وقتلته في عسكر علي وهم غالبون لهم شوكة فاذا امتنعنا ظلمونا
واعتدوا علينا وعلي لا يمكنه دفعهم كالم يمكنه الدفع عن عثمان وانما علينا ان نبايع خليفة يقدر على
ان ينصفنا ويذل لنا الانصاف وكان في جهال الفريقين من يظن بلي وبعثمان ظنونا كاذبة برأ
الله منها عليا وعثمان كان يظن بلي انه أمر بقتل عثمان وكان علي يحلف وهو البار الصادق
بلا يمين انه لم يقتله ولا رضى بقتله ولم يمالىء علي قتله وهذا معلوم بلا ريب من علي رضى الله
عنه فكان اناس من محبي علي ومن مبغضيه يشيعون ذلك عنه فحجوه يقصدون بذلك
الظمن على عثمان بانه كان يستحق القتل وان عليا أمر بقتله ومبغضوه يقصدون بذلك الطعن
على علي وانه أعان على قتل الخليفة المظلوم الشهيد الذي صبر نفسه ولم يدفع عنها ولم يسفك
دم مسلم في الدفع عنه فكيف في طلب طاعته وامثال هذه الامور التي يشبب بها الزائفون
على التشيعيين العثمانية والعلوية وكل فرقة من المتشيعين مقررة مع ذلك بانه ليس معاوية
كفا لعل بالخلافة ولا يجوز ان يكون خليفة مع امكان استخلاف علي رضي الله عنه فان فضل
علي وسابقته وعلمه ودينه وشجاعته وسائر فضائله كانت عندهم ظاهرة معروفة كفضل اخوانه
ابي بكر وعمر وعثمان وغيرهم رضى الله عنهم ولم يكن بقي من أهل الشورى غيره وغير سعد
وسعد كان قد ترك هذا الامر وكان الامر قد انحصر في عثمان وعلي فلما توفي عثمان لم يبق لها
معين الا علي رضي الله عنه وانما وقع الشر بسبب قتل عثمان فحصل بذلك قوة أهل الظلم
والمدوان وضعف أهل العلم والايمان حتى حصل من الفرقة والاختلاف ما صار يطاع فيه من
غيره أولى منه بالطاعة ولهذا أمر الله بالجماعة والاتلاف ونهى عن الفرقة والاختلاف ولهذا
قيل ما يكرهون في الجماعة خير مما يجمعون من الفرقة وأما الحديث الذي فيه ان عمارة تقتله
الفئة الباغية فهذا الحديث قد طعن فيه طائفة من أهل العلم لكن رواه مسلم في صحيحه وهو
في بعض نسخ البخارى قد تأوله بعضهم على أن المراد بالباغية الطالبة بدم عثمان كما قالوا نبئني
ابن عفان باطراف الاسل وليس بشيء بل يقال ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو

حق كما قاله وايس في كون عمارات متله الفئة الباغية ما ينافي ما ذكرناه فانه قد قال الله تعالى (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصالحوا بينهما فان بقت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى امر الله فان فاءت فاصالحوا بينهما بالعدل واقتسوا ان الله يحب المقسطين انما المؤمنون اخوة فاصالحوا بين اخويكم) فقد جعلهم مع وجود الاقتتال والبغي مؤمنين اخوة بل مع امره بقتال الفئة الباغية جعلهم مؤمنين وليس كل ما كان بغيا وظلما أو عدوانا يخرج عموم الناس عن الايمان ولا يوجب لعنتهم فكيف يخرج ذلك من كان من خير القرون وكل من كان باغيا أو ظلما أو معتديا أو مرتكبيا ما هو ذنب فهو تسمان متاول وغير متاول فالمتاول المجتهد كاهل العلم والدين لذين اجتهدوا واعتقد بعضهم حل امور واعتقد الآخر تحريمها كما استحلت بعضهم بعض انواع الاشربة وبعضهم بعض المقابلات الربوية وبعضهم بعض عقود التحليل والمتممة وامثال ذلك فقد جرى ذلك وامثاله من خيار السلف فهؤلاء المتاولون المجتهدون غايتهم انهم مخطئون وقد قال الله تعالى (ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو اخطانا) وقد ثبت في الصحيح ان الله استجاب هذا الدعاء وقد اخبر سبحانه عن داود وسليمان عليهما السلام انهما حكما في الحرث وخص احدهما بالعلم والحكم مع ثنائه على كل منهما بالعلم والحلم والعلماء ورثة الانبياء فاذا فهم أحدهم من المسئلة مالم يفهمه الاخر لم يكن بذلك ملوما ولا مانا لما عرف من علمه ودينه وان كان ذلك مع العلم بالحكم يكون انما وظلما والاصرار عليه فسقا بل متى علم تحريمه ضرورة كان تحليله كفرا فالبغي هو من هذا الباب أما اذا كان الباغي مجتهدا ومتأولا ولم يتبين له انه باغ بل اعتقد انه على الحق وان كان مخطئا في اعتقاده لم تكن تسميته باغيا موجبة لاثمه فضلا عن ان توجب فسقه والذين يقولون بقتال البغاة المتاولين يقولون مع الامر بقتالهم قتالنا لهم لدفع ضرر بغيرهم لا عقوبة لهم بل للمنع من العدوان ويقولون انهم باقون على المداة لا يفسقون ويقولون هم كغير المكلف كما يمنع الصبي والمجنون والناسي والمغنى عليه والناثم من العدوان ان لا يصدر منهم بل تمنع البهائم من العدوان ويجب على من قتل مؤمنا خطأ الدية بنص القرآن مع انه لا اثم عليه في ذلك وهكذا من رفع الى الامام من أهل الحدود وتاب بعد القدرة عليه فاقام عليه الحد والتائب من الذنب كمن لا ذنب له والباغي المتاول يجلد عند مالك والشافعي واحد ونظائره متعددة ثم بتقدير ان يكون البني بغير تاويل يكون ذنبا والذنوب تزول عقوبتها باسباب متعددة كالطوبة والחסنات

الماخية والمصائب المكفرة وغير ذلك ثم ان عمارا قتله الفتنة الباغية ليس نصا في ان هذا اللفظ
 لماوية واصحابه بل يمكن انه اريد به تلك المصيبة التي حملت عليه حتى قتله وهي طائفة من
 المسكر ومن رضى بقتل عمار كان حكمه حكمها ومن المعلوم انه كان في المسكر من لم يرض
 بقتل عمار كعبد الله ابن عمرو بن العاص وغيره بل كل الناس كانوا منكبين لقتل عمار حتى
 معاوية وعمر و يروى ان معاوية تاول ان الذي قتله هو الذي جاء به دون مقاتله وان عليا رد
 هذا التأويل بقوله فنحن اذا قتلنا حمزة ولا ريب ان ما قاله علي هو الصواب لكن من نظر في كلام
 المتناظرين من العلماء الذين ايس بينهم قتال ولا ملك وان لهم في النصوص من التأويلات ما هو اضعف
 من تأويل معاوية بكثير ومن تاول هذا التأويل لم ير انه قتل عمارا فلم يمتدح انه باغ ومن لم يمتدح انه
 باغ وهو في نفس الامر باغ فهو متاويل مخطئ والفقهاء ليس فيهم من رآه القتال مع من قتل
 عمارا لكن لهم قولان مشهوران لما كان عليهما أكبر الصحابة منهم من يرى القتال مع عمار
 وطائفته ومنهم من يرى الامساك عن القتال مطلقا وفي كل من الطائفتين طوائف من السابقين
 الاولين ففي القول الاول عمار وسهل بن حنيف وابو أيوب وفي الثاني سعد بن ابي وقاص ومحمد
 ابن مسلمة واسامة بن زيد وعبد الله بن عمر ونحوهم ولعل أكثر الاكابر من الصحابة كانوا على
 هذا الرأي ولم يكن في المسكرين بعد علي أفضل من سعد بن ابي وقاص وكان من القاعدين
 وحديث عمار قد يحتاج به من رأى القتال لانه اذا كان قاتله بغاة فالله يقول (فقاتلوا التي تبغي)
 والمسكون يحتاجون بالاحاديث الكثيرة الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم في ان القمود
 عن الفتنة خير من القتال فيها وتقول ان هذا القتال ونحوه هو قتال الفتنة كما جاءت احاديث
 صحيحة تبين ذلك وان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بالقتال ولم يرض به وانما رضى بالصلح
 وانما أمر الله بقتال الباغي ولم يأمر بقتاله ابتداء بل قال (وان طائفتان من المؤمنين اقاتلوا
 فاصلحوا بينهما فان بنت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى امر الله فان فاءت
 فاصلحوا بينهما بالعدل واقتسوا ان الله يحب المقسطين) قالوا والاقتيال الاول لم يأمر الله به
 ولا أمر كل من بنى عليه أن يقاتل من بنى عليه فانه اذا قتل كل باغ كفر بل غالب المؤمنين
 بل غالب الناس لا يخلو من ظلم وبغي ولكن اذا اقتتلت طائفتان من المؤمنين فالواجب
 الاصلاح بينهما وان لم تكن واحدة منهما مأمورة بالقتال فاذا بنت الواحدة بعد ذلك قوتت

لأنهم ترك القتال ولم تجب الى الصلح فلم يدفع شرها الا بالقتال فصار قتالها بمنزلة قتال الصائل الذي لا يدفع ظلمه عن غيره الا بالقتال كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون حرمة فهو شهيد قالوا فتقدير أن يكون جميع المسكر بغاة فم نؤمر بقتالهم ابتداء بل أمرنا بالاصلاح بينهم وايضا فلا يجوز قتالهم اذا كان الذين مع علي ناكسين عن القتال فانهم كانوا كثيري الخلاف عليه ضعيفي الطاعة له والمقصود ان هذا الحديث لا يبيح لمن أحد من الصحابة ولا يوجب فسقه واما أهل البيت فلم يسبوا قط والله الحمد ولم يقتل الحجاج أحدا من بني هاشم وانما قتل رجالا من أشرف العرب وكان قد تزوج بنت عبد الله بن جعفر فلم يرز بذلك بنو عبد مناف ولا بنو هاشم ولا بنو أمية حتى فرقوا بينه وبينها حيث لم يروه كفوا والله أعلم

(٤١١) (مسئلة) في المزمع مد بن تميم الذي بنى القاهرة والقصرين هل كان شريفا فاطميا وهل كان هو وأولاده معصومين وانهم أصحاب العلم الباطن وان كانوا ليسوا اشرافا فما الحجة على القول بذلك وان كانوا على خلاف الشريعة فهل هم بغاة أم لا وما حكم من قتل ذلك عنهم من العلماء المعتمدين الذين يحتاج قولهم ولتبسطوا القول في ذلك

(الجواب) الحمد لله أما القول بأنه هو او احد من أولاده أو نحوهم كانوا معصومين من الذنوب والخطأ كما يدعيه الرافضة في الاثني عشر فهذا القول شر من قول الرافضة بكثير فان الرافضة ادعت ذلك فيمن لاشك في ايمانه وتقواه بل فيمن لا يشك أنه من أهل الجنة كعلي والحسن والحسين رضى الله عنهم ومع هذا فقد اتفق أهل العلم والايمان على ان هذا القول من أفسد الأقوال وأنه من اقوال أهل الامك والبهتان فان العصمة في ذلك ليست لغير الانبياء عليهم السلام بل كان من سوى الانبياء يؤخذ من قوله ويترك ولا تجب طاعة من سوى الانبياء والرسول في كل ما يقول ولا يجب على الخلق اتباعه والايمان به في كل ما يامر به ويحجر به ولا تكون مخالفته في ذلك كفرا بخلاف الانبياء بل اذا خالفه غيره من نظرائه وجب على المجتهد النظر في قوليهما وإيهما كان أشبه بالكتاب والسنة تابعه كما قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا) فامر عند التنازع

بالرد الى الله والى الرسول اذ المصوم لا يقول الا حقا ومن علم انه قال الحق في موارد النزاع
وجب اتباعه كما لو ذكر آية من كتاب الله تعالى او حديثا ثابتا عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقصد به قطع النزاع اما وجوب اتباع القائل في كل ما يقوله من غير
ذكر دليل يدل على صحة ما يقوله فليس بصحيح بل هذه المرتبة هي مرتبة الرسول التي لا تصلح
الا له كما قال تعالى (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم
حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) وقال تعالى (وما ارسلنا من رسول الا ليطيع باذن الله ولو انهم
اذ ظنوا انفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيما) وقال تعالى
(قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله) وقال تعالى (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله
ورسوله امرا ان يكون لهم الخيرة من امرهم) وقال تعالى (انما كان قول المؤمنين اذا دعوا الى
الله ورسوله ليحكم بينهم ان يقولوا سمعنا واطعنا واولئك هم المفلحون) وقال (ومن يطع الله والرسول
فاولئك مع الذين انعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن اولئك
رفيقا) وقال تعالى (تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الانهار
خالدين فيها وذلك الفوز العظيم ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نار اخلال فيها وله
عذاب مهين) وقال تعالى (رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل)
وقال تعالى (وما كنا معذيين حتى نبعث رسولا) وقال تعالى (ان اقم الصلاة وآتيت الزكاة وآمنتم
برسلي وعزتموه واقرضتم الله قرضا حسنا لا كفرن عنكم سياتكم) وامثال هذه في القرآن
كثير بين فيه سعادة من آمن بالرسول واتبعهم وأطاعهم وشقاوة من لم يؤمن بهم ولم يتبعهم
بل عصاهم فلو كان غير الرسول معصوما فيما يأمر به وينهى عنه لكان حكمه في ذلك حكم الرسول
والنبي المبعوث الى الخلق رسول اليهم بخلاف من لم يبعث اليهم فن كان امرا ناهيا للخلق من
امام وعالم وشيخ واولى امر غير هؤلاء من اهل البيت أو غيرهم وكان معصوما كان بمنزلة
الرسول في ذلك وكان من اطاعه وجبت له الجنة ومن عصاه وجبت له النار كما يقوله القائلون
بمعصية على او غيره من الائمة بل من اطاعه يكون مؤمنا ومن عصاه يكون كافرا وكان
هؤلاء كانبيا بني اسرائيل فلا يصح حينئذ قول النبي صلى الله عليه وسلم لاني بدمي وفي
السنن عنه صلى الله عليه وسلم انه قال العلماء ورثة الانبياء ان الانبياء لم يورثوا درهما ولا دينارا

انما ورثوا العلم فمن أخذه فقد أخذ بحظ وافر فناية العلماء من الائمة وغيرهم من هذه الامة
 ان يكونوا ورثة الانبياء لا ان يكونوا انبياء وايضا فقد ثبت بالنصوص الصحيحة والاجماع ان
 النبي صلى الله عليه وسلم قال للصديق في تأويل رؤيا عبرها أصبت بمضاً وأخطأت بمضاً وقال الصديق
 اطيعوني ما أطيعت الله فاذا عصيت الله فلا طاعة لي عليكم وغضب مرة على رجل فقال له ابو
 بردة دعني اضرب عنقه فقال له ا كنت فاعلا قال نعم فقال ما كانت لاحد بعد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ولهذا اتفق الائمة على ان من سب نبيا قتل ومن سب غير النبي لا يقتل
 بكل سب سبه بل يفصل في ذلك فان من قذف ام النبي صلى الله عليه وسلم قتل مسلما كان او
 كافرا لانه قدح في نسبه ولو قذف غير ام النبي صلى الله عليه وسلم ممن لم يعلم براءتها لم يقتل
 وكذلك عمر بن الخطاب كان يقر على نفسه في مواضع بمثل هذه فيرجع عن أقوال كثيرة اذا
 تبين له الحق في خلاف ما قال ويسأل الصحابة عن بعض السنة حتى يستفيدا منها ويقول
 في مواضع والله ما يدري عمر أصاب الحق أو أخطأه ويقول امرأة أصابت ورجل أخطأ ومع
 هذا قد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال قد كان في الامم قبلكم محدثون
 فان يكن في أمتي أحد فعمر وفي الترمذي لو لم أبعث فيكم لبعث فيكم عمر وقال ان الله ضرب الحق
 على عمر وقلبه فاذا كان المحدث الملم الذي ضرب الله الحق على لسانه وقلبه بهذه المنزلة يشهد على
 نفسه بانه ليس بمعصوم فكيف بغيره من الصحابة وغيرهم الذين لم يلقوا منزلته فان أهل العلم
 متفقون على ان أبا بكر وعمر أعلم من سائر الصحابة وأعظم طاعة لله ورسوله من سائرهم وأولى
 بمعرفة الحق واتباعه منهم وقد ثبت بالنقل المتواتر الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
 خير هذه الامة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر روي ذلك عنه من نحو ثمانين وجها وقال علي رضي الله
 عنه لا أوتي باحد يفضلني على أبي بكر وعمر الا جلده حد المفتري والاقوال المأثورة عن عثمان
 وعلي وغيرهما من الصحابة بل أبو بكر الصديق لا يحفظ له فتيا افتى فيها بخلاف نص النبي صلى
 الله عليه وسلم وقد وجد لعلي وغيره من الصحابة من ذلك اكثر مما وجد لعمر وكان الشافعي
 رضي الله عنه يناظر بعض فقهاء الكوفة في مسائل الفقه فيحتجون عليه بقول علي فصنف كتاب
 اختلاف علي وعبد الله بن مسعود وبين فيه مسائل كثيرة تركت من قولها لمحي السنة بخلافها
 وصنف بعده محمد بن نصر الثوري كتابا أكبر من ذلك كما ترك من قول علي رضي الله عنه

ان المصلحة المتوفى عنها اذا كانت حاملا فانها تمتد أبعد الاجلين ويروى ذلك عن ابن عباس
أيضا وانفقت أئمة الفتيا على قول عثمان وابن مسعود وغيرهما في ذلك وهوانها اذا وضعت
حملها حلت لما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ان سبيمة الاسلاميه كانت قد وضعت
بمد زوجها بليل فدخل عليها أبو السنابل ابن بمكك فقال ما أنت بنا كح حتى تمر عليك أربعة
أشهر وعشرا فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال كذب أبو السنابل حلت فانكحي
فكذب النبي صلى الله عليه وسلم من قال بهذه الفتيا وكذلك المفوضة التي تزوجها زوجها ومات
عنها ولم يفرض لها مهر قال فيها علي وابن عباس انها مهر لها وافتي فيها ابن مسعود وغيره ان
لها مهر المثل فقام رجل من أشجع فقال لشهد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في بروع
بنت واشق بمثل ما قضيت به في هذه ومثل هذا كثير وقد كان علي وابناه وغيرهم يخالف بعضهم
بعضا في العلم والفتيا كما يخالف سائر أهل العلم بعضهم بعضا ولو كانوا معصومين لكان مخالفة
المعصوم للمعصوم ممتنة وقد كان الحسن في امر القتال يخالف اباة ويكره كثير مما يفعله ويرجع
على رضي الله عنه في آخر الامر الى رايه وكان يقول

لئن عجزت عجرة لا اعتذر سوف اكيس بعدها واستمر

واجبر الراي النسيب المنتشر

وتبين له في آخر عمره ان لوفعل غير الذي كان فعله لكان هو الا صوب وله فتاوى يرجع
بعضها عن بعض كقوله في امهات الاولاد فان له فيها قولين احدهما المنع من بيعهن والثاني
اباحة ذلك والمعصوم لا يكون له قولان متناقضان الا ان يكون احدهما ناسخا للآخر كما في
قول النبي صلى الله عليه وسلم السنة استقرت فلا يرد عليها بعه نسخ ادلاني بعه وقد وصى
الحسن اخاه الحسين بان لا يطيع أهل العراق ولا يطلب هذا الامر وأشار عليه بذلك ابن عمرو ابن
عباس وغيرهما ممن يتولاه ويحبه ورأوا انه صاحته وبصاحته الاسمين ان لا يذهب اليهم لا يجيبهم الى
ما قالوه من المحبة اليهم والقتال معهم وان كان هذا هو المصلحة له وللمسلمين ولكنه رضي الله عنه
فعل ما رآه مصلحة والراي يصيب ويخطئ والمعصوم ليس لاحد ان يخالفه وليس له أن يخالف معصوما
آخر الا أن يكونا على شريعتين كالرسولين ومعلوم أن شريعتيهما واحدة وهذا باب واسع مبسوط في
غير هذا الموضع والمقصود ان من ادعى عصمة هؤلاء السادة المشهود لهم بالايمان والتقوى والجنة هو في

غاية الضلال والجهالة ولم يقل هذا القول من له في الامة لسان صدق بل ولا من له عقل محمود فكيف
تكون العصمة في ذرية عبد الله بن ميمون القداح مع شهرة النفاق والكذب والضلال وهب ان
الامر ليس كذلك فلا ريب ان سيرتهم من سيرة الملوك وأكثرها ظلماً وانها كالكلام المحرمات وابداها
عن اقامة الامور والواجبات واعظمهم اظهاراً للبدع المخالفة للكتاب والسنة واعانة لاهل النفاق
والبدعة وقد اتفق اهل العلم على ان دولة بني أمية وبني العباس أقرب الى الله ورسوله من دولتهم
واعظم علماً وایماناً من دولتهم واقل بدعاً وجوراً من بدعتهم وان خليفة الدولتين اطوع لله
ورسوله من خلفاء دولتهم ولم يكن في خلفاء الدولتين من يجوز ان يقال فيه انه معصوم فكيف
يدعى العصمة من ظهرت عنه الفواحش والمسكرات والظلم والبنى والمدوان والعداوة لاهل
البر والتقوى من الامة والاطمئنان لاهل الكفر والنفاق فهم من أفسق الناس ومن أكفر
الناس وما يدعى العصمة في النفاق والفسوق الاجاهل مبسوط الجهل أو زنديق يقول بلا علم
ومن المعلوم الذي لا ريب فيه ان من شهد لهم بالایمان والتقوى أو بصحة النسب فقد شهد لهم
بما لا يعلم وقد قال الله تعالى (ولا تقف ما ليس لك به علم) وقال تعالى (الا من شهد بالحق وهم
يعلمون) وقال عن اخوة يوسف (وما شهدنا الا بما علمنا) وليس أحد من الناس يعلم صحة نسبهم
ولا نبوت ايمانهم وتقواهم فان غاية ما يزعمه انهم كانوا يظهرون الاسلام والتزام شرائعه وليس كل
من اظهر الاسلام يكون مؤمناً في الباطن اذ قد عرف في المظهرين للاسلام المؤمن والمنافق
قال الله تعالى (ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين) وقال تعالى (انما
جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين
لكاذبون) وقال تعالى (قالت الاعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا ولما يدخل
الایمان في قلوبكم وهؤلاء القوم يشهد عليهم علماء الامة وانتمها وجاهيرها انهم كانوا منافقين
زنادة يظهرون الاسلام ويبطنون الكفر فاذا قدر ان بعض الناس خالفهم في ذلك صار في
ايمانهم نزاع مشهور فالشاهد لهم بالایمان شاهد لهم بما لا يعلمه اذ ليس منه شيء يدل على ايمانهم
مثل ما مع منازعيه ما يدل على نفاقهم وزندقتهم وكذلك النسب قد علم ان جمهور الامة تعلمون
في نسبهم ويذكرون انهم من اولاد المجوس واليهود وهذا مشهور من شهادة علماء الطوائف
من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة واهل الحديث واهل الكلام وعلماء النسب والعلامة

وغيره وهذا أمر قد ذكره عامة المصنفين لاختبار الناس وإياهم حتى بعض من قد يتوقف في أمرهم كابن الأثير اللوصلي في تاريخه ونحوه فإنه ذكر ما كتبه علماء المسلمين بخطوطهم من القدح في نسبهم وأما جمهور المصنفين من المتقدمين والمتأخرين حتى القاضي ابن خلكان في تاريخه فإنهم ذكروا بطلان نسبهم وكذلك ابن الجوزي وأبو شامة وغيرهما من أهل العلم بذلك حتى صنف العلماء في كشف أسرارهم وهتك أستارهم كما صنف القاضي أبو بكر الباقلاني كتابه المشهور في كشف أسرارهم وهتك أستارهم وذكر أنهم من ذرية المجوس وذكر من مذاهبهم ما بين فيه أن مذاهبهم شر من مذاهب اليهود والنصارى بل ومن مذاهب الغالية الذين يدعون الهية على أو نبوته فهم أكفر من هؤلاء وكذلك ذكر القاضي أبو يعلى في كتابه المعتمد فصلاً طويلاً في شرح زندقتهم وكفرهم وكذلك ذكر أبو حامد النزالي في كتابه الذي سماه فضائل المستطرية وفضائح الباطنية قال ظاهر مذهبهم الرفض وباطنه الكفر المحض وكذلك القاضي عبد الجبار بن أحمد وأمثاله من المعتزلة المذشعية الذين لا يفضلون على علي غيره بل يفسقون من قتله ولم يتب من قتاله يجمعون هؤلاء من أكابر المناققين الزنادقة فهذه مقالة المعتزلة في حقهم فكيف تكون مقالة أهل السنة والجماعة بل والرافضة الامامية مع أنهم من أجهل الخلق وأنهم ليس لهم عقل ولا نقل ولا دين صحيح ولا دنيا منصوره نعم يعلمون أن مقالة هؤلاء مقالة الزنادقة المناققين ويعلمون أن مقالة هؤلاء الباطنية شر من مقالة الغالية الذين يعتقدون الهية على رضى الله عنه وأما القدح في نسبهم فهو مأثور عن جماهير علماء الأمة من علماء الطوائف وقد تولى الخلافة غيرهم طوائف وكان في بعضهم من البدعة والظلم ما فيه فلم يقدح الناس في نسب أحد من أولئك كما قدحوا في نسب هؤلاء ولا نسبهم إلى الزندقة والنفاق كما نسبوا هؤلاء وقد قام من ولد علي طوائف من ولد الحسين وولد الحسين كمحمد بن عبد الله بن حسن وأخيه إبراهيم بن عبد الله بن حسن وأمثالهما ولم يطمعن أحد لا من أعدائهم ولا من غير أعدائهم لا في نسبهم ولا في إسلامهم وكذلك الداعى القائم بطبرستان وغيره من العلويين وكذلك بنو حمود الذين تغلبوا بالاندلس مدة وأمثال هؤلاء لم يقدح أحد في نسبهم ولا في إسلامهم وقد قتل جماعة من الطالبيين من علي الخلافة لا سيما في الدولة العباسية وحبس طائفة كعيسى بن جعفر وغيره ولم يقدح أعداؤهم

في نسبهم ولا دينهم وسبب ذلك ان الانساب المشهورة أمرها ظاهر متدارك مثل الشمس لا يتعدو العدوان يطفئه وكذلك اسلام الرجل وصحة ايمانه باق والرسل أمر لا يخفى وصاحب النسب والدين لو أراد عدوه ان يبطل نسبه ودينه وله هذه الشهرة لم يمكنه ذلك فان هذا مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله ولا يجوز ان تتفق على ذلك أقوال العلماء وهؤلاء بنو عبيد القداح ما زالت علماء الامة المأمونون علما ودينا يقدحون في نسبهم ودينهم لا يذمونهم بالرفض والتشيع فان لهم في هذا شركاء كثيرين بل يجعلونهم من القرامطة الباطنية الذين منهم الاسماعيليه والنصيرية ومن جنسهم الحرمية المحمرة وأمثالهم من الكفار المنافقون الذين كانوا يظهرون الاسلام ويبطنون الكفر ولا رب ان اتباع هؤلاء باطل وقد وصف العلماء أئمة هذا القول بأنهم الذين ابتدعوه ووضعوه وذكروا ما بنوا عليه مذاهبهم وانهم اخذوا بعض قول المجوس وبعض قول الفلاسفة فوضعوا الهمم السابق والتالى والاساس والحجج والدعاوى وامثال ذلك من المراتب وترتيب الدعوة سبع درجات آخرها البلاغ الاكبر والناموس الاعظم مما ليس هذا موضع تفصيل ذلك واذا كان كذلك فمن شهد لهم بصحة نسب أو ايمان فاقبل ما في شهادته انه شاهد بلا علم قاف ما ليس له به علم وذلك حرام باتفاق الامة بل ما ظهر عنهم من الزندقة والنفاق ومعاداة ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم دليل على بطلان نسبهم الفاطمي فان من يكون من أقارب النبي صلى الله عليه وسلم القاطنين بالخلافة في أمته لا تكون معاداته لدينه كمعاداة هؤلاء فلم يعرف في بني هاشم ولا ولد أبي طالب بل ولا بني أمية من كان خليفة وهو معاد لدين الاسلام فضلا عن ان يكون معاديا له كمعاداة هؤلاء بل أولاد الملوك الذين لا دين لهم فيكون فيهم نوع محبة لدين آبائهم واسلافهم فمن كان من ولد سيد ولد آدم الذي بعثه الله بالهدى ودين الحق كيف يعادى دينه هذه المعاداة ولهذا نجد جميع المأمونين على دين الاسلام باطنا وظاهرا معادين لهؤلاء الا من هو زنديق عدو لله ورسوله أو جاهل لا يعرف ما بعث به رسوله وهذا مما يدل على كفرهم وكذبهم في نسبهم

(فصل) وأما سؤال القائل انهم أصحاب العلم الباطن فدعواهم التي ادعواهم من العلم الباطن هو اعظم حجة ودليل على انهم زنادقة منافقون لا يؤمنون بالله ولا برسوله ولا باليوم الآخر فان هذا العلم الباطن الذي ادعوه هو كفر باتفاق المسلمين واليهود والنصارى بل اكثر

المشركين على أنه كفر أيضا فان مضمونه ان للكتب الالهية بواطن تخالف المعلوم عند المؤمنين
في الاوامر والنواهي والاخبار أما الاوامر فان الناس يعلمون بالاضطرار من دين الاسلام
ان محمدا صلى الله عليه وسلم أمرهم بالصلوات المكتوبة والزكاة المفروضة وصيام شهر رمضان وحج
البيت العتيق وأما النواهي فان الله تعالى حرم عليهم الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم
والبني بغير الحق وان بشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وان يقولوا على الله ما لا يعلمون كما حرم
الحمر ونكاح ذوات المحارم والربا والميسر وغير ذلك فزعم هؤلاء انه ليس المراد بهذا ما يعرفه
المسلمون ولكن لهذا باطن يعلمه هؤلاء الاثمة الاسماعيلية الذين انتسبوا الى محمد بن اسماعيل
ابن جعفر الذين يقولون انهم معصومون وأنهم اصحاب العلم الباطن كقولهم الصلاة معرفة
اسرارنا لاهذه الصلوات ذات الركوع والسجود والقراءة والصيام كتاب اسرارنا
ليس هو الامساك عن الاكل والشرب والنكاح والحج زيارة شيوخنا المقدسين وامثال ذلك
وهؤلاء المدعون للباطن لا يوجبون هذه المبادات ولا يحرمون هذه المحرمات بل يستحلون
الفواحش ما ظهر منها وما بطن ونكاح الامهات والبنات وغير ذلك من المنكرات ومعلوم
ان هؤلاء اكفر من اليهود والنصارى فن يكون هكذا كيف يكون معصوما وأما الاخبار
فانهم لا يقولون بقيام الناس من قبورهم لرب العالمين ولا بما وعده الله به عباده من الثواب
والمقاب بل ولا بما اخبرت به الرسل من الملائكة بل ولا بما ذكرته من اسماء الله وصفاته بل
اخبارهم الذي يتبعونها اتباع المتفلسفة المشائين التابعين لارسطو ويريدون ان يجمعوا بين
ما أخبر به الرسل وما يقوله هؤلاء كما فصل اصحاب رسائل اخوان الصفا وهم على طريقة هؤلاء
المبيدين ذرية عبید الله بن ميمون القداح فهل ينكر أحد ممن يعرف دين المسلمين أو اليهود
أو النصارى ان ما يقوله اصحاب رسائل اخوان الصفا يخالف للملل الثلاث وان كان في ذلك
من العلوم الرياضية والطبيعية وبعض المنطقية والالهية وعلوم الاخلاق والسياسة والمنزل
مالا ينكر فان في ذلك من مخالفة الرسل فيما أخبرت به وأمرت به والتكذيب بكثير مما جاءت
به وتبديل شرائع الرسل كلهم بما لا يخفى على عارف بملة من الملل فهؤلاء خارجون عن الملل
الثلاث ومن أكاذيبهم وزعمهم ان هذه الرسائل من كلام جعفر بن محمد الصادق والعلماء يعلمون
انها انما وضعت بعد المائة الثالثة زمان بناء القاهرة وقد ذكر واضعوها فيها ما حدث في الاسلام

في استيلاء النصارى على سواحل الشام ونحو ذلك من الحوادث التي حدثت بعد المائة الثالثة
 وجعفر بن محمد رضى الله عنه توفي سنة ثمان وأربعين ومائة قبل بناء القاهرة بأكثر من مائتي
 سنة أذ القاهرة بنيت حول الستين وثلاثمائة كما في تاريخ الجامع الأزهر ويقال إن ابتداء بنائها
 سنة ثمان وخمسين وأنه في سنة اثنين وستين قدم معد بن نعيم من المغرب واستوطنها ومما بين
 هذا إن المنفلسة الذين يعلم خروجهم من دين الإسلام كانوا من أتباع مفسرين قابل أحد أمرائهم
 وأبي علي ابن الهيثم اللذين كانا في دولة الحاكم نازلين قريبا من الجامع الأزهر وابن سينا وابنه
 وأخوه كانوا من أتباعهما قال ابن سينا وقرأت من الفلسفة وكنت أسمع أبي وأخي يذكران
 العقل والنفس وكان وجوده على عهد الحاكم وقد علم الناس من سيرة الحاكم ما علموه وما فعله
 هشكين الدرزي مولاه بامرءه من دعوة الناس إلى عبادته ومقاتلته أهل مصر على ذلك ثم ذهبه
 إلى الشام حتى أضل وادى التيم بن ثعلبة ولزندقة والنفاق فيهم إلى اليوم وعندهم كتب الحاكم
 وقد أخذتها منهم وقرأت ما فيها من عبادتهم الحاكم واسقاطه عنهم الصلاة وزكاة والصيام
 والحج وتسمية المسلمين الموجبين لهذه الواجبات المحرمين لما حرم الله ورسوله بالحشوية إلى
 أمثال ذلك من أنواع النفاق التي لا تكاد تحصى وبالجملة فهم الباطن الذي يدعو مضمونه الكفر
 بالله وملائكته وكتبه ورسوله واليوم الآخر بل هو جامع لكل كفر لكنهم فيه على
 درجات فليسوا مستوين في الكفر إذ هو عندهم سبع طبقات كل طبقة يخاطبون بها
 طائفة من الناس بحسب بعدهم من الدين وقربهم منه ولهم القاب وترتيبات ركبوها من مذهب
 المجوس والفلاسفة والرافضة مثل قولهم السابق والتالي جعلوها بأزاء العقل والنفس كالذي يذكره
 الفلاسفة وبأزاء النور والظلمة كالذي يذكره المجوس وهم ينتمون إلى محمد بن إسماعيل بن جعفر ويدعون
 أنه هو السابع ويتكلمون في الباطن والاساس والحجة والباب وغير ذلك مما يطول وصفهم ومن
 وصاياهم في الناموس الأكبر والبلاغ الأعظم أنهم يدخلون على المسلمين من باب التشيع وذلك
 لعلمهم بأن الشيعة من أجهل الطوائف وأضعفها عقلا وعلماء وأبعدا عن دين الإسلام علما وعملا
 ولهذا دخلت الزنادقة على الإسلام من باب المتيشعة قديما وحديثا كادخل الكفار المحاربون مدائن
 الإسلام بغداد بمعاونة الشيعة كما يجري لهم في دولة الترك الكفار ببغداد وحلب وغيرهما بل كما
 جرى بتخدير المسلمين مع النصارى وغيرهم فهم يظهرون التشيع لمن يدعوونه وإذا احتجاب لهم

تقلوه الى الرفض والقدح في الصحابة فان رأوه قابلا نقلوه الى الطمن في علي وغيره ثم نقلوه
الى القدح في نبينا وسائر الانبياء وقالوا ان الانبياء لهم بواطن واسرار تخالف ما عليه امتهم
وكانوا قوما اذ كياء فضلاء قالوا باغراضهم الدنيوية بما وضعوه من النواميس الشرعية ثم قدحوا
في المسيح ونسبوه الى يوسف النجار وجعلوه ضعيف الرأي حيث تمكن عدوه منه حتى
صلبه فيوافقون اليهود في القدح في المسيح لكن هم شر من اليهود فانهم يقدحون في
الانبياء واما موسى ومحمد فيعظمون أمرهما لتمكنهما وقهر عدوهما ويدعون انهما أظهرتا
ما أظهرتا من الكتاب لذب العامة وان لذلك اسراراً باطنة من عرفها صار من الكمل البالغين
ويقولون ان الله احل كل ما نشتهيه من الفواحش والمنكرات وأخذ اموال الناس بكل طريق
ولم يجب علينا شيء مما يجب على العامة من صلاة وزكاة وصيام وغير ذلك اذا لم يبلغ عندكم قد
عرف انه لا جنة ولا نار ولا ثواب ولا عقاب وهم في اثبات واجب الوجود المبدع للعالم على
قولين لا تتمهم تنكره وتزعم ان المشائين من الفلاسفة في نزاع الا في واجب الوجود ويستهيئون
بذكر الله واسمه حتي يكتب احدهم اسم الله واسم رسوله في اسفله وامثال ذلك من كفرهم
كثير وذو الدعوة التي كانت مشهورة والاسماعيلية الذين كانوا على هذا المذهب بقلاع
الأموت وغيرها في بلاد خراسان وبارض اليمن وجبال الشام وغير ذلك كانوا على مذهب
العبيدين المستول عنهم وابن الصباح الذي كان رأس الاسماعيلية وكان الغزالي يناظر اصحابه
لما كان قدم الى مصر في دولة المستنصر وكان أطولهم مدة وتلقي عنه اسرارهم وفي دولة المستنصر
كانت فتنة الساسري في المائة الخامسة سنة خمسين واربعمائة لما جاهد الساسري خارجاً عن
طاعة الخليفة القائم بأمر الله العباسي واتفق مع المستنصر العبدى وذهب يحشر الى العراق
وأظهروا في بلاد الشام والعراق شعار الرافضة كما كانوا قد أظهروها ببارض مصر وقتلوا طوائف
من علماء المسلمين وشيوخهم كما كانت سلفهم قتلوا قبل ذلك بالمغرب طوائف واذنوا على
المنابر على خير العمل حتى جاء الترك السلاجقة الذين كانوا ملوك المسلمين فهدموا
وطردوهم الى مصر وكان من اواخرهم الشهيد نور الدين محمود الذي فتح اكثر الشام واستنقذه
من ايدي النصارى ثم بعث عسكره الى مصر لما استنجدوه على الافرنج وتكرر دخول العسكر
اليها مع صلاح الدين الذي فتح مصر فزال عنها دعوة العبيدين من القرامطة الباطنية وأظهر

فيها شرائع الاسلام حتى سكنها من حينئذ من اظهر بها دين الاسلام وكان في اثناء دولتهم
 يخاف الساكن بمصر أن يروى حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقتل كما حكى ذلك
 ابراهيم بن سعد الجبال صاحب عبد الغنى بن سعيد وامتنع من رواية الحديث خوفا ان يقتلوه
 وكانوا ينادون بين القصرين من لمن وسب فله دينار وأردب وكان بالجامع الازهر عدة
 مقاصير يلعب فيها الصحابة بل يتكلم فيها بالكفر الصريح وكان لهم مدرسة بقرب المشهد الذي
 بنوه ونسبوه الى الحسين وليس فيه الحسين ولا شيء منه باتفاق العلماء وكانوا لا يدرسون في
 مدرستهم علوم المسلمين بل المنطق والطبيعة والآلهي ونحو ذلك من مقالات الفلاسفة
 وبنوا ارسادا على الجبال وغير الجبال يرصدون فيها الكواكب يعبدونها ويسبحونها ويستزلون
 روحانياتها التي هي شياطين تنزل على المشركين الكفار كشياطين الاصنام ونحو ذلك والمعزبن
 تميم بن معد أول من دخل القاهرة منهم في ذلك فصنف كلاما معروفا عند اتباعه وایس هذا
 المعزبن باديس فان ذاك كان مسلما من أهل السنة وكان رجلا من ملوك المغرب وهذا بعد
 ذاك عدة ولاجل ما كانوا عليه من الزندقة والبدعة بقيت البلاد المصرية مدة دولتهم نحو مائتي
 سنة قد انطفأ نور الاسلام والايمان حتى قالت فيها العلماء انها كانت دار ردة ونفاق كدار مسيئة
 الكذاب والقرامطة الخارجين بارض العراق الذين كانوا سلفا لهؤلاء القرامطة ذهبوا من
 العراق الى المغرب ثم جاؤا من المغرب الى مصر فان كفر هؤلاء ورتهم من أعظم الكفر
 والردة وهم أعظم كفرا وردة من كفر اتباع مسيئة الكذاب ونحوه من الكذابين فان
 اولئك لم يقولوا في الالهية والربوبية والشرائع ما قاله ائمة هؤلاء ولهذا يميز بين قبورهم وقبور
 المسلمين كما يميز بين قبور المسلمين والكفار فان قبورهم موجهة الى غير القبلة واذا أصاب الخيل مغل
 اتوا بها الى قبورهم كما يأتون بها الى قبور الكفار وهذه عادة معروفة للخيل اذا أصاب الخيل مغل ذهبوا
 بها الى قبور اليهود والنصارى بدمشق وان كانوا بمساكن الاسماعيلية والنصيرية ونحوها ذهبوا
 بها الى قبورهم وان كانوا بمصر ذهبوا بها الى قبور اليهود والنصارى او لهؤلاء المبيدين الذين قد
 يتسمون بالاشراف ولينسوا من الاشراف ولا يذهبون بالخيل الى قبور الانبياء والصالحين
 ولا الى قبور عموم المسلمين وهذا أمر مجرب معلوم عند الجند وعلمائهم وقد ذكر سبب ذلك
 ان الكفار يماقبون في قبورهم فيسمع أصواتهم البهائم كما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم

بذلك ان الكفار يمدبون في قبورهم ففي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان
 راكبا على بعلمته فمر بقبور فجاءت به حتى كادت تلقيه فقل هذه أصوات يهود تمذب في قبورها
 فان البهائم اذا سمعت ذلك الصوت الذكر أوجب لها من الحرارة ما يذهب الفل وكان
 الجهال يظنون ان تمشية الخيل عند قبور هؤلاء لديهم وفضلهم فلما تبين لهم انهم يمشونها عند
 قبور اليهود والنصارى والصيرية ونحوهم دون قبور الانبياء والصالحين وذكر العلماء انهم
 لا يمشونها عند قبر من يعرف بأنه من بمصر والشام وغيرها انما يمشونها عند قبور الفجار والكفار
 تبين بذلك ما كان مشتبهها ومن علم حوادث الاسلام وما جرى فيه بين اوليائه وأعدائه
 الكفار والمنافقين علم ان عداوة هؤلاء المعتدين للاسلام الذي بعث الله به رسوله أعظم من
 عداوة التتار وان علم الباطن الذي كانوا يدعون حقيقته هو ابطال الرسالة التي بعث الله بها
 محمدا بل ابطال جميع المرسلين وانهم لا يتقرون بما جاء به الرسول عن الله ولا من خبره ولا من
 أمره وان لهم قصدا مؤكدا في ابطال دعوته وفساد ملته وقتل خاصته واتباع عترته وانهم في معاداة
 الاسلام بل وسائر الملل أعظم من اليهود والنصارى فان اليهود والنصارى يقرون باصل الجمل التي
 جاءت بها الرسل كاثبات الصانع والرسول والشرائع واليوم الآخر ولكن يكذبون بمض الكتب
 والرسول كما قال الله سبحانه (ان الذين يكفرون بالله ورسوله ويريدون ان يفرقوا بين الله ورسوله
 ويقولون تؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون ان يتخذوا بين ذلك سبيلا اولئك هم الكافرون
 حقا واعتدنا للكافرين عذابا مهينا) واما هؤلاء القرامطة فأنهم في الباطن كافرون بجميع الكتب
 والرسول يخفون ذلك ويكتمونه عن غير من يشقون به لا يظهرونه كما يظهر أهل الكتاب
 دينهم لانهم لو أظهروه لنفر عنهم جاهل أهل الارض من المسلمين وغيرهم وهم يفرقون
 بين مقالهم ومقالة الجمهور بل الرافضة الذين ليسوا زنادقة كفارا يفرقون بين مقالها ومقالة
 الجمهور ويرون كتمان مذهبهم واستعمال التقية وقد لا يكون من الرافضة من له نسب صحيح
 مسلما في الباطن ولا يكون زنديقا لكن يكون جاهلا مبتدعا واذا كان هؤلاء مع صحة نسبهم
 واصلاتهم يكتمون ما هم عليه من البهعة والهووى لكن جمهور الناس يخالفونهم فكيف
 بالقرامطة الباطنية الذين يكفرون أهل الملل كلها من المسلمين واليهود والنصارى وانما يقرب
 منهم القرامطة المساوون اصحاب ارسطو فلان بينهم وبين القرامطة مقارنة كبيرة ولهذا يوجد

فضلاء القرامطة في الباطن متفلسفة كسنان الذي كان بالشام والطوسي الذي كان وزيرا لهم بالاموت ثم صار منجما لهؤلاء. وملك الكفار وصنف شرح الاشارات لابن سينا وهو الذي اشار على ملك الكفار بقتل الخليفة وصار عند الكفار الترك هو المقدم على الذين يسمونهم الداسميدية فهؤلاء وأمثالهم يعلمون ان ما يظهره القرامطة من الدين والكرامات ونحو ذلك انه باطل لكن يكون أحدهم متفلسفا ويدخل معهم لمرافقتهم له على ما هو فيه من الاقرار بالرسول والشرائع في الظاهر وتأويل ذلك بامور يعلم بالاضطرار انها مخافة لما جاءت به الرسل فان المتفلسفة متاولون ما اخبرت به الرسل من امور الايمان بالله واليوم الآخر بالنفي والتعطيل الذي يوافق مذهبهم واما الشرائع العملية فلا ينفونها كما ينفى القرامطة بل يوجبونها على العامة ويوجبون بعضها على الخاصة أولا يوجبون ذلك ويقولون ان الرسل فيما اخبروا به وامروا به لم يأتوا بحقائق الامور ولكن اتوا بامر فيه صلاح العامة وان كان هو كذبا في الحقيقة ولهذا اختار كل مبطل ان يأتي بمخارق لقصد صلاح العامة كما فعل ابن التومرت الملقب بالمهدي ومذهبه في الصفات مذهب الفلاسفة لانه كان مثالا في الجملة ولم يكن مناققا مكذبا للرسول معطلا للشرائع ولا يحجل للشرعية العملية باطنا يخالف ظاهرها بل كان فيه نوع من رأي الجهمية الموافق لرأي الفلاسفة ونوع من رأي الخوارج الذين يرون السيف ويكفرون بالذنوب فهؤلاء القرامطة هم في الباطن والحقيقة اكفر من اليهود والنصارى واما في الظاهر فيدعون الاسلام بل وايصال النسب الى العترة النبوية وعلم الباطن الذي لا يوجد عند الانبياء والاولياء وان امامهم معصوم فهم في الظاهر من اعظم الناس دعوى بحقائق الايمان وفي الباطن من اكفر الناس بالرحمن بمنزلة من ادعى النبوة من الكذابين قال تعالى (ومن اظلم ممن افترى على الله كذبا او قال اوحى الي ولم يوح اليه شيء ومن قال سبأزل مثل ما أنزل الله) وهؤلاء قد يدعون هذا وهذا فان الذي يضاهي الرسول الصادق لا يخلو اما ان يدعي مثل دعوته فيقول ان الله ارسلني وانزل علي وكذب على الله أو يدعي انه يوحى اليه ولا يسمى موجه كما يقول قيل لي ونوديت وخطبت ونحو ذلك ويكون كاذبا فيكون هذا قد حذف الفاعل أو لا يدعي واحدا من الامر لكنه يدعي انه يمكنه انه يأتي بما اتى به الرسول ووجه القسمة ان ما يدعيه في مضاهاة الرسول اما ان يضيفه الى الله أو الى

نفسه ولا يضيفه الى احد فهو لاء في دعواهم مثل الرسول هم كفر من اليهود والنصارى فكيف بالقرامطة الذين يكذبون على الله أعظم مما فعل مسيلمة والحدوا في اسماء الله وآياته اعظم مما فعل مسيلمة وحاربوا الله ورسوله اعظم مما فعل مسيلمة وبسط حالهم يطول لكن هذه الاوراق لاتسع أكثر من هذا وهذا الذي ذكرته حال أئمتهم وقادتهم العالمين بحقيقة قولهم ولا ريب انه قد انضم اليهم من الشيعة والرافضة من لا يكون في الباطن عالما بحقيقة باطنهم ولا موافقا لهم على ذلك فيكون من اتباع الزنادقة المرتدين الموالي لهم الناصر لهم بمنزلة اتباع الاتحادية الذين يوالونهم ويعظمونهم وينصرونهم ولا يعرفون حقيقة قولهم في وحدة الوجود وان الخالق هو المخلوق فمن كان مسلما في الباطن وهو جاهل معظم لقول ابن عربي وابن سبعين وابن الفارض وأمثالهم من أهل الاتحاد فهو منهم وكذا من كان معظما للقائلين بمذهب الحلول والاتحاد فان نسبة هؤلاء الى الجهمية كنسبة اولئك الى الرافضة والجهمية ولكن القرامطة أكثر من الاتحادية بكثير ولهذا كان أحسن حال عوامهم ان يكونوا رافضة جهمية واما الاتحادية ففي عوامهم من ليس برافضي ولا جهمي صريح ولكن لا يفهم كلامهم ويستفاد ان كلامهم كلام الاولياء المحققين وبسط هذا الجواب له مواضع غير هذا والله أعلم

(٤١٢) ﴿مسئلة﴾ في البغاة والخوارج هل هي الفاظ مترادفة بمعنى واحد أم بينهما فرق وهل فرقت الشريعة بينهما في الاحكام الجارية عليهما أم لا واذا ادعى مدع ان الائمة اجتمعت على ان لا فرق بينهم الا في الاسم وخالفه مخالف مستدلا بان أمير المؤمنين عليا رضي الله عنه فرق بين أهل الشام وأهل النهر وان فهل الحق مع المدعي أو مع مخالفه

﴿الجواب﴾ الحمد لله أما قول القائل ان الائمة اجتمعت على ان لا فرق بينهما الا في الاسم فدعوى باطلة ومدعيها مجازف فان نفي الفرق بينهما انما هو قول طائفة من أهل العلم من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد وغيرهم مثل كثير من المصنفين في قتال أهل البني فانهم قد يحملون قتال ابي بكر لما نعى الزكاة وقتال علي الخوارج وقتاله لاهل الجمل وصفين الى غير ذلك من قتال المنتسبين الى الاسلام من باب قتال أهل البني ثم مع ذلك فهم متفقون على ان مثل طلحة والزبير ونحوهما من الصحابة من أهل العدالة لا يجوز ان يحكم عليهم بكفر ولا فسق بل مجتهدون إما مصيبون وإما مخطئون وذنوبهم مغفورة لهم ويطلقون القول بان البغاة ليسوا

فساقا فاذا جعل هؤلاء ولولئك سوء لازم ان تكون الخوارج وسائر من يقاتلهم من أهل
الاجتهاد الباين على العدالة ولهذا قال طائفة يفسق البغاة ولكن أهل السنة متفقون على عدالة
الصحابة وأما جمهور أهل العلم فيفترقون بين الخوارج المارقين وبين أهل الجمل وصفين وغير
أهل الجمل وصفين ممن يمد من البغاة المتأولين وهذا هو المعروف عن الصحابة وعليه عامة أهل
الحديث والفقهاء والمتكلمين وعليه نصوص أكثر الأئمة واتباعهم من أصحاب مالك وأحمد
والشافعي وغيرهم وذلك انه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال تترك مارقة
على حين فرقة من المسلمين تقتلهم أولى الطائفتين بالحق وهذا الحديث يتضمن ذكر الطوائف
الثلاثة ويبين ان المارقين نوع ثالث ليسوا من جنس اولئك فان طائفة علي أولى بالحق من
طائفة معاوية وقال في حق الخوارج المارقين يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم
وقرأته مع قراءتهم يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من
الرمية اينما لقيتموهم فاقتلوهم فان في قتلهم اجرا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة وفي لفظ لو يعلم
الذين يقاتلونهم ما لهم على لسان نبيهم لنكروا عن العمل وقد روى مسلم احاديثهم في الصحيح
من عشرة أوجه وروى هذا البخاري من غير وجه ورواه أهل السنن والمسانيد وهي
مستفيضة عن النبي صلى الله عليه وسلم متفقة بالقبول أجمع عليها علماء الامة من الصحابة
ومن آتبعهم واتفق الصحابة على قتال هؤلاء الخوارج وأما الجمل وصفين فكانت منهم طائفة
قاتلت من هذا الجانب وطائفة قاتلت من هذا الجانب وأكثر أكابر الصحابة لم يقاتلوا
لا من هذا الجانب ولا من هذا الجانب واستدل التاركون للقتال بالنصوص الكثيرة عن
النبي صلى الله عليه وسلم في ترك القتال في الفتنة وبينوا ان هذا قتال فتنة وكان على رضي الله
عنه مسرورا لقتال الخوارج ويروي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في الامر بقتالهم وأما
قتال صفين فذكر انه ليس معه فيه نص وانما هو رأى رأى وكان احيانا يحمى من لم ير القتال
وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في الحسن ان ابني هذا سيد وسيصالح
الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين فقد مدح الحسن واثى عليه باصلاح الله به بين
الطائفتين أصحاب علي وأصحاب معاوية وهذا يبين أن ترك القتال كان أحسن وانه لم يكن القتال
واجبا ولا مستحبا وقتال الخوارج قد ثبت عنه انه أمر به وحض عليه فكيف يسوى بين

ما أمر به وحض عليه وبين ما مدح تاركه واثني عليه فمن سوي بين قتال الصحابة الذين اقتتلوا بالجل وصفين وبين قتال ذي الخويصرة التميمي وامثاله من الخوارج المارقين والحرورية الممتدين كان قولهم من جنس أقوال أهل الجمل والظلم المدين ولزم صاحب هذا القول ان يصير من جنس الرافضة والمتمثلة الذين يكفرون أو يفسقون المقاتلين بالجل وصفين كما يقال مثل ذلك في الخوارج المارقين فقد اختلف السلف والائمة في كفرهم على قولين مشهورين مع اتفاقهم على الثناء على الصحابة المقتلين بالجل وصفين والامساك عما شجر بينهم فكيف نسبة هذا بهذا وأيضا فالنبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتال الخوارج قبل ان يقاتلوا وأما أهل النبي فان الله تعالى قال فيهم (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما فان بقت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى أمر الله فان قامت فاصلحوا بينهما بالعدل واقتطعوا ان الله يحب المقسطين) فلم يأمر بقتال الباغية ابتداء فلا يقتال ابتداء ليس مأمورا به ولكن اذا اقتتلوا أمر بالاصلاح بينهم ثم ان يفت الواحدة قوت ولهذا قل من قال من الفقهاء ان البغاة لا يتدثون بقتالهم حتى يقاتلوا وأما الخوارج فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم فيهم أينما لقيتموهم فاقتلوه فان في قتالهم اجرا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة وقال لئن أدركتهم لاقتلنهم قتل عاد وكذلك ما نموا الزكاة فان للصديق والصحابة ابتدؤا قتالهم وقال الصديق والله لومنعوني عناقا كانوا يؤدونها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلنهم عليه وهم يقاتلون اذا امتنعوا من اداء الواجبات وان اقروا بالوجوب ثم تنازع الفقهاء في كفر من منعها وقاتل الامام عليها مع اقراره بالوجوب على قولين هما روايتان عن أحمد كالروايتين عنه في تكفير الخوارج وأما أهل النبي المجرد فلا يكفرون باتفاق ائمة الدين فان القرآن قد نص على ايمانهم واخوتهم مع وجود الاقتال والنبي والله أعلم

باب حد الزنا والقذف وغير ذلك

(٤١٣) (مسئلة) في اثم العصية وحد الزنا هل تزداد في الايام المباركة أم لا

(الجواب) نعم المعاصي في الايام الفضلة والا مكنة المفضلة تغاظ وعقابها بقدر فضيلة

الزمان والمكان

(٤١٤) (مسئلة) ما يجب على من وطئ زوجته في دبرها وهل اباحه احد من العلماء

(الجواب) الحمد لله رب العالمين الوطء في الدبر حرام في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وعلى ذلك عامة ائمة المسلمين من الصحابة والتابعين وغيرهم فان الله قال في كتابه (نساؤكم حرث لكم فاتوا حرثكم اني شتمتم) وقد ثبت في الصحيح ان اليهود كانوا يقولون اذا اتى الرجل امرأته في قبلها من دبرها جاء لولد احول فسأل المسلمون عن ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فانزل الله هذه الآية نساؤكم حرث لكم فاتوا حرثكم اني شتمتم والحرث موضع الزرع والولد انما يزرع في الفرج لاني الدبر فاتوا حرثكم وهو موضع الولد اني شتمت أي من اين شتمت من قبلها ومن دبرها وعن يمينها وعن شمالها قاله تعالى سمى النساء حرثا وانما رخص في آيات الحروث والحرث انما يكون في الفرج وقد جاء في غير اثر ان الوطء في الدبر هو اللوطية الصغرى وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله لا يستحي من الحق لانا اتوا النساء في حشوشهن والحش هو الدبر وهو موضع القدر والله سبحانه حرم آيات الحائض مع ان النجاسة عارضة في فرجها فكيف بالموضع الذي تكون فيه النجاسة المغاظة وايضا فهذا من جنس اللواط ومذهب ابي حنيفة واصحاب الشافعي واحمد واصحابه ان ذلك حرام لا نزاع بينهم وهذا هو الظاهر من مذهب مالك واصحابه لكن حكى بعض الناس عنهم رواية اخرى بخلاف ذلك ومنهم من انكر هذه الرواية وطعن فيها وأصل ذلك ما نقل عن نافع انه نقله عن ابن عمر وقد كان سالم بن عبد الله يكذب نافعا في ذلك فاما ان يكون نافع غلط أو غلط من هو فوقه فاذا غلط بعض الناس غلطة لم يكن هذا مما يسوغ خلاف الكتاب والسنة كما ان طائفة غلطوا في اباحة الدرهم بالدرهمين واتفق الائمة على تحريم ذلك لما جاء في ذلك من الاحاديث الصحيحة وكذلك طائفة غلطوا في انواع الاشربة ولما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كل مسكر خمر وكل خمر حرام وانه سئل عن انواع من الانبذة فقال كل مسكر حرام ما اسكر كثيره فقليله حرام وجب اتباع هذه السنن الثابتة ولهذا نظائر في الشربة ومن وطئ امرأته في دبرها وجب ان يعاقب على ذلك عقوبة تزجرهما فان علم انهما لا ينزجران فانه يجب التفريق بينهما والله أعلم

(٤١٥) (مسئلة) في قوله صلى الله عليه وسلم اذا هم العبد بالحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة الحديث فاذا كان الهم سرا بين العبد وبين ربه فكيف تطلع الملائكة عليه

(الجواب) الحمد لله قد روى عن سفيان بن عيينة في جواب هذه المسئلة قال انه اذا هم بحسنة شتم الملك راحة طيبة واذا هم بسيئة شتم راحة خبيثة والتحقيق ان الله قادر ان يعلم الملائكة بما في نفس العبد كيف شاء كما هو قادر على ان يطلع بمض البشر على ما في الانسان فاذا كان بمض البشر قد يحمل الله له من الكشف ما يعلم به أحيانا ما في قلب الانسان فالملك الموكل بالعبد أولى بان يعرفه الله ذلك وقد قيل في قوله تعالى ونحن أقرب اليه من جبل الوريد ان الرأفة بالملائكة والله قد جعل الملائكة تنقي في نفس العبد الخواطر كما قال عبد الله بن مسعود ان للملك لمة فلة الملك تصديق بالحق ووعد بالخير ولة الشيطان تكذيب بالحق وإيما بالشر وقد ثبت عنه في الصحيح انه قال ما منكم من أحد الا وقد وكل به قرينه من الملائكة وقرينه من الجن قالوا وياك يا رسول الله قال وانا الا ان الله قد أعانني عليه فلا يأمرني الا بخير فالبيئة التي بهم بها العبد اذا كانت من لقاء الشيطان علم بها الشيطان والحسنة التي بهم بها العبد اذا كانت من لقاء الملك علم بها الملك أيضا بطريق الاولى واذا علم بها هذا الملك أمكن علم الملائكة الحفظ لاعمال بني آدم

(٤١٦) (مسئلة) في امرأة مزوجة بزواج كامل ولها أولاد فتعلقت بشخص من الاطراف اقامت معه على التفجور فلما ظهر أمرها سمعت في مفارقة الزوج فهل بقي لها حق على أولادها بمد هذا الفعل وهل عليهم اثم في قطعها وهل يجوز لمن تحقق ذلك منها قتلها سرا وان فعل ذلك غيرة يأنم

(الجواب) الحمد لله الواجب على أولادها وعصبتها ان يمنوها من المحرمات فان لم تمتنع الا بالحبس حبسوها وان احتاجت الى القيد قيدوها وما ينبغي للولد ان يضرب امه وأما برها فليس لهم ان يمنوها برها ولا يجوز لهم مقاطعتها بحيث تتمكن بذلك من السوء بل يمنوها بحسب قدرتهم وان احتاجت الى رزق وكسوة رزقوها وكسوها ولا يجوز لهم اقامة الحد عليها بقتل ولا غيره وعليهم الاثم في ذلك

(٤١٧) (مسئلة) فيمن شتم رجلا فقال له انت ملعون ولد زنا

(الجواب) يجب تزييره على هذا الكلام ويجب عليه حد القذف ان لم يقصد بهذه الكلمة ما يقصده كثير من الناس من قصدهم بهذه الكلمة ان المشتوم فعله خيث كفعل ولد الزنا

(٤١٨) (مسئلة) في رجل تزوج امرأة من أهل الخير وله مطلقة وشرط ان رد مطلقة كان الصداق حالاً ثم انهم رد المطلقة وقذف هو ومطلقة عرض الزوجة وورموها بالزنا بانها كانت حاملاً من الزنا وطلقها بعد دخوله بها فما الذي يجب عليهم وهل يقبل قولها وهل يسقط الصداق أم لا (الجواب) الحمد لله رب العالمين اما مطلقة فتحدد على قذفها ثمانين جلد اذا طلبت ذلك المرأة المقذوفة ولا تقبل لها شهادة ابداً لانها فاسقة وكذلك الرجل عليه ثمانون جلد اذا طلبت المرأة ذلك ولا تقبل له شهادة ابداً وهو فاسق اذا لم يتب وهل له اسقاط الحد بالامان فيه للفقهاء ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره قيل يلاعن وقيل لا يلاعن وقيل ان كان ثم ولد يريد نفيه لاعن والا فلا وصداقها باق عليه لا يسقط بالامان كما سن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا كله باتفاق الأئمة الا ما ذكرناه من جواز الامان فقيه الاقوال الثلاثة أحدها لا يلاعن بل يحد حد القذف وتسقط شهادته وهذا مذهب أحمد في أشهر الروايات عنه واحد الوجيين في مذهب الشافعي والثاني يلاعن وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد في رواية عنه والثالث ان كان هناك حمل لاعن لنفيه والا فلا وهو أحد الوجيين في مذهب الشافعي ورواية عن أحمد والله أعلم

(٤١٩) (مسئلة) في بلد فيها جوار سائبات يزنون مع النصارى والمسلمين

(الجواب) يجب على سيد الامة اذا زنت ان يقيم عليها الحد كما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا زنت أمة أحدكم فليجلدها ثم ان زنت فليجلدها ثم ان زنت فليجلدها ثم ان زنت في الرابعة فليبيعها ولو بظفير والظفير الجبل فان لم يفعل ما أمره به رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عاصياً لله ورسوله وكان اصراره على المعصية قادحاً في عدالته فلما اذا كان هو يرسلها لتبني وتنفق على نفسها من مهر البغاء أو يأخذ هو شيئاً من ذلك فهذا ممن لئنه الله ورسوله وهو فاسق خبيث آذن في الكبيرة وأخذ مهر البغي ولم ينهها عن الفاحشة ومثل هذا لا يجوز ان يكون معدلاً بل لا يجوز اقراره بين المسلمين بل يستحق العقوبة العظيمة حتى يصون امامه وأقل العقوبة ان يهجر فلا يسلم عليه ولا يصلي خلفه اذا أمكنت الصلاة خلف غيره ولا يستشهد ولا يولى ولا ية أصلاً ومن استحل ذلك فهو كافر مرتد يستتاب فان تاب والقتل وكان مرتداً لآثرته وورثته المسلمون وان كان جاهلاً بالتحريم عرف ذلك حتى تقوم عليه الحجة فان هذا من المحرمات المجمع عليها

(٤٢٠) (مسئلة) في رجل يسفه على والديه فما يجب عليه

(الجواب) اذا شتم الرجل أباه واعتدي عليه فانه يجب ان يعاقب عقوبة بليغة تردعه وامثاله عن مثل ذلك بل وابلغ من ذلك انه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيحين انه قال من الكبائر ان يسب الرجل والديه قالوا وكيف يسب الرجل والديه قال يسب ابا الرجل فيسب الرجل اياه ويسب امه فيسب امه فاذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد جعل من الكبائر ان يسب الرجل ابا غيره لئلا يسب اياه فكيف اذا سب هو اياه مباشرة فهذا يستحق العقوبة التي تمنه عن عقوق الوالدين الذين قرن الله حقهما بحقه حيث قال (ان اشكرلى ولو الديك) وقال تعالى (وقضى ربك ان لا تسبدوا االاياه وبالوادين احسانا اما يلغن عندك الكبر اأحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما) فكيف بسبهما

(٤٢١) (مسئلة) في رجل زنى بامرأة ومات الزانى فهل يجوز للولد المذکور ان

يتزوج بها أم لا

(الجواب) هذا حرام في مذهب ابى حنيفة واحمد وأحد القولين في مذهب مالك وفي القول الآخر يجوز وهو مذهب الشافعي

(٤٢٢) (مسئلة) في رجل قذف رجلا وقال له انت علق ولد زنا فما الذي يجب عليه

(الجواب) اذا قذفه بالزنا أو الموأ كقوله أنت علق وكان ذلك الرجل حراما مسلما لم يشتهر عنه ذلك فعليه حد القذف اذا طلبه المقذوف وهو ثمانون جلدة ان كان القاذف حرا واربعون ان كان رقيقا عند الائمة الاربية

(٤٢٣) (مسئلة) في الفاعل والمفعول به بعد ادراكهما ما يجب عليهما وما يطهرهما وما

ينويان عند الطهارة وفي رجل جلد ذكره بيده حتى أمنى فما يجب عليه

(الجواب) أما الفاعل والمفعول به فيجب قتلها رجما بالحجارة سواء كانا محصنين أو غير محصنين لما في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به ولان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم اتفقوا على قتلها وعليهما الاغتسال من الجنابة وترفع الجنابة من الاغتسال لكن لا يطهران من نجاسة الذنب الاباثوبة وهذا معنى ما رووي انهما لو اغتسلا بالماء ينويان رفع الجنابة واستباحة الصلاة وأما جلد الذكر باليد حتى ينزل

فهو حرام عند أكثر الفقهاء مطلقا وعند طائفة من الائمة حرام الا عند الضرورة مثل ان يخاف العنت او يخاف المرض او يخاف الزنا فلا يستمناه أصلح

(٤٢٤) (مسئلة) فيمن قذف رجلا لانه ينظر الى حريم الناس وهو كاذب عليه فما يجب على القاذف

(الجواب) اذا كان الامر على ما ذكرنا فانه يبرز على افترائه على هذا الشخص بما يزرجه وأمثاله اذا طلب المقذوف ذلك

(٢٢٥) (مسئلة) في رجل قال لرجل أنت فاسق شارب الخمر ومنعه من اجرة ملكه الذي يملك انتفاعه شرعا

(الجواب) اذا كان المقذوف عصنا وجب على القاذف حدة القذف اذا طلبه المقذوف وأما شتمه بغير ذلك اذا كان كاذبا فعليه أن يبرز على ذلك وأما ضربه وجبسه اذا كان ظلما فانه يفعل به كما فعل وما عطله عليه من المفعة ضمنه

(٤٢٦) (مسئلة) في رجلين تنازعا في سب ابى بكر أحدهما يقول يتوب الله عليه وقال الآخر لا يتوب الله عليه

(الجواب) الصواب الذي عليه ائمة المسلمين ان كل من تاب تاب الله عليه كما قال الله تعالى (قل يا عبادى الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ان الله يغفر الذنوب جميعا انه هو الغفور الرحيم) فقد ذكر في هذه الآية انه يغفر للتائب الذنوب جميعا ولهذا أطلق وعمم وقال في الآية الاخرى (ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) فهذا في غير التائب ولهذا قيد وخصص وليس سب بعض الصحابة بأعظم من سب الانبياء أو سب الله تعالى واليهود والنصارى الذين يسبون نبينا سرا بينهم اذا تابوا وأسلموا قبل ذلك منهم باتفاق المسلمين والحديث الذي يروى سب صحابى ذنب لا يغفر كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم والشرك الذي لا يغفره الله يغفره لمن تاب باتفاق المسلمين وما يقال ان في ذلك حقا لا دمي يجاب عنه من وجهين أحدهما ان الله قد أمر بتوبة السارق والمقلب ونحوهما من الذنوب التى تلتق بها حقوق العباد كقوله (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم) فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح فان الله يتوب عليه ان الله غفور رحيم وقال

(ولا تنازروا بالانقلاب بنس الاسم القسوق بعد الايمان ومن لم يقب ظلماتكم الظالمون) ومن توبة مثل هذا أن يوضع المظلوم من الاحسان اليه بقدر اساءته اليه الوجه الثاني ان هؤلاء متأولون فاذا تاب الراقضي من ذلك واعتقد فضل الصحابة واحبهم ودعا لهم فقد بدل الله السيئة بالسيئة كثيرة من المذنبين

(٤٢٧) (مسئلة) في اتيان الحائض قبل الغسل وما معنى قول أبي حنيفة فلن انقطع الدم لا قل من عشرة ايام لم يجوز وطئها حتى تنقسل وان انقطع دمها لثلاثة ايام جاز وطئها قبل الغسل وهل الاثمة موافقون على ذلك

(الجواب) اما مذهب الفقهاء كمالك والشافعي وأحمد فانه لا يجوز وطئها حتى تنقسل كما قال تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن فاذا طهرن فأتوهن من حيث امركم الله) واما ابو حنيفة فيجوز وطئها اذا انقطع لاكثر الحيض أو مر عليها وقت الصلاة فاغتسلت وقول الجمهور هو الذي يدل عليه ظاهر القرآن والآثار

(٤٢٨) (مسئلة) ما معنى قول من يقول حب الدنيا رأس كل خطيئة فهل هي من جهة المعاصي او من جهة جمع المال

(الجواب) ليس هذا محفوظا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولكن هو معروف عن جندب بن عبد الله البجلي من الصحابة ويذكر عن المسيح بن مريم عليه السلام واكثر ما يفتلوا في هذا اللفظ المتفلسفة ومن هذا حذوهم من الصوفية على أصلهم في تعلق النفس الى امور ليس هذا موضع بسطها واما حكم الاسلام في ذلك فالذي يعاقب الرجل عليه الحب الذي يستلزم المعاصي فانه يستلزم الظلم والكذب والفواحش ولا رب ان الحرص على المال والرياسة يوجب هذا كما في الصحيحين انه قال اياكم والشح فان الشح أهلك من كان قبلكم امرهم بالبخل فبخلوا وأمرهم بالظلم فظلموا وأمرهم بالقطيعة فقطعوا وعن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما ذنبان جائعان ارسلا في غنم بافسد لها من حرص المرء على المال والشرف قال الترمذي حديث حسن فحرص الرجل على المال والشرف يوجب فساد الدين فاما مجرد الحب الذي في القلب اذا كان الانسان يفعل ما أمره الله به ويترك ما نهى الله عنه ويخاف مقام ربه وينهى النفس عن الهوى فان الله لا يعاقبه على مثل هذا اذا لم يكن معه

عمل وجمع المال اذا قام بالواجبات فيه ولم يكتسبه من الحرام لا يعاقب عليه لكن اخراج فضول المال والاقتصار على الكفاية أفضل واسلم وافرغ للقلب واجمع لهم وانفع في الدنيا والآخرة وقال النبي صلى الله عليه وسلم من اصبغ والدنيا اكبر همه شئت الله عليه شمله وجعل قهره بين عينيه ولم يأت من الدنيا الا ما كتب له ومن اصبغ والآخرة اكبر همه جعل الله غناه في قلبه وجمع عليه ضيعته واتمه الدنيا وهي راغمة

(٤٢٩) (مسئلة) قال في التهذيب من اتى بهيمة فاقتلوا المفعول واقتلوا الفاعل بها فهل يجب ذلك أم لا

(الجواب) الحمد لله هذا فيه حديث رواه ابو داود في السنن وهو قوله من اتى بهيمة فاقتلوه واقتلوا وهو احد قولي العلماء كاحد القولين في مذهب احمد ومذهب الشافعي

(٤٣٠) (مسئلة) في رجل من امراء المسلمين له ممالك وعنده غلمان فهل له ان يقيم على احدم حدا اذا ارتكبه وهل له ان يأمرهم بواجب اذا تركوه كالصلوات الخمس ونحوها وما صفة السوط الذي يعاقبهم به

(الجواب) الحمد لله الذي يجب عليه ان يأمرهم كلهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر والبغى وأقل ما يفعل انه اذا استأجر احيرا منهم يشترط عليه ذلك كما يشترط عليه ما يشترطه من الاعمال ومتى خرج واحد منهم عن ذلك طرده واذا كان قادرا على عقوبتهم بحيث يقره السلطان على ذلك في العرف الذي اعتاده الناس وغيره لا يعاقبهم على ذلك لكونهم تحت حمايته ونحو ذلك فينبغي له ان يمزرمهم على ذلك اذا لم يؤدوا الواجبات ويتركوا المحرمات الا بالمعقوبة وهو المخاطب بذلك حينئذ فانه هو القادر عليه وغيره لا يقدر على ذلك مراعاة له فان لم يستطع ان يقيم هو الواجب ولم يقم غيره بالواجب صار الجميع مستحقين المعقوبة قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الناس اذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك ان يعمهم الله بنقاب منه وقال من رأي منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فليسهه فان لم يستطع فليقله وذلك أضنف الايمان لا سيما اذا كان يضربهم لما يتركونه من حقوقه فمن القبيح ان يعاقبهم على حقوقه ولا يعاقبهم على حقوق الله والتأديب يكون بسوط معتدل وضرب معتدل ولا يضرب الوجه ولا المقاتل

(٤٣١) (مسئلة) فيمن شتم رجلا وسبه

(الجواب) اذا اعتدي عليه بالشم والسب فله يمتدى عليه بمثل ما اعتدى عليه فيشتمه اذا لم يكن ذلك محرماً لعينه كالكذب واما ان كان محرماً لعينه كالزنا فله يعزر على ذلك تعزيراً بليغاً يردعه وأمثاله من السفهاء ولو عزر على النوع الاول من الشتم جاز وهو الذي يشرع اذا تكرر سفه أو عدوانه على من هو أفضل منه والله اعلم

(٤٣٢) (مسئلة) في الذنوب الكبائر المذكورة في القرآن والحديث هل لها حد تنصرف به وهل قول من قال انها سبع أو سبعة عشر صحيح أو قول من قال انها ما اتفقت فيها الشرائع اعني على تحريمها أو انها ما تسد باب المعرفة بالله أو انها تذهب الاموال والابدان أو انها انما سميت كبائر بالنسبة والاضافة الى ما دونها أو انها لا تعلم أصلاً واهممت كليلة القدر أو ما يحكي بعضهم انها الى التسعين أقرب أو كل ما نهى الله عنه فهو كبير أو انها ما رتب عليها حداً ما توعدها عليها بالنار (الجواب) الحمد لله رب العالمين أمثل الاقوال في هذه المسئلة القول المأثور عن ابن عباس وذ كرم أبو عبيد واهمد بن حنبل وغيرهما وهو ان الصغيرة ما دون الحدين حد الدنيا وحد الآخرة وهو معنى قول من قال ما ليس فيها حد في الدنيا وهو معنى قول القائل كل ذنب ختم بلعنة أو غضب أو نار فهو من الكبائر ومعنى قول القائل وليس فيها حد في الدنيا ولا وعيد في الآخرة أي وعيد خاص كالوعيد بالنار والغضب واللعنة وذلك لان الوعيد الخاص في الآخرة كالعقوبة الخاصة في الدنيا فكما أنه يفرق في العقوبات المشروعة للناس بين العقوبات المقدرة بالقطع والقتل وجلد مائة أو ثمانين وبين العقوبات التي ليست بمقدرة وهي التعزير فكذلك يفرق في العقوبات التي يعز الله بها العباد في غير أمر العباد بها بين العقوبات المقدرة كالغضب واللعنة والنار وبين العقوبات المطلقة وهذا الضابط يسلم من القواعد الواردة على غيره فانه يدخل كل ما ثبت بالنص انه كبيرة كالشرك والقتل والزنا والسحر وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات وغير ذلك من الكبائر التي فيها عقوبات مقدرة مشروعة وكالفرار من الزحف واكل مال اليتيم وأكل الربا وعقوق الوالدين واليمين الغموس وشهادة الزور فان هذه الذنوب وأمثاله فيها وعيد خاص كما قال في الفرار من الزحف (ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفاً لقتال أو متحيزاً الى فئة فقد باء بغضب من الله وماواه جهنم وبئس المصير) وقال (ان الذين يأكلون أموال البتلى ظلماً انما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سميراً) وقال (والذين

يتعضون عهد الله من بعد ميثاقه ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الأرض
 أولئك لهم اللعنة ولهم سوء الدار) وقال (فهل عسيتم أن توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا
 أرحامكم أولئك الذين لعنهم الله فأصمهم وأعمى أبصارهم) وقال تعالى (إن الذين يشترون بعهد الله
 وإيمانهم ثمنا قليلا أولئك لا خلاق لهم في الآخرة ولا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة ولا يزكهم
 ولهم عذاب اليم) وكذلك كل ذنب توعده صاحبه بأنه لا يدخل الجنة ولا يشم رائحة الجنة وقيل
 فيه من فعله فليس منا وإن صاحبه آثم فهذه كلها من الكبائر كقوله صلى الله عليه وسلم لا يدخل
 الجنة قاطع وقوله لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر وقوله من غشنا فليس منا وقوله من حمل
 علينا السلاح فليس منا وقوله لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو
 مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ولا يهب نهبه ذات شرف يرفع الناس إليه فيها
 أبصارهم وهو حين يهبها مؤمن وذلك لأن نفي الإيمان وكونه من المؤمنين ليس المراد به ما يقوله
 المرجئة أنه ليس من خيارنا فإنه لو ترك ذلك لم يلزم أن يكون من خيارهم وليس المراد به ما يقوله الخوارج
 أنه صار كافرا ولا ما يقوله المعتزلة من أنه لم يبق معه من الإيمان شيء بل هو مستحق للخلود
 في النار لا يخرج منها فهذه كلها أقوال باطلة قد بسطنا الكلام عليها في غير هذا الموضع ولكن
 المؤمن المطلق في باب الوعد والوعيد وهو المستحق لدخول الجنة بلا عقاب هو المؤدي
 للفرائض المحتب المحارم وهؤلاء هم المؤمنون عند الإطلاق فمن فعل هذه الكبائر لم يكن من
 هؤلاء المؤمنين إذ هو متعرض للمقوبة على تلك الكبيرة وهذا معنى قول من قال أراد به
 نفي حقيقة الإيمان أو نفي كمال الإيمان فإنهم لم يريدوا نفي الكمال المستحب فإن ترك الكمال
 المستحب لا يوجب الذم والوعيد والفقهاء يقولون النسل ينقسم إلى كامل ومجزئ ثم من عدل
 عن النسل الكامل إلى المجزئ لم يكن مذموما فمن أراد بقوله نفي كمال الإيمان أنه نفي الكمال
 المستحب فقد غلط وهو يشبه قول المرجئة ولكن يقتضي نفي الكمال الواجب وهذا مطرود
 في سائر ما فاء الله ورسوله مثل قوله ﴿ إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا
 تليت عليهم آياته زادتهم إيمانا ﴾ إلى قوله ﴿ أولئك هم المؤمنون حقا ﴾ ومثل الحديث المأثور
 لا إيمان لمن لا أمانة له ولا دين لمن لا عهد له ومثل قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة إلا بام
 القرآن وأمثال ذلك فإنه لا ينفي مسمى الاسم إلا لا تنقضاء بمض ما يجب في ذلك لا لا تنقضاء بمض

مستحبا بتفصيل هذا الكلام ان من فعل ذلك فقد ترك الواجب الذي لا يتم الايمان الواجب الا
 به وان كان منه بعض الايمان فان الايمان يتبعض ويتفاضل كما قال صلى الله عليه وسلم يخرج من
 النار من في قلبه ذرة من ايمان والمقصود هنا ان نفي الايمان أو الجنة أو كونه من المؤمنين لا يكون
 الا عن كبيرة فاما للصغار فلا تنفي هذا الاسم والحكم عن صاحبها بمجرد ما يعرف ان هذا الذي
 لا يكون ترك مستحب ولا لفعل صغيرة بل لفعل كبيرة وانما قلنا ان هذا الضابط أولى من
 سائر تلك الضوابط المذكورة لوجوه أحدها انه المأثور عن السلف بخلاف تلك الضوابط فانها
 لا تعرف عن أحد من الصحابة والتابعين والائمة وانما قلنا بعض من تكلم في شيء من الكلام
 أو التصوف بنير دليل شرعي واما من قال من السلف انها الى التسعين أقرب منها الى السبع
 فهذا لا يخالف ما ذكرناه وستكلم عليها ان شاء الله واحدا واحدا الثاني ان الله قال (ان تجتنبوا
 كبائر ما نهون عنه تكفروا عنكم سيئاتكم وندخلكم مدخلا كريما) فقد وعد مجتنبي الكبائر
 بتكفير السيئات واستحقاق الوعد الكريم وكل من وعد بنضب الله أو لعنه أو نار أو حرمان
 جنة أو ما يقتضي ذلك فانه خارج عن هذا الوعد فلا يكون من مجتنبي الكبائر وكذلك من
 استحق ان يقام عليه الحد لم تكن سيئاته مكفرة عنه باجتناب الكبائر اذ لو كان كذلك لم
 يكن له ذنب يستحق ان يعاقب عليه والمستحق ان يقام عليه الحد ذنب يستحق العقوبة عليه *
 الثالث ان هذا الضابط مرجعه الى ما ذكره الله ورسوله في الذنوب فهو حد يتلقى من خطاب
 الشارع وما سوى ذلك ليس متلقى من كلام الله ورسوله بل هو قول رأي القائل ودونه من
 غير دليل شرعي والرأي الذوق بدون دليل شرعي لا يجوز * الرابع ان هذا الضابط يمكن الفرق
 بين الكبائر والصغائر واما تلك الامور فلا يمكن الفرق بها بين الكبائر والصغائر لان تلك الصفات
 لا دليل عليها لان الفرق بين ما اتفقت فيه الشرائع واختلفت لا يعلم ان لم يمكن وجود علم بتلك
 الشرائع على وجهها وهذا غير معلوم لنا وكذلك ما فسر بان المعرفة هي من الامور النفسية والاضافية
 فقد يسد باب المعرفة عن زيد مالا يسد عن عمرو وليس لذلك حد محدد الخامس ان تلك
 الاقوال فاسدة فقول من قال انها ما اتفقت الشرائع على تحريمه دون ما اختلفت فيه فوجب
 ان تكون الحسنة من مال اليتيم ومن السرقة والخيانة والكذبة الواحدة وبعض الاحسانات
 الخفية ونحو ذلك كبيرة وان يكون الفرار من الزحف ليس من الكبائر اذ الجماد لم يجب

في كل شريعة وكذلك يقتضي ان يكون الزوج بالمهرمات بالرضاعة والمهر وغيره ليس من الكبائر لانه عالم يتفق عليه الشرائع وكذلك امساك المرأة بعد الطلاق والثلاث ووطؤها بعد ذلك مع اعتقاد التحريم وكذلك من قال انها مانسد باب المعرفة او ذهاب النفوس أو الاموال يوجب انه يكون القليل من الغضب والحياة كبيرة وان يكون حقوق الوالدين وقطيعة الرحم وشرب الخمر واكل الميتة ولحم الخنزير وقذف المحصنات الفاحشات ونحو ذلك ليس من الكبائر ومن قال انها سميت كبائر بالنسبة الى ملاحقتها وان ماعصى به فهو كبيرة فانه يوجب ان لا تكون الذنوب في نفسها تنقسم الى كبائر وصغائر وهذا خلاف القرآن فان الله قال (والذين يجتنبون كبائر الاثم والفواحش الا اللهم) وقال (والذين يجتنبون كبائر الاثم والفواحش واذا ما غضبوا هم ينفرون) وقال (ان تجتنبوا كبائر ما نهى عنكم نكفركم سيئاتكم) وقال (مال هذا الكتاب لا ينادر صغيرة ولا كبيرة الا احصاها) وقال (وكل صغير وكبير مستطر) والاحاديث كثيرة في الذنوب الكبائر ومن قال هي سبعة عشر فهو قول بلا دليل ومن قال انها مبهمة او غير معلومة فانما اخبر عن نفسه انه لا يعلمها ومن قال انه ما وعد عليه بالنار قد يقال ان فيه تقصيرا اذ الوعيد قد يكون بالنار وقد يكون بغيرها وقد يقال ان كل وعيد فلا بد ان يستلزم الوعيد بالنار واما من قال انها كل ذنب فيه وعيد فهذا يندرج فيما ذكره السلف فان كل ذنب فيه حد في الدنيا وفيه وعيد من غير عكس فان الزنا والسرقة وشرب الخمر وقذف المحصنات ونحو ذلك فيها وعيد فمن قال ان الكبيرة ما فيها وعيد والله اعلم

(٤٣٣) (مسئلة) فيمن وجب عليه حد الزنا فتاب قبل ان يحذف هل يسقط عنه الحد بالتوبة

(الجواب) ان تاب من الزنا والسرقة او شرب الخمر قبل ان يرفع الى الامام فالمصحيح ان الحد يسقط عنه كما يسقط عن المحاربين بالاجماع اذا تابوا قبل القدرة

(٤٣٤) (مسئلة) في امرأة توادع تجمع الرجال والنساء وقد ضربت وحبست ثم عادت ففعل ذلك وقد لحق الجيران الضرر بها فهل لولى الامر نقلها من بينهم أم لا

(الجواب) نعم لولى الامر كصاحب الشرطة ان يصرف ضررها بما يراه مصلحة اما بحبسها واما بنقلها عن الحرائر واما بغير ذلك مما يرى فيه المصلحة وقد كان عمر بن الخطاب يامر العزاب ان لا تسكن بين المتأهلين وان لا يسكن للتأهل بين العزاب وهكذا فعل المهاجرون

لما قدموا المدينة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ونفوا شابا خافوا الفتنة به من المدينة الى البصرة وثبت في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم نفى الخثين وأمر بنفهم من البيوت خشية ان يفسدوا النساء فالقواعد شر من هؤلاء والله يعذبها مع اصحابها

(٤٣٥) (مسئلة) في مسلم بدت منه معصية في حال صباه توجب مهاجرته ومجانبته فقالت طائفة منهم يستغفر الله ويصفح عنه ويتجاوز عن كل ما كان منه وقالت طائفة اخرى لا تجوز اخوته ولا مصاحبته فاي الطائفتين احق بالحق

(الجواب) لا ريب ان من تاب الى الله توبة نصوحا تاب الله عليه كما قال تعالى (وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات ويعلم ما تفعلون) وقال تعالى (قل يا عبادي الذين اسرفوا على انفسهم لا تظنوا من رحمة الله ان الله يغفر الذنوب جميعا) أي لمن تاب واذا كان كذلك وتاب الرجل فان عمل عملا صالحا سنة من الزمان ولم ينقض التوبة فانه يقبل منه ذلك ويجالس ويكلم واما اذا تاب ولم تمض عليه سنة فللعلماء فيه قولان مشهوران منهم من يقول في الحال يجالس وتقبل شهادته ومنهم من يقول لا بد من مضي سنة كما فعل عمر بن الخطاب بصبيغ بن عسل وهذه من مسائل الاجتهاد فن رأي ان تقبل توبة هذا التائب ويجالس في الحال قبل اختباره فقد اخذ يقول سائق ومن رأي انه يؤخر مدة حتى يعمل صالحا ويظهر صدق توبته فقد اخذ يقول سائق وكلا القولين ليس من المنكرات

باب الاشربة وتوحد الشرب

(٤٣٦) (مسئلة) في المداومة على شرب الخمر وترك الصلوات وما حكمه في الاصرار على ذلك

(الجواب) الحمد لله اما شارب الخمر فيجب باتفاق الائمة ان يجلد الحد اذا ثبت ذلك عليه وحده اربعون جلدة أو ثمانون جلدة فان جلده ثمانين جاز باتفاق الائمة وان اقتصر على الاربعين ففي الاجزاء نزاع مشهور فذهب ابى حنيفة ومالك واحمد في احد الروايتين انه يجب لثمانون ومذهب الشافعي واحمد في الرواية الاخرى عنه ان الاربعين الثانية تعزير يرجع فيها الى اجتهاد الامام فان احتاج الى ذلك لكثرة الشرب او اصرار السارق ونحو ذلك فمل وقد كان عمر بن الخطاب

يزرر باكثر من ذلك كما روي عنه انه كان ينفي السارق عن بلده ويمثل به بخلق رأسه وقد روى من وجوه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من شرب الخمر فاجلدوه ثم ان شربها فاجلدوه ثم ان شربها فاجلدوه ثم ان شربها في الثالثة والرابعة فامر بقتل الشارب في الثالثة والرابعة واكثر العلماء لا يوجبون القتل بل يعملون هذا الحديث منسوخا وهو المشهور من مذهب الاثنية وطائفة يقولون اذا لم ينتهوا عن الشرب الا بالقتل جاز ذلك كما في حديث آخر في السنن انه نهى عن أنواع من الاشربة المسكرة قال فان لم يدعوا ذلك فاقتلوه فانه والحق ما تقدم وقد ثبت في الصحيح ان رجلا كان يدعى حمارا وكان يشرب الخمر فكان كلما شرب جلدته النبي صلى الله عليه وسلم فلعنه رجل فقال لعنه الله ما اكثر ما يؤتي به الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تلعنه فانه يحب الله ورسوله وهذا يقتضي انه جلد مع كثرة شربه وأما تارك الصلاة فانه يستحق العقوبة باتفاق الاثنية واكثرهم كمالك والشافعي وأحمد يقولون انه يستتاب فان تاب والا قتل وهل يقتل كافرا مرتدا او فاسقا كغيره من اصحاب الكبائر على قولين واذا لم تمكن اقامة الحد على مثل هذا فانه يعمل معه للممكن فيهجر ويومح حتى يفعل المفروض ويترك المخطور ولا يكون ممن قال الله فيه (نخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا) مع ان اضاعتها تأخيرها عن وقتها فكيف بتاركها

(٤٣٧) (مسئلة) فيمن قال ان خمر العنب والحشيشة يجوز بعضه اذا لم يسكر في مذهب الامام أبي حنيفة فهل هو صادق في هذه الصورة أم كاذب في قتله ومن استحل ذلك هل يكفر أم لا وذكرا ان قليل الزر يجوز شربه فهل حكمه حكم خمر العنب في مذهب الامام أبي حنيفة أم له حكم آخر كما ادعاه هذا الرجل

(الجواب) الحمد لله اما الخمر التي هي عصير العنب الذي اذا غلا واشتد وقذف بالزبد فيحرم قليلها وكثيرها باتفاق المسلمين ومن نقل عن أبي حنيفة اباحة قليل ذلك فقد كذب بل من استحل ذلك فانه يستتاب فان تاب والا قتل ولو استحل شرب الخمر بنوع شبهة وقعت لبعض السلف انه ظن انها انما تحرم على العامة لا على الذين آمنوا وعملوا الصالحات فاتفق الصحابة كسر وعلى وغيرهما على أن مستحل ذلك يستتاب فان أقر بالتحريم جلد وان أصر على استحلالها قتل بل وأبو حنيفة يحرم القليل والكثير من اشربة آخر وان لم

يسمى خمرًا كنبذ التمر والزبيب النبي فإنه يحرم عنده قليلا وكثيره اذا كان مسكرا وكذلك
المطبوخ من عصير العنب الذي لم يذهب ثلثاه فإنه يحرم عنده قليلا اذا كان كثيره يسكر
فهذه الانواع الاربعة تحرم عنده قليلا وكثيرها وان لم يسكر منها وانما وقعت الشبهة
في سائر المسكر كالزرد الذي يصنع من القمح ونحوه فالذي عليه جماهير ائمة المسلمين كما في
الصحيحين عن ابي موسى الاشعري ان أهل اليمن قالوا يا رسول الله ان عندنا شرابا يقال له
البثع من العسل وشرابا من الذرة يقال له المزر وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد أوتي جوامع
الحكم فقال كل مسكر فهو حرام وفي الصحيحين عن عائشة عنه انه قال كل شراب اسكر فهو
حرام وفي الصحيح ايضا عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كل مسكر خمر وكل مسكر
حرام وفي السنن من غير وجه عنه انه قال ما اسكر كثيره فقليله حرام واستفاضت الاحاديث
بذلك فان الله لما حرم الخمر لم يكن لاهل مدينة النبي صلى الله عليه وسلم شراب يشربونه الا
من التمر فكانت تلك خمرهم وجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يشرب النبيذ والمراد
به النبيذ الحلو وهو ان يوضع التمر أو الزبيب في الماء حتى يحلو ثم يشربه وكان صلى الله عليه
وسلم قد نهام ان يتبذوا في القرع والخشب والحجر والظرف للزفت لانهم اذا اتبذوا فيها
دب السكر وهم لا يعلمون فيشرب الرجل مسكرا ونههم عن الخليطين من التمر والزبيب جميعا
لان أحدهما يقوى الآخر ونههم عن شرب النبيذ بعد ثلاث لانه قد يصير فيه السكر والانسان
لا يدري كل ذلك مبالغة منه صلى الله عليه وسلم فن اعتقد من العلماء ان النبيذ الذي أُرخص
فيه يكون مسكرا بهي من نبذ العسل والقمح ونحو ذلك فقال يباح ان يتناول منه ما لم يسكر
فقد أخطأ وأما جماهير العلماء فمروا ان الذي اباحه هو الذي لا يسكر وهذا القول هو الصحيح
في النص والقياس اما النص فلاحاديث السكينة فيه واما القياس فلاق جميع الاشربة المسكرة
متساوية في كونها تسكر والمفسدة للموجودة في هذا موجودة في هذا والله تعالى لا يفرق بين
المتماثلين بل التسوية بين هذا وهذا من العدل والقياس الجلي فتبين ان كل مسكر خمر حرام
والحشيشة المسكرة حرام ومن استحل السكر منها فقد كفر بل هي في أصح قول العلماء بخسة
كالخمر فالخمر كالبول والحشيشة كالعذرة

من الغنب يسمى النضوح هل هو حلال وهل يجوز استعمال شيء من هذا أم لا
 ﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين كل شراب مسكر فهو حرام فهو حرام بسنة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم المستفيضة عنه باتفاق الصحابة كما ثبت عنه في الصحيح من حديث أبي موسى
 أنه سئل عن شراب يصنع من الذرة يقال له المزرو وشراب يصنع من العسل يقال له البتم
 وكان قد أوتي النبي صلى الله عليه وسلم جوامع الكلم فقال كل مسكر حرام وفي الصحيحين
 عن عائشة عنه أنه قال كل شراب أسكر فهو حرام وفي الصحيح عن ابن عمر عنه أنه قال كل
 مسكر خمر وكل مسكر حرام وفي لفظ في الصحيح كل مسكر خمر وكل خمر حرام وفي السنن
 عنه أنه قال ما أسكر كثيره فقليله حرام وقد صحح ذلك غير واحد من الحفاظ والله عز وجل
 حرم عصير الغنب النبيء إذا غلا واشتد وقذف بالزبد لما فيه من الشدة المطربة التي تصد عن
 ذكر الله وعن الصلاة وتوقع العداوة والبغضاء وكل ما كانت فيه هذه الشدة المطربة فهو خمر
 من أي مادة كان من الحبوب والثمار وغير ذلك وسواء إن كان نيثا أو مطبوخا لكنه إذا
 طبخ حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه لم يبق مسكرا اللهم إلا أن يضاف إليه افون أو نوع آخر
 والأصل في ذلك أن كل ما أسكر فهو حرام وهذا مذهب جماهير علماء الأمة كما قال الشافعي
 وأحمد وغيرهم وهذا المسكر يوجب الحد على شاربته وهو نجس عند الأئمة وكذلك الحشيشة المسكرة
 يجب فيها الحد وهي نجسة في أصح الوجوه وقد قيل إنها طاهرة وقيل يفرق بين يابسها
 ومائتها والاول الصحيح لأنها تسكر بالاستحالة كالخمر النبيء بخلاف مالا يسكر بل يغيب
 العقل كالبنج أو يسكر بعد الاستحالة كجوزة الطيب فإن ذلك ليس بنجس ومن ظن أن
 الحشيشة لا تسكر وإنما تغيب العقل بلالة فلم يعرف حقيقة امرها فإنه لولا ما فيها من
 اللذة لم يتناولوها ولا أكلوها بخلاف البنج ونحوه مما لا لذة فيه والشارع فرق في المحرمات
 بين ما تشبهه النفوس ومالا تشبهه فالأ تشبهه النفوس كالدم والميتة أكتفى فيه بالزجر الشرعي
 فجعل العقوبة فيه التمزير وأما ما تشبهه النفوس فجعل فيه مع الزجر الشرعي زاجرا طبعيا
 وهو الحد والحشيشة من هذا الباب

(٤٣٨) ﴿مسئلة﴾ في النضوح هل هو حلال أم حرام وهم يقولون إن عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه كان يعمل وصورته أن يأخذ ثلاثين رطلا من ماء عنب ويغلي حتى يبقى ثلثه فهل

هذه صورته وقد نقل من قبل بعض ذلك انه يسكر وهو اليوم چهار في اسكندرية ومصر وتقول لهم هو حرام فيقولون كان على زمن عمر ولو كان حراما لأمي عنه ويضا في المداواة بالخر وتقول من يقول انها جائزة فامعنى قول النبي صلى الله عليه وسلم انها داء وايمست بدواء فالذي يقول تجوز للضرورة فاحجته وقالوا ان الحديث الذي قال فيه ان الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها ضعيف والذي يقول بجواز المداواة به فهو خلاف الحديث والذي يقول ذلك ما حجته اقتونا

(الجواب) الحمد لله قد ثبت بالنصوص المستفيضة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحاح والسنن والمسانيد انه حرم كل مسكر وجعله خرا كما في صحيح مسلم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كل مسكر خمر وكل خمر حرام وفي لفظ كل مسكر حرام وفي الصحيحين عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كل شراب أسكر فهو حرام وفي الصحيحين عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن شراب يصنع من العسل يسمى المزرد وكان قد أوتي جوامع الحكم فقال كل مسكر حرام وفي الصحيحين عن عمر بن الخطاب انه قال على المنبر منبر النبي صلى الله عليه وسلم ان الله حرم الخمر وهي من خمسة أشياء من الخنطة والشعير والعنب والتمر والزبيب والخمر ما خامر العقل وهو في السنن مسند عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنه من غير وجه انه قال ما أسكر كثيره فقليله حرام وقد صححه طائفة من الحفاظ والاحاديث في ذلك كثيرة فذهب أهل الحجاز واليمن ومصر والشام والبصرة وفقهاء الحديث كمالك والشافعي واحمد بن حنبل وغيرهم ان كل ما أسكر كثيره فقليله حرام وهو خمر عندهم من أي مادة كانت من الحبوب والثمار وغيرها سواء كان من العنب أو التمر أو الخنطة أو الشعير أو لبن الخيل أو غير ذلك وسواء كان نيا أو مطبوخا وسواء ذهب ثلثاه أو ثلثه أو نصفه أو غير ذلك فتنى كل كثيره مسكرا حرم قليله بلا نزاع بينهم ومع هذا فيقولون بما ثبت عن عمر فان عمر رضى الله عنه لما قدم الشام وأراد ان يطبخ للمسلمين شرابا لا يسكر كثيره طبخ العصير حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه وصار مثل الرب فادخل فيه أصبعه فوجد غليظا فقال كأنه الطلا يعني الطلا الذي يطلى به الابل فسموا ذلك الطلافذا الذي أباحه عمر لم يكن يسكر وذكر ذلك أبو بكر عبد العزيز بن جعفر صاحب

الخلال انه مباح باجماع المسلمين وهذا بناء على انه لا يسكر ولم يقل أحد من الائمة المذكورين انه يباح مع كونه مسكرا ولكن نشأت شبهة من جهة ان هذا المطبوخ قد يسكر لأشياء اما لان طبخه لم يكن تاما فانهم ذكروا صفة طبخه انه يغلي عليه أولا حتى يذهب وسخه ثم يغلي عليه بعد ذلك حتى يذهب ثلثاه فاذا ذهب ثلثاه والوسخ فيه كان الذاهب منه أقل من الثلثين لان الوسخ يكون حينئذ من غير الذاهب وأما من جهة انه قد يضاف الى المطبوخ من الافاونة وغيرها ما يقويه ويشده حتى يصير مسكرا فيصير بذلك من باب الخليطين وقد استفاض عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن الخليطين لتقوية أحدهما صاحبه كما نهى عن خليط التمر والزبيب وعن الرطب والتمر ونحو ذلك وللامناء نزاع في الخليطين اذالم يسكرا كما تنازع العلماء في نبيذ الاوعية التي لا يشتد ما فيها بالغليان وكما تنازعوا في العصير والنبيذ بعد ثلاث وأما اذا صار الخليطان من المسكر فانه حرام باتفاق هؤلاء الائمة فالذي أباحه عمر من المطبوخ كان صرفا فاذا تخطه بما قواه وذهب ثلثاه لم يكن ذلك ما أباحه عمر وربما يكون لبعض البلاد طبيعة يسكر منها ما ذهب ثلثاه فيحرم اذ اسكر فان مناط التحريم هو السكر باتفاق الائمة ومن قال ان عمر أو غيره من الصحابة أباح مسكرا فقد كذب عليهم

(فصل) وأما التداوى بالخر فإنه حرام عند جماهير الائمة كما لك وأحمد وأبي حنيفة وهو أحد الوجهين في مذهب الشافعي لانه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن الخمر تصنع للدواء فقال انها داء وليست بدواء وفي سنن أبي دواد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن الدواء الخبيث والخمر أم الخبائث وذكر البخاري وغيره عن ابن مسعود انه قال ان الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها ورواه أبو حاتم بن حبان في صحيحه مرفوعا عن النبي صلى الله عليه وسلم والذين جوزوا التداوى بالحرم قاسوا ذلك على اباحة المحرمات كاللينة والدم للمضطر وهذا ضئيف لوجوه أحدها ان المضطر يحصل مقصوده يقينا بتناول المحرمات فانه اذا أكلها سدت رمقه وأزالت ضرورته وأما الخبائث بل وغيرها فلا يتيقن حصول الشفاء بها فإكثر من يتداوى ولا يشفي ولهذا أباحوا دفع الفصة بالخر لحصول المقصود بها وتعينها له بخلاف شربها للمطش فقد تنازعوا فيه فانهم قالوا انها لا تروي الثاني ان المضطر لا طريق له الى ازالة ضرورته الا الاكل من هذه الاعيان وأما التداوى فلا يتعين تناول هذا الخبيث

طريقا لشفائه فان الادوية أنواع كثيرة وقد يحصل الشفاء بغير الادوية كالدعاء والرقية وهو أعظم نوعي الدواء حتى قال بقراط نسبة طبنا الى طب أرباب الهياكل كنسبة طب المجازي الى طبنا وقد يحصل الشفاء بغير سبب اختياري بل بما يجعله الله في الجسم من القوى الطبيعية ونحو ذلك الثالث ان أكل الميتة للمضطر واجب عليه في ظاهر مذهب الائمة وغيرهم كما قال مسروق من اضطر الى الميتة فلم يأكل حتى مات دخل النار وأما التداوي فليس بواجب عند جماهير الائمة وانما أوجبه طائفة قليلة كما قاله بعض أصحاب الشافعي وأحمد بل قد تنازع العلماء ايها أفضل التداوي أم الصبر للحديث الصحيح حديث بن عباس عن الجارية التي كانت تصرع وسألت النبي صلى الله عليه وسلم ان يدعو لها فقال ان أحببت ان تصبري ولك الجنة وان أحببت دعوت الله ان يشفيك فقالت بل أصبر ولكني أتكشف فادع الله لي ان لا أتكشف فدعا لها ان لا تتكشف ولان خلقا من الصحابة والتابعين لم يكونوا يتداوون بل فيهم من اختار المرض كأبي بن كعب وأبي ذر ومع هذا فلم ينكر عليهم ترك التداوي واذا كان أكل الميتة واجبا والتداوي ليس بواجب لم يحز قياس أحدهما على الآخر فان ما كان واجبا قد يباح فيه مالا يباح في غير الواجب ليكون مصلحة أداء الواجب تقهر مفسدة المحرم والشارع يعتبر المفاسد والمصالح فاذا اجتمعا قدم المصلحة الراجعة على المفسدة المرجوحة ولهذا أباح في الجهاد الواجب ما لم ييحه في غيره حتى أباح رمي العدو بالمنجنيق وان أفشى ذلك الى قتل النساء والصبيان وتعمد ذلك يحرم ونظائر ذلك كثيرة في الشريعة والله أعلم

(٤٩٠) (مسئلة) في رجل لب بالشطرنج وقال هو خير من الترد فهل هذا صحيح وهل اللب بالشطرنج بموض أو غير عوض حرام وما قول العلماء فيه

(الجواب) الحمد لله اللب بالشطرنج حرام عند جماهير علماء الامة وانما كالنرد وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من لب بالنرد فكأنما صبغ يده في لحم خنزير ودمه وقال من لب بالنرد فقد عصى الله ورسوله وثبت عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه انه مر بقوم يلعبون بالشطرنج فقال ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون وروي انه قلب الرقعة عليهم وقالت طائفة من السلف الشطرنج من اللبس وهو كما قالوا فان الله حرم اللبس وقد أجمع العلماء على ان اللب بالنرد والشطرنج حرام اذا كان بموض وهو من القمار واللبس الذي حرمه الله والنرد

حرام عند الأئمة الأربعة سواء كان بموضع أو غير موضع ولكن بعض أصحاب الشافعي جوزه بغير
عوض لا اعتقاده أنه لا يكون حينئذ من الميسر وأما الشافعي وجمهور أصحابه وأبو حنيفة
وسائر الأئمة فيحرمون ذلك بموضع وبغير موضع وكذلك الشطرنج صرح هؤلاء الأئمة بتحريمها
مالك وأبو حنيفة وأحمد وغيرهم وتنازعوا بينهما أشد فقال مالك وغيره الشطرنج شر من الرد وقال
أحمد وغيره الشطرنج أخف من الرد ولهذا توقف الشافعي في الرد إذا خلا عن المحرمات
اذ سبب الشبهة في ذلك أن أكثر من يلعب فيها بموضع بخلاف الشطرنج فإنها تلعب بغير موضع
غالياً وأيضاً فظن بعضهم أن اللعب بالشطرنج يعين على القتال لما فيها من صف الطائفتين والتحقيق
أن الرد والشطرنج إذا لعب بهما بموضع فالشطرنج شر منهما لأن الشطرنج حينئذ حرام بالجماع
المسلمين وكذلك يحرم بالاجماع إذا اشتتت على محرم من كذب ويمين فاجرة أو ظلم أو جناية
أو حديث غير واجب ونحوها وهي حرام عند الجمهور وإن خلت عن هذه المحرمات فإنها تصد
عن ذكر الله وعن الصلاة وتوقع العداوة والبغضاء أعظم من الرد إذا كان بموضع وإذا كانا
بموضع فالشطرنج شر في الحالين وأما إذا كان الموضع من أحدهما ففيه من أكل المال بالباطل ما
ليس في الآخر والله تعالى قرن الميسر بالخمر والانصاب والازلام لما فيها من الصد عن ذكر الله
وعن الصلاة وهو إيقاع العداوة والبغضاء فإن الشطرنج إذا استكثر منها تضر القلب وتصد
عن ذلك أعظم من تضر الخمر وقد شبه أمير المؤمنين علي رضي الله عنه لاعبيها بعباد الأصنام حيث
قال ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون كما شبه النبي صلى الله عليه وسلم شارب الخمر بعباد الوثن
في الحديث الذي في المسند عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال شارب الخمر كعابد وثن وأما ما
يروى عن سعيد بن جبير من اللعب بها فقد بين سبب ذلك أن الحجاج طلبه للقضاء فلعب بها
ليكون ذلك قادحاً فيه فلا يولى القضاء وذلك أنه رأى ولاية الحجاج أشد ضرراً عليه في دينه
من ذلك والأعمال بالنيات وقد يباح ما هو أعظم تحريماً من ذلك لأجل الحاجة وهذا يبين أن
اللعب بالشطرنج كان عندهم من المنكرات كما نقل عن علي وابن عمر وغيرهما ولهذا قال أبو حنيفة
وأحمد وغيرهما أنه لا يسلم على لاعب الشطرنج لأنه مظهر للمعصية وقال صاحب أبي حنيفة
يسلم عليه

على محمد مائة مرة كل يوم ويقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله كل يوم مائة مرة فهل يكفر ذلك بالصلاة والاستغفار

(الجواب) قال الله تعالى (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره) فمن كان مؤمنا وعمل عملا صالحا لوجه الله تعالى فإن الله لا يظلمه بل يشبهه عليه وأما ما يفعله من المحرم اليسير فيستحق عليه العقوبة ويرجى له من الله التوبة كما قال الله تعالى (وآخرون اعترفوا بذنوبهم خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا عسى الله أن يتوب عليهم) وإن مات ولم يتب فهذا أمره إلى الله تعالى هو أعلم بمقدار حسناته وسيئاته لا يشهد له بجنة ولا نار بخلاف الخوارج والمتزلة فانهم يقولون انه من فعل كبيرة أحبطت جميع حسناته وأهل السنة والجماعة لا يقولون بهذا الايجاب بل أهل الكبار معهم حسنات وسيئات وامرهم إلى الله وقوله تعالى (انما يتقبل الله من المتقين) أى ممن اتقاه في ذلك العمل بأن يكون عملا صالحا خالصا لوجه الله وإن يكون موافقا للسنة كما قال تعالى (فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحدا) وكان عمر بن الخطاب يقول في دعائه اللهم اجعل عملي كله خالصا واجعله لوجهك خالصا ولا تجعل لاحد فيه شيئا وأهل الوعيد لا تقبل العمل الا بمن اتقاه بترك جميع الكبائر وهذا يخلاف ما جاء به الكتاب والسنة في قصة حمار الذي كان يشرب الخمر وقال النبي صلى الله عليه وسلم انه يحب الله ورسوله وكما في أحاديث الشفاعة واخراج أهل الكبائر من النار حتى يخرج منها من كان في قلبه مثقال ذرة من ايمان فقد قال تعالى (فمن ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات باذن الله) الآية ومع هذا فقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن وقال من شرب الخمر في الدنيا ولم يتب منها حرمها في الآخرة وقال لمن الله الخمر وعاصرها ومعتصرها وبائعا ومشتريها وحاملها والمحمولة اليه وشاربها وساقها وآكل ثمنها (٤٩٧) (مسئلة) فيمن يأكل الحشيش ما يجب عليه

(الجواب) الحمد لله هذه الحشيشة الصلبة حرام سواء سكر منها أو لم يسكر والسكر منها حرام باتفاق المسلمين ومن استحل ذلك وزعم انه حلال فانه يستتاب فان تاب والاقتل مرتدا لا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين وأما ان اعتقد ذلك قربة وقال هي لقيمة الذكر والفكر

وتحرك العزم الساكن الى أشرف الاماكن وتنفذ في الطريق فهو أعظم وأكبر فان هذا من جنس دين النصارى الذين يتقربون بشرب الخمر ومن جنس من يمتدق الفواحش قربة وطاعة قال الله تعالى (واذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها آباءنا والله أمرنا بها قل ان الله لا يامر بالفحشاء أثولون على الله ما لاتعلمون) ومن كان يستحل ذلك جاهلا وقد سمع بعض الفقهاء يقول

حرموها من غير عقل ونقل وحرام تحريم غير الحرام

فانه ما يعرف الله ورسوله وانها محرمة والسكر منها حرام بالاجماع واذا عرف ذلك ولم يقر بتحريم ذلك فانه يكون كافرا مرتددا كما تقدم وكل ما يغيب العقل فانه حرام وان لم تحصل به نشوة ولا طرب فان يغيب العقل حرام بالاجماع المسلمين وامانعا طلى البنج الذي لم يسكر ولم يغيب العقل ففيه التعزير وأما المحققون من الفقهاء فعلموا انها مسكرة وانما يتناولها الفجار لما فيها من النشوة والطرب فهي تجامع الشراب المسكر في ذلك والخمر توجب الحركة والخصومة وهذه توجب الفتور والمذلة وفيها مع ذلك من فساد المزاج والعقل وفتح باب الشهوة وما توجبه من الديانة مما هي من شر الشراب المسكر وانما حدثت في الناس بحديث التار وعلى تناول القليل منها والكثير حد الشرع عما يوجب سبوا أو أربعون اذا كان مسلما يمتدق تحريم المسكر ويغيب العقل وتنازع الفقهاء في نجاستها على ثلاثة أقوال أحدها انها ليست نجسة والثاني ان ماؤها نجس وان جامدها طاهر والثالث وهو الصحيح انها نجسة كالخمر فنه تشبه المذرة وذلك يشبه البول وكلاهما من الخبائث التي حرمها الله ورسوله ومن ظهر منه أكل الحشيشة فهو بمنزلة من ظهر منه شرب الخمر وشر منه من بعض الوجوه ويهجر ويعاقب على ذلك كما يعاقب هذا للوعيد الوارد في الخمر مثل قوله صلى الله عليه وسلم لعن الله الخمر وشاربها وساقها وبائعا ومبتاعها وحاملها وآكل ثمنها ومثل قوله من شرب الخمر لم يقبل الله له صلاة أربعين يوما فان تاب تاب الله عليه فان عاد وشربها لم يقبل الله له صلاة أربعين يوما فان تاب تاب الله عليه وان عاد فشرها لم يقبل الله له صلاة أربعين يوما فان تاب تاب الله عليه وان عاد فشرها في الثالثة أو الرابعة كان حقا على الله ان يسقيه من طينة الخبال وهي عصارة أهل النار وقد ثبت عنه في الصحيح صلى الله عليه وسلم انه قال كل مسكر حرام ومثل عن هذه الاشربة وكان قد أوتى جوامع الحكم فقال صلى الله عليه وسلم كل مسكر حرام

(٤٩٣) (مسئلة) ما يجب على آكل الحشيشة ومن ادعى ان اكلها جائز حلال مباح
 (الجواب) اكل هذه الحشيشة الصلبة حرام وهي من أخبث الخبائث المحرمة وسواء
 اكل منها قليلا أو كثيرا لكن الكثير المسكر منها حرام باتفاق المسلمين ومن استحل ذلك
 فهو كافر يستتاب فان تاب والا قتل كافرا مرتدا لا يغسل ولا يصلي عليه ولا يدفن بين
 المسلمين وحكم المرتد شر من حكم اليهودي والنصراني وسواء اعتقد ان ذلك يحل للقائمة أو
 للخاصة الذين يزعمون انها لقمة الفكر والذكر وانها تحرك العزم الساكن الى أشرف الاماكن
 وانهم كذلك يستعملونها وقد كان بعض السلف ظن ان الخمر تباح للخاصة متأولا قوله تعالى (ليس
 على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا اذا ما اتقوا وآمنوا وعملوا الصالحات ثم اتقوا
 وآمنوا ثم اتقوا وأحسنوا) فلما رفع أمرهم الى عمر بن الخطاب وتشاور الصحابة فيهم اتفق عمر
 وعلي وغيرهما من علماء الصحابة على انهم ان اقروا بالتحريم جلدوا وان اصرروا على الاستحلال
 قتلوا وهكذا حشيشة المشب من اعتقد تحريمها وتناولها فانه يجلد الحد ثمانين سوطا أو أربعين
 هذا هو الصواب وقد توفت بعض الفقهاء في الجلد ولانه ظن انها مزيلة للعقل غير مسكرة
 كالبنج ونحوه مما ينطى العقل من غير سكر فان جميع ذلك حرام باتفاق المسلمين ان كان مسكرا
 ففيه جلد الخمر وان لم يكن مسكرا ففيه التعزير بما دون ذلك ومن اعتقد حل ذلك كفر وقتل
 والصحيح ان الحشيشة مسكرة كالشراب فان آكلها ينشون بها ويكثرول تناولها بخلاف
 البنج وغيره فانه لا ينشي ولا يشتهي وقاعدة الشريعة ان ما تشبه النفوس من المحرمات
 كالخمر والزنا ففيه الحد وما لا تشبه كاللينة ففيه التعزير والحشيشة مما يشتهيها آكلوها ويمتنعون
 عن تركها ونصوص التحريم في الكتاب والسنة على من يتناولها كما يتناول غير ذلك وانما ظهر
 في الناس اكلها قريبا من نحو ظهور التار فانها خرجت وخرج معها سيف التار

(٤٩٤) (مسئلة) في اليهود والنصارى اذا اتخذوا خمورا هل يحل للمسلم اراقها عليهم
 وكسر أوانيهم وهجم بيوتهم لذلك أم لا وهل يجوز هجم بيوت المسلمين اذا علم أو ظن ان
 بها خمر من غير ان يظهر شيء من ذلك اتراق وتكسر الاواني ويتجسس على مواضعه ام لا
 وهل يحرم على الفاعل ذلك أم لا اذا كان مأمورا من جهة الامام بذلك أم يكون معذورا
 بمجرد الامر دون الاكراه واذا خشى من مخالفة الامر وقوع معذوره فهل يكون عذرا له أم لا

(الجواب) الحمد لله اما أهل الذمة فانهم وان أقروا على ما يستحقون به في دينهم فليس لهم ان يبيعوا المسلم خمرًا ولا يهدونها اليه ولا يعاونوه عليها بوجه من الوجوه فليس لهم ان يعصروها لمسلم ولا يحملوها له ولا يبيعوها من مسلم ولا ذمي وهذا كله مما هو مشروط عليهم في عقد الذمة ومتى فعلوا ذلك استحقوا العقوبة التي تردعهم وأمثالهم عن ذلك وهل ينتقض عهدهم بذلك وتباح دماؤهم وأموالهم على قولين في مذهب الامام احمد وغيره وكذلك ليس لهم ان يستعينوا بجاه احد ممن يخدمونه أو ممن أظهر الاسلام منهم أو غيرهما على اظهار شيء من المنكرات بل كما تجب عقوبتهم تجب عقوبة من يمينهم بجاهه أو غير جاهه على شيء من هذه الامور واذا شرب الذمي الخمر فهل يحد ثلاثة أقوال للفقهاء قيل يحد وقيل لا يحد وقيل يحد ان سكر وهذا اذا أظهر ذلك بين المسلمين وأما ما يحتفون به في بيوتهم من غير ضرر بالمسلمين بوجه من الوجوه فلا يتعرض لهم وعلى هذا فاذا كانوا لا يظهرون عن اظهار الخمر أو عن معاونة المسلمين عليها أو بيعها وهداياهم للمسلمين الا باراقها عليهم فانها تراق عليهم مع ما يماقون به إما بما يعاقب به ناقض العهد وإما بغير ذلك

(٤٩٥) (مسئلة) قوله صلى الله عليه وسلم لا غيبة لفاسق وما حد الفسق ورجل شاجر رجلين احدهما شارب خمر أو جليس في الشرب أو آكل حرام أو حاضر الرقص أو السماع للدف أو الشبابة فهل على من لم يسلم عليه اثم

(الجواب) أما الحديث فليس هو من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ولكنه مأثور عن الحسن البصري أنه قال ترغبون عن ذكر الفاجر اذ كروه بما فيه يحذره الناس وفي حديث آخر من أتى جلباب الحياء فلا غيبة له وهذا النوعان يجوز فيهما الغيبة بلا نزاع بين العلماء أحدهما ان يكون الرجل مظهرًا للفجور مثل الظالم والفواحش والبدع المخالفة للسنة فاذا أظهر المنكر وجب الانكار عليه بحسب القدرة كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وذلك اضعف الايمان رواه مسلم وفي المسند والسنن عن ابى بكر الصديق رضى الله عنه انه قال ايها الناس انكم تقرأون القرآن وتقرؤون هذه الآية وتضعونها على غير مواضعها (يا أيها الذين آمنوا عليكم انفسكم لا يضركم من ضل اذا اهديتكم) واني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إن الناس اذا رأوا المنكر ولم يغيروه

أوشك ان يعمهم الله بفقابه منه فمن أظهر المنكر وجب عليه الانكار وان يهجر ويذم على ذلك
فهذا معنى قولهم من اتقى جلباب الحياء فلا غيبة له بخلاف من كان مستترا بذنبه مستخفيا فان
هذا يستر عليه لكن ينصح سرا ويهجره من عرف حاله حتى يتوب ويذكر أمره على وجه
النصيحة النوع الثاني ان يستشار الرجل في مناهجته ومعاملته أو استشهاده ويعلم انه لا يصلح
لذلك فينصحه مستشيريه ببيان حاله كما ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم قالت له
فاطمة بنت أبي قحطبة خطبني ابو جهم ومعاوية فقال لها أما ابو جهم فرجل ضراب للنساء وأما
معاوية فصطورك لا مال له فين النبي صلى الله عليه وسلم حال الخاطئين للمرأة فهذا حجة لقول
الحسن اترغبون عن ذكر الفاجر أذكروه بما فيه يحذره الناس فان النصيحة في الدين أعظم من
النصح في الدنيا فاذا كان النبي صلى الله عليه وسلم ينصح المرأة في دنياها فالنصيحة في الدين أعظم
واذا كان الرجل يترك الصلوات ويرتكب المنكرات وقد عاشره من يخاف ان يفسد دينه
بين أمره له لتتقى معاشرته واذا كان مبتدعا يدعو الى عقائد تخالف الكتاب والسنة أو يسلك
طريقا يخالف الكتاب والسنة ويخاف ان يضل الرجل الناس بذلك بين أمره للناس ليتقوا
ضلاله ويملوا حاله وهذا كله يجب ان يكون على وجه النصيحة وابتغاء وجه الله تعالى لا طموى
الشخص مع الانسان مثل ان يكون بينهما عداوة دنيوية أو تحاسد أو تباغض أو تنازع على
الرئاسة فيحكم بمساويه مظهرا للنصح وقصده في الباطن البغض في الشخص واستيفاء منه فهذا
من عمل الشيطان وانما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى بل يكون النصيحة قصده ان
الله يصلح ذلك الشخص وان يكفي المسلمين ضرره في دينهم ودنياهم ويسلك في هذا المقصود
ايسر الطرق التي تمكنه ولا يجوز لاحد ان يحضر مجالس المنكر باختياره لغير ضرورة كما في
الحديث انه قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجلس على مائدة يشرب عليها الخمر ويرفع
لعمر بن عبد العزيز قوم يشربون الخمر فامر بجلدهم ف قيل لهم ان فيهم صائما فقال ابدأوا به اما سمعتم
الله يقول (وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها فلا تقعدوا
معهم حتى يخوضوا في حديث غيره انكم اذا مثلهم) بين عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه ان
الله جعل حاضرا المنكر كفعله ولهذا قال العلماء اذا دعي الى وليمة فيها منكر كالخمر والزمر
لم يجز حضورها وذلك ان الله تعالى قد أمرنا بانكار المنكر بحسب الامكان فمن حضر

المنكر باختياره ولم ينكره فقد عصى الله ورسوله بترك ما أمره به من بغض المنكر والنهي عنه وإذا كان كذلك فهذا الذي يحضر مجالس الخمر باختياره من غير ضرورة ولا ينكر المنكر كما أمره الله هو شريك الفساق في فسقهم فيلحق بهم

(٤٩٦) (مسئلة) في رجل اعتاد ان يتناول كل ليلة قبل العصر شيئا من المعاجين مدة سنين فسئل عن ذلك فقال أرى فيه اشياء من المنافع فهل يباح ذلك له أم لا

(الجواب) ان كان ذلك يفيب العقل لم يجز له أكله فان كل ما يفيب العقل يحرم باتفاق المسلمين

(٤٩٧) (مسئلة) فيمن ياخذ شيئا من العنب ويضيف اليه أصنافا من المطر ثم يغليه الى ان ينقص الثلث ويشرب منه لاجل الدواء ومتى اكثر شربه أسكر

(الجواب) الحمد لله متى كان كثيره يسكر فهو حرام وهو خمر ويحد صاحبه كما ثبت في الاحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم وعليه جماهير السلف والخلف كما في صحيح مسلم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كل مسكر خمر وكل خمر حرام وفي الصحيحين عن عائشة قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتع وهو نبيذ العسل وكان أهل اليمن يشربونه فقال كل شراب أسكر فهو حرام وفي الصحيح عن أبي موسى قال قلت يا رسول الله افتنا في شراب كنا نصنعه في اليمن البتع وهو من نبيذ العسل ينبذ حتى يشتد قال وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اعطى جوامع الحكم فقال كل مسكر حرام وفي صحيح مسلم عن جابر ان رجلا من حبشان من اليمن سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شراب يصنعونه بارضهم يقال له المزرق فقال أيسكر قال نعم فقال كل مسكر حرام ان على الله عهدا لمن يشرب المسكر ان يسقيه من طينة الخبال قالوا يا رسول الله وما طينة الخبال قال عرق أهل النار أو عصارة أهل النار وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه متعددة ما أسكر قليله فكثيره حرام وقد صحح ذلك غير واحد من الحفاظ والاحاديث في ذلك متعددة وإذا طبع العصير حتى يذهب ثلثه أو نصفه وهو يسكر فهو حرام عند الأئمة الاربعة بل هو خمر عند مالك والشافعي وأحمد وأما ان ذهب ثلثاه وبقي ثلثه فهذا لا يسكر في الغادة الا اذا انضم اليه ما يقويه أو لسبب آخر فتي أسكر فهو حرام باجماع المسلمين وهو الطلال الذي أباحه عمر بن الخطاب للمسلمين وأما ان أسكر بعد ما طبع وذهب ثلثاه فهو حرام أيضا عند مالك والشافعي وأحمد

(٤٩٨) (مسئلة) هل يجوز بيع الكرم لمن يمصره خمر اذا اضطر صاحبه الى ذلك
 (الجواب) لا يجوز بيع العنب لمن يمصره خمر بل قد لمن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من يمصر العنب لمن يتخذ خمر فكيف بالبايع له الذي هو أعظم معاونة ولا ضرورة الى ذلك
 فانه اذا لم يمكن بيعه رطباً ولا تزيينه فانه يتخذ خلا أو دبسا ونحو ذلك

(٤٩٩) (مسئلة) في الربض اذا قالت له الاطباء مالك دواء غير أكل لحم الكلب او الخنزير
 فهل يجوز له أكله مع قوله تعالى (ويحل لحم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث) وقول النبي صلى
 الله عليه وسلم ان الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها واذا وصف له الخمر أو التبيذ هل يجوز
 شربه مع هذه النصوص أم لا وفي النبي صلى الله عليه وسلم هل يؤلف تحت الارض أم لا

(الجواب) لا يجوز التداوى بالخمر وغيرها من الخبائث لما رواه واثل بن حجر ان طارق
 ابن سويد الجعفي سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الخمر فنهاه عنها فقال انما أصنعها للدواء فقال
 انه ليس بدواء ولكنه داء رواه الامام أحمد ومسلم في صحيحه وعن أبي الدرداء قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ان الله انزل الدواء وانزل الداء وجعل لكل داء دواء فتداوا ولا تتداوا بحرام
 رواه ابو داود وعن ابي هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدواء بالخبيث وفي
 لفظي بنى السم رواه احمد وابن ماجة والترمذي وعن عبد الرحمن بن عثمان قال ذكر طيب عند
 رسول الله صلى الله عليه وسلم دواء وذكر الضفدع تجمل فيه فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن قتل الضفدع رواه احمد وابو داود والنسائي وقال عبد الله بن مسعود في السكر ان الله لم
 يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم ذكره البخاري في صحيحه وقد رواه ابو حاتم بن حبان في صحيحه
 مرفوعاً الى النبي صلى الله عليه وسلم فهذه النصوص وأمثالها صريحة في النهي عن التداوى
 بالخبائث مصرحة بتحريم التداوى بالخمر اذ هي ام الخبائث وجماع كل اثم والخمر اسم لكل مسكر
 كما ثبت بالنصوص عن النبي صلى الله عليه وسلم كما رواه مسلم في صحيحه عن ابن عمر عن النبي صلى الله
 عليه وسلم انه قال كل مسكر خمر وكل خمر حرام وفي رواية كل مسكر حرام وفي الصحيحين عن ابي
 موسى الاشعري قال قلت يا رسول الله افتنا في شرايين كنا نصنعها باليمن البتع وهو من المسمل
 ينبذ حتى يشتد والمزر وهو من الذرة والشعير ينبذ حتى يشتد وكان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قد اعطي جوامع الحكم فقال كل مسكر حرام وكذلك في الصحيحين عن عائشة قالت

سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتع وهو نبيذ العسل وكان أهل اليمن يشربونه فقال كل شراب أسكر فهو حرام ورواه مسلم في صحيحه والنسائي وغيرهما عن جابر أن رجلا من حبشان من اليمن سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شراب يشربونه بارضهم من الذرة يقال له المزرق قال أسكر هو قال نعم فقال كل مسكر حرام إن على الله عهدا لمن شرب المسكر إن يسقيه من طينة الخبال الحديث فهذه الأحاديث المستفيضة صريحة بأن كل مسكر حرام وأنه خمر من أي شيء كان ولا يجوز التداءى بشيء من ذلك وأما قول الأطباء أنه لا يبرأ من هذا المرض إلا بهذا الدواء المعين فهذا قول جاهل لا يقوله من يعلم الطب أصلا فضلا عما يعرف الله ورسوله فإن الشفاء ليس في سبب معين يوجب في العادة كما للشعب سبب معين يوجب في العادة أذن الناس من يشفيه الله بلادواء ومنهم من يشفيه الله بالأدوية الجثمانية حلالها وحرامها وقد يستعمل فلا يحصل الشفاء لقوات شرط أو لوجود مانع وهذا بخلاف الكل فإنه سبب للشعب ولهذا أباح الله للمضطر الخبائث أن يأكلها عند الاضطرار إليها في الخمصة فإن الجوع يزول بها ولا يزول بغيرها بل يموت أو يمرض من الجوع فلما تميئت طريقا إلى المقصود أباحها الله بخلاف الأدوية الخبيثة بل قد قيل من استشفى بالأدوية الخبيثة كان دليلا على مرض في قلبه وذلك في إيمانه فإنه لو كان من أمة محمد المؤمنين لما جعل الله شفاؤه فيما حرم عليه ولهذا إذا اضطر إلى الميتة ونحوها وجب عليه الأكل في المشهور من مذاهب الأئمة الأربعة وأما التداءى فلا يجب عند أكثر العلماء بالحلال وتنازعوا هل الأفضل فعله أو تركه على طريق التوكل ومما بين ذلك أن الله لما حرم الميتة والدم ولحم الخنزير وغيرها لم يبيح ذلك إلا لمن اضطر إليها غير باغ ولا عاد وفي آية أخرى فمن اضطر في مخصة غير متجانف لاثم فإن الله غفور رحيم ومعلوم أن المتداوى غير مضطر إليها فلم أنها لم تحل له وأما ما أبيع للحاجة لا لجرد الضرورة كلباس الحرير فقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص للزبير وعبد الرحمن بن عوف في لبس الحرير لحسكة كانت بهما وهذا جائز على أصح قول العلماء لأن لبس الحرير إنما حرم عند الاستغناء عنه ولهذا أبيع للنساء لحاجتهن إلى التزين به وأبيع لهن التستر به مطلقا فالحاجة إلى التداءى به كذلك بل أولى وهذه حرمت لما فيها من السرف والخيلاء والفخر وذلك منتف إذا احتيج إليه وكذلك لبسها للبرد وإذا لم يكن عنده ما يستتر به غيرها وأما كونه صلى الله عليه وسلم

يؤلف تحت الارض أولا فلا أصل له وليس عن النبي صلى الله عليه وسلم في تحديد وقت الساعة نص أصلا بل قد قال تعالى ﴿ يسألونك عن الساعة أيان مرساها قل انما علمها عند ربي لا يحليها لوقتها الا هو ثقلت في السموات والارض ﴾ أى خفيت على أهل السموات والارض وقال تعالى لموسى (ان الساعة آتية أكاد أخفيها) قال ابن عباس وغيره أكاد أخفيها من نفسي فكيف أطلع عليها وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة وهو في مسلم من حديث عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قيل له متى الساعة قال ما المسؤول عنها باعلم من السائل فاخبرانه ليس باعلم بها من السائل وكان السائل في صورة أعرابي ولم نعلم انه جبريل الابدان ذهب وحين أجابه النبي صلى الله عليه وسلم لم تكن نظنه الا أعرابيا فاذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد قال عن نفسه انه ليس باعلم بالساعة من أعرابي فكيف يجوز لغيره ان يدعي علم ميقاتها وانما أخبر الكتاب والسنة بأشراطها وهي علاماتها وهي كثيرة تقدم بعضها وبمضها يأتي بعد ومن تكلم في وقتها المعين مثل الذي صنف كتابا وسماه الدر المنظم في معرفة المعظم وذكر فيه عشر دلالات بين فيها وقتها والذين تكلموا على ذلك من حروف المعجم والذي تكلم في عتقاء مغرب وأمثال هؤلاء فانهم وان كان لهم صورة عظيمة عند اتباعهم فقالهم كاذبون مفترون وقد تبين كنسبهم من وجوه كثيرة ويتكلمون بغير علم وادعوا في ذلك الكشف ومعرفة الاسرار وقد قال تعالى (قل انما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والبغى بغير الحق وان تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وان تقولوا على الله ما لا تعلمون)

(٥٠٠) (مسئلة) فيمن يتداوى بالخر ولحم الخنزير وغير ذلك من المحرمات هل يباح للضرورة أم لا وهل هذه الآية (وقد فضل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه) في اباحة ما ذكر أم لا

(الجواب) لا يجوز التداوى بذلك بل قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن الخمر يتداوى بها فقال انها داء وليست بدواء وفي السنن عنه انه نهى عن الدواء بالخبيث وقال ان الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها وليس ذلك بضرورة فانه لا يتيقن الشفاء بها كما يتيقن الشبع باللحم المحرم ولان الشفاء لا يتيقن له طريق بل يحصل بأنواع من الادوية وبغير ذلك بخلاف الخمصة فانها لا تزول الا بالاكل

(٥٠١) (مسئلة) في الحمر اذا غلي على النار ونقص الثلث هل يجوز استعماله أم لا
 (الجواب) الحمد لله اذا صار مسكرا فانه حرام تجب اراقته ولا يحل بالطبخ وأما اذا
 طبخ قبل ان يصير مسكرا حتى ذهب ثلثه وبقي ثلثه ولم يسكرا فانه حلال عند جماهير المسلمين
 وأما ان طبخ قبل ان يصير مسكرا حتى ذهب ثلثه أو نصفه فان كان مسكرا فانه حرام في
 مذهب الاثمة الاربعة وان لم يكن مسكرا فانه يستعمل ما لم يسكر الى ثلاثة ايام

(٥٠٢) (مسئلة) في شارب الحمر هل يسلم عليه وهل اذا سلم رد عليه وهل تشيع
 جنازته وهل يكفر اذا شك في تحريمها

(الجواب) الحمد لله من فعل شيئا من المنكرات كالقواحش والحمر والعدوان وغير ذلك
 فانه يجب الانكار عليه بحسب القدرة كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من رأى منكم منكرا
 فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الايمان فان كان الرجل
 متسترا بذلك وليس معلنا له انكر عليه سرا واستر عليه كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من ستر عبدا ستره
 الله في الدنيا والآخرة الا ان يتحدي ضرره والمتعدي لابد من كف عدوانه واذا نهاه المرء سرا
 فلم ينته فعل ما ينكف به من هجر وغيره اذا كان ذلك أنفع في الدين وأما اذا أظهر الرجل المنكرات
 وجب الانكار عليه علانية ولم يبق له غيبة ووجب ان يعاقب علانية بما يردعه عن ذلك من هجر
 وغيره فلا يسلم عليه ولا يرد عليه السلام اذا كان الفاعل كذلك متمكنا من ذلك من غير مفسدة
 راجعة وينبغي لاهل الخير والدين ان يهجروه ميتا كما هجروه حيا اذا كان في ذلك كف
 لامثاله من المجرمين فيتركون تشيع جنازته كما ترك النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة على غير
 واحد من أهل الجرائم وكما قيل لسمرة بن جندب ان ابنك مات البارحة فقال لو
 مات لم أصل عليه يعني لانه أعان على قتل نفسه فيكون كقاتل نفسه وقد ترك النبي صلى
 الله عليه وسلم الصلاة على قاتل نفسه وكذلك هجر الصحابة الثلاثة الذين ظهر ذنبهم في ترك
 الجهاد الواجب حتى تاب الله عليهم فاذا أظهر التوبة أظهر له الخير وأما من انكر تحريم شيء
 من المحرمات المتواترة كالخمر والميتة والقواحش أو شك في تحريمه فانه يستتاب ويعرف
 التحريم فان تاب والا قتل وكان مرتدا عن دين الاسلام ولم يصل عليه ولم يدفن بين المسلمين
 (٥٠٣) (مسئلة) هل يجوز التدأوى بالحمر

﴿الجواب﴾ الحمد لله التداوى بالخرم حرام بنص رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى ذلك جماهير أهل العلم ثبت عنه في الصحيح أنه سئل عن الخمر تصنع للدواء فقال إنها داء وليست بدواء وفي السنن عنه أنه نهى عن الدواء بالخبيث وقال ابن مسعود إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم وروى ابن حبان في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن الله لم يجعل شفاء امتي فيما حرم عليها وفي السنن أنه سئل عن ضفدع في دواء فنهى عن قتلها وقال إن نقيمتا تسبيح وليس هذا مثل كل المضطر للميتة فإن ذلك يحصل به المقصود قطعا وليس له عنه عوض والا كل منها واجب فمن اضطر إلى الميتة ولم يأكل حتى مات دخل النار وهنا لا يعلم حصول الشفاء ولا يتعين هذا الدواء بل الله تعالى يعافي العبد بأسباب متعددة والتداوي ليس بواجب عند جمهور العلماء ولا يقاس هذا بهذا والله أعلم

(٥٠٤) ﴿مسئلة﴾ في رجل عنده حجرة خلفها فلوله فهل يجوز الشرب من لبنها أم لا

﴿الجواب﴾ يجوز الشرب من لبنها إذا لم يصير مسكرا

(٥٠٥) ﴿مسئلة﴾ في الخمر والميسر هل فيهما ثم كبير ومنافع للناس وما هي المنافع

﴿الجواب﴾ هذه الآية أول ما نزلت في الخمر فانهم سألوا عنها النبي صلى الله عليه وسلم فأنزله الله هذه الآية ولم يحرمها فآخبرهم أن فيها أثما وهو ما يحصل بها من ترك الأمور وفعل المحظور وفيها منفعة وهو ما يحصل من اللذة ومنفعة البدن والتجارة فيها فكان من الناس من لم يشربها ومنهم من شربها ثم بعد هذا شرب قوم الخمر فقاموا يصلون وهم سكارى فخطبوا في القراءة فانزل الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون) فنهاهم عن شربها قرب الصلاة فكان منهم من تركها ثم بعد ذلك أنزل الله تعالى (إنما الخمر والميسر والآنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون) فحرمها الله في هذه الآية من وجوه متعددة فقالوا انتهينا انتهينا ومضى حينئذ أمر النبي صلى الله عليه وسلم بآزقتها فكسرت الدنان والظروف ولعن عاصرها ومعتصرها وشاربها وآكل ثمنها

(٥٠٦) ﴿مسئلة﴾ هل يجوز لأكل الحشيشة أن يؤم الناس وهل للجماعة إذا فعلوا ذلك

أن يصلوا خلفه وهل يجوز لناظر المصان عزل أم لا

﴿الجواب﴾ لا يجوز أن يولى الإمامة بالناس من يأكل الحشيشة أو يفعل شيئا من المنكرات

الحرمة مع امكان تولية من هو خير منه كيف وفي الحديث من ملك رجلا عملا على عصابة وهو يجد في تلك العصابة من هو ارضى منه فقد خان الله وخان رسوله وخان المؤمنين وفي حديث آخر اذا ام الرجل القوم وفيهم من هو خير منه لم يزالوا في شقاء وقد ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يؤم القوم اقرؤهم لكتاب الله فان كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة فان كانوا في السنة سواء فاعلمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سواء فاعلمهم سنا فاسم النبي صلى الله عليه وسلم بتقديم الافضل في العلم والكتاب والسنة ثم الاسبق الى العمل الصالح بنفسه ثم بفعل الله تعالى وفي سنن أبي داود وغيره ان رجلا من الانصار كان يصلي بقوم اماما فبصق في القبلة فامرهم النبي صلى الله عليه وسلم ان يمزلوه عن الامامة ولا يصلوا خلفه فجاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فسأل هل أمرهم بعزله فقال نعم انك آذيت الله ورسوله فاذا كان قد أمر بعزله عن الامامة لاجل آياته في الصلاة ببصاقة الى القبلة فكيف بالغير على أكل الحشيشة لاسيما ان كان مستحلا لذلك كفر بلا نزاع واما احتجاج المعارض لما ذكر من قوله تجوز الصلاة خلف كل بر وفاجر فهذا غلط فيه لوجوه أحدها ان هذا الحديث لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بل في سنن ابن ماجة عنه لا يؤم فاجر مؤمنا الا ان يقهره بسوط أو عصا الثاني انه قد يجوز للمأموم ان يصلي خلف من ولي فان كان توليه لا يجوز فليس للناس أن يولوا عليهم الفساق وان كان قد ينفذ حكمه أو تصح الصلاة خلفه الثالث ان الأئمة متفقون على كراهية الصلاة خلف الفاسق لكن اختلفوا في صحتها قليل لا تصح كقول مالك واحمد في اخدي الروايتين عنهما وقيل بل تصح كقول ابي حنيفة والشافعي والرواية الاخرى عنهما ولم يتنازعا انه لا ينبغي توليته الرابع انه لا خلاف بين المسلمين في وجوب الانكار على هؤلاء الفساق الذين يسكرون من الحشيشة بل الذي عليه جمهور الأئمة ان قليلها وكثيرها حرام بل الواجب ان آكلها يحدون بها وهي نجسة واذا كان آكلها لم يغتسل منها كانت صلاته باطلة ولو اغتسل منها فهي خمر وفي الحديث من شرب الخمر لم تقبل له صلاة أربعين يوما فان تاب تاب الله عليه فان عاد فشر بها لم تقبل فان عاد فشر بها في الثالثة أو الرابعة كان حقا على الله ان يسقيه من طينة الخبال قيل يا رسول الله وما طينة الخبال قال عصارة اهل النار واذا كانت صلاته تارة باطلة وتارة غير مقبولة وانه يجب الانكار عليه باتفاق المسلمين فن لم ينكر

عليه كان عاصياً لله ورسوله ومن منع المنكر عليه فقد ضاد الله ورسوله في سنن أبي داود
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من حالت شفاعته دون حدود الله فقد ضاد الله في أمره
ومن قال في مؤمن ما ليس فيه حيس في ردة الخيال حتى يخرج مما قال ومن خاصم في باطل
وهو يعلم لم يزل في سخط الله حتى ينزع فالمخاصمون عنه مخاصمون في الباطل وهم في سخط
الله وكل من علم حاله ولم ينكر عليه بحسب قدرته فهو عاص لله ورسوله

(٥٠٧) (مسئلة) فيمن هش النرة فاخذ ينل عليه في قدره ثم يزره ويعمل عليه قمحا
ويخله الى بكرة ويصفه فيكون مما يسكر في ذلك اليوم ثم يخله يومين أو ثلاثة بعد ذلك فيبقى
يسكر هل يجوز ان يشرب منه في أول يوم أم لا

(الجواب) يجوز شربه ما لم يسكر الى ثلاثة ايام فاما اذا اسكر فانه حرام بنص رسول
الله صلى الله عليه وسلم سواء أسكر بعد الثلاثة أو قبل الثلاثة ومتى أسكر حرم فانه ثبت عنه
في الصحيح انه قال كل مسكر خمر وكل مسكر حرام

(٥٠٨) (مسئلة) في رجال كهول وشبان وهم حجاج مواظبون على اداء ما افترض
عليهم من صوم وصلاة وعبادة وفيهم كبير القدر يشار اليه معروفون بالثقة والامانة ليس عليهم
شيء من ظواهر السوء والفسوق وقد اجتمعت عقولهم واذهانهم ورأيهم على اكل المبراء وكان
قولهم واعتقادهم فيها انها معصية وسيئة غير انهم مع ذلك يقولون في اعتقادهم بدليل كتاب
الله سبحانه وتعالى وهو ان الحسنات يذهبن السيئات وذكروا انها حرام غير ان لهم ورداً
بالليل وتعبات ويزعمون انها اذا حصلت سيئاتها برؤسهم تأمرهم بتلك العبادة ولا تأمرهم
بسوء ولا فاحشة ويثبتوها ان ليس لها ما يوجب حدا من الحدود الا انها تتعلق بمخالفة أمر
من أمور الله سبحانه وتعالى والله يغفر ما بين العبد وربه واجتمع بهم رجل صادق وذكر عنهم
ذلك ووافقهم على اكلها بحكمهم عليه ووجد يشتم له واعترف على نفسه بذلك وهل يجب على
آكلها حد شارب الخمر أم لا

(الجواب) نعم يجب على آكلها حد شارب الخمر وهؤلاء القوم ضلال جهال عصاة لله
ورسوله وكفى برجل جهلا ان يعرف بان هذا الفعل محرم وانه معصية لله ورسوله ثم يقول
انه طيب له العبادة وتصلح له حاله ويح هذا القائل أيظن ان الله سبحانه وتعالى ورسوله حرم

على الخلق ما ينفعهم ويصلح لهم حالم نيم قد يكون في الشيء منفعة وفيه مضرة أكثر من منفعة
فيحرمه الله سبحانه وتعالى لأن المضرة إذا كانت أكثر من المنفعة بقيت الزيادة مضرة محضة
وصار هذا الرجل كأنه قال لرجل خفمني هذا الدرهم واعطني ديناً واجهله يقول له هو يسطيك درهما
نخذه والعقل يقول إنما يحصل الدرهم بفوات الدينار وهذا ضرر لا منفعة له بل جميع ما حرمه
الله ورسوله إن ثبت فيه منفعة ما فلا بد أن يكون ضرره أكثر فلهذه الحشيشة الملعونة هي
وآكلوها ومستحارها الموجهة لسخط الله وسخط رسوله وسخط عباده المؤمنين المرصنة صاحبها
لعمرة الله إذا كانت كما يقوله الضالون من أنها تجمع الهمة وتدعو إلى العبادة فإنها مشتملة
على ضرر في دين المرء وعقله وخلقه وطبعه أضاع ما فيها من خير ولا خير فيها ولكن هي
تمحل الرطوبات فتتصاعد الانجزة إلى الدماغ وتورث خيالات فاسدة فيهون على المرء ما يفعله
من عبادة ويشغله بتلك التخيلات عن إصرار الناس وهذه رشوة الشيطان يرشوها للبطلين
ليطيعوه فيها بمنزلة الفضة القليلة في الدرهم المغشوش وكل منفعة تحصل بهذا السبب فإنها
تقلب مضرة في المآل ولا تبادل لصاحبها فيها وإنما هذا نظير السكران بالخمر فإنها تطيش
عقله حتى يسخو بما له ويتشجع على اقترانه فيعتقد الغر أنها أورثته السخاء والشجاعة وهو جاهل
وإنما أورثته عدم العقل ومن لا عقل له لا يعرف قدر النفس فيجود بجهله لا عن عقل فيه
وكذلك هذه الحشيشة المسكرة إذا أضمت العقل وفتحت باب الخيال تبقى العادة فيها مثل
العبادات في الدين الباطل دين النصاري فإن الراهب تجده في أنواع من العبادة لا يفعله المسلم الحنفي
فإن دينه باطل والباطل خفيف ولهذا تجود النفوس في السماع المحرم والعشرة المحرمة بالأموال
وحسن الخلق بما لا تجوده في الحق وما هذا بالذي يبيع تلك المحارم أو يدعو المؤمن إلى فعله لأن ذلك
إنما كان لأن الطبع لما أخذ نصيبه من الحظ المحرم لم يبال بما بذله عوضاً عن ذلك وليس في هذا منفعة
في دين المرء ولا دنياه وإنما ذلك لذة ساعة بمنزلة لذة الزاني حال الفعل ولذة شفاء الغضب حال
القتل ولذة الخمر حال النشوة ثم إذا صحا من ذلك وجد عمله باطلاً وذنبه محيط به وقد نقص
عليه عقله ودينه وخلقه وأين هؤلاء الضلال مما تورثه هذه الملعونة من قلة الذيرة وزوال الحماية
حتى يصير آكلها أديباً وأما ما بونا وأما كلاهما وتفسد الامزجة حتى جعلت خلقاً كثيراً
مجانين وتجعل الكبد بمنزلة السفنج ومن لم يجن منهم فقد أعطته نقص العقل ولو صحا منها فإنه

لا بد ان يكون في عقله خبل ثم ان كثيرها يسكر حتى يصد عن ذكر الله وعن الصلاة وهي وان كانت لا توجب قوة نفس صاحبها حتى يضارب ويشتم فكفى بالرجل شرا انها تصده عن ذكر الله وعن الصلاة اذا سكر منها وقليلها وان لم يسكر فهو بمنزلة قليل الخمر ثم انها تورث من مهانة آكلها ودناءة نفسه وانفتاح شهوته مالا يورثه الخمر ففيها من المفسد ما ليس في الخمر وان كان في الخمر مفسدة ليست فيها وهي الحدة فهي بالتحريم أولى من الخمر لان ضرر آكل الحشيشة على نفسه أشد من ضرر الخمر وضرر شارب الخمر على الناس أشد لانه في هذه الازمان لكثرة أكل الحشيشة صار الضرر الذي منها على الناس أعظم من الخمر وانما حرم الله المحارم لانها تضر أصحابها والا فلو ضرت الناس ولم تضره لم يحرمها اذا الحاسد يضره حال المحسود ولم يحرم الله اكتساب المعالي لدفع تضرر الحاسد هذا وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل مسكر خمر وكل مسكر حرام وهذه مسكرة ولولم يشملها لفظه بعينها لكان فيها من المفسد ما حرمت الخمر لاجلها مع ان فيها مفسد آخر غير مفسد الخمر توجب تحريمها والله أعلم

(٥٠٩) (مسئلة) هل يجوز شرب قليل ما أسكر كثيره من غير خمر العنب كالصرما والقمرن والمزرا ولا يحرم الا القدح الاخير

(الجواب) الحمد لله قد ثبت في الصحيحين عن أبي موسى قال قلت يا رسول الله افتنا في شرايين كنا نصنعها باليمن البتع وهو من العسل ينبذ حتى يشتد والمزر وهو من الذرة ينبذ حتى يشتد قال وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أعطي جوامع الكلم فقال كل مسكر حرام وعن عائشة قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتع وهو ينبذ العسل وكان أهل اليمن يشربونه فقال كل شراب أسكر فهو حرام وفي صحيح مسلم عن جابر ان رجلا من اليمن سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شراب يشربونه بارضهم من الذرة يقال له المزر فقال أمسكر هو قال نعم فقال كل مسكر حرام ان على الله عهدا لمن يشرب المسكر ان يسقيه من طينة الخبال قالوا يا رسول الله وما طينة الخبال قال عرق أهل النار أو عصارة أهل النار ففي هذه الاحاديث الصحيحة ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن أشربة من غير العنب كالزمر وغيره فاجابهم بكلمة جامعة وقاعدة عامة ان كل مسكر حرام وهذا يبين انه أراد كل

شراب كان جنسه مسكرا فهو حرام سواء سكر منه أو لم يسكر كما في خمر العنب ولو أراد
 بالمسكر القدح الاخير فقط لم يكن الشراب كله حراما ولكن بين لهم فيقول اشربوا منه ولا
 تسكروا ولانه سألهم عن الزر أمسكر هو فقالوا نعم فقال كل مسكر حرام فلما سألهم أمسكر
 هو انما أراد يسكر كثيره كما يقال الخبز يشبع والماء يروى وانما يحصل الرى والشبع بالكثير منه
 لا بالقليل كذلك المسكر انما يحصل السكر منه بالكثير فلما قالوا له هو مسكر قال كل مسكر حرام
 فبين انه أراد بالمسكر كما يراد المشبع والروى ونحوها ولم يرد آخر قدح وفي صحيح مسلم عن
 عبدالله بن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كل مسكر خمر وكل خمر حرام وفي لفظ كل
 مسكر حرام ومن تأوله على القدح الاخير لا يقول انه خمر والنبي صلى الله عليه وسلم جعل
 كل مسكر حراما وفي السنن عن النعمان بن بشير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان من الخنطة خمر ومن الشمير خمر ومن الزبيب خمر ومن العسل خمر وفي الصحيح
 ان عمر بن الخطاب قال على منبر النبي صلى الله عليه وسلم أما بعد أيها الناس انه نزل تحريم الخمر
 وهي من خمسة أشياء من العنب والتمر والعسل والحنطة والشمير والخمر ما خسر العقل
 والاحاديث في هذا الباب كثيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم تبين ان الخمر التي حرّمها
 اسم لكل مسكر سواء كان من العسل أو التمر أو الخنطة أو الشمير أو لبن الخيل أو غير
 ذلك وفي السنن عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل مسكر حرام وما أسكر
 انفرق منه فل الكف منه حرام قال الترمذي حديث حسن وقد روى أهل السنن عن النبي صلى
 الله عليه وسلم ما أسكر كثيره فقليله حرام من حديث جابر وابن عمر وعمر بن شبيب عن
 أبيه عن جده وغيرهم وصححه الدارقطني وغيره وهذا الذي عليه جماهير أئمة المسلمين من
 الصحابة والتابعين وأئمة الامصار والآثار ولكن بعض علماء المسلمين سمعوا ان النبي صلى الله
 عليه وسلم رخص في النبيذ وان الصحابة كانوا يشربون النبيذ فظنوا انه المسكر وليس كذلك
 بل النبيذ الذي شربه النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة هو انهم كانوا يبنذون التمر أو الزبيب
 أو نحو ذلك في الماء حتى يحلو فيشربه أول يوم وثاني يوم وثالث يوم ولا يشربه بعد ثلاث اثلا
 تكون الشدة قد بدت فيه واذا اشتد قبل ذلك لم يشرب وقد روى أهل السنن عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه قال ليشربن ناس من امتي الخمر يسمونها بغير اسمها روى هذا عن النبي

صلى الله عليه وسلم من أربعة أوجه وهذا يتناول من شرب هذه الاشربة التي يسمونها الصرما وغير ذلك والامر في ذلك واضح فان خمر الغنб فان جمع المسلمون على تحريم قليلها وكثيرها ولا فرق في الحس ولا النقل بين خمر الغنб والتمر والزبيب والعسل فان هذا يصد عن ذكر الله وعن الصلاة وهذا يوقع الغداوة والبغضاء وهذا يوقع الغداوة والبغضاء والله سبحانه قد أمر بالعدل والاعتبار وهذا هو القياس الشرعى وهو التسوية بين المتماثلين فلا يفرق الله ورسوله بين شراب مسكر وشراب مسكر فيبيح قليل هذا ولا يبيع قليل هذا بل يسوى بينهما واذا كان قد حرم القليل من أحدهما حرم القليل منهما فان القليل يدعو الى الكثير وانه سبحانه أمر باجتنب الخمر ولهذا يؤمر باراقها ويحرم اقتناؤها وحكم بنجاستها وأمر بجلد شاربيها كل ذلك حسامادة الفساد فكيف يبيع القليل من الاشربة المسكرة والله أعلم

(٥١٠) (مسئلة) في اليهود بمصر من امصار المسلمين وقد كثرت منهم بيع الخمر لا حاد المسلمين وقد كثرت أموالهم من ذلك وقد شرط عليهم سلطان المسلمين انهم لا يبيعونها للمسلمين ومتى فعلوا ذلك حل منهم ما يحل من أهل الحرب فاذا يستحقون من العقوبة وهل للسلطان ان ياخذ منهم الاموال التي اكتسبوها من بيع الخمر أم لا

(الجواب) الحمد لله يستحقون على ذلك العقوبة التي تردعهم وأمثالهم عن ذلك وينتقض بذلك عهدهم في أحد قولى العلماء في مذهب أحمد وغيره واذا انتقض عهدهم حلت دماؤهم وأموالهم وحل منهم ما يحل من المحاربين الكفار والسلطان ان ياخذ منهم هذه الاموال التي قبضوها من أموال المسلمين بغير حق ولا يردها الى من اشترى منهم الخمر فانهم اذا علموا انهم ممنوعون عن شرب الخمر وشرائها وبيعها فاذا اشتروها كانوا بمنزلة من يبيع الخمر من المسلمين ومن باع خمرأ لم يملك ثمنه فاذا كان المشتري قد أخذ الخمر فشرها لم يجمع له بين العوض والم عوض بل يؤخذ هذا المال فيصرف في مصالح المسلمين كما قيل في مهر البنى وحلوان الكاهن وأمثال ذلك مما هو عوض عن عين أو منفعة محرمة اذا كان العاصى قد استوفى العوض وهذا بخلاف ما لو باع ذمى لخمر اسرا فانه لا يمنع من ذلك واذا تقابضا جاز ان يدامله المسلم بذلك الثمن الذى قبضه من ثمن الخمر كما قال عمر رضى الله عنه ولوهم يبيعها وخذوا منهم اثمنها بل أبلغ من ذلك انه يجوز للإمام ان يخرب المكان الذى يباع فيه الخمر كالحنوت والدار كما فعل ذلك عمر بن الخطاب

حيث أخرج حانوت رويشد النقي قال انما انت فويسق لست برويشد وكما احرق على بن
أبي طالب قرية كان يباع فيها الحر وقد نص على ذلك أحمد وغيره من العلماء

كتاب الجهاد

(٥١١) (مسئلة) في الحديث وهو حرس ليلة على ساحل البحر أفضل من عمل رجل
في أهله ألف سنة وفي سكني مكة والبيت المقدس والمدينة المنورة على نية العبادة والاقطاع
الى الله تعالى والسكني بدمياط واسكندرية وطرابلس على نية الرباط ايهم أفضل

(الجواب) الحمد لله بل المقام في ثغور المسلمين كالثغور الشامية والمصرية أفضل
من المجاورة في للمساجد الثلاثة وما أعلم في هذا نزاعا من أهل العلم وقد نص على ذلك غير واحد
من الأئمة وذلك لان الرباط من جنس الجهاد والمجاورة غايتها أن تكون من جنس الحج
كما قال تعالى (أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد
في سبيل الله لا يستوون عند الله) وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل
اي الاعمال افضل قال ايمان بالله ورسوله قيل ثم ماذا قال ثم جهاد في سبيله قيل ثم ماذا
قال ثم حج مبرور وروى غزوة في سبيل الله افضل من سبعين حجة وقد روى مسلم في صحيحه عن
سلمان الفارسي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال رباط يوم وليلة في سبيل الله خير من صيام شهر
وقيامه ومن مات مرابطا مات مجاهدا واجرى عليه رزقه من الجنة وامن الفتان وفي السنن عن
عثمان عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال رباط يوم في سبيل الله خير من ألف يوم فيما سواه
من المنازل وهذا قاله عثمان على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر انه قال لهم ذلك تبليغا
للسنة وقال أبو هريرة لان أرباط ليلة في سبيل الله احب الى من ان أقوم ليلة القدر عند الحجر
الاسود وفضائل الرباط والحرس في سبيل الله كثيرة لا تسعها هذه الورقة والله أعلم

(٥١٢) (مسئلة) في بلد ماردين هل هي بلد حرب أم بلد سلم وهل يجب على المسلم
المقيم بها الهجرة الى بلاد الاسلام أم لا واذا وجبت عليه الهجرة ولم يهاجر وساعد أعداء
المسلمين بنفسه أو ماله هل يأثم في ذلك وهل يأثم من رماه بالقتال وسبه به أم لا

(الجواب) الحمد لله دماء المسلمين وأموالهم محرمة حيث كانوا في ماردن أو غيرها وإعانة الخارجين عن شريعة دين الاسلام محرمة سواء كانوا أهل ماردن أو غيرهم والمقيم بها ان كان عاجزا عن إقامة دينه وجبت الهجرة عليه والا استجبت ولم تجب ومساعدتهم لعدو المسلمين بالانفس والاموال محرمة عليهم ويجب عليهم الامتناع من ذلك بأي طريق امكنهم من تقيب أو تريض أو مصانعة فاذا لم يمكن الا بالهجرة تعينت ولا يحل سبهم عموما ورميهم بالنفاق بل السب والرمي بالنفاق يقع على الصفات المذكورة في الكتاب والسنة فيدخل فيها بعض أهل ماردن وغيرهم وأما كونها دار حرب أو سلم فهي مركبة فيها المعينان ليست بمنزلة دار السلم التي يجري عليها أحكام الاسلام لكون جندها مسلمين ولا بمنزلة دار الحرب التي أهلها كفار بل هي قسم ثالث يعامل المسلم فيها بما يستحقه ويقاثل الخارج عن شريعة الاسلام بما يستحقه

(٥١٣) (مسئلة) في رجل جندي وهو يريد ان لا يخدم

(الجواب) اذا كان للمسلمين به منفعة وهو قادر عليها لم ينبغ له ان يترك ذلك لغير مصلحة واجبة على المسلمين بل كونه مقدما في الجهاد الذي يحبه الله ورسوله أفضل من التطوع بالمبادة كصلاة التطوع والحج التطوع والصيام التطوع والله اعلم

(٥١٤) (مسئلة) اذا دخل التتار الشام ونهبوا أموال النصارى والمسلمين ثم نهب

المسلمون التتار وسلبوا القتلى منهم فهل المأخوذ من أموالهم وسلبهم حلال أم لا

(الجواب) كل ما أخذ من التتار يخمس ويباح الانتفاع به

(٥١٥) (مسئلة) فيمن سبي من دار الحرب دون البلوغ وشروه النصارى وكبر الصبي

وتزوج وجاءه أولاد نصارى ومات هو وقامت البيعة أنه اسر دون البلوغ لكنهم ما علموا

من سباه هل السابي له كنباني أم مسلم فهل يباح أولاده بالمسلمين أم لا

(الجواب) أما ان كان السابي له مسلما حكمه بالاسلام الطفل واذا كان السابي له كافرا أو لم يتم

حجة باخدهما لم يحكم باسلامه وأولاده تبع له في كلا الوجهين والله أعلم

(٥١٦) (مسئلة) ما تقول السادة العلماء أئمة الدين رضى الله عنهم أجمعين وأعانهم على بيان الحق

المبين وكشف غمرات الجاهلين والزائمين في هؤلاء التتار الذين يقدمون الى الشام مرة بعد مرة

وقد تكلموا بالشهادتين وانتسبوا الى الاسلام ولم يبقوا على الكفر الذي كانوا عليه في أول

الامر فهل يجب قتالهم أم لا وما الحجة على قتالهم وما مذاهب العلماء في ذلك وما حكم من كان معهم ممن يفر اليهم من عسكر المسلمين الامراء وغيرهم وما حكم من قد أخرجوه معهم مكرها وما حكم من يكون مع عسكرهم من المنتسبين الى العلم والفقه والفقر والتصوف ونحو ذلك وما يقال فيمن زعم انهم مسلمون والمقاتلون لهم مسلمون وكلاهما ظالم فلا يقاتل مع أحدهما في قول من زعم انهم يقاتلون كما تقاتل البغاة المتأولون وما الواجب على جماعة المسلمين من أهل العلم والدين وأهل القتال وأهل الاموال في أمرهم أفتونا في ذلك باجوبة مبسطة شافية فان أمرهم قد أشكل على كثير من المسلمين بل على أكثرهم تارة لعدم العلم باحوالهم وتارة لعدم العلم بحكم الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم في مثلهم والله اليسر لكل خير بقدرته ورحمته انه على كل شيء قدير وهو حسبنا ونعم الوكيل

(الجواب) الحمد لله رب العالمين نعم يجب قتال هؤلاء بكتاب الله وسنة رسوله واتفاق أئمة المسلمين وهذا مبني على أصليين أحدهما المعرفة بحالهم والثاني معرفة حكم الله في مثلهم فأما الاول فكل من باشر القوم يعلم حالهم ومن لم يباشرهم يعلم ذلك بما بلغه من الاخبار المتواترة واخبار الصادقين ونحن نذكر جل أمورهم بعد ان نبين الاصل الآخر الذي يختص بمعرفة أهل العلم بالشرعية الاسلامية فنقول كل طائفة خرجت عن شريعة من شرائع الاسلام الظاهرة المتواترة فانه يجب قتالها باتفاق أئمة المسلمين وان تكلمت بالشهادتين فاذا أقروا بالشهادتين وامتنعوا عن الصلوات الخمس وجب قتالهم حتى يهلوا وان امتنعوا عن الزكاة وجب قتالهم حتى يؤدوا الزكاة وكذلك ان امتنعوا عن صيام شهر رمضان أو حج البيت المتيق وكذلك ان امتنعوا عن تحريم الفواحش أو الزنا أو اليسر أو الخمر أو غير ذلك من محرمات الشريعة وكذلك ان امتنعوا عن الحكم في الدماء والاموال والاعراض والابضاع ونحوها بحكم الكتاب والسنة وكذلك ان امتنعوا عن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وجهاد الكفار الى ان يسلموا ويؤدوا الجزية عن يدهم صاغرون وكذلك ان اظهروا البدع المخالفة للكتاب والسنة واتباع سلف الأمة وأئمتها مثل ان يظهروا الخلد في أسماء الله وآياته أو التكذيب باسماء الله وصفاته أو التكذيب بقدره وقضائه أو التكذيب بما كان عليه جماعة المسلمين على عهد الخلفاء الراشدين والاطمن في السابقين الاولين من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان أو مقاتلة المسلمين حتى يدخلوا في طاعتهم

التي توجب الخروج عن شريعة الاسلام وأمثال هذه الامور قال الله تعالى (وقاتلوهم حتى لا تكون
 فتنة ويكون الدين كله لله) فإذا كان بعض الدين لله وبعضه لغير الله وجب القتال حتى يكون
 الدين كله لله وقال تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين
 فان لم تعملوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله) وهذه الآية نزلت في أهل الطائف وكانوا قد
 اسلموا وصلوا وصاموا لكن كانوا يتعاملون بالربا فانزل الله هذه الآية وامر المؤمنين فيها بترك
 ما بقى من الربا وقال فان لم تعملوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله وقد قرئ فاذنوا واذنوا وكلا
 المعنيين صحيح والربا آخر المحرمات في القرآن وهو مال يوجد بتراضي المتعاملين فإذا كان
 من لم ينته عنه محاربا لله ورسوله فكيف بمن لم ينته عن غيره من المحرمات التي هي أسبق تحريما
 وأعظم تحريما وقد استفاض عن النبي صلى الله عليه وسلم الاحاديث بقتال الخوارج وهي متوارة
 عند أهل العلم بالحديث قال الامام أحمد صح الحديث في الخوارج من عشرة أوجه وقد
 رواها مسلم في صحيحه وروى البخاري منها ثلاثة أوجه حديث علي وأبي سعيد الخدري وسهل
 ابن حنيفة وفي السنن والمسانيد طرق اخر متعددة وقد قال صلى الله عليه وسلم في صفهم
 يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم يقرؤن القرآن
 لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية أينما لقيتموهم فاقتلوهم ذلك في
 قتلهم أجرا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة لئن أدركتهم لاقتلهم قتل عاد وهؤلاء قاتلهم أمير
 المؤمنين علي بن أبي طالب بمن معه من الصحابة وافق على قتلهم سلف الامة وأنتهم يقتلوا
 في قتالهم كما تنازعوا في القتال يوم الجمل وصفين فان الصحابة كانوا في قتال الفتنة ثلاثة أصناف
 قوم قاتلوا مع علي رضي الله عنه وقوم قاتلوا مع من قاتله وقوم قعدوا عن القتال لم يقاتلوا
 الواحدة من الطائفتين وأما الخوارج فلم يكن فيهم أحد من الصحابة ولا نهي عن قتلهم أحد
 من الصحابة وفي الصحيح عن أبي سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ترق مارقة على حين
 فرقة من المسلمين تقتلهم أولى الطائفتين بالحق وفي لفظ أدنى الطائفتين الى الحق فهذا الحديث
 الصحيح ثبت ان عليا وأصحابه كانوا أقرب الى الحق من معاوية وأصحابه وان تلك المارقة التي مرقت
 من الاسلام ليس حكمها حكم إحدى الطائفتين بل أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتال هذه
 المارقة وأكد الامر بقتالها ولم يأمر بقتال إحدى الطائفتين كما أمر بقتال هذه بل قد ثبت عنه

في الصحيح من حديث أبي بكرة أنه قال للحسن ان ابني هذا سيد وسيصالح الله به بين طائفتين
 عظيمتين من المسلمين فدح الحسن واثني عليه بما أصالح الله به بين الطائفتين حين ترك القتال وقد
 بيع له واختار الاصلح وحقق الدماء مع نزوله عن الامر فلو كان القتال مأمورا به لم يدح الحسن
 ويثني عليه بترك ما أمر الله به وفعل ما نهى الله عنه والعلماء لهم في قتال من يستحق القتال
 من اهل القبلة طريقان منهم من يرى قتال على يوم حروراء ويوم الجمل وصفين كله من
 باب قتال اهل البني وكذلك يجعل قتال ابي بكر لما نهي الزكاة وكذلك قتال سائر من قاتل من
 المنتسبين الى القبلة كما ذكر ذلك من ذكره من اصحاب ابي حنيفة والشافعي ومن وافقهم من
 اصحاب احمد وغيرهم وهم متفقون على ان الصحابة ليسوا فاسقا بل هم عدول فقالوا ان اهل البني
 عدول مع قتالهم وهم مخطئون خطأ المجتهدين في الفروع وخالفت في ذلك طائفة كابن عقيل
 وغيره فذهبوا الى تفسيق اهل البني وهؤلاء نظروا الى من عدوه من اهل البني في زمنهم
 فرأوهم فاسقا ولا ريب انهم لا يدخلون الصحابة في ذلك وانما يتسق الصحابة ببعض اهل الاهواء
 من المعتزلة ونحوهم كما يكفرهم بعض اهل الاهواء من الخوارج والرافض وليس ذلك من مذهب
 الاثمة والفقهاء اهل السنة والجماعة ولا يقولون ان اموالهم معصومة كما كانت وما كان ثابتا بغيره ردالي
 صاحبه وما اتلف في حال القتال لم يضمن حتى ان جمهور العلماء يقولون لا يضمن لاهولاء ولا
 هؤلاء كما قال الزهري وقت الفتنة واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوافرون فاجموا
 ان كل مال او دم اصيب بتاويل القرآن فانه هدر وهل يجوز ان يستعان بسلاحهم في حربهم
 اذا لم يكن الى ذلك ضرورة على وجهين في مذهب احمد يجوز والمنع قول الشافعي والرخصة قول
 ابي حنيفة واختلفوا في قتل اسيرهم واتباع مدبرهم والتذيف على جريحهم اذا كان لهم فئة يلجئون
 اليها لجوز ذلك ابو حنيفة ومنه الشافعي وهو المشهور في مذهب احمد وفي مذهبه وجه انه يتبع
 مدبرهم في اول القتال واما اذا لم يكن لهم فئة فلا يقتل اسير ولا يذف على جريح كما رواه
 سعيد وغيره عن مروان بن الحكم قال خرج صارخ ليل يوم الجمل لا يقتل مدبر ولا يذف على جريح
 ومن اغلق بابه فهو آمن ومن القى السلاح فهو آمن فمن سلك هذه الطريقة فقد يتوهم ان هؤلاء
 التيارات من اهل البني المتاولين ويحكم فيهم بمثل هذه الاحكام كما ادخل من ادخل في هذا الحكم مانى
 الزكاة والخوارج وسنين فساد هذا اتوهم ان شاء الله تعالى والطريقة الثانية ان قتال مانى الزكاة

والخوارج ونحوهم ليس كقتال اهل الجبل وصفين وهذا هو المنصوص عن جمهور الائمة المتقدمين وهو الذي يذكرونه في اعتقاد اهل السنة والجماعة وهو مذهب اهل المدينة كالك وغيره ومذهب ائمة الحديث كاحمد وغيره وقد نصوا على الفرق بين هذا وهذا في غير موضع حتى في الاموال فان منهم من اباح غنيمة اموال الخوارج وقد نص احمد في رواية ابي طالب في حرورية كان لهم سهم في قرية فخرجوا يقاتلون المسلمين فقتلهم المسلمون فارضهم في المسلمين فيقسم خمسة على خمسة واربعة اخماسه للذين قاتلوا يقسم بينهم او يجعل الامير الخوارج على المسلمين ولا يقسم مثل ما أخذ عمر السواد عنوة ووقفه على المسلمين فجعل احمد الارض التي للخوارج اذا غنمت بمنزلة ما غنم من اموال الكفار وبالجملة فهذه الطريقة هي الصواب المقطوع به فان النص والاجماع فرق بين هذا وهذا وسيرة على رضي الله عنه تفرق بين هذا وهذا فانه قاتل الخوارج بنص رسول الله صلى الله عليه وسلم وفرح بذلك ولم ينزعه فيه احد من الصحابة وما القتل يوم صفين فقد ظهر منه من كراهته والدم عليه مظهر وقال في اهل الجبل وغيرهم اخواننا بنوا علينا طهرهم السيف وصلى على قتلى الطائفتين واما الخوارج ففي الصحيحين عن علي بن ابي طالب قل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ستخرج قوم في آخر الزمان حديث الاسنان سيفها الاحلام يقولون من خير قول البرية لا يجاوز ايمانهم حناجرهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية فاني الفيتوم فاقولم فان في قتلهم لجرأ المن قتلهم يوم القيامة وفي صحيح مسلم عن زيد بن وهب انه كان في الجيش الذي كانوا مع علي الذين سلوا الى الخوارج فقال علي ايها الناس اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يخرج قوم من امتي يقرؤون القرآن ليس قراءتهم الى قراءتهم بشئ ولا صلاتهم الى صلاتهم بشئ ولا صيامهم الى صيامهم بشئ يقرؤون القرآن يحسبون انه لهم وهو عليهم لا يجاوز صلاتهم تراقيمهم يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية لو يعلم الجيش الذين يصيبونهم ما قضى لهم على لسان محمد بنهم انكوا عن العمل وآية ذلك ان فيهم رجلا له عضد ليس له ذراع على عضده مثل حلقة التدي عليه شعرات بيض قال فيذهبون الى معاوية وأهل الشام ويتركون هؤلاء يخلفونكم في ذراوبكم وأموالكم والله اني لارجو ان يكونوا هؤلاء القوم فانهم قد سفكوا الدم الحرام واغاروا في مراح الناس فسيروا على اسم الله قال فلما التقينا وعلى الخوارج يومئذ عبد الله بن وهب رئيسا فقال لهم القوا الزماح وسلوا سيوفكم من حقوتها

فاني أنشدكم كما نأشدوكم يوم حروراء فرجعوا فوحشوا برماحهم وسلوا السيوف وسحرم
الناس برماحهم قال وأقبل بعضهم على بعض وما أصيب من الناس يومئذ الا رجلان فقال على
النسوا فيهم المخدع فالتسوه فلم يجدوه فقام على سيفه حتى أتى ناسا قد أقبل بعضهم على بعض
قال أخروهم فوجدوه مما يلي الارض فكبر ثم قال صدق الله وبلغ رسوله قال فقام اليه عبيدة
السلماني فقال يا أمير المؤمنين الله الذي لا إله الا هو أسمعت هذا الحديث من رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال إي والله الذي لا إله الا هو حتى استحلفه ثلاثا وهو يحلف له أيضا فان
الامة متفقون على ذم الخوارج وتضليلهم وانما تنازعوا في تكفيرهم على قولين مشهورين في
مذهب مالك وأحمد وفي مذهب الشافعي أيضا نزاع في كفرهم ولهذا كان فيهم وجهان في
مذهب أحمد وغيره على الطريقة الاولى أحدهما انهم بقاء والثاني انهم كفار كالمرتدين يجوز
قتلهم ابتداء وقتل أسيرهم واتباع مدبرهم ومن قدر عليه منهم استتب كالمرتد فان تاب والا
قتل كما ان مذهبه في مانى الزكاة اذا قاتلوا الامام عليها هل يكفرون مع الاقرار بوجوبها على
روايتين وهذا كله مما يبين ان قتال الصديق لمانى الزكاة وقتال على الخوارج ليس مثل
القتال يوم الجمل وصفين فكلام على وغيره في الخوارج يقتضي انهم ليسوا كفارا كالمرتدين
عن أصل الاسلام وهذا هو المنصوص عن الاثمة كاحمد وغيره وليسوا مع ذلك حكمهم حكم
أهل الجمل وصفين بل هم نوع ثالث وهذا أصح الاقوال الثلاثة فيهم ومن قاتلهم الصحابة مع
اقرارهم بالشهادتين والصلاة وغير ذلك مانعوا الزكاة كما في الصحيحين عن أبي هريرة ان عمر
ابن الخطاب قال لا يبي بكر يا خليفة رسول الله كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم أمرت ان أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله الا الله وأنى رسول الله فإذا قالوها
عصموا منى دماءهم وأموالهم الا بحقها فقال له أبو بكر ألم يقل لك الا بحقها فان الزكاة من
حقها والله لو منموني عناءا كانوا يؤدونها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها
قال عمر فما هو الا أن رأيت ان الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال فعلمت انه الحق وقد اتفق
الصحابة والاثمة بمدحهم على قتال مانى الزكاة وان كانوا يصلون الخمس ويصومون شهر رمضان
وهؤلاء لم يكن لهم شبهة سائنة فلماذا كانوا مرتدين وهم يقاتلون على منعها وان أقرروا بالوجوب
كما أمر الله وقد حكى عنهم انهم قالوا ان الله أمر نبيه بأخذ الزكاة بقوله خذ من أموالهم صدقة

وقد تسقط بجموته وكذلك أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتال الذين لا ينتهون عن شرب الخمر
وأما الأصل الآخر وهو معرفة أحوالهم فقد علم أن هؤلاء القوم جاروا على الشام في المرة
الاولى عام تسعة وتسعين واعطوا الناس الامان وقرؤه على المنبر بدهشق ومع هذا فقد سبوا
من ذراري المسلمين ما يقال انه مائة ألف أو يزيد عليه وفملوا بيوت المقدس وبجبل الصالحية
ونابلس وحصن وداريا وغير ذلك من القتل والسبي مالا يعلمه الا الله حتى يقل انهم سبوا من
المسلمين قريبا من مائة ألف وجعلوا يفجرون بخيار نساء المسلمين في المساجد وغيرها كالمسجد
الاقصى والاموى وغيره وجعلوا الجامع الذي بالقيية كاو تدشاهدنا عسكر القوم فرأينا جمهورهم
لا يصلون ولم نر في عسكرهم مؤذنا ولا اماما وقد أخذوا من أموال المسلمين وذراريهم وخربوا
من ديارهم مالا يعلمه الا الله ولم يكن معهم في دولتهم الا من كان من شر الخلق إما زنديق
منافق لا يعتد دين الاسلام في الباطن وامان هو من شر أهل البدع كالرافضة والجمهية
والاتحادية ونحوهم وامان هو من أجر الناس وأفسقهم وهم في بلادهم مع تمكنهم لا يحجون
اليك العتيق وان كان فيهم من يصلي ويصوم فليس المالب عليهم إقام الصلاة ولا إيتاء الزكاة
وهم يقاتلون على ملك جنكسخان فن دخل في طاعهم جعلوه وليا لهم وان كان كافرا ومن
خرج عن ذلك جعلوه عدوا لهم وان كان من خيار المسلمين ولا يقاتلون على الاسلام ولا
يضمون الجزية والصغار بل غاية كثير من المسلمين منهم من أكبر أمرائهم ووزرائهم ان
يكون المسلم عندهم كمن يعظمونه من المشركين من اليهود والنصارى كما قال أكبر مقدميهم
الذين قدموا الى الشام وهو يخاطب رسل المسلمين ويتقرب اليهم باناس مسلمون فقال هذان
آيتان عظيمتان جاء من عند الله محمد وجنكسخان فهذا غاية ما يتقرب به أكبر مقدميهم الى
المسلمين ان يسوي بين رسول الله وأكرم الخلق عليه وسيد ولد آدم وخاتم المرسلين وبين
ملك كافر مشرك من أعظم المشركين كفرا وفسادا وعدوانا من جنس مختصر وأمثاله وذلك
ان اعتقاد هؤلاء التتار كان في جنكسخان عظيما فانهم يمتقدون انه ابن الله من جنس ما يمتقده
النصارى في المسيح ويقولون ان الشمس حلت أمه وانها كانت في خيمة فنزلت الشمس من
كوة الخيمة فدخلت فيها حتى حلت ومعلوم عند كل ذي دين ان هذا كذب وهذا دليل
على انه ولد زنا وان أمه زنت فكتمت زناها وادعت هذا حتى تدفع عنها مرة الزنا وهم مع

هذا يحملونه أعظم رسول عند الله في تعظيم ماسنه لهم وشرعه بظنه وهو اه حتى يقولوا الماء عندهم
 من المال هذا رزق جنكسخان وبشكرونه على أكلهم وشربهم وهم يستحلون قتل من عادي ماسنه
 لهم هذا الكافر الملعون المعادي لله ولا نبياته ورسوله وعباده المؤمنين فهذا أو مثاله من مقدميهم كان
 غايته بعد الاسلام ان يجعل محمداً صلى الله عليه وسلم بمنزلة هذا الملعون ومعلوم ان مسيلة الكذاب
 كان أقل ضرراً على المسلمين من هذا وادعى انه شريك محمد في الرسالة وبهذا استحل الصحابة قتاله
 وقتل أصحابه المرتدين فكيف بمن كان فيما يظهره من الاسلام يجعل محمداً كجنكسخان والافهم مع
 اظهارهم للاسلام يعظمون أمر جنكسخان على المسلمين المنبهة لشرعية القرآن ولا يقاتلون اولئك
 المتبعين لما سنه جنكسخان كما يقاتلون المسلمين بل أعظم اولئك الكفار يبذلون له الطاعة
 والالتقياد ويحملون اليه الاموال ويقرون له بالنبية ولا يخالفون ما يامرهم به الا كما يخالف الخارج
 عن طاعة الامام للامام وهم يحاربون المسلمين ويمادونهم أعظم معصاة ويطلبون من المسلمين
 الطاعة لهم وبذل الاموال والدخول فيما وضعه لهم ذلك الملك الكافر المشرك المشابه لفرعون
 أو النمرود ونحوهما بل هو أعظم فساداً في الارض منهما قال الله تعالى (ان فرعون علا في
 الارض وجعل أهلها شيعا يستضعف طائفة منهم يذبح أبناءهم ويستحيي نساءهم انه كان من
 الفاسدين) وهذا الكافر علا في الارض يستضعف أهل الملل كلهم من المسلمين واليهود والنصارى
 ومن خالفه من المشركين بقتل الرجال وسبي الحريم وباخذ الاموال وبهلك الحرث والنسل والله
 لا يحب الفساد ويرد الناس عما كانوا عليه من سلك الانبياء والمرسلين الى ان يدخلوا فيما ابتدعه
 من سنته الجاهلية وشرعته الكفرية فهم يدعون دين الاسلام ويعظمون دين اولئك الكفار
 على دين المسلمين ويطيعونهم ويوالونهم أعظم بكثير من طاعة الله ورسوله وموالاة المؤمنين
 والحكم فيما شجر بين اكابرهم بحكم الجاهلية لا بحكم الله ورسوله وكذلك الاكابر من وزرائهم
 وغيرهم يجعلون دين الاسلام كدين اليهود والنصارى وان هذه كلها طرق الى الله بمنزلة
 المذاهب الاربعة عند المسلمين ثم منهم من يرجع دين اليهود أو دين النصارى ومنهم من يرجع
 دين المسلمين وهذا القول فاش غالب فيهم حتى في فقاہم وعبادهم لاسيما الجهمية من الاتحادية
 القرعونية ونحوهم فانه غلبت عليهم الفلسفة وهذا مذهب كثير من المتفلسفة أو اكثرهم وعلى
 هذا كثير من النصارى أو اكثرهم وكثير من اليهود ايضا بل لو قال القائل ان غاب خواص

العلماء منهم والعباد على هذا المذهب لما أبدى * وقد رأيت من ذلك وسمعت ما لا يتسع له هذا
 الموضع ومعلوم بالاضطرار من دين المسلمين وباتفاق جميع المسلمين ان من سوغ اتباع غير
 دين الاسلام أو اتباع شريعة غير شريعة محمد صلى الله عليه وسلم فهو كافر وهو كافر من آمن
 ببعض الكتاب وكفر ببعض الكتاب كما قال تعالى (ان الذين يكفرون بالله ورسوله ويريدون
 ان يفرقوا بين الله ورسوله ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون ان يتخذوا بين
 ذلك سبيلا اولئك هم الكافرون حقا وأعدنا للكافرين عذابا مهينا) واليهود والنصارى داخلون
 في ذلك وكذلك المتفلسفة يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض ومن تفلسف من اليهود والنصارى
 يبقى كفره من وجهين وهؤلاء اكثر وزرائهم الذين يصدرون عن رأيه غاية ان يكون من
 هذا الضرب فانه كان يهوديا متفلسفا ثم انتسب الى الاسلام مع ما فيه من اليهودية والتفلسف
 وضم الى ذلك الرفض فهذا هو أعظم من عندهم من ذوي الاقلام وذاك أعظم من كان عندهم
 من ذوي السيف فليعتبر المؤمن بهذا وبالجملة فاما من نفاق وزندقة والحاد الا وهي داخلة في
 اتباع التتار لانهم من أجهل الخلق وأقلهم معرفة بالدين وأبعدهم عن اتباعه وأعظم الخلق اتباعا
 للظن وما تهوى الانفس وقد قسموا الناس أربعة أقسام يال وباع وداشمن وطاط أي صديقهم
 وعدوهم والعالم والعالمى فمن دخل في طاعتهم الجاهلية وسنتهم الكفرية كان صديقهم ومن
 خالفهم كان عدوهم ولو كان من انبياء الله ورسوله وأوليائه وكل من انتسب الى علم أو دين سموه
 داشمن كالنقيص والراهد والقسيس والراهب ودنان اليهود والمنجم والساحر والطبيب والكاظم
 والحاسب فيدرجون سادن الاصنام فيدرجون في هذا من المشركين وأهل الكتاب وأهل
 البدع ما لا يعلمه الا الله ويحملون أهل العلم والايمان نوعا واحدا يل يحملون القرامطة الملاحدة
 الباطنية الزنادقة المنافيين كالطوسي وأمثاله هم الحكماء على جميع من انتسب الى علم أو دين
 من المسلمين واليهود والنصارى وكذلك وزيرهم السفیه الملقب بالرشد يحكم على هذه الاصناف
 ويقدم شرار المسلمين كالرافضة والملاحدة على خيار المسلمين أهل العلم والايمان حتى تولى
 قضاء القضاء من كان أقرب الى الزندقة والحاد والكفر بالله ورسوله بحيث تكون موافقة
 للكفار والمنافيين من اليهود والقرامطة والملاحدة والرافضة على ما يريدونه أعظم من غيره
 ويتظاهر من شريعة الاسلام بما لا بد له منه لاجل من هناك من المسلمين حتى أن وزيرهم

هذا الخيـث المـلحد المناقـ صنف مصنفـا مضمونـه ان النبي صلى الله عليه وسلم رضي بدين اليهود والنصارى وانه لا ينكر عليهم ولا يذمون ولا يهون عن دينهم ولا يؤمرون بالانتقال الى الاسلام واستدل الخيـث الجاهل بقوله (قل يا أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون ولا أنتم عابدون ما أعبد ولا أنا عابد ما عبدتم ولا أنتم عابدون ما أعبد لكم دينكم ولي دين) وزعم ان هذه الآية تقتضي انه يرضي دينهم قال وهذه الآية محكمة ليست منسوخة وجرت بسبب ذلك أمور ومن المعلوم ان هذا جهل منه فان قوله لكم دينكم ولي دين ليس فيه ما يقتضي ان يكون دين الكفار حقا ولا مرضيا له وانما يدل على تبرئه من دينهم ولهذا قال صلى الله عليه وسلم في هذه السورة انها براءة من الشرك كما قال في الآية الاخرى (فان كذبوك فقل لي عملي ولكم عملكم انتم بريئون مما أعمل وانا بريء مما تعملون) فقوله لكم دينكم ولي دين كقوله لنا أعمالنا ولكم أعمالكم وقد اتبع ذلك بموجبه ومقتضاه حيث قال انتم بريئون مما أعمل وانا بريء مما تعملون ولو قدر ان في هذه السورة ما يقتضي انهم لم يؤمروا بترك دينهم فقد علم بالاضطرار من دين الاسلام بالنصوص المتواترة وباجماع الامة انه أمر المشركين وأهل الكتاب بالايـمان به وانه جاءهم على ذلك وأخبر انهم كافرون يخلدون في النار وقد أظهروا الرفض ومنعوا ان نذكر على المنابر الخلفاء الراشدين وذكروا عليا وأظهروا الدعوة للاثني عشر الذين تزعم الرفضه انهم أئمة معصومون وان ابا بكر وعمر وعثمان كفار وخارجا ظالمون لاختلافه لهم ولا لمن بعدهم ومذهب الرفضه شر من مذهب الخوارج المارقين فان الخوارج غايتهم تكفير عثمان وعلي وشيعتهما والرفضه تكفير أبي بكر وعمر وعثمان وجهور السابقين الاولين وتجهده من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أعظم مما جحد به الخوارج وفيهم من الكذب والاقتراء والغلو والاحاد ما ليس في الخوارج وفيهم من معاونه الكفار على المسلمين ما ليس في الخوارج والرفضه تحب التتار ودولتهم لانه يحصل لهم بها من العز ما لا يحصل بدولة المسلمين والرفضه هم معاونون للمشركين واليهود والنصارى على قتال المسلمين وهم كانوا من أعظم الاسباب في دخول التتار قبل اسلامهم الى أرض المشرق بخراسان والعراق والشام وكان من أعظم الناس معاونه لهم على اخذهم لبلاد الاسلام وقتل المسلمين وسبي حريمهم وقضية ابن العلقمي وأمثاله مع الخليفة وقضيتهم في حلب مع صاحب حلب مشهورة يعرفها عموم الناس وكذلك في الحروب التي بين المسلمين

وبين النصاري بسواحل الشام قد عرف أهل الخبرة ان الرافضة تكون مع النصاري على المسلمين وانهم عاونوهم على أخذ البلاد لما جاء التتار وعز على الرافضة فتح عكة وغيرهما من السواحل واذا غلب المسلمون للنصاري والمشركيين كان ذلك غصة عند الرافضة واذا غلب المشركون والنصاري المسلمين كان ذلك عيدا ومسرة عند الرافضة ودخل في الرافضة أهل الزندقة والاحاد من النصيرية والاسماعلية وأمثالهم من الملاحدة القرامطة وغيرهم ممن كان بخراسان والعراق والشام وغير ذلك والرافضة جهمية قدرية وفيهم من الكذب والبدع والافتراء على الله ورسوله أعظم مما في الخوارج المارقين الذين قاتلهم امير المؤمنين علي وسائر الصحابة بامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بل فيهم من الردة عن شرائع الدين أعظم مما في مانعي الزكاة الذين قاتلهم أبو بكر الصديق والصحابة ومن أعظم ما ذم به النبي صلى الله عليه وسلم الخوارج قوله فهم يقتلون أهل الاسلام ويدعون أهل الاديان كما أخرج في الصحيحين عن أبي سعيد قال بعث علي الى النبي صلى الله عليه وسلم بذهبية فقسمها بين أربعة يعني من أمراء نجد فغضبت قريش والانصار قالوا يعطى صناديد أهل نجد ويدعنا قال انما تألفهم فاقبل رجل غائر العينين مشرف الوجنتين نأى الجبين كثر اللحية مخلوق فقال يا محمد اتق الله فقال من يطع الله اذا عصيته أيا متى الله على أهل الارض ولا تأمنوني فسأله رجل قتله فثمه فلما ولي قال ان من ضغطني هذا أو في عقب هذا قوما يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية يقتلون أهل الاسلام ويدعون أهل الاوثان لئن أدركتهم لاقتلهم قتل عاد وفي لفظ في الصحيحين عن أبي سعيد قال بينما نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قسم قسما أنه ذو الخويصرة وهو رجل من بني تميم فقال يا رسول الله اعدل فقال ويلك فمن يعدل اذا لم أعدل قد خبت وخسرت ان لم أكن أعدل فقال عمر يا رسول الله أتأذن لي فيه فاضرب عنقه فقال دعه فان له أصحابا يحقر احدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ينظر الى نصله فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر الى رصافه فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر الى نضيه فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر الى قدذه فلا يوجد فيه شيء قد سبق الفرث والدم آياتهم رجل أسود احدى عضديه مثل ثدي المرأة أو مثل البضعة يخرجون على حين فرقة من الناس قال أبو سعيد فاشهد اني سمعت هذا الحديث من رسول الله صلى الله عليه

وسلم وأشهد أن علي بن أبي طالب قاتلهم وأنا معه فأمر بذلك الرجل فالتس فأتى به حتى
نظرت اليه على نعت رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي نعمته فهو لاء الخوارج المارقون من
أعظم مآذمهم به النبي صلى الله عليه وسلم انهم يقتلون أهل الاسلام ويدعون أهل الاوثان وذ كر
انهم يخرجون على حين فرقة من الناس والخوارج مع هذا لم يكونوا يماونون الكفار على قتال
المسلمين والرافضة يماونون الكفار على قتال المسلمين فلم يكفهم انهم لا يقاتلون الكفار مع
المسلمين حتى قاتلوا المسلمين مع الكفار فكانوا أعظم مروقا عن الدين من أولئك المارقين
بكثير كثير وقد أجمع المسلمون على وجوب قتال الخوارج والروافض ونحوهم اذا فارقوا
جماعة المسلمين كما قاتلهم علي رضي الله عنه فكيف اذا ضمو الى ذلك من أحكام المشركين
كنائسا وجنكسخان ملك المشركين ماهو من أعظم المضادة لدين الاسلام وكل من قفز
اليهم من أمراء العسكر وغير الامراء فحكمه حكمهم وفيهم من الردة عن شرائع الاسلام
بقدر ما ارتد عنه من شرائع الاسلام واذا كان السلف قد سموا مانعي الزكاة مرتدين مع
كونهم يصومون ويصلون ولم يكونوا يقاتلون جماعة المسلمين فكيف بمن صار مع أعداء الله ورسوله
قاتلا للمسلمين مع انه والعباد بالله لو استولى هؤلاء المحاربون لله ورسوله المحادون لله ورسوله
المعادون لله ورسوله على ارض الشام ومصر في مثل هذا الوقت لافضى ذلك الى زوال دين
الاسلام ودروس شرائعه أما الطائفة بالشام ومصر ونحوهما فهم في هذا الوقت المقاتلون عن
دين الاسلام وهم من احق الناس دخولا في الطائفة المنصورة التي ذكرها النبي صلى الله عليه
وسلم بقوله في الاحاديث الصحيحة المستفيضة عنه لا تزال طائفة من امتي ظاهرين على الحق
لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى تقوم الساعة وفي رواية لمسلم لا يزال اهل القرب والنبي
صلى الله عليه وسلم تكلم بهذا الكلام بمدينة النبوة فقر به ما يقرب عنها وشرقه ما يشرق عنها
فان التشريق والتغريب من الامور النسبية اذ كل بلد له شرق وغرب ولهذا اذا قدم الرجل
الى الاسكندرية من الغرب يقولون سافر الى الشرق وكان اهل المدينة يسمون اهل الشام
اهل الغرب ويسمون اهل نجد والعراق اهل الشرق كما في حديث ابن عمر قال قدم رجلا
من اهل المشرق فخطبوا وفي رواية من اهل نجد ولهذا قال احمد بن حنبل اهل الغرب هم اهل
الشام يعني هم اهل الغرب كما ان نجد والعراق اول الشرق وكل ما يشرق عنها فهو من الشرق

وكل ما ينرب عن الشام من مصر وغيرها فهو داخل في الغرب وفي الصحيحين ان معاذ بن جبل قال في الطائفة المنصورة وهم بالشام فانها اصل المغرب وهم فتحوا سائر المغرب كمصر والقيروان والاندلس وغير ذلك واذا كان غرب المدينة النبوية ما يقرب عنها فالنيرة ونحوها على مسامحة المدينة النبوية كما ان حران والرقّة وسمنصاط ونحوها على مسامحة مكة فأي نرب عن النيرة فهو من الغرب الذين وعدم النبي صلى الله عليه وسلم لما تقدم وقد جاء في حديث آخر في صفة الطائفة المنصورة انهم باكناف البيت المقدس وهذه الطائفة هي التي باكناف البيت المقدس اليوم ومن يدبر احوال العالم في هذا الوقت فعلم ان هذه الطائفة هي اقوام الطوائف بدين الاسلام علما وعملًا وجهادًا عن شرق الارض وغربها فانهم هم الذين يقتلون اهل الشوكة العظيمة من المشركين واهل الكتاب ومغازيهم مع النصاري ومع المشركين من الترك ومع الزنادقة المناققين من الداخلين في الرافضة وغيرهم كالاسماعيلية ونحوهم من القرامطة معروفة معلومة قديما وحديثا والعز الذي للمسلمين بمشارك الارض ومغاربها هو بزمهم ولهذا لما هزموا سنة تسع وتسعين وسمائة دخل على اهل الاسلام من الذل والمصيبة بمشارك الارض ومغاربها مالا يعلمه الا الله والحكايات في ذلك كثيرة ليس هذا موضعها وذلك ان سكان اليمن في هذا الوقت ضعاف عاجزون عن الجهاد او مضيعون له وهم مطيعون لمن ملك هذه البلاد حتى ذكروا انهم ارسلوا بالسمع والطاعة لهؤلاء وملك المشركين لما جاء الى حلب جرى بها من القتل ماجرى واما سكان الحجاز فاكثرهم او كثير منهم خارجون عن الشريعة وفيهم من البدع والضلال والفجور مالا يعلمه الا الله واهل الايمان والدين فيهم مستضعفون عاجزون وانما تكون لهم القوة والعزة في هذا الوقت لنيز اهل الاسلام بهذه البلاد فلو ذلت هذه الطائفة والعياذ بالله تعالى لكان المؤمنون بالحجاز من اذل الناس لاسيما وقد غلب فيهم الرفض وملك هؤلاء التتار الحارثيون لله ورسوله الا ان مرفوض فلو غلبوا لفسد الحجاز بالكيفية واما بلاد افريقية فاعرابها غالبون عليها وهم من شر الخلق بل هم مستحقون للجهاد والنزوا واما الغرب الاقصى فمع استيلاء الافرنج على اكثر بلادهم لا يقومون بجهاد النصاري هناك بل في عسكرهم من النصاري الذين يحملون الصليبان خلق عظيم لو استولى التتار على هذه البلاد لكان اهل المغرب معهم من اذل الناس لاسيما والنصاري تدخل مع التتار فيصرون حزبًا على اهل المغرب فهذا وغيره مما يبين ان هذه العصاة التي بالشام ومصر في هذا الوقت

هم كتيبة الاسلام وعزم عز الاسلام وذلهم ذل الاسلام فلو استولى عليهم التتار لم يبق للاسلام
 عز ولا كلمة عالية ولا طائفة ظاهرة عالية يخافها اهل الارض تقاتل عنه فمن قهر منهم الى التتار
 كان احق بالقتال من كثير من التتار فان التتار فيهم المكروه وغير المكروه وقد استقرت السنة
 بان عقوبة المرتد اعظم من عقوبة الكافر الاصلي من وجوه متعددة منها ان المرتد يقتل بكل
 حال ولا يضرب عليه جزية ولا تمقلده ذمة بخلاف الكافر الاصلي ومنها ان المرتد يقتل وان كان عاجزا
 عن القتال بخلاف الكافر الاصلي الذي ليس هو من اهل القتال فانه لا يقتل عندا كثر العلماء كابي حنيفة
 ومالك وأحمد ولهذا كان مذهب الجمهور ان المرتد يقتل كما هو مذهب مالك والشافعي وأحمد ومنها
 ان المرتد لا يرث ولا يترك ولا يتكاح ولا تؤكل ذبيحته بخلاف الكافر الاصلي الي غير ذلك من الاحكام واذا
 كانت الردة عن أصل الدين أعظم من الكفر بأصل الدين فالردة عن شرائعه أعظم من
 خروج الخارج الاصلي عن شرائعه ولهذا كان كل مؤمن يعرف أحوال التتار ويعلم ان المرتدين
 الذين فيهم من الفرس والعرب وغيرهم شر من الكفار الاصليين من الترك ونحوهم وهم بعد
 أن تكلموا بالشهادتين مع تركهم لكثير من شرائع الدين خير من المرتدين من الفرس والعرب
 وغيرهم وبهذا يتبين ان من كان معهم ممن كان مسلم الاصل هو شر من الترك الذين كانوا
 كفارا فان المسلم الاصلي اذا ارتد عن بعض شرائعه كان أسوأ حالا ممن لم يدخل بعد في
 تلك الشرائع مثل مانعي الزكاة وأمثالهم ممن قاتلهم الصديق وان كان المرتد عن بعض الشرائع
 متفقا أو متصوفا أو تاجرا أو كاتباً أو غير ذلك فهو لاء شر من الترك الذين لم يدخلوا في تلك
 الشرائع وأصروا على الاسلام ولهذا يجد المسلمون من ضرر هؤلاء على الدين مالا يحمدونه
 من ضرر أولئك وينقادون للاسلام وشرائعه وطاعة الله ورسوله أعظم من اتقياد هؤلاء
 الذين ارتدوا عن بعض الدين وناقضوا في بعضه وان تظاهروا بالانتساب الى العلم والدين وغاية
 ما يوجد من هؤلاء يكون ملجدا نصيريا أو اسماعيليا أو رافضيا وخيارهم يكون جهيميا اتحاديا
 أو نحوه فانه لا ينضم اليهم طوعا من المظهرين للاسلام إلا منافق أو زنديق أو فاسق فاجر
 ومن أخرجه معهم مكرها فانه يبعث على نيته ونحن علينا أن نقاتل المسكر جميعه إذ لا يتميز
 المكروه من غيره وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ينزو هذا البيت
 جيش من الناس فينبأهم ببدا من الارض اذ خسف بهم ف قيل يا رسول الله ان فيهم المكروه

قال يبعثون على نياتهم والحديث مستفيض عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه متعددة
 أخرجه أرباب الصحيح عن عائشة وحفصة وأم سلمة ففي صحيح مسلم عن أم سلمة قالت قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يعوذ عائذ باليت فيبعث اليه بعث فاذا كانوا يبيداه من الارض
 خسف بهم قلت يارسول الله فكيف بمن كان كارها قال يخسف به معهم ولكنه يبعث
 يوم القيامة على نيته * وفي الصحيحين عن عائشة قالت بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في منامه قتلنا يارسول الله صنعت شيئا في منامك لم تكن تفعله فقال العجب ان ناسا من أمتي
 يؤمنون هذا البيت برجل من قريش وقد لجأ الى البيت حتى اذا كانوا بالبيداء خسف بهم
 قتلنا يارسول الله ان الطريق قد يجمع الناس قال نعم فيهم المستنصر والمجنون وابن السبيل
 فيهلكون مهلكا واحدا ويصدرون مصادر شتى بينهم الله عز وجل على نياتهم وفي لفظ
 للبخاري عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو جيش الكعبة فاذا كانوا
 ببيداء من الارض يخسف بأولهم وآخرهم قالت قلت يارسول كيف يخسف بأولهم وآخرهم
 وفيهم أسواقهم ومن ليس منهم قال يخسف بأولهم وآخرهم ثم يبعثون على نياتهم وفي صحيح
 مسلم عن حفصة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سيعوذ بهذا البيت يعني الكعبة قوم
 ليست لهم منعة ولا عدو ولا عدة يبعث اليهم جيش يومئذ حتى اذا كانوا ببيداء من الارض
 خسف بهم قال يوسف بن ماهك وأهل الشام يومئذ يسرون الى مكة فقال عبدالله بن صفوان
 أما والله ما هو بهذا الجيش فالله تعالى أهلك الجيش الذي أراد أن ينتهك حرمة المكره فيهم
 وغير المكره مع قدرته على التمييز بينهم مع انه يبعثهم على نياتهم فكيف يجب على المؤمنين
 المجاهدين أن يميزوا بين المكره وغيره وهم لا يعلمون ذلك بل لو ادعى مدع انه خرج مكرها
 لم ينفعه ذلك بمجرد دعواه كما روي ان العباس بن عبد المطلب قال للنبي صلى الله عليه وسلم
 لما أسره المسلمون يوم بدر يارسول الله اني كنت مكرها فقال أما ظاهرك فكان علينا وأما
 سريرتك فالى الله بل لو كان فيهم قوم صالحون من خيار الناس ولم يمكن قتالهم إلا بقتل
 هؤلاء لقتلوا أيضا فان الأئمة متفقون على ان الكفار لو تترسوا بمسلمين وخيف على المسلمين
 اذا لم يقاتلوا فانه يجوز أن نرميهم وتقصد الكفار ولو لم نخف على المسلمين جازى أولئك
 المسلمين أيضا في أحد قولى العلماء ومن قتل لاجل الجهاد الذى أمر الله به ورسوله هو في

الباطن مظلوم كان شهيدا وبعث على نيته ولم يكن قتله أعظم فسادا من قتل من يقتل من المؤمنين المجاهدين وإذا كان الجهاد واجبا وان قتل من المسلمين ما شاء الله فليل من يقتل في صفهم من المسلمين لحاجة الجهاد ليس أعظم من هذا بل قد أمر النبي صلى الله عليه وسلم المكره في قتال الفتنة بكسر سيفه وليس له أن يقاتل وان قتل كما في صحيح مسلم عن أبي بكره قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها ستكون فتن الاثم تكون فتن الاثم تكون فتن القاعد فيها خير من الماشي والمأثي فيها خير من الساعي الا فاذا نزلت أو وقت فتن كان له ابل فليلحق بابل ومن كانت له غنم فليلحق بغنمه ومن كانت له أرض فليلحق بأرضه قال فقال رجل يا رسول الله أرأيت من لم يكن له ابل ولا غنم ولا أرض قال يعمد الى سيفه فيدق على حده بمحجر ثم لينج ان استطاع النجاة اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت فقال رجل يا رسول الله أرأيت اذا كرهت حتى ينطلق بي الى احدي الصفتين أو احدي الفتنين فيضربني رجل بسيفه أو بسهمه فيقتلني قال يوء ياثمه واثمك ويكون من أصحاب النار ففي هذا الحديث انه نهى عن القتال في الفتنة بل أمر بما يتذرعه القتال من الاعتزال أو افساد السلاح الذي يقاتل به وقد دخل في ذلك المكره وغيره ثم بين ان المكره اذا قتل ظلما كان القتال قديما بآثمه واثم المقتول كما قال تعالى في قصة ابني آدم عن المظلوم (اني أريد أن تبوء باثمي واثمك فتكون من أصحاب النار وذلك جزاء الظالمين) ومعلوم ان الانسان اذا صال صائل على نفسه جازله الدفع بالسنة والاجماع وانما تنازعوا هل يجب عليه الدفع بالقتال على قولين هما روايتان عن أحمد أحدهما يجب الدفع عن نفسه ولو لم يحضر الصف والثانية يجوز له الدفع عن نفسه وأما الابتداء بالقتال في الفتنة فلا يجوز بلا ريب والمقصود انه اذا كان المكره على القتال في الفتنة ليس له ان يقاتل بل عليه افساد سلاحه وأن يصبر حتى يقتل مظلوما فكيف بالمكره على قتال المسلمين مع الطائفة الخارجة عن شرائع الاسلام كما نرى الزكاة والمرتدين ونحوهم فلا ريب ان هذا يجب عليه اذا أكره على الحضور أن لا يقاتل وان قتله المسلمون كما لو أكرهه الكفار على حضور صفهم ليقاتل المسلمين وكما لو أكرهه رجل رجلا على قتل مسلم معصوم فانه لا يجوز له قتله باتفاق المسلمين وان أكرهه بالقتل فانه ليس بحفظ نفسه بقتل ذلك المعصوم أولى من العكس فليس له أن يظلم غيره فيقتله

ثلاثا يقتل هو بل اذا فعل ذلك كان القود على المكروه والمكروه جميعا عند أكثر العلماء كاحمد ومالك والشافعي في أحد قوليه وفي الآخر يجب القود على المكروه فقط كقول أبي حنيفة ومحمد وقيل القود على المكروه المباشر كما روي ذلك عن زفر وأبو يوسف يوجب الضمان بالدية بدل القود ولم يوجب به وقد روي مسلم في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وسلم قصة أصحاب الاخدود وفيها ان الغلام أمر بقتل نفسه لاجل مصلحة ظهور الدين ولهذا جوز الائمة الاربعة أن ينمّس المسلم في صف الكفار وان غلب على ظنه انهم يقتلونه اذا كان في ذلك مصلحة للمسلمين وقد بسطنا القول في هذه المسئلة في موضع آخر فاذا كان الرجل يفعل ما يعتقد أنه يقتل به لاجل مصلحة الجهاد مع ان قتله نفسه أعظم من قتله لغيره كان ما يفرض الى قتل غيره لاجل مصلحة الدين التي لا تحصل الا بذلك ودفع ضرر العدو المفسد للدين والدنيا الذي لا يدفع الا بذلك أولى واذا كانت السنة والاجماع متفقين على ان الصائل المسلم اذا لم يدفع صوله الا بالقتل قتل وان كان المال الذي يأخذه قيراطا من دينار كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح من قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون حرمة فهو شهيد فكيف يقتال هؤلاء الخارجين عن شرائع الاسلام المحاربين لله ورسوله الذين صولهم وبغيتهم أقل ما فيهم فان قتال المعتدين الصائنين ثابت بالسنة والاجماع وهؤلاء معتدون صائلون على المسلمين في أنفسهم وأموالهم وحرمتهم ودينهم وكل من هذه يبيح قتال الصائل عليها ومن قتل دونها فهو شهيد فكيف بمن قاتل عليها كلها ومن من شر البغاة المتاولين الظالمين لكن من زعم انهم يقاتلون كما تقاتل البغاة المتاولون فقد أخطأ خطأ قبيحا وضل ضلالا بعيدا فان أقل ما في البغاة المتاولين أن يكون لهم تأويل سائح خرجوا به ولهذا قالوا ان الامام يرأسهم فان ذكروا شبهة بينها وان ذكروا مظلمة أزالها فأى شبهة لهؤلاء المحاربين لله ورسوله الساعين في الارض فسادا للخارجين عن شرائع الدين ولا ريب انهم لا يقولون انهم أقوم بدين الاسلام علما وعملا من هذه الطائفة بل هم مع دعواهم الاسلام يطعنون ان هذه الطائفة أعلمهم بالاسلام منهم وأتبع له منهم وكل من تحت اديم السماء من مسلم وكافر يعلم ذلك وهم مع ذلك يندرون المسلمين بالقتال فامتنع أن تكون لهم شبهة بينة يستحلون بها قتال المسلمين كيف وهم قد سبوا غالب حريم الرعية الذين لم يقاتلوا حتى ان الناس قد

رأوهم يعظمون البقرة يأخذون مافيها من الاموال ويعظمون الرجل ويتبركون به ويسلبونه
 ماعليه من الثياب ويسبون حريمه ويعاقبونه بأنواع العقوبات التي لا يعاقب بها الا اظلم الناس
 وأجرم والمتأول تأويلا دينيا لا يعاقب الا من يراه عاصيا الدين وهم يعظمون من يعاقبونه
 في الدين ويقولون انه أطوع لله منهم فأى تأويل بقي لهم ثم لو قدر انهم متأولون لم يكن
 تأويلهم سائلا بل تأويل الخوارج ومائني الزكاة أوجه من تأويلهم أما الخوارج فانهم ادعوا
 اتباع القرآن وان ماخالفه من السنة لا يجوز العمل به وأما مانعوا الزكاة فقد ذكر وانهم قالوا ان الله
 قال لنبيه خذ من اموالهم صدقة وهذا خطاب لنبيه فقط فليس علينا أن ندفعها لغيره فلم
 يكونوا يدفعونها لابي بكر ولا يخرجونها له والخوارج لهم علم وعبادة وللعلماء معهم مناظرات
 كمناظرتهم مع الرافضة والجهمية وأما هؤلاء فلا يناظرون علي قتال المسلمين فلو كانوا متأولين
 لم يكن لهم تأويل يقول ذوق عقل وقد خاطبني بعضهم بان قال ملكنا ملك ابن ملك ابن ملك الى
 سبعة أجداد وملككم ابن مولى فقلت له آباء ذلك الملك كلهم كفار ولا تغر بالكافر بل المملوك
 المسلم خير من الملك الكافر قال الله تعالى (ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم) فهذه وأمثالها
 حججهم ومعلوم ان من كان مسلما وجب عليه أن يطيع المسلم ولو كان عبدا ولا بطيع الكافر
 وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال (اسموا وأطيعوا وان أمر عليكم عبد
 حبشي كأن رأسه زينة ما أقام فيكم كتاب الله ودين الاسلام انما يفضل الانسان بإيمانه وتقواه
 لا بآبائه) ولو كانوا من بني هاشم أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم فان الله خلق الجنة لمن أطاعه
 وان كان عبدا حبشيا وخلق النار لمن عصاه ولو كان شريفا قرشيا وقد قال تعالى (يا أيها الناس
 ان اخلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شموبا وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم) وفي السنن عنه
 صلى الله عليه وسلم انه قال لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لاسود على أبيض ولا
 لا يبيض على اسود الا بالتقوى الناس من آدم وآدم من تراب * وفي الصحيحين عنه انه قال
 لقبييلة قريبة منه ان آل أبي فلان ليسوا بأوليائي انما وليي الله وصالح المؤمنين فأخبر النبي
 صلى الله عليه وسلم ان موالاته ليست بالقربة والنسب بل بالايمان والتقوى فاذا كان هذا في
 قرابة الرسول فكيف بقربة چنكسخان الكافر المشرك وقد أجمع المسلمون على ان من كان
 أعظم ايمانا وتقوى كان أفضل ممن هو دونه في الايمان والتقوى وان كان الاول اسود حبشيا

والثاني علويا أو عباسيا

(٥١٧) ﴿مسئلة﴾ في أجناد يمتنعون عن قتال التار ويقولون ان فيه من يخرج مكرها معهم واذا هرب أحدهم هل يتبع أم لا

﴿الجواب﴾ الحمد لله رب العالمين قتال التار الذين قدموا الي بلاد الشام واجب بالكتاب والسنة فان الله يقول في القرآن (وقاتلوم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله) والدين هو الطاعة فاذا كان بعض الدين لله وبعضه لغير الله وجب القتال حتى يكون الدين كله لله ولهذا قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا ان كنتم مؤمنين فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله) وهذه الآية نزلت في أهل الطائف لما دخلوا في الاسلام والتزموا الصلاة والصيام لكن امتنعوا من ترك الربا فين الله انهم محاربون له ولرسوله اذا لم يتهوا عن الربا والربا هو آخر ما حرمة الله وهو مال يؤخذ برضا صاحبه فاذا كان هؤلاء محاربين لله ورسوله يجب جهادهم فكيف بمن يترك كثيرا من شرائع الاسلام أو أكثرها كالتيار وقد اتفق علماء المسلمين على ان الطائفة الممتنعة اذا امتنعت عن بعض واجبات الاسلام الظاهرة المتواترة فانه يجب قتالها اذا تكلموا بالشهادتين وامتنعوا عن الصلاة والزكاة أو صيام شهر رمضان أو حج البيت العتيق أو عن الحكم بينهم بالكتاب والسنة أو عن تحريم الفواحش أو الخمر أو نكاح ذوات المحارم أو عن استحلال النفوس والاموال بغير حق أو الربا أو الميسر أو الجهاد للكفار أو عن ضربهم الجزية على أهل الكتاب ونحو ذلك من شرائع الاسلام فانهم يقتلون عليها حتى يكون الدين كله لله وقد ثبت في الصحيحين ان عمر لما ناظر أبا بكر في مانعي الزكاة قال له ابو بكر كيف لا أقاتل من ترك الحقوق التي أوجهاها الله ورسوله وان كان قد أسلم كالزكاة وقال له فان الزكاة من حقها والله لو منعوني عنقا كانوا يؤدونها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها قال عمر فما هو الا أن رأيت قد شرح الله صدر أبي بكر للقتال فسلمت انه الحق وقد ثبت في الصحيح من غير وجه ان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الخوارج وقال فيه يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية أينما لقيتموهم فاقتلوهم فان في قتلهم أجرا عند الله لمن قتلهم يوم القسامة لان أدركتهم لاقتلهم قتل عاد وقد اتفق السلف

والائمة على قتال هؤلاء. وأول من قاتلهم أبو بكر المؤمن بن أبي طالب رضى الله عنه وما زال المسلمون يقاتلون في صدر خلافة بنى أمية وبنى العباس مع الامراء وان كانوا ظلمة وكان الحجاج ونوابه ممن يقاتلونهم فكل أئمة المسلمين يأمرهم بقتالهم والتتار وأشباههم أعظم خروجاً عن شريعة الاسلام من مانى الزكاة والخوارج من أهل الطائف الذين امتنعوا عن ترك الربا فنشك في قتالهم فهو أجبل الناس بدين الاسلام وحيث وجب قتالهم قوتلوا وان كان فيهم المكره باتفاق المسلمين كما قال العباس لما أسري يوم بدر يارسول الله اني خرجت مكرها فقال النبي صلى الله عليه وسلم اما ظاهره فكأن علينا واما سره فترك فالى الله وقد اتفق العلماء على ان جيش الكفار اذا ترسوا بمن عندهم من أسري المسلمين وخيف على المسلمين الضرر اذا لم يقاتلوا فانهم يقاتلون وان افضى ذلك الى قتل المسلمين الذين ترسوا بهم وان لم يخف على المسلمين ففي جواز القتال المفضى الى قتل هؤلاء المسلمين قولان مشهوران للعلماء وهؤلاء المسلمون اذا قاتلوا كانوا شهداء ولا يترك الجهاد الواجب لاجل من يقتل شهيدا فان المسلمين اذا قاتلوا الكفار فن قتل من المسلمين يكون شهيدا ومن قتل وهو في الباطن لا يستحق القتل لاجل مصلحة الاسلام كان شهيدا وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يغزو هذا البيت جيش من الناس فينهم بيده من الارض اذ خسف بهم فليل يارسول الله وفيهم المكره فقال يبعثون على نياتهم فاذا كان العذاب الذى ينزله الله بالجيش الذى يغزو المسلمين ينزله بالمكره وغير المكره فكيف بالعذاب الذى يعذبهم الله به أو بايدي المؤمنين كما قال تعالى (قل هل تربصون بنا الا احدى الحسنين ونحن نترصد بكم أن يصيبكم الله بعذاب من عنده أو بايدينا) ونحن لا نعلم المكره ولا نقدر على التمييز فاذا قتلناهم بأمر الله كنا في ذلك مأجورين ومعدورين وكانوا هم على نياتهم فمن كان مكرها لا يستطيع الامتناع فانه يحشر على بيته يوم القيامة فاذا قتل لاجل قيام الدين لم يكن ذلك بأعظم من قتل من يقتل من عسكر المسلمين واما اذا هرب أحدهم فان من الناس من يجعل قتالهم بمنزلة قتال البغاة المتأولين وهؤلاء اذا كان لهم طائفة ممتنة فهل يجوز اتباع مدبرهم وقتل أسيرهم والاجهاز على جريحهم على قولين للعلماء مشهورين فليل لا يفعل ذلك لان منادى على بن أبي طالب نادى يوم الجمل لا يتبع مدبر ولا يجرح على جريح ولا يقتل أسير وقبل بل يفعل ذلك لانه يوم الجمل لم يكن لهم طائفة ممتنة

وكان المقصود من القتال دفعهم فلما اندفعوا لم يكن الى ذلك حاجة بمنزلة دفع الصائل وقد روى
 انه يوم الجمل وصفين كان أمرهم بخلاف ذلك فن جعلهم بمنزلة البغاة المتأولين جعل فيهم
 هذين القولين والصواب ان هؤلاء ليسوا من البغاة المتأولين فان هؤلاء ليس لهم تأويل سائق
 أصلا وانما هم من جنس الخوارج المارقين وما نعى الزكاة وأهل الطائف والحرمية ونحوهم ممن
 قوتلو على ما خرجوا عنه من شرائع الاسلام وهذا موضع اشتبه علي كثير من الناس من الفقهاء
 فان المصنفين في قتال أهل البني جمعوا قتال مانى الزكاة و قتال الخوارج و قتال علي لاهل
 البصرة و قتاله لمعاوية وأتباعه من قتال أهل البني وذلك كله مأمور به وفرعوا مسائل ذلك
 تفرع من يرى ذلك بين الناس وقد غلطوا بل الصواب ما عليه أئمة الحديث والسنة وأهل المدينة
 النبوية كالوازي والثوري ومالك واحمد بن حنبل وغيرهم أنه يفرق بين هذا وهذا فقتال
 علي لا خوارج ثابت بالنصوص الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم باتفاق المسلمين وأما القتال
 يوم صفين ونحوه فلم يتفق عليه الصحابة بل صد عنه اكابر الصحابة مثل سعد بن أبي وقاص
 ومحمد بن مسلمة وأسامة بن زيد وعبد الله بن عمر وغيرهم ولم يكن بعد علي بن أبي طالب في
 المسكرين مثل سعد بن أبي وقاص والاحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم تقتضي
 انه كان يجب الاصلاح بين تينك الطائفتين لا الاقتال بينهما كما ثبت عنه في صحيح البخاري
 انه خطب الناس والجيش معه فقال ان ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين طائفتين عظيمتين
 من المؤمنين فأصلح الله بالحسن بين أهل العراق وأهل الشام فجعل النبي صلى الله عليه وسلم
 الاصلاح به من فضائل الحسن مع ان الحسن نزل عن الامر وسلم الامر الى معاوية فلو كان
 القتال هو المأمور به دون ترك الخلافة ومصالحة معاوية لم يمدحه النبي صلى الله عليه وسلم على
 ترك ما أمر به وفعل ما لم يؤمر به ولا مدحه على ترك الاولى وفعل الاذنى فعلم ان الذي فعله
 الحسن هو الذي كان يحبه الله ورسوله لا القتال وقد ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه
 وسلم كان يضعه وأسامة على تخذيده ويقول اللهم اني احبها فاحبها وأحب من يحبها وقد ظهر أثر
 محبة رسول الله صلى الله عليه وسلم لها بكراتهما القتال في الفتنة فان أسامة امتنع عن القتال مع
 واحدة من الطائفتين وكذلك الحسن كان دائما يشير على علي بأنه لا يقاتل ولما صار الامر اليه
 فعل ما كان يشير به على أبيه رضي الله عنهم أجمعين وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في

الصحيح انه قال ترقق مارقة على حين فرقة من المسلمين تقتلهم أولى الطائفتين بالحق فهذه المارقة هم الخوارج وقتلهم علي بن ابي طالب وهذا يصدقه بقية الاحاديث التي فيها الامر بقتال الخوارج وتبين ان قتلهم مما يحبه الله ورسوله وان الذين قاتلوهم مع علي أولى بالحق من معاوية وأصحابه مع كونهم أولى بالحق فلم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم بالقتال لواحدة من الطائفتين كما أمر بقتال الخوارج بل مدح الاصلاح بينهما وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من كراهة القتال في الفتن والتحذير منها من الاحاديث الصحيحة ما ليس هذا موضعه كقوله ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم والقائم فيها خير من الماشي والماشي خير من الساعي وقال يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم يتبع بها شعب الجبال ومواقع القطر يفر بدينه من الفتن فالفتن مثل الحروب التي تكون بين ملوك المسلمين وطوائف المسلمين مع ان كل واحدة من الطائفتين ملتزمة لشرائع الاسلام مثل ما كان أهل الجمل وصفين وانما اقتتلوا الشبه وأمرور عرضت وأما قتال الخوارج وما نعى الزكاة وأهل الطائفة الذين لم يكونوا يحرمون الربا فهؤلاء يقاتلون حتى يدخلوا في الشرائع الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم وهؤلاء اذا كان لهم طائفة متمتعة فلا ريب انه يجوز قتل أسيرهم واتباع مدبرهم والاجهاز على جريمهم فان هؤلاء اذا كانوا مقيمين بلادهم على ما هم عليه فانه يجب على المسلمين أن يقصدوهم في بلادهم لقتالهم حتى يكون الدين كله لله فان هؤلاء التار لا يقاتلون على دين الاسلام بل يقاتلون الناس حتى يدخلوا في طاعتهم فمن دخل في طاعتهم كفوا عنه وان كان مشركا أو نصرانيا أو يهوديا ومن لم يدخل كان عدوهم وان كان من الانبياء والصالحين وقد أمر الله المسلمين ان يقاتلوا اعداءه الكفار ويوالوا اعداءه المؤمنين فيجب على المسلمين من جند الشام ومصر واليمن والمغرب جميعهم ان يكونوا متعاونين على قتال الكفار وليس لبعضهم ان يقاتل بعضا بمجرد الرياسة والاهواء فهؤلاء التار اقل ما يجب عليهم ان يقاتلوا من يليمهم من الكفار وان يكفوا عن قتال من يليمهم من المسلمين ويتعاونون هم وهم على قتال الكفار وايضا لا يقاتل معهم غير مكره الافاسق أو مبتدع أو زنديق كالملاحدة القرامطة الباطنية وكالرافضة السبابة والجهمية المعطلة من النفاة الحلولية ومعهم ممن يقلدونه من المنتسبين الى العلم والدين من هو شر منهم فان التار جهال يقلدون الذين يحسنون به الظن وهم لضلالهم وغيمهم يتبعونه في الضلال الذي يكذبون به على

الله ورسوله ويبذلون دين الله ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق ولو وصفت ما اعلمه من امورهم لطال الخطاب وبالجملة فذهبهم ودين الاسلام لا يجتمعان ولو اظهر وادين الاسلام الحنفي الذي بعث رسوله به لاهتدوا واطاعوا مثل الطائفة المنصورة فان النبي صلى الله عليه وسلم قد ثبت عنه انه قال لا تزال طائفة من امتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى تقوم الساعة وثبت عنه في الصحيح انه قال لا يزال أهل الغرب ظاهرين وأول الغرب ما يسامت النثرة ونحوها فان النبي صلى الله عليه وسلم تكلم بهذا الكلام وهو بالمدينة النبوية فما يغرب عنها فهو غرب كالشام ومصر وما شرق عنها فهو شرق كالجزيرة والعراق وكان الساف يسمون أهل الشام أهل المغرب ويسمون أهل العراق أهل المشرق وهذه الجملة التي ذكرتها فيها من الآثار والادلة الشرعية فيها ما هو مذكور في غير هذا الموضع والله أعلم

(٥١٨) (مسئلة) ما حكم قول بعض العلماء والفقراء ان الدعاء مستجاب عند قبور أربعة من أصحاب الأئمة الاربعة قبر الفندلاوي من أصحاب مالك وقبر البرهان البلخي من أصحاب أبي حنيفة وقبر الشيخ نصر المقدسي من أصحاب الشافعي وقبر الشيخ أبي الفرج من أصحاب أحمد رضي الله عنهم ومن استقبل القبلة عند قبورهم ودعا استجيب له وقول بعض العلماء عن بعض المشايخ يوصيه اذا نزل بك حادث أو امر تخافه استوحي ينكشف عنك ما تجده من الشدة حيا كنت أو ميتا ومن قرأ آية الكرسي واستقبل جهة الشيخ عبد القادر الجيلاني وسلم عليه سبع مرات بخطو مع كل تسليمة خطوة الى قبره قضيت حاجته او كان في سماع فانه يطيب ويكثر التواجد وقول الفقراء ان الله تعالى ينظر الى الفقراء بتجليه عليهم في ثلاثة مواطن عند مد السماط وعند قيامهم في الاستغفار والمجارات التي بينهم وعند السماع وما يفعله بعض المتعبدين من الدعاء عند قبر زكريا وقبر هود والصلاة عندهما والموقف بين مشرق رواق الجامع بباب الطهارة بدمشق والدعاء عند المصحف الثماني ومن الصق ظهره الموجه بالعمود الذي عند رأس قبر معاوية عند الشهداء بباب الصغير فهل الدعاء خصوصية قبول او سرعة اجابة بوقت مخصوص أو مكان معين عند قبر نبي أو ولي أو يجوز أن يستغاث الى الله تعالى في الدعاء بنبي مرسل أو ملك مقرب أو بكلامه تعالى أو بالكعبة أو بالدعاء المشهود باحتياط كاف أو بدعاء ام داود او الخضر وهل يجوز أن

يقسم على الله تعالى في السؤال بحق فلان بحرمة فلان بجاه المقرين بأقرب الخلق أو يقسم بأفعالهم وأعمالهم وهل يجوز تعظيم مكان فيه خلوق وزعفران وسرج لكونه رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام عنده أو يجوز تعظيم شجرة يوجد فيها خرق معلقة ويقال هذه مباركة يجتمع إليها الرجال الاولياء وهل يجوز تعظيم جبل أو زيارته أو زيارة ما فيه من المشاهد والآثار والدعاء فيها والصلاة كمغارة الدم وكهف آدم والآثار ومغارة الجوع وقبر شيث وهابيل ونوح والياس وحزقييل وشيبان الراعي وابراهيم بن آدم بجبله وعش الغراب ببعلبك ومغارة الاربعة وحمام طبرية وزيارة عسقلان ومسجد صالح بعمكا وهو مشهور بالحرمات والتعظيم والزيارات وهل يجوز تحرى الدعاء عند القبور وأن تقبل أو يوقد عندها القناديل والسرج وهل يحصل للاموات بهذه الافعال من الاحياء منفعة أو مضرة وهل الدعاء عند القدم النبوي بدار الحديث الاشرفية بدمشق وغيره وقدم موسى ومهد عيسى ومقام ابراهيم ورأس الحسين وصهيب الرومي وبلال الحبشي واويس القرني وما أشبه ذلك كله في سائر البلاد والقرى والسواحل والجبال والمشاهد والمساجد والجوامع وكذلك قولهم الدعاء مستجاب عند برج باب كيسان بين باني الصغير والشرقي مستدبره متوجها الى القبلة والدعاء عند داخل باب الفرادين فهل ثبت شيء في اجابة الادعية في هذه الاماكن أم لا وهل يجوز ان يستغاث بغير الله تعالى بأن يقول يا جاه محمد أو يا لست نفيسة أو ياسيدي احمد أو اذا عثر أحدا وتسرأ وقفز من مكان الى مكان يقول يال علي أو يال الشيخ فلان أم لا وهل تجوز الذود للانبياء أو للمشايخ مثل الشيخ جاكير أو أبي الوفا أو نور الدين الشهيد أو غيرهم أم لا وكذلك هل يجوز الذود لقبور أحد من اليت النبوة ومدركة والائمة الاربعة ومشايخ العراق والمجمر ومصر والحجاز واليمن والهند والمغرب وجميع الارض وجبل قان وغيرها أم لا

(الجواب) الحمد لله رب العالمين اما قول القائل ان الدعاء مستجاب عند قبور المشايخ الاربعة المذكورين رضى الله عنهم فهو من جنس قول غيره قبر فلان هو الترياق المجرب ومن جنس ما يقوله امثال هذا القائل من ان الدعاء مستجاب عند قبر فلان وفلان فان كثيرا من الناس يقول مثل هذا القول عند بمض القبور ثم قد يكون ذلك القبر قد علم انه قبر رجل صالح من الصحابة أو اهل البيت أو غيرهم من الصالحين وقد يكون نسبة ذلك القبر الى ذلك كذبا أو مجهول الحال مثل اكثر

ما يذكر من قبور الانبياء وقد يكون صحيحا والرجل ليس بصالح فان هذه الاقسام موجودة
فمن يقول مثل هذا القول أو من يقول ان الدعاء مستجاب عند قبر بعينه وانه استجيب
له الدعاء عنده والحال ان ذلك اما قبر معروف بالفسق والابتداع واما قبر كافر كما رأينا من دعا
فكشف له حال القبور فبهت لذلك ورأينا من ذلك انواعا واصل هذا ان قول القائل ان الدعاء
مستجاب عند قبور الانبياء والصالحين قول ليس له اصل في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا
قاله احد من الصحابة ولا التابعين لهم باحسان ولا احد من أئمة المسلمين المشهورين بالامامة
في الدين كمالك والثوري والاوزاعي والليث بن سعد وابي حنيفة والشافعي واحمد بن حنبل
واسحاق بن راهويه وابي عبيدة ولا مشايخهم الذين يقتدى بهم كالفضيل بن عياض وابراهيم
ابن ادم وابي سليمان الداراني وامثالهم ولم يكن في الصحابة والتابعين والأئمة والمشايع المتقدمين
من يقول ان الدعاء مستجاب عند قبور الانبياء والصالحين لا مطلقا ولا معينا ولا فيهم من
قال ان دعاء الانسان عند قبور الانبياء والصالحين أفضل من دعائه في غير تلك البقعة ولا ان
الصلاة في تلك البقعة افضل من الصلاة في غيرها ولا فيهم من كان يتحرى الدعاء ولا الصلاة
عند هذه القبور بل افضل الخلق وسيدهم هو رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس في الارض
قبر اتفق الناس على انه قبر نبي غير تبره وقد اختلفوا في قبر الخليل وغيره واتفق الائمة على انه
يسلم عليه عند زيارته وعلى صاحبيه لما في السنن عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى
الله عليه وسلم انه قال ما من رجل يسلم على الاربد الله على بها روعي حتى أرد عليه السلام وهو
حديث جيد وقد روى ابن ابى شعبة والدارقطني عنه من سلم على عند قبري سمعته ومن صلى
على ثانيا ابلقته وفي اسناده لين لكن له شواهد ثابتة فان ابلاغ الصلاة والسلام عليه من العبد
قد رواه اهل السنن من غير وجه كما في السنن عنه صلى الله عليه وسلم انه قال اكثروا علي من
الصلاة يوم الجمعة وليلة الجمعة فان صلاتكم معروضة علي قالوا كيف تعرض صلاتنا عليك وقد
رمت اي بليت فقال ان الله تعالى حرم على الارض ان تاكل لحوم الانبياء وفي النسائي وغيره
عنه صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله وكل بقبري ملائكة يبلغوني عن امتي السلام ومع هذا لم
يقبل أحد منهم ان الدعاء مستجاب عند قبره ولا انه يستحب أن يتحرى الدعاء متوجها الى
قبره بل نصوا على تقيض ذلك واتفقوا كلهم على انه لا يدعى مستقبل القبر وتنازعوا في السلام

عليه فقال الاكثر من كمالك واحد وغيرهما يسلم عليه مستقبل القبر وهو الذي ذكره أصحاب الشافعي وأظنه منقولاً عنه وقال ابو حنيفة وأصحابه بل يسلم عليه مستقبل القبلة بل نص ائمة السلف على انه لا يوتف عنده الدعاء مطلقاً كما ذكر ذلك اسماعيل بن اسحاق في كتاب المبسوط وذكره القاضي عياض قال مالك لا اري ان يقف عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو ولكن يسلم ويمضي وقال ايضا في المبسوط لا بأس لمن قدم من سفر او خرج الى سفر ان يقف على قبر النبي صلى الله عليه وسلم فيصلي عليه ويدعوه ولا يبي بكر وعمر فليل له فان ناساً من اهل المدينة لا يقدمون من سفر ولا يريدونه يفعلون ذلك في اليوم مرة او اكثر وربما وقفوا في الجمعة أو في اليوم المرة والمرة او اكثر عند القبر فيسلمون ويدعون ساعة فقال لم يبلغني هذا عن احد من اهل الفقه ببلدتنا ولا يصلح آخر هذه الامة الا ما صلح اولها ولم يبلغني عن اول هذه الامة وصدرها انهم كانوا يفعلون ذلك الا من جاء من سفر او اراده قال ابن القاسم رأيت اهل المدينة اذا خرجوا منها أو دخلوها اتوا القبر وسلموا قال وذلك دأب في هذا مالك وهو اعلم اهل زمانه أي زمن تابع التابعين بالمدينة النبوية الذين كان اهلها في زمن الصحابة والتابعين وتابعيهم اعلم الناس بما يشرع عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم يكرهون الوقوف للدعاء بعد السلام عليه وبين ان المستحب هو الدعاء له ولصاحبيه وهو المشروع من الصلاة والسلام وان ذلك أيضاً لا يستحب لاهل المدينة كل وقت بل عند القدوم من سفر او ارادته لان ذلك تحية له والحيا لا يقصد بته كل وقت لتحيته بخلاف القادمين من السفر وقال مالك في رواية أبي وهب اذا سلم على النبي صلى الله عليه وسلم يقف وجهه الى القبر لا الى القبلة ويندوا ويسلم ولا يمس القبر بيده وكره مالك ان يقال زرنا قبر النبي صلى الله عليه وسلم قال القاضي عياض كراهة مالك له لضافته الى قبر النبي صلى الله عليه وسلم لقوله اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبوراً أنبياءهم مساجد ينهى عن اضافة هذا اللفظ الى القبر والتشبه بفعل ذلك قطعاً للذريعة وحسباً للباب قلت والاحاديث الكثيرة المروية في زيارة قبره كلها ضعيفة بل موضوعة لم يرو الاثمة ولا اهل السنن المتبعة كسنن أبي داود والنسائي ومحوها فيها شيئاً ولكن جاء لفظ زيارة القبور في غير هذا الحديث مثل قوله صلى الله عليه وسلم كنت نهيتكم عن زيارة القبور الا فزوروها فانها تذكركم بالآخرة وكان صلى الله عليه وسلم يعلم أصحابه اذا

زاروا القبور ان يقول احدهم السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين وانا ان شاء الله بكم
لاحقون يرحم الله المستقدمين منا ومنكم والمستأخرين نسأل الله لنا ولكم العافية ولكن صار
لفظ زيارة القبور في عرف كثير من المتأخرين يتناول الزيارة البدعية والزيارة الشرعية واكثرهم
لا يستعملونها الا بالمعنى البدعي لا الشرعي فلهذا كره هذا الاطلاق فلما لزيارة الشرعية فهي
من جنس الصلاة على الميت يقصد بها الدعاء للميت كما يقصد بالصلاة عليه كما قال الله في حق
المنافقين (ولا تصل على احد منهم مات ابدا ولا تقم على قبره فلما نهى الصلاة على المنافقين
والقيام على قبورهم دل ذلك بطريق مفهوم الخطاب وعلة الحكم ان ذلك
مشروع في حق المؤمنين والقيام على قبره بعد الدفن هو من جنس الصلاة عليه قبل الدفن
يراد به الدعاء له وهذا هو الذي مضت به السنة واستحبه السلف عند زيارة قبور الانبياء
والصالحين واما الزيارة البدعية فهي من جنس الشرك والذريعة اليه كما فعل اليهود والنصارى عند
قبور الانبياء والصالحين قال صلى الله عليه وسلم في الاحاديث المستفيضة عنه في الصحاح والسنن
والمسانيد لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور انبيائهم مساجد يحذر ما صنعوا وقال ان
من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد الا فلا تتخذوا القبور مساجد فاني انهاكم عن
ذلك وقال ان من شرار الناس من تدركهم الساعة وهم احياء والذين يتخذون القبور
مساجد وقال لعن الله زوارات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج فاذا كان قد لعن من
يتخذ قبور الانبياء والصالحين مساجد امتنع ان يكون تحريها للدعاء مستحبالا لان المكان الذي
يستحب فيه الدعاء يستحب فيه الصلاة لان الدعاء عقب الصلاة اجوب وليس في الشريعة
مكان ينهى عن الصلاة عنده مع انه يستحب الدعاء عنده وقد نص الائمة كالشافعي وغيره على
ان النهي عن ذلك مملل بخوف الفتنة بالقبر لا بمجرد نجاسته كما يظن ذلك بعض الناس ولهذا
كان السلف يأمرون بتسوية القبور وتعمية ما يفتن به منها كما امر عمر ابن الخطاب بتعمية قبر
دانيال لما ظهر بتستر فانه كتب اليه ابو موسى يذكر انه قد ظهر قبر دانيال وانهم كانوا
يستسقون به فكاتب اليه عمر يأمره ان يحفر بالنهار ثلاثة عشر قدرا ثم يدفنه بالليل في واحد
منها ويعفيه لثلاث ففتن به الناس والذي ذكرناه عن مالك وغيره من الائمة كان معروفا عند
السلف كما رواه ابو بدي الموصلي في مسنده وذكره الحافظ ابو عبد الله المقدسي في مختاره عن

علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب المعروف بزَيْن العابدين انه رأى رجلاً يجرى الى فرجة
 كانت عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم فدخل فیدعو فيها فنهاه فقال الاحدثكم حديثاً سمعته
 من أبي عن جدي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تتخذوا قبوري عيداً ولا بيوتكم
 قبوراً فان تسليمكم بلفني أينما كنتم وهذا الحديث في سنن أبي داود من حديث أبي هريرة
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجعلوا بيوتكم قبوراً ولا تجعلوا قبوري عيداً وصلوا على
 فان صلاتكم تبلغني حيث كنتم وفي سنن سميد بن منصور حدثنا عبد العزيز بن محمد اخبرني سهيل
 بن أبي سهل قال رآني الحسن بن الحسين بن علي بن أبي طالب عند القبر فناداني وهو في
 بيت فاطمة يتعشى فقال لهم الى المشاء فقلت لا اريده فقال مالي رأيتك عند القبر فقلت سلمت
 على النبي صلى الله عليه وسلم فقال اذا دخلت المسجد فسلم ثم قال ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال لا تتخذوا بيتي عيداً ولا تتخذوا بيوتكم مقابر لعن الله اليهود اتخذوا قبور انبيائهم
 مساجد وصلوا على فان صلاتكم تبلغني حيثما كنتم ما اتم ومن بالاندلس الاسواء وقد
 بسط الكلام على هذا الاصل في غير هذا الموضع فاذا كان هذا هو المشروع في قبر سيد ولد آدم
 وخير الخلق واكرمهم على الله فكيف يقال في قبر غيره وقد تواتر عن الصحابة انهم كانوا
 اذا نزات بهم الشدائد كالحلم في الجذب والاستسقاء وعند القتال والاستنصار يدعون الله
 ويستغيثونه في المساجد والبيوت ولم يكونوا يقصدون الدعاء عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم
 ولا غيره من قبور الانبياء والصالحين بل قد ثبت في الصحيح ان عمر بن الخطاب
 قال اللهم انا كنا اذا جدبنا توسلنا اليك بنبينا فتسقيننا وانا نتوسل اليك بعم نبينا فاسقنا
 فيسقون فتوسلوا بالعباس كما كانوا يتوسلون به وهو انهم كانوا يتوسلون بدعائه وشفاعته
 وهكذا توسلوا بدعاء العباس وشفاعته ولم يقصدوا الدعاء عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم
 ولا افسموا على الله بشيء من مخلوقاته بل توسلوا اليه بما شرعه من الوسائل وهي الاعمال
 الصالحة ودعاء المؤمنين كما يتوسل العبد الى الله بالايمان بنبيه وبمحبتيه ومولاته
 والصلاة عليه والسلام وكما يتوسلون في حياته بدعائه وشفاعته كذلك يتوسل الخلق في
 الآخرة بدعائه وشفاعته وتوسل بسماء الصالحين كما قال النبي صلى الله عليه وسلم وهل
 تنصرون وترزقون الا بضعفائكم بدعائهم وصلاتهم واستغفارهم ومن المعلوم بالاضطرار ان

الدعاء عند القبور لو كان افضل من الدعاء عند غيرها وهو احب الى الله واجوب لكان السلف أعلم بذلك من الخلق وكانوا امرع اليه فانهم كانوا اعلم بما يحبه الله ويرضاه وأسبق الى طاعته ورضاه ولكان النبي صلى الله عليه وسلم يبين ذلك ويرغب فيه فانه أمر بكل معروف ونهى عن كل منكر وما ترك شيئاً يقرب الى الجنة الا وقد حدث أمته به ولا شيئاً يبعد عن النار الا وقد حذر أمته منه وقد ترك أمته على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيوي عنها بده الا هالك فكيف وقد نهى عن هذا الجنس وحسم مادته بلعنه ونهيه عن اتخاذ القبور مساجد فنهى عن الصلاة لله مستقبلاً لها وان كان المصلي لا يعبد الموتي ولا يدعوهم كما نهى عن الصلاة وقت طلوع الشمس ووقت الغروب لانها وقت سجود المشركين للشمس وان كان المصلي لا يسجد الا لله سدا للذريعة فكيف اذا تحققت المفسدة بان صار العبد يدعو الميت ويدعوه به كما اذا تحققت المفسدة بالسجود للشمس وقت الطلوع ووقت الغروب وقد كان أصل عبادة الاوثان من تعظيم القبور كما قال تعالى (وقالوا لا تذرنا آلهتكم ولا تذرنا ودا ولا سواها ولا يغوث ويعوق ونسرا) قال السلف كابن عباس وغيره كان هؤلاء قوما صالحين في قوم نوح فلما ماتوا عكفوا على قبورهم ثم صوروا تماثيلهم ثم عبدوهم ثم من المعلوم ان بمقابر باب الصغير من الصحابة والتابعين وتابعيهم من هو افضل من هؤلاء المشايخ الاربعة فكيف يعين هؤلاء للدعاء عند قبورهم دون من هو افضل منهم ثم ان لكل شيخ من هؤلاء ونحوهم من يحبه ويعظمه بالدعاء دون الشيخ الآخر فهل أمر الله بالدعاء عند واحد دون غيره كما يفعل المشركون بهم الذين ضاهوا الذين اتخذوا احبارهم ورهبانهم اربابا من دون الله والمسيح ابن مريم وما أمروا الا ليعبدوا الها واحدا لا اله الا هو سبحانه عما يشركون

(فصل) وأما ما حكى عن بعض المشايخ من قوله اذا نزل بك حادث أو أمر تخافه فاستوحى فيكشف ما بك من الشدة حيا كنت أو ميتا فهذا الكلام ونحوه اما يكون كذبا من الناقل أو خطأ من القائل فانه نقل لا يعرف صدقه عن قائل غير معصوم ومن ترك النقل المصدق عن القائل المعصوم واتبع نقلا غير مصدق عن قائل غير معصوم فقد ضل ضللا بعيدا ومن المعلوم ان الله لم يأمر بمثل هذا ولا رسله أمروا بذلك بل قال الله تعالى (فاذا فرغت فانصب والى ربك فارغب) ولم يقل ارغب الى الانبياء والملائكة وقال تعالى (قل

ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلاً أولئك الذين يدعون
يتبنون الى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه ان عذاب ربك كان محذورا
قالت طائفة من الساف كان أنوام يدعون العزيز والمسيح والملائكة فانزل الله هذه الآية وهذا
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل لاحد من أصحابه اذا نزل بك حادث فاستوحني بل
قال لابن عمه عبد الله بن عباس وهو يوصيه احفظ الله يحفظك احفظ الله تجده امامك
تعرف الى الله في الرخاء يعرفك في الشدة اذا سألت فاسأل الله واذا استعنت فاستعن بالله وما
يرويه بعض العامة من انه قال اذا سألت الله فاسئلوه بجاهي فان جاهى عند الله عظيم فهو حديث
كذب موضوع لم يروه أحد من اهل العلم ولا هو في شئ من كتب المسلمين المعتمدة في
الدين فان كان للميت فضيلة فرسول الله صلى الله عليه وسلم أولى بكل فضيلة وأصحابه من بعده
وان كان منفعة للحي بالميت فاصحابه أحق الناس استغافا به حيا وميتا فعمل ان هذا من الضلال
وان كان بعض الشيوخ قال ذلك فهو خطأ منه والله ينفه له ان كان مجتهدا مخطئا وليس هو
بنبي يجب اتباع قوله ولا معصوم فيما يأمر به وينهى عنه وقد قال الله تعالى (فان تنازعتم في
شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر)

(فصل) • واما قول القائل من قرأ آية الكرسي واستقبل جهة الشيخ عبدالقادر الجيلاي
رضي الله عنه وسلم عليه وخطا سبع خطوات يخطو مع كل تسليمة خطوة الى قبره قضيت
حاجته أو كان في سماع فانه يطيب ويكثر تواجده فهذا أمر القرية فيه شرك رب العالمين
ولا ريب ان الشيخ عبد القادر لم يقل هذا ولا امر به ومن يقل مثل ذلك عنه فقد كذب
عليه وانما يحدث مثل هذه البدع اهل الغلو والشرك المشبهين للنصارى من اهل البدع الرافضة
النالية في الاثمة ومن اشبههم من الغلاة في المشايخ وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه قال لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها فاذا نهى عن استقبال القبر في الصلاة لله
فكيف يجوز التوجه اليه والدعاء لغير الله مع بعد الدار وهل هذا الا من جنس ما فعله النصارى
بميسى وأمه واحبارهم وورهبانهم في اتخاذهم ايام اربابا وآلهة يدعونهم ويستغيثونهم في مطالبهم
ويسألونهم ويسألون بهم

﴿فصل﴾ واما قول من قال ان الله ينظر الى الفقراء في ثلاثة مواطن عند الاكل والمنافسة والسمع فهذا القول روى نحوه عن بعض الشيوخ قال ان الله ينظر اليهم عند الاكل فانهم ياكلون بايثار وعند الجارة في الدلم لانهم يقصدون المناصحة وعند السماع لانهم يسمعون لله أو كلاما يشبه هذا والاصل الجامع في هذا ان من عمل عملا يحبه الله ورسوله وهو ما كان الله باذن الله فان الله يحبه وينظر اليه فيه نظر محبة والامل الصالح هو الخالص الصواب فالخالص ما كان لله والصواب ما كان بامر الله ولا ريب ان كل واحد من المواقف الثلاثة والمحاطبة والاسماع منها ما يحبه الله ومنها ما لا يحبه الله ومنها ما يشتمل على خير وشر وحق وباطل ومصلحة ومفسدة وحكم كل واحد بحسبه

﴿فصل﴾ وما يفعله بعض الناس من تحري الصلاة والدعاء عند ما يقال انه قبر بني أو قبر أحد من الصحابة والقرابة أو ما يقرب من ذلك أو الصاق بدنه أو شيء من بدنه بالقبر أو بما يجاور القبر من عود وغيره كمن يتحري الصلاة والدعاء في قبلي شرقي جامع دمشق عند الموضع الذي يقال انه قبر هود والذي عليه العلماء انه قبر معاوية بن أبي سفيان أو عند المثال الخشب الذي يقال تحته رأس يحيى بن زكريا ونحو ذلك فهو مخطيء مبتدع مخالف للسنة فان الصلاة والدعاء بهذه الامكنة ليس له منزلة عند احد من سلف الامة وانتمها ولا كانوا يفعلون ذلك بل كانوا ينهون عن مثل ذلك كما نهاهم النبي صلى الله عليه وسلم عن اسباب ذلك ودواعيه وان لم يقصدوا دعاء القبر والدعاء به فكيف ادا قصدوا ذلك

﴿فصل﴾ واما قوله هل للدعاء خصوصية قبول أو سرعة اجابة بوقت معين او مكان معين عند قبر نبي أو ولي فلا ريب ان الدعاء في بعض الاوقات والاحوال اجوب منه في بعض فالدعاء في جوف الليل اجوب الاوقات كما ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ينزل ربنا الى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الاخير وفي رواية نصف الليل فيقول من يدعوني فاستجب له من يسألني فاعطيه من يستغفرني فاعفله حتى يطلع الفجر وفي حديث آخر اقرب ما يكون الرب من عبده في جوف الليل الاخير والدعاء مستحب عند نزول المطر وعند التحام الحرب وعند الاذان والاقامة وفي ادبار الصلوات وفي حال الجود ودعوة الصائم ودعوة المسافر ودعوة المظلوم وامثال ذلك فهذا كله مما جاءت به الاحاديث المعروفة في

الصالح والسنن والدعاء بالمشاعر كعرفة ومزدلفة ومني والماتزم ونحو ذلك من مشاعر مكة والدعاء بالمساجد مطلقا وكلما فضل المسجد كلما سجد الثلاثة كانت الصلاة والدعاء فيه افضل واما الدعاء لاجل كون المكان فيه قبر نبي أو ولي فلم يقل احد من سلف الامة واثمها ان الدعاء فيه افضل من غيره ولكن هذا مما ابتدعه بعض اهل القبلة مضاهاة للنصارى وغيرهم من المشركين فاصله من دين المشركين لان دين عباد الله المخلصين كاتخاذ القبور مساجد فان هذا لم يستحبه احد من ساف الامة واثمها ولكن ابتدعه بعض اهل القبلة مضاهاة لمن اعنهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من اليهود والنصارى

﴿ فصل ﴾ واما قول السائل هل يجوز ان يستغث الى الله في الدعاء بنبي مرسل او ملك مقرب او بكلامه تعالى او بالكعبة او بالدعاء المشهور باحتياط قاف او بدعاء ام داود او الخضر ويجوز ان يقسم على الله في السؤال بحق فلان بحرمة فلان بجاء المقرين باقرب الخلق او يقسم باعمالهم وافعالهم فيقال هذا السؤال فيه فصول متعددة فاما الادعية التي جاءت بها السنة ففيها سؤال الله باسمائه وصفاته والاستعاذة بكلامه كما في الادعية التي في السنن مثل قوله اللهم اني اسألك بان لك الحمد انت الله بديع السموات والارض اذا الجلال والاكرام يا حي يا قيوم ومثل قوله اللهم اني اسألك بانك انت الله الاحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد ومثل الدعاء الذي في المسند اللهم اني اسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو انزاته في كتابك أو علمته احدا من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك واما الادعية التي يدعو بها بعض العامة ويكتبها باعة الحروز من الطريقة التي فيها اسألك باحتياط قاف وهو يوف المخاف والطور والعرش والكرسي وزمزم والمقام والبلد الحرام وامثال هذه الادعية فلا يؤثر منها شيء لا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن اصحابه ولا عن ائمة المسلمين وليس لاحد ان يقسم بهذه بحال بل قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت وقال من حلف بغير الله فقد اشرک فليس لاحد ان يقسم بالخلوقات ألبتة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ان من عباد الله من لو اقسم على الله لا يبره كما قال انس بن النضر اتكسر ثنية الربيع لا والذي بمثلك بالحق لا تكسر ثنية الربيع وكما قال البراء بن مالك اقسمت عليك أي رب الا فعلت كذا وكذا وكلاهما كان ممن يبر الله قسمه والعبد يسأل ربه بالاسباب التي تقتضي

مطلوبه وهى الاعمال الصالحة التى وعد الثواب عليها ودعا عباده المؤمنين الذين وعد اجابته
كما كان الصحابة يتوسلون الى الله تعالى بنبيه ثم بعمره وغير عمره من صالحهم يتوسلون بدعائه
وشفاعته كما فى الصحيح ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه استسقى بالعباس فقال اللهم انا كنا
نتوسل اليك بنينا فتسقيننا وانا نتوسل اليك بعمر نينا فاسقنا فيسقون فتوسلوا بعد موته بالعباس
كما كانوا يتوسلون به وهو توسلهم بدعائه وشفاعته ومن ذلك ما رواه اهل السنن وصححه الترمذى
ان رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم ادع الله ان يرد على بصري فامرته ان يتوضأ ويصلى
ركعتين ويقول اللهم انى اسألك واتوجه اليك بنبيك محمد نبي الرحمة يا محمد يا رسول الله انى
أتوجه بك الى ربى فى حاجتى ليقضها اللهم فشفعه فى هذا طلب من النبي صلى الله عليه وسلم وامره
ان يسأل الله ان يقبل شفاعته النبي له فى توجهه بنبيه الى الله هو كتوسل غيره من الصحابة
به الى الله فان هذا التوجه والتوسل هو توجه وتوسل بدعائه وشفاعته واما قول القائل اسألك
او اقسم عليك بحق ملائكتك او بحق انبيائك أو بنبيك فلان او برسولك فلان أو بالبيت
الحرام أو بزمن والمقام أو بالطور والبيت المعمور ونحو ذلك فهذا النوع من الدعاء لم ينقل
عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا اصحابه ولا التابعين لهم باحسان بل قد نص غير واحد من
العلماء كابى حنيفة واصحابه كابى يوسف وغيره من العلماء على انه لا يجوز مثل هذا الدعاء فانه
اقسم على الله بمخلوق ولا يصح القسم بغير الله وان سأل به على انه سبب ووسيلة الى قضاء
حاجته اما اذا سأل الله بالاعمال الصالحة وبدعاء نبيه والصالحين من عباده فالاعمال الصالحة
سبب للآثابة والدعاء سبب للاجابة فسؤاله بذلك سؤال بما هو سبب لنيل المطلوب وهذا
معنى ما يروى فى دعاء الخروج الى الصلاة اللهم انى اسألك بحق السائلين عليك وبحق ممشاي
هذا وكذلك اهل النار الذين دعوا الله باعمالهم الصالحة فالتوسل الى الله بالنبيين هو التوسل
بالايمان بهم وبطاعتهم كالصلاة والسلام عليهم ومحبتهم وموالاتهم أو بدعائهم وشفاعتهم واما
نفس ذواتهم فليس فيها ما يقتضى حصول مطلوب العبد وان كان لهم عند الله الجاه العظيم والمنزلة
العالية بسبب اكرام الله لهم واحسانه اليهم وفضله عليهم وليس فى ذلك ما يقتضى اجابة دعاء
غيرهم الا ان يكون بسبب منه اليهم كالايان بهم والطاعة لهم أو بسبب منهم اليه كدعائهم له
وشفاعتهم فيه فهذان الشيثان يتوسل بهما واما الاقسام بالمخلوق فلا وما يذكره بعض العامة

من قوله اذا سألتهم الله فاسأله بجاهي فان جاهي عند الله عظيم حديث كذب موضوع
 (فصل) واما قول السائل هل يجوز تعظيم مكان فيه خلوق وزعفران لكون النبي صلى
 الله عليه وسلم رؤي عنده فيقال بل تعظيم مثل هذه الامكنة واتخاذها مساجد ومزارات لاجل
 ذلك هو من اعمال اهل الكتاب الذين نهينا عن التبش بهم فيها وقد ثبت ان عمر بن الخطاب
 كان في السفر فرأي قوما يتدرون مكانا فقال ما هذا فقالوا مكان صلى فيه رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقال واذا كان صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم اتريدون ان تتخذوا آثار
 انبيائكم مساجد من ادركته فيه الصلاة فليصل والا فليمض وهذا قاله عمر بمحض من الصحابة ومن
 المعلوم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في اسفاره في مواضع وكان المؤمنون يرونه في المنام
 في مواضع وما اتخذ السلف شيئا من ذلك مسجدا ولا مزارا ولو فتح هذا الباب اضرار كثير
 من ديار المسلمين او اكثرها مساجد ومزارات فانهم لا يزالون يرون النبي صلى الله عليه وسلم
 في المنام وقد جاء الى بيوتهم ومنهم من يراه مرارا كثيرة وتخلق هذه الامكنة بالزعفران
 بدعة مكروهة واما ما يزيد الكذابون على ذلك مثل ان يرى في المكان اثر قدم فيقال هذا
 قدمه ونحو ذلك فهذا كله كذب والاقدام الحجارة التي ينقلها من ينقلها ويقول انها موضع قدمه
 كذب مختلق ولو كانت حقا لسن للمسلمين ان يتخذوا ذلك مسجدا ومزارا بل لم يأمر الله ان يتخذ
 مقام نبي من الانبياء مصلي الا مقام ابراهيم بقوله واتخذوا من مقام ابراهيم مصلي كما انه لم يأمر
 بالاستلام والتقبيل لحجر من الحجارة الا الحجر الاسود ولا بالصلاة الى بيت الا البيت الحرام
 ولا يجوز ان يقاس غير ذلك عليه باتفاق المسلمين بل ذلك بمنزلة من جعل للناس حجبا الى غير
 البيت العتيق أو صيام شهر مفروض غير صيام شهر رمضان وأمثال ذلك فصخرة بيت
 المقدس لا يسن استلامها ولا تقبيلها باتفاق المسلمين بل ليس للصلاة عندها والدعاء خصوصية
 على سائر بقاع المسجد والصلاة والدعاء في قبلة المسجد الذي بناه عمر بن الخطاب للمسلمين
 أفضل من الصلاة والدعاء عندها وعمر بن الخطاب لما فتح البلد قال لكعب الاحبار ان ترى
 أن أنبيى المسلمين قال ابنه خاف الصخرة قال خالطتك يهودية يا ابن اليهودية بل أنبيه
 امامها فان صدور المساجد فبني هذا المصلي الذي تسميه العامة الاقصى ولم يتمسح بالصخرة
 ولا قبلها ولا صلى عندها كيف وقد ثبت عنه في الصحيح انه لما قبل الحجر الاسود قال

والله اني لاعلم انك حجر لا تضر ولا تنفع ولولا اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلك لما قبلتك وكان عبد الله بن عمر اذا اتى المسجد الاقصى يصلي فيه ولا يأتي الصخرة وكذلك غيره من السلف وكذلك حجرة نبينا صلى الله عليه وسلم وحجرة الخليل وغيرهما من المدافن التي فيها نبي أو رجل صالح لا يستحب تقيلها ولا التمسح بها باتفاق الأئمة بل منهي عن ذلك واما السجود لذلك فكفر وكذلك خطابه بمثل ما يخاطب به الرب مثل قول الغائل اغفر لي ذنوبي أو انصرني على عدوي ونحو ذلك

﴿ فصل ﴾ وأما الاشجار والاحجار والعيون ونحوها مما ينذر لها بعض العامة أو يعلقون بها خرقا أو غير ذلك أو يأخذون ورقها يتبركون به أو يصلون عندها أو نحو ذلك فهذا كله من البدع المنكرة وهو من عمل أهل الجاهلية ومن أسباب الشرك بالله تعالى وقد كان للمشركين شجرة يعلقون بها اسلحتهم يسمونها ذات انواط فقال بعض الناس يارسول الله اجعل لنا ذات انواط كما لهم ذات انواط فقال الله اكبر قلم كما قال قوم موسى لموسى اجعل لنا الها كما لهم آلهة انها السنن اتركبن سنن من كان قبلكم شبرا بشبر وذراعا بذراع حتى لو ان احدهم دخل حجر منبسط لدخله وحتى لو ان احدهم جامع امرأته في الطريق لفطمته وقد بلغ عمر ابن الخطاب ان قوما يقصدون الصلاة عند الشجرة التي كانت تحتها بيعة الرضوان التي بايع النبي صلى الله عليه وسلم الناس تحتها فأمر بتلك الشجرة فقطعت وقد اتفق علماء الدين على ان من بذر عبادة في بقعة من هذه البقاع لم يكن ذلك نذرا يجب الوفاء به ولا مزية للعبادة فيها

﴿ فصل ﴾ واصل هذا الباب انه ليس في شريعة الاسلام بقعة تقصد لعبادة الله فيها بالصلاة والدعاء والذكر والقراءة ونحو ذلك الامساجد المسلمين ومشاعر الحج واما المشاهد التي على القبور سواء جعلت مساجد أو لم تجعل او المقامات التي تضاف الى بعض الانبياء او الصالحين أو المغارات والكهوف أو غير ذلك مثل الطور الذي كلم الله عليه موسى ومثل غار حراء الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم يتحنث فيه قبل نزول الوحي عليه والنار الذي ذكره الله في قوله ثاني اثنين اذ هما في الغار والنار الذي يجبل قاسيون بدمشق الذي يقال له مغارة الدم والمقامان المذان بجانبيه الشرقي والغربي يقال لاحدهما مقام ابراهيم ويقال للآخر مقام عيسى وما اشبه هذه البقاع والمشاهد في شرق الارض وغربها فهذه لا يشرع

السفر إليها لزيارتها ولو نذر نافر السفر إليها لم يجب عليه الوفاء بنذره باتفاق أئمة المسلمين بل قد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة وأبي سعيد وهويروى عن غيرهما أنه قال لا تشد الرجال إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا وقد كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لما فتحوا هذه البلاد بلاد الشام والعراق ومصر وخراسان والمغرب وغيرها لا يقصدون هذه البقاع ولا يزورونها ولا يقصدون الصلاة والدعاء فيها بل كانوا مستمسكين بشريعة نبيهم يعمرون المساجد التي قال الله فيها (ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه) وقال (إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر وأقام الصلاة وآتى الزكاة ولم يخش إلا الله) وقال تعالى (قل أمر ربي بالقسط وأقيموا وجوهكم عند كل مسجد) وقال تعالى (وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا) وأمثال هذه النصوص وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال صلاة الرجل في المسجد تفضل على صلاته في بيته وسوقه بخمس وعشرين درجة وذلك أن الرجل إذا توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى المسجد لا ينهزه إلا الصلاة فيه كانت خطوته أحداها ترفع درجة والآخرى تحط خطيئة فإذا جلس ينتظر الصلاة كانت في صلاة مادام ينتظر الصلاة فإذا قضى الصلاة فإن الملائكة تصلي على أحدهم مادام في مصلاه تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه وقد تنازع المتأخرون فيمن سافر لزيارة قبر نبي أو نحو ذلك من المشاهد والمحققون منهم قالوا إن هذا سفر معصية ولا يقصر الصلاة فيه كمن لا يقصر في سفر المعصية كما ذكر ذلك ابن عقيل وغيره وكذلك ذكر أبو عبد الله بن بطة أن هذا من البدع المحدثه في الإسلام بل نفس قصد هذه البقاع للصلاة فيها والدعاء ليس له أصل في شريعة المسلمين ولم ينقل عن السابقين الأولين رضي الله عنهم وأرضاهم أنهم كانوا يتحرون هذه البقاع للدعاء والصلاة بل لا يقصدون إلا مساجد الله بل المساجد المبنية على غير الوجه الشرعي لا يقصدونها أيضا كمسجد الضرار الذي قال الله فيه (والذين اتخذوا مسجدا ضارا وكفرا وتفريقا بين المؤمنين وإرصادا لمن حارب الله ورسوله من قبل وليحلفن أن أردنا إلا الحسنى والله يشهد أنهم لكاذبون لا تقم فيهم أبدا لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المطهرين) بل المساجد المبنية على قبور الأنبياء والصالحين لا تجوز الصلاة فيها وبنائها

محرم كما قد نص على ذلك غير واحد من الأئمة لما استفاض عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحاح والسنن والمسايد أنه قال إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد إلا فلا تتخذوا القبور مساجد فإني أنهاكم عن ذلك وقال في مرض موته لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد يحذر ما فعلوا قالت عائشة ولولا ذلك لأبرز قبره ولكن كره أن يتخذ مسجداً وكانت حجرة النبي صلى الله عليه وسلم خارجة عن مسجده فلما كان في إمرة الوليد بن عبد الملك كتب إلى عمر بن عبد العزيز عامله على المدينة النبوية أن يزيد في المسجد فاشترى حجر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وكانت شرقي المسجد وقبلته فزادها في المسجد فدخلت الحجرة إذ ذاك في المسجد وبنوها مسنمة عن سمت القبلة لئلا يصلي أحد إليها وكذلك قبر إبراهيم الخليل لما فتح المسلمون البلاد كان عليه السور السليمانى ولا يدخل إليه أحد ولا يصلي أحد عنده بل كان مصلى المسلمين بقرية الخليل بمسجد هناك وكان الأمر على ذلك على عهد الخلفاء الراشدين ومن بعدهم إلى أن نقب ذلك السور ثم جعل فيه باب ويقال إن النصارى هم تقبوه وجملوه كنيسة ثم لما أخذ المسلمون منهم البلاد جعل ذلك مسجداً ولهذا كان العلماء الصالحون من المسلمين لا يصلون في ذلك المكان هذا إذا كان القبر صحيحاً فكيف وعامة القبور المنسوبة إلى الأنبياء كذب مثل القبر الذي يقال إنه قبر نوح فإنه كذب لا ريب فيه وإنما أظهره الجهال من مدة قريبة وكذلك قبر غيره

(فصل) وأما عسقلان فإنها كانت ثغراً من ثغور المسلمين كان صالحوا المسلمين يقيمون بها لأجل الرباط في سبيل الله وهكذا سائر البقاع التي مثل هذا الجنس مثل جبل لبنان والاسكندرية ومثل عبادان ونحوها بأرض العراق ومثل قزوين ونحوها من البلاد التي كانت ثغوراً فهذه كان الصالحون يقصدونها لأجل الرباط في سبيل الله فإنه قد ثبت في صحيح مسلم عن سلمان الفارسي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال رباط يوم وليلة في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه ومن مات مرابطاً مات مجاهداً واجري عليه عمله واجري عليه رزقه من الجنة وأمن الفتان وفي سنن أبي داود وغيره عن عثمان عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال رباط يوم في سبيل الله خير من ألف يوم فيما سواه من المنازل وقال أبو هريرة لأن أربط ليلة في سبيل الله أحب إلي من أن أقوم ليلة القدر عند الحجر الأسود ولهذا قال العلماء إن الرباط

بالشعور افضل من المجاورة بالحرمين الشريفين لان المراقبة من جنس الجهاد * والمجاورة من جنس
الحج وجنس الجهاد افضل باتفاق المسلمين من جنس الحج كما قال تعالى (أجعلتم سقاية الحاج
وعمرارة المسجد الحرام كمن آمن بالله واليوم الآخر وجاهد في سبيل الله لا يستوتون عند الله
والله لا يهدي القوم الظالمين الذين آمنوا وهاجروا وحاهدوا في سبيل الله باموالهم وانفسهم
اعظم درجة عند الله واولئك هم الفائزون يبشرهم ربهم برحمة منه ورضوان وجنت لهم فيها
نعيم مقيم خالدين فيها ابدا ان الله عنده اجر عظيم) فهذا هو الاصل في تعظيم هذه الامكنة
ثم من هذه الامكنة ما سكنه بعد ذلك الكفار وأهل البدع والفجور ومنها ما خرب
وصار ثغرا غير هذه الامكنة والبقاع تتغير أحكامها بتغير أحوال أهلها فقد تكون البقعة
دار كفر اذا كانت أهلها كفارا ثم تصير دار اسلام اذا أسلم أهلها كما كانت مكة شرفها الله
في أول الامر دار كفر وحرب وقال الله فيها (وكأين من قرية هي أشد قوة من قريتك
التي أخرجتك) ثم لما فتحها النبي صلى الله عليه وسلم صارت دار اسلام وهي في نفسها أم القرى
وأحب الارض الى الله وكذلك الارض المقدسة كان فيها الجبارون الذين ذكرهم الله تعالى
كما قال تعالى (واذ قال موسى لقومه يا قوم اذكروا نعمة الله عليكم اذ جعل فيكم أنبياء وجعلكم
ملوكا وآتاكم ما لم يؤت أحدا من العالمين يا قوم ادخلوا الارض المقدسة التي كتب الله لكم
ولا تتردوا على أدباركم فتقبلوا خاسرين قالوا يا موسى ان فيها قوما جبارين وانا لن ندخلها
حتى يخرجوا منها فان يخرجوا منها فانا داخلون) الايات وقال تعالى لما أنجي موسى وقومه من
الغرق (سأريكم دار الفاسقين) وكانت تلك الديار ديار الفاسقين لما كان يسكنها اذ ذاك الفاسقون
ثم لما سكنها الصالحون صارت دار الصالحين وهذا أصل يجب ان يعرف فان البلد قد تحمد
أو تذم في بعض الاوقات لحال أهله ثم يتغير حال أهله فيتغير الحكم فيهم اذ المدح والذم
والثواب والعقاب انما يترتب على الايمان والعمل الصالح أو على ضد ذلك من الكفر والفسوق
والعصيان قال الله تعالى (يا ايها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها
وبث منهما رجالا كثيرا ونساء واتقوا الله الذي تسالون به والارحام) وقال النبي صلى الله
عليه وسلم لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لا يبيض على أسود ولا لا سود
على أبيض الا بالتقوى الناس بنو آدم وآدم من تراب وكتب أبو الدرداء الى سلمان الفارسي

وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد آخى بينهما لما آخى بين المهاجرين والانصار وكان أبو الدرداء بالشام وسلمان بال عراق نائباً لعمر بن الخطاب ان هلم الى الارض المقدسة فكتب اليه سلمان ان الارض لا تقديس أحداً وانما يقديس الرجل عمله

﴿ فصل ﴾ وقد تبين الجواب في سائر المسائل المذكورة بان قصد الصلاة والدعاء عند ما يقال انه قدم نبي أو أثر نبي أو قبر نبي أو قبر بعض الصحابة أو بعض الشيوخ أو بعض أهل البيت أو الابراج أو الغير ان من البدع المحدثه المنكرة في الاسلام لم يشرع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا كان السابقون الاولون والتابعون لهم بإحسان يفعلونه ولا استحبها أحد من أئمة المسلمين بل هو من أسباب الشرك وذرائع الافك والكلام على هذا مبسوط في غير هذا الجواب

﴿ فصل ﴾ واما قول القائل اذا عثر يا جاه محمد يا لست نفيسة أو يا سيدي الشيخ فلان أو نحو ذلك مما فيه استغاثته وسؤاله فهو من المحرمات وهو من جنس الشرك فان الميث سواء كان نبياً أو غير نبي لا يدعى ولا يسأل ولا يستغاث به لا عند قبره ولا مع البعد من قبره بل هذا من جنس دين النصارى الذين اتخذوا أبحارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله والمسيح بن مريم وما أمروا الا ليعبدوا الها واحداً لا اله الا هو سبحانه عما يشركون ومن جنس الذين قال فيهم (قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلاً أولئك الذين يدعون يبتغون الى ربهم الوسيلة ايهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه ان عذاب ربك كان محذورا) وقد قال تعالى (ما كان لبشر ان يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عباداً لى من دون الله ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون ولا يامرکم ان تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً ايأمرکم بالكفر بعد اذ انتم مسلمون) وقد بسط هذا في غير هذا الموضع

﴿ فصل ﴾ وكذلك النذر للقبور أو لاحد من أهل القبور كالنذر لبراهيم الخليل أو للشيخ فلان أو فلان أو لبعض أهل البيت أو غيرهم نذر معصية لا يجب الوفاء به بأطلاق أئمة الدين بل ولا يجوز الوفاء به فانه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من نذر ان يطعم الله فليطعمه ومن نذر ان يعصى الله فلا يعصه وفي السنن عنه صلى الله عليه وسلم انه قال لمن الله زوارات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج فقد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من بنى على القبور المساجد ويسرج فيها السرج كالقناديل والشمع وغير ذلك واذا كان

هذا ملمونا فالذي يضع فيها قناديل الذهب والفضة وشمعدان الذهب والفضة ويضعها عند
القبور اولى باللعة فمن نذر زيتا أو شمعا أو ذهباً أو فضة أو ستر أو غير ذلك ليجعل عند قبر نبي من
الانبياء أو بعض الصحابة أو القراة أو المشايخ فهو نذر معصية لا يجوز الوفا به وهل عليه كفارة
يمين فيه قولان للعلماء وان تصدق بما نذره على من يستحق ذلك من أهل بيت النبي صلى الله
عليه وسلم وغيرهم من الفقراء الصالحين كان خيرا له عند الله وانفع له فان هذا عمل صالح يثيبه
الله عليه فان الله يجزى المتصدقين ولا يضع أجر المحسنين والمتصدق يتصدق لوجه الله ولا يطلب
اجره من المخلوقين بل من الله تعالى كما قال تعالى (وسيجنبها الاتقى الذي يؤتي ماله يتزكى وما
لاحد عنده من نعمة تجزى الا ابتغاء وجه ربه الاعلى ولسوف يرضى) وقال تعالى (ومثل الذين
ينفقون اموالهم ابتغاء مرضات الله وتثبيتا من انفسهم كمثل جنة بربوة) الآية وقال عن عباده
الصالحين (انما نطمعكم لوجه الله لا نريد منكم جزاء ولا شكورا) ولهذا لا ينبغي لاحد ان يسأل
بغير الله مثل الذي يقول كرامة لابي بكر ولعلي أو للشيخ فلان أو للشيخ فلان بل لا يعطي الا
من سأل الله وليس لاحد ان يسأل لغير الله فان اخلاص الذي لله واجب في جميع العبادات
البدنية والمالية كالصلاة والصدقة والصيام والحج فلا يصلح الركوع والسجود الا لله
ولا الصيام الا لله ولا الحج الا الى بيت الله ولا الدعاء الا لله قال تعالى (وقاتلوهم حتي لا تكون فتنة
ويكون الدين كله لله) وقال تعالى (واسأل من ارسلنا من قبلك من رسلنا اجعلنا من دون الرحمن
آلهة يعبدون) وقال تعالى (تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم انا انزلنا اليك الكتاب بالحق
فاعبد الله مخلصا له الدين) وهذا هو اصل الاسلام وهو ان لا تعبد الا الله ولا تعبد الا بما
شرع لا تعبد بالبدع كما قال تعالى (فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة
ربه احدا) وقال تعالى (ليلوكم ايكم احسن عملا) قال الفضيل بن عياض اخلصه واصوبه قالوا
يا ابا على ما اخلصه واصوبه قال ان العمل اذا كان خالصا ولم يكن صوابا لم يقبل واذا كان صوابا
ولم يكن خالصا لم يقبل حتى يكون خالصا صوابا والخالص ان يكون لله والصواب ان يكون
على السنة والكتاب هذا كله لان الدين دين الله بلفظه عنه رسوله فلا حرام الا ما حرمه الله
ولادين الا ما شرعه الله والله تعالى ذم المشركين لانهم شرعوا في الدين ما لم يأذن به الله فحرموا
اشياء لم يحرمها الله كالبحيرة والسائبة والوصيلة والحام وشرعوا ديننا لم يأذن به الله كدعاء غيره

وعبادته والرهبانية التي ابتدعها النصارى * والاسلام دين الرسل كلهم أولهم وآخرهم كلهم بعثوا بالاسلام كما قال نوح عليه السلام (يا قوم ان كان كبر عليكم مقامي ونذ كبرى بآيات الله فعلى الله توكلت فاجمعوا امركم وشركاءكم ثم لا يكن امركم عليكم غمّة ثم اقضوا الى ولا تنظرون فان توليتم فمأسألتكم من اجران اجري الاعلى الله وامرت ان اكون من المسلمين) وقال تعالى (ومن يرغب عن ملة ابراهيم الامن سفه نفسه ولقد اصطفيناه في الدنيا وانه في الآخرة لمن الصالحين اذ قال له ربه اسلم) قال اسلمت لرب العالمين ووصى بها ابراهيم بنيه ويعقوب يابى ان الله اصطفى لسلم الدين فلا تموتن الا وانتم مسلمون) وقال تعالى (وقال موسى لقومه يا قوم ان كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا ان كنتم مسلمين) وقال تعالى (واذا وحيت الى الحواريين ان آمنوا بي وبرسولى قالوا آمنا واشهد باننا مسلمون) وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال انا معاشر الانبياء ديننا واحد فدين الرسل كلهم دين واحد وهو دين الاسلام وهو عبادة الله وحده لا شريك له بما أمر به وشرعه كما قال (شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا اليك وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى ان اقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه كبر على المشركين ما تدعوهم اليه) وانما يتنوع في هذا الدين الشريعة والنهج كما قال لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا كما تنوع شريعة الرسول الواحد فقد كان الله أمر محمدا صلى الله عليه وسلم في أول الاسلام ان يصلي الى بيت المقدس ثم أمره في السنة الثانية من الهجرة ان يصلي الى الكعبة البيت الحرام وهذا في وقته كان من دين الاسلام وكذلك شريعة التوراة في وقتها كانت من دين الاسلام وشريعة الانجيل في وقته كانت من دين الاسلام ومن آمن بالتوراة ثم كذب بالانجيل خرج من دين الاسلام وكان كافرا وكذلك من آمن بالكتابين المتقدمين وكذب بالقرآن كان كافرا خارجا من دين الاسلام فان دين الاسلام يتضمن الايمان بجميع الكتب وجميع الرسل كما قال تعالى (قولوا آمنا بالله وما أنزل اليينا وما أنزل الى الرسل واسماعيل واسحاق ويعقوب والاسباط وما أوتي موسى وعيسى وما أوتي النبيون من ربهم لانفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون) الآية

فهرست المجلد الرابع

﴿ من فتاوي ابن تيميه ويليهِ فهرست الاختيارات ﴾

صفحة

(باب الوقف)

- ٢ مسألة في رجل متول امامة مسجد وخطابته وناظر وقفه الخ والجواب عنها
- ٣ مسألة وقف انسان على زيد ثم علي اولاد زيد الثمانية شيئاً فمات واحد الخ وجوابها
- ٥ مسألة في وقف على أربعة أنفس عمرو وياقوتة وجهمة وعائشة الخ وجوابها
- ٨ مسألة في واقف وقف على فقراء المسلمين فهل يجوز لناظر الوقف الخ وجوابها
- ٨ مسألة في رجل وقف مدرسة وشرط من يكون له بها وظيفة الخ وجوابها
- ٩ مسألة فيمن وقف وقفاً وشرط للناظر جراية وجامكية كما شرط الخ وجوابها
- ١٠ مسألة الناظر متى يستحق معلومه من حين فوض اليه أو الخ وجوابها
- ١٠ مسألة في رجل وقف وقفاً على مدرسة وشرط في كتاب الوقف انه لا ينزل الخ وجوابها
- ١١ مسألة في مدرسة وقفت على الفقهاء والمتفقيه الفلانية برسم سكتانم الخ وجوابها
- ١١ مسألة في أوقاف ببلد على أما كن مختلفة الخ والجواب عنها
- ١٣ مسألة فيمن وقف وقفاً على أولاده فلان وفلان الخ والجواب عنها
- ١٣ مسألة فيمن وقف وقفاً مستغلاً ثم مات فظهر عليه دين الخ والجواب عنها
- ١٣ مسألة في رجل ساكن في خان وقف وله مباشر الخ والجواب عنها
- ١٤ مسألة في رجل أقر قبل موته بعشرة أيام ان جميع الخانوت والاعيان الخ والجواب عنها
- ١٥ فصل سورة كتاب الوقف هذا ما وقفه عامر بن يوسف والجواب عنها
- ١٧ مسألة في رجل قال في مرضه اذا مت فداري وقف الخ والجواب عنها
- ١٧ مسألة في زاوية فيها عشرة فقراء مقيمون وبذلك الزاوية مطلع الخ والجواب عنها
- ١٧ مسألة فيما استقر اطلاقه من الملوك المتقدمين الخ والجواب عنها
- ٣١ مسألة في رجل له حق في بيت المال اما لمنفعة في الجهاد الخ والجواب عنها

- ٣٢ مسألة في قوم ارسلوا قوما في مصالح لهم ويعطونهم النخ والجواب عنها
 ٣٢ ﴿ باب اللقطة وغيرها ﴾
- ٣٢ مسألة في رجل وجد لقطة وعرف بها بعض الناس الخ والجواب عنها
 ٣٢ مسألة في حجاج التقوا مع عرب الخ والجواب عنها
 ٣٣ مسألة في سفينة غرقت في البحر ثم انها انحدرت الخ والجواب عنها
 ٣٤ مسألة في حكم من وجد لقطة والجواب عنها
 ٣٤ مسألة في رجل لقي لقية في وسط فلاة وقد انشد عليها الخ والجواب عنها
 ٣٤ مسألة جاء التتار وجفل الناس من بين أيديهم وخلفوا دواب الخ والجواب عنها
 ٣٤ مسألة فيمن وجد طفلا ومعه شيء من المال ثم رياه الخ والجواب عنها
 ٣٥ ﴿ كتاب الوصايا ﴾
- ٣٥ مسألة في رجل اوصى زوجته عند موته انها لا توهب شيئا الخ والجواب عنها
 ٣٥ مسألة في ايتام تحت يد وصى ولهم اخ من أم الخ والجواب عنها
 ٣٦ مسألة في نصراني توفي وخلف تركه واوصى وصية الخ والجواب عنها
 ٣٦ مسألة في رجل له جارية وله منها اولاد خمسة الخ والجواب عنها
 ٣٦ مسألة في امرأة وصت لطفلة تحت نظر أبيها بمبلغ الخ والجواب عنها
 ٣٧ مسألة في وصى على ايتام بوكالة شرعية وللإيتام دار فباعها الخ والجواب عنها
 ٣٧ مسألة في رجل توفي وله مال كثير وله ولد صغير وأوصى الخ والجواب عنها
 ٣٧ مسألة في رجل مات وخلف ستة أولاد ذكور الخ والجواب عنها
 ٣٨ مسألة في وصى تحت يده مال لايتام فهل يجوز أن يخرج الخ والجواب عنها
 ٣٨ مسألة في امرأة ماتت ولم يكن لها وارث سوى ابن أخت الخ والجواب عنها
 ٣٨ مسألة في رجل خلف اولادا وأوصى لاخته كل يوم بدرهم الخ والجواب عنها
 ٣٩ مسألة في رجل أوصى لرجلين على ولده ثم انهما اجتهدا الخ والجواب عنها
 ٣٩ مسألة في رجل أوصى لاولاده بسهام مختلفة الخ والجواب عنها

- ٣٩ مسألة في رجل أوصى في مرضه المتصل بموته بأن يباع شراب الخ والجواب عنها
- ٤٠ مسألة في رجل أوصى لأولاده الذكور بتخصيص ملك دون الاناث الخ والجواب عنها
- ٤٠ مسألة فيمن وصى أو وقف على جيرانه فما الحكم والجواب عنها
- ٤٠ مسألة في الوصي ونحوه اذا كان بعض مال الوصي مشتركا الخ والجواب عنها
- ٤٠ مسألة في وصى نزل عن وصيته عند الحاكم وسلم المال اليه الخ والجواب عنها
- ٤١ مسألة في رجل جليل القدر له تعلقات مع الناس وأوصى الخ والجواب عنها
- ٤٢ مسألة في امرأة توفيت وخلفت اباهما وعمها الخ والجواب عنها
- ٤٢ مسألة في وصى على أولاد أخيه وتوفى وخلف أولاد الخ والجواب عنها
- ٤٢ مسألة في رجل توفى صاحب له في الجهاد فجمع تركته الخ والجواب عنها
- ٤٣ مسألة في امرأة أوصت قبل موتها بخمسة ايام بأشياء الخ والجواب عنها
- ٤٣ مسألة في وصى تحت يده ايتام اطفال ووالدتهم حامل الخ والجواب عنها
- ٤٣ مسألة في مسجد لرجل وعليه وقف والوقف عليه حكر الخ والجواب عنها
- ٤٤ مسألة في وصى قضي ديننا عن الموصى بغير ثبوت عند الحاكم الخ والجواب عنها
- ٤٤ مسألة في رجل وصى على مال يقيم وقد قارض فيه مدة الخ والجواب عنها
- ٤٥ مسألة فيمن ولي على مال يتامى وهو قاصر فما الحكم في ولايته والجواب عنها
- ٤٥ مسألة فيمن عنده يقيم وله مال تحت يده وقد وقع كلفة اليتيم والجواب عنها
- ٤٥ مسألة فيمن دفع مال يقيم الي عامر يشترى به ثمرة مضاربة الخ والجواب عنها
- ٤٥ مسألة في ضمان بساتين بدمشق وان الجيش المنصور الخ والجواب عنها
- ٤٦ مسألة في ضمان بساتين وانهم لما سمعوا بقدوم العدو الخ والجواب عنها
- ٤٦ مسألة في مضارب رقه صاحب المال الى الحاكم الخ والجواب عنها
- ٤٦ مسألة في شراء الجفان لمصير لزيت أو للوقيد أو لمها الخ والجواب عنها
- ٤٧ (كتاب الفرائض وغيره)
- ٤٧ مسألة في رجل له أولاد وكسب جارية وأولادها الخ والجواب عنه

- ٤٧ مسألة في رجلين اخوة لاب وكانت أم أحدهما أم ولد الخ والجواب عنها
- ٤٧ مسألة في امرأة توفيت وخلفت بنتين وزوجا ووالدة الخ والجواب عنها
- ٤٧ مسألة في امرأة توفيت وخلفت زوجها وابنتين ووالدتها الخ والجواب عنها
- ٤٨ مسألة في رجل كانت له بنت عم وابن عم فتوفيت بنت العم الخ والجواب عنها
- ٤٨ مسألة في امرأة توفيت وخلفت زوجها وبنتا وأما واختا من أم الخ والجواب عنها
- ٤٨ مسألة في رجل توفي وخلف ابنين وبنتين وزوجة الخ والجواب عنها
- ٤٩ مسألة في رجل تزوج امرأة واعطاها المهر وكتب عليه صداقا الخ والجواب عنها
- ٤٩ مسألة في رجل توفي وله عم شقيق وله أخت من أبيه فما الميراث والجواب عنها
- ٤٩ مسألة لما بال قوم غدا قد مات ميتهم * فاصبحوا يقسمون المال والحلال الخ والجواب عنها
- ٤٩ مسألة فيمن ترك ابنتين وعمه أخا أبيه من امه فما الحكم الخ والجواب عنها
- ٥٠ مسألة في امرأة مزوجة ولزوجها ثلاث شهور الخ والجواب عنها
- ٥٠ مسألة في رجل مات وترك زوجة واختا لابويه الخ والجواب عنها
- ٥٠ مسألة في امرأة ماتت وخلفت أولادا منهم أربعة أشقاء الخ والجواب عنها
- ٥١ مسألة في رجل توفي الى رحمة الله وخلف أخاه وأختا الخ والجواب عنها
- ٥١ مسألة في امرأة ماتت وخلفت زوجها وأما وأختا شقيقة الخ والجواب عنها
- ٥١ مسألة في امرأة ماتت ولم يكن لها وارث سوى ابن أخت الخ والجواب عنها
- ٥٢ مسألة في رجل مات وخلف بنتا وله أولاد اخ ومن أبيه الخ والجواب عنها
- ٥٢ مسألة في امرأة ماتت وخلفت زوجها وابن أخت الخ والجواب عنها
- ٥٢ مسألة فيمن أشهد على نفسه وهو في صحة من عقله وبذنه الخ والجواب عنها
- ٥٣ مسألة في رجل توفي وخلف أخاه وأختا شقيقتين الخ والجواب عنها
- ٥٣ مسألة في رجل زوج ابنته وكتب الصداق عليه الخ والجواب عنها
- ٥٤ مسألة في رجل خص بعض الأولاد على بعض الخ والجواب عنها
- ٥٤ مسألة في رجل له خالة ماتت وخلفت موجودا ولم يكن لها وارث والجواب عنها

- ٥٤ مسألة في امرأة وصت وصايا في حال مرضها لزوجها الخ والجواب عنها
- ٥٤ مسألة في امرأة ماتت ولها زوج وجدة وأخوة اشقاء الخ والجواب عنها
- ٥٤ مسألة في امرأة ماتت ولها أب وأم وزوج الخ والجواب عنها
- ٥٤ مسألة في امرأة ماتت وخلفت زوجا وأبوين الخ والجواب عنها
- ٥٥ مسألة في رجل أعطي لزوجته من صداقها جارية الخ والجواب عنها
- ٥٥ مسألة في رجل خلف زوجة وثلاث أولاد ذكور منها الخ والجواب عنها
- ٥٥ مسألة في امرأة ماتت عن أبوين وزوج وأربعة أولاد والجواب عنها
- ٥٥ مسألة في رجل مات والدته وخلفته ووالده وكريمته الخ والجواب عنها
- ٥٦ مسألة في امرأة ماتت عن زوج وأب وأم الخ والجواب عنها
- ٥٦ مسألة في امرأة توفى زوجها وخاف أولادها والجواب عنها
- ٥٦ مسألة في امرأة ماتت وخلفت من الورثة بنتا وأخا الخ والجواب عنها
- ٥٦ مسألة في رجل خلف شيئا من الدنيا وتقاسمه أولاده الخ والجواب عنها
- ٥٧ مسألة في امرأة ماتت وخلفت زوجا وبنتا وأما وأختا الخ والجواب عنها
- ٥٧ (كتاب النكاح)
- ٥٧ مسألة في شروط النكاح من شرط انه لا يتزوج على الزوجة الخ والجواب عنها
- ٥٨ مسألة في امرأة تزوجت ثم بان انه كان له زوج الخ والجواب عنها
- ٥٨ مسألة في رجل له بنت وهي دون البلوغ فزوجها الخ والجواب عنها
- ٥٨ مسألة في بنية دون البلوغ وحضر من يرغب في تزويجها الخ والجواب عنها
- ٥٩ مسألة في يتيمة حضر من يرغب في تزويجها الخ والجواب عنها
- ٥٩ مسألة في رجل له جارية وقد عتقها وتزوج بها الخ والجواب عنها
- ٥٩ مسألة في رجل تزوج بكرا فوجدها مستحاضة الخ والجواب عنها
- ٦٠ مسألة في رجل زوج ابنة أخيه من ابنه والزواج فاسق الخ والجواب عنها
- ٦٠ مسألة في بنت يتيمة وقد طلبها رجل وكيل على جهات المدينة الخ والجواب عنها

- ٦١ مسألة في رجل تزوج امرأة بولاية اجنبي ووليها في مسافة القصر الخ والجواب عنها
- ٦١ مسألة في رجل كان له سرية بكتاب ثم توفي وله ابن ابن الخ والجواب عنها
- ٦٢ مسألة في رجل تزوج يتيمة وشهدت امها ببلوغها الخ والجواب عنها
- ٦٢ مسألة في امرأة لها أب وأخ ووكيل أيها في النكاح الخ والجواب عنها
- ٦٣ مسألة في رجل تزوج بامرأة من مدة سنة ولم يدخل بها وطلقها الخ والجواب عنها
- ٦٤ مسألة في رجل تزوج بكرا بولاية أيها ولم يستأذن حين المقد الخ والجواب عنها
- ٦٤ مسألة في امرأة خلاها أخوها في مكان لتوفي عدة زوجها الخ والجواب عنها
- ٦٥ مسألة في رجل تزوج بنتا وهي يتيمة وعقد عقدها الشافعي الخ والجواب عنها
- ٦٥ مسألة جدي أمه وأبي جده وأنا عمه له وهو خالي والجواب عنها
- ٦٥ مسألة في رجل تزوج بامرأة وشرطت عليه ان لا يتزوج عليها الخ والجواب عنها
- ٦٦ مسألة في رجل وجد صغيرة فرباها فلما بلغت زوجها الحاكم والجواب عنها
- ٦٦ مسألة في صغيرة دون البلوغ مات أبوها هل يجوز للحاكم أو نائبه ان يزوجه أم لا وهل يثبت لها الخيار اذا بلغت أم لا والجواب عنها
- ٦٨ مسألة في تزويج المالك بالجوار من غير عتق الخ والجواب عنها
- ٦٩ مسألة في رجل خنت من زوجته فنكحت غيره ليحلها للاول الخ والجواب عنها
- ٦٩ مسألة في العبد الصغير اذا استحل بها النساء وهو دون البلوغ الخ والجواب عنها
- ٧٠ مسألة في امام عدل طلق امرأته وبقيت عنده الخ والجواب عنها
- ٧٠ مسألة في رجل شرط على امرأته بالشهود ان لا يسكنها الخ والجواب عنها
- ٧٠ مسألة في رجل شريف زوج ابنته لرجل غير شريف الخ والجواب عنها
- ٧١ مسألة في المرأة التي يعتبر اذنها في الزواج شرعا الخ والجواب عنها
- ٧٢ مسألة في مريض تزوج في مرضه فهل يصح المقد والجواب عنها
- ٧٢ مسألة في رجل خطب امرأة حرة لها ولي غير الحاكم والجواب عنها
- ٧٢ مسألة في رجل ركاض يسير البلاد في كل مدينة شهرا الخ والجواب عنها

- ٧٣ مسألة في رجل جمع في نكاح واحد بين خالة رجل وابنة أخ له والجواب عنها
- ٧٤ مسألة في رجل له جارية تزني فهل يحل له وطئها والجواب عنها
- ٧٤ مسألة في رجل له جارية معتوقة وقد طلبها منه رجل ليتزوجها والجواب عنها
- ٧٤ مسألة في رجل ينكح زوجته في دبرها والجواب عنها
- ٧٥ مسألة في الاماء السكتانيات ما الدليل على وطئهن بملك اليمين النخ والجواب عنها
- ٧٨ فصل وأما المجوسية فقد ذكرنا أن الكلام فيها مبنى النخ والجواب عنها
- ٧٩ مسألة في رجل زني بامرأة في حال شبويته وقد رثى النخ والجواب عنها
- ٨٠ مسألة في بنت بالغ وقد خطبت اقراة لها فأبت النخ والجواب عنها
- ٨٠ مسألة في رجل قرشي تزوج بجارية مملوكة فأولدها ولد أهل النخ وللجواب عنها
- ٨٤ مسألة في قوله تعالى ولا تنكحوا المشركات وقد أباح العلماء النخ والجواب عنها
- ٨٥ (باب من النكاح)
- ٨٥ مسألة في رجل تكلم بكلمة الكفر ثم بعد ذلك حلف بالطلاق والجواب عنها
- ٨٦ مسألة في رجل تزوج بامرأة فظهر مجذوما فهل لها فسخ النكاح والجواب عنها
- ٨٦ مسألة في رجل تزوج امرأة مصافحة على صداق النخ والجواب عنها
- ٨٦ مسألة هل تصح مسألة ابن سريج أم لا فإن قلنا لا تصح النخ والجواب عنها
- ٨٧ مسألة هل تصح مسألة العبد أم لا والجواب عنها
- ٨٧ مسألة في رجل له زوجة وأمة ما تريد الزوجة فطلق الزوجة النخ والجواب عنها
- ٨٧ مسألة في قوم يتزوج هذا أخت هذا وهذا أخت هذا النخ والجواب عنها
- ٨٧ مسألة في رجل وكل ذميا في قبول نكاح امرأة مسلمة النخ والجواب عنها
- ٨٨ مسألة في امرأة تزوجت برجل فهرب وتركها النخ والجواب عنها
- ٨٩ مسألة في رجل تزوج وشرطوا عليه في العقد النخ والجواب عنها
- ٨٩ مسألة في رجل تزوج بامرأة ولم يدخل بها ولا أصابها فولدت النخ والجواب عنها
- ٩٠ مسألة في رجل خطب على خطبة رجل آخر فهل يجوز ذلك

- ٩٠ مسألة في مملوك في الرق والعبودية تزوج بامرأة من المسلمين النخ والجواب عنها
- ٩١ مسألة في رجل زوج ابنته لشخص ولم يعلم ماهو عليه النخ والجواب عنها
- ٩١ مسألة في امرأة تزوجت برجل فلما دخلت رأت بجسمه برصاً النخ والجواب عنها
- ٩١ مسألة في رجل تزوج امرأة على انها بكر فبانت ثيباً فهل له فسخ النكاح
- ٩٢ مسألة في رجل متزوج بامرأة وسافر عنها سنة كاملة النخ والجواب عنها
- ٩٢ مسألة في رجل تزوج بامرأة ومعه بنت وتوفيت النخ والجواب عنها
- ٩٢ مسألة في رجل تزوج معتقة رجل وطلقها وتزوجت بآخر النخ والجواب عنها

باب الولاء

- ٩٣ مسألة في رجل خلف ولداً ذكرًا وابنتين غير مرشدين النخ والجواب عنها
- ٩٣ مسألة في رجل أسلم هل يبقى له ولاية على أولاده الكتائبين والجواب عنها
- ٩٤ مسألة في رجل توفي وخلف مستولدة له النخ والجواب عنها
- ٩٤ مسألة في رجل خطب امرأة ولها ولد والعاقدة مالكي النخ والجواب عنها
- ٩٤ مسألة في رجل تزوج امرأة بولاية أجنبي ووليها في مسافة دون القصر النخ والجواب عنها
- ٩٥ مسألة في رجل له عبد وقد حبس نصفه وقصد الزواج فهل له ذلك والجواب عنها
- ٩٥ مسألة في رجل عازب ونفسه تنوق الى الزواج غير أنه يخاف أن يتكاف من المرأة النخ والجواب عنها
- ٩٥ مسألة في رجل تزوج امرأة وقعدت معه أياماً وجاء أناس النخ والجواب عنها
- ٩٦ مسألة عن أبي هريرة قال قال عليه السلام لا تنكح الايم حتى تستأمر النخ والجواب عنها
- ٩٦ مسألة في رجل تزوج بالغة من جدها أبي أيها النخ والجواب عنها
- ٩٧ مسألة في رجل تحت حجر والده وقد تزوج بغير اذنه النخ والجواب عنها
- ٩٧ مسألة في رجل طلب منه رجل بذته لنفسه قال ما ازوجك النخ والجواب عنها
- ٩٧ مسألة فيمن برطل ولي امرأة ليزوجها اياه فزوجها النخ والجواب عنها
- ٩٧ مسألة ما قولكم في العمل السريجة وهي ان يقول لامرأته النخ والجواب عنها

- ٩٨ مسألة في رجل تزوج عتيقة بعض بنات الملوك النخ والجواب عنها
- ٩٩ مسألة في رجل خطب امرأة فاتفقوا على النكاح النخ والجواب عنها
- ٩٩ مسألة في هذا التحليل الذي يفعله الناس اليوم اذا وقع النخ والجواب عنها
- ٩٩ مسألة في رجل خطب بنت رجل من المدول النخ والجواب عنها
- ١٠٠ مسألة في رجل تزوج بامرأة وفي ظاهر الحال انه حر النخ والجواب عنها
- ١٠٠ مسألة في الرافضي ومن يقول لا تلزمه الصلواة النخ والجواب عنها
- ١٠٠ مسألة في رجل مالكي المذهب حصل له نكده النخ والجواب عنها
- ١٠٢ مسألة في ثيب بالغ لم يكن وليها الا الحاكم فزوجها النخ والجواب عنها
- ١٠٢ مسألة في رجل زوج ابنته لرجل وأراد الزوج السفر النخ والجواب عنها
- ١٠٢ مسألة في رجل متزوج بخالة انسان وله بنت فتزوج بها النخ والجواب عنها
- ١٠٣ مسألة في امرأة لها أخوان دون البلوغ ولها خال فجاء رجل يتزوج بها النخ
- ١٠٣ مسألة في رجل اعتقد الدور المسند له لابن سريج ثم حلف بالطلاق النخ
- ١٠٤ مسألة في بنت زالت بكارتها بمكروه ولم يعقد عليها عقد قط النخ
- ١٠٤ مسألة في رجل أمك على بنت وله مدة سنين ينفق عليها ودفع لهم النخ
- ١٠٥ مسألة في رجل جرى منه كلام في زوجته وهي حامل
- ١٠٥ مسألة في بنت يتيمة ولها من العمر عشر سنين ولم يكن لها أحد وهي مضطرة الي من يكفلها فهل يجوز لاحد ان يتزوجها باذنها (أم لا)
- ١٠٦ ﴿باب النهي عن مخالطة المجدوم وغيره﴾
- ١٠٦ مسألة في رجل مبتلى سكن في دار بين قوم اصحاء
- ١٠٦ باب الايلاء مسألة في رجل حلف بالطلاق انه لا يطل زوجته
- ﴿كتاب الطلاق وغيره﴾
- ١٠٦ مسألة في رجل طلق زوجته طلقة رجعية فلما حضر عند الشهود قال له بعضهم
- ١٠٧ مسألة في رجل تزوج بامرأة وليها فاسق يا كل الحرام ويشرب الخمر

- ١٠٧ مسألة في رجل طلق زوجته الطلاق الثلاث قبل ان يدخل بها
- ١٠٧ مسألة في رجل نوى ان يطلق امرأته اذا حاضت ولم يتلفظ بطلاق
- ١٠٧ مسألة في رجل له زوجة طلبت منه الطلاق وطلقها
- ١٠٨ مسألة في رجل طلق زوجته طلقة واحدة قبل الدخول بها
- ١٠٩ مسألة في رجل له زوجة خلف أبوها انه ما يخلها معه
- ١٠٩ مسألة في رجل تزوج بامرأة وجائه منها ولد وأوصاه الشهود
- ١٠٩ مسألة في رجل حق من زوجته فقال انت طالق ثلاثا قالت له زوجته الخ والجواب عنها
- ١١٠ مسألة في رجل أكره على الطلاق والجواب عنها
- ١١٠ مسألة في رجل تزوج بامرأتين احدهما مسلمة والاخرى كتابية الخ والجواب عنها
- ١١٨ مسألة فيمن طلق امرأته ثلاثا وأفتاه مفت بأنه لم يقع الخ والجواب عنها
- ١١٩ مسألة في رجل مسك وضرب وسجنوه واغصبوه على الطلاق الخ الجواب عنها
- ١٢٠ مسألة في رجل قال لزوجته وهو ساكن بها في غير سكنها الخ والجواب عنها
- ١٢١ مسألة في رجل تخاصم مع امرأته وانجرح منها فقال الطلاق يلزمي الخ والجواب عنها
- ١٢٢ مسألة في رجل تزوج بامرأتين فاختارت احدها الطلاق الخ والجواب عنها
- ١٢٢ مسألة في رجل متزوج وله أولاد وولده تكره الزوجة الخ والجواب عنها
- ١٢٢ مسألة في رجل قال لامرأته هذا ابن زوجك الخ والجواب عنها
- ١٢٣ مسألة في رجل قال لصهره ان جئت لي بكتابي وأبرأتني منه الخ والجواب عنها
- ١٢٣ مسألة في رجل تخاصم مع زوجته وهي معه بطلقة واحدة الخ والجواب عنها
- ١٢٣ مسألة في رجل تزوج امرأة واقامت في صحبتها الخ والجواب عنها
- ١٢٤ (باب عشرة النساء والخلع والايلاء وغيرها)
- ١٢٤ مسألة في امرأة مبغضة لزوجها فطلبت الانحلال منه الخ والجواب عنها
- ١٢٤ مسألة ما هو الخلع الذي جاء به الكتاب والسنة الخ والجواب عنها
- ١٢٤ مسألة في رجل له زوجة تصوم بالنهار وتقوم بالليل الخ والجواب عنها

- ١٢٥ مسألة في رجل تزوج امرأة من مدة أحد عشر سنة النخ والجواب عنها
- ١٢٦ مسألة في رجل خاصم زوجته وضربها فقالت له طلقني النخ والجواب عنها
- ١٢٦ مسألة في رجل له امرأة كساها كنوة مثمنة النخ والجواب عنها
- ١٢٦ مسألة في رجل قالت له زوجته طلقني وأنا أبرأتك من حقوقي النخ والجواب عنها
- ١٢٧ مسألة في امرأة تزوجت وخرجت عن حكم والديها النخ والجواب عنها
- ١٢٩ مسألة في رجل متزوج بامرأتين يحب احدهما النخ والجواب عنها
- ١٣٠ مسألة في رجل له زوجة وهي ناشز تمنعه نفسها فهل تسقط نفقتها والجواب عنها
- ١٣٠ مسألة في رجل له امرأة قد نشزت عنه في بيت أبيها النخ والجواب عنها
- ١٣٠ مسألة في رجل تزوج امرأة وكتب كتابها ودفع لها الحال النخ والجواب عنها
- ١٣٠ مسألة في قوله تعالى واللاتي يخافون نشوزهن فمظوهن النخ والجواب عنها
- ١٣١ مسألة في رجل تزوج بنتا عمرها عشر سنين واشترط عليه أهلها النخ والجواب عنها
- ١٣١ مسألة في حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال له رجل يارسول الله ان امرأتني لا ترد كف لأمس فهل هو ما ترد نفسها عن أحد أو ما ترد يدها النخ والجواب عنها
- ١٣٣ مسألة في رجل له زوجة أسكنها بين ناس مناجس النخ والجواب عنها
- ١٣٣ مسألة في امرأة متزوجة برجل ولها اقارب كلما أرادت تزوجه النخ والجواب عنها
- ١٣٣ مسألة فيمن طلع الى بيته وجد عند امرأته رجلا اجنبيا فوقها حقها؟
- ١٣٤ مسألة في رجل أتهم زوجته بفاحشة بحيث انه لم ير عندها ما ينكره الشرع
- ١٣٤ مسألة في امرأة عجل لها زوجها نقدا ولم يسمه في كتاب الصداق
- ١٣٥ مسألة في امرأة اعتاضت عن صداقها بموت الزوج فباعت العوض
- ١٣٥ مسألة في مظهر هل يسقط عليه الصداق

﴿ كتاب الظهار وغيره ﴾

- ١٣٥ مسألة في رجل شافعي المذهب بانت منه زوجته بالطلاق
- ١٣٦ مسألة في رجلين قال احدهما لصاحبه يا أخي لا تفعل هذه الامور

- ١٣٦ مسألة في رجل حنق من زوجته فقال ان بقيت انكحك انكح امي
 ١٣٦ مسألة في رجل تزوج وأراد الدخول الليل الفلانية والا كانت مثل امه
 ١٣٧ مسألة في رجل قال في غيظه لزوجته أنت على حرام مثل أمي
 ١٣٧ مسألة في رجل قالت له زوجته انت على حرام مثل أبي وأخي
 ١٣٧ مسألة في رجل قال لامرأة بائن عني ان ردديك تكوني مثل امي واختي
 ١٣٧ مسألة في رجل قال لامرأته انت على مثل أمي وأختي
 ١٣٧ مسألة في رجل قال لامرأته انت على مثل أمي وأختي

باب العدة

- ١٣٧ مسألة في رجل تزوج امرأة ولها عنده اربع سنين لم تحض وذكر
 ١٣٨ مسألة في امرأة فسخ الحاكم نكاحها عقيب الولادة
 ١٣٨ مسألة في امرأة فارقت زوجها وخطبها رجل في عدتها الخ
 ١٣٩ مسألة في رجل طلق امرأته وهي مرضعة لولده
 ١٣٩ مسألة في رجل تزوج امرأة وأقامت في صحبته خمسة عشر
 ١٤٠ مسألة في رجل ادعت عليه مطلقته بعد ست سنين بنت
 ١٤٠ مسألة في امرأة بانث فتزوجت بعد شهر ونصف
 ١٤٠ مسألة في امرأة معتدة عدة وفات ولم تعقد في بيتها
 ١٤١ مسألة في امرأة شاب لم تبلغ سن الاياس وكانت عادت ان تحيض
 ١٤١ مسألة في رجل أقر عن عدول انه طلق امرأته من مدة
 ١٤١ مسألة في رجل كان له زوجة وطعها ثلاثا وله منها بنت ترضع
 ١٤١ مسألة في رجل عقد عقدا على أنها تكون بالغاً ولم يدخل بها
 ١٤٢ مسألة في رجل طلق زوجته ثلاثا ولها ولدان
 ١٤٢ مسألة فيمن قال ان المرأة المطلقة اذا وطئها الرجل في الدبر
 ١٤٣ مسألة في امرأة عزم على الحج هي وزوجها فأتى زوجها
 ١٤٣ مسألة في رجل توفي وقعدت زوجته في عدته أربعين يوما

- ١٤٣ مسألة في رجل تزوج امرأة من ثلاث سنين ورزق منها ولد الخ والجواب عنها
- ١٤٣ مسألة في مرضع استبطأت الحيض فتداوت لحبثه الخ والجواب عنها
- ١٤٣ مسألة في رجل طلق زوجته ثلاثا والزمها بوفاء العدة الخ والجواب عنها
- ١٤٤ مسألة في امرأة طلقها زوجها في الثامن والعشرين الخ والجواب عنها
- ١٤٤ مسألة في مطلقة ادعت انها قضت عدتها فتزوجها زوج ثاني الخ والجواب عنها
- ١٤٤ مسألة في رجل تزوج مصالحة وقعدت معه أياما فطلع لها زوج آخر الخ والجواب عنها
- ١٤٥ مسألة في امرأة كانت تحيض وهي بكر فلما تزوجت ولدت الخ والجواب عنها
- ١٤٥ مسألة في رجل طلق زوجته ثلاثا واوفت العدة عنده الخ والجواب عنها
- ١٤٦ مسألة في رجل تزوج بنت بكر ثم طلقها ثلاثا ولم يصحبها الخ والجواب عنها
- ١٤٦ مسألة في رجل طلق زوجته ثلاثا وانقضت عدتها فتمها أن تزوج الخ والجواب عنها
- ١٤٦ مسألة في رجل طلق زوجته ثلاثا ثم اوفت العدة الخ والجواب عنها
- ١٤٧ مسألة في أمة متزوجة وسافر زوجها وباعها سيدها الخ والجواب عنها

باب الرضاع

- ١٤٧ مسألة ما الذي يحرم من الرضاع وما الذي لا يحرم الخ والجواب عنها
- ١٥٠ مسألة في امرأة أعطت لامرأة أخرى ولدا الخ والجواب عنها
- ١٥٠ مسألة في رجل رمد ففصل عينيه بلبن زوجته فهل تحرم عليه الخ والجواب عنها
- ١٥٠ مسألة في امرأة أودعت بنتها عند امرأة أخيها وغابت الخ والجواب عنها
- ١٥١ مسألة في رجل له بنات خالة اختان الواحدة رضعت معه الخ والجواب عنها
- ١٥١ مسألة في رجل خطب قرابته فقال والده هي رضعت معك الخ والجواب عنها
- ١٥١ مسألة فيمن تسلط عليه ثلاثة الزوج والقط والنمل الزوج ترضع من لبن ولدها والقط يأكل الفرايج والنمل يدب في الطعام فهل له حرق بيوتهم بالنار أم لا
- ١٥٢ مسألة في أختين ولهما بنات وبنين فاذا ارضع الاختان الخ والجواب عنها

- ١٥٢ مسألة في رجل له بنت ابن عم ووالد بنت المذكور قد رضع الخ والجواب عنها
- ١٥٢ مسألة في رجل ارتضع من امرأة وهو طفل صغير الخ والجواب عنها
- ١٥٢ مسألة في امرأة مطلقة وهي ترضع وقد أجرت لبنها الخ والجواب عنها
- ١٥٣ مسألة في الأب إذا كان عاجزا عن أجرة الرضاع فهل له الخ والجواب عنها
- ١٥٣ مسألة في رجل تزوج امرأة بعد امرأة وقد ارتضع طفل الخ والجواب عنها
- ١٥٣ مسألة هل تقبل شهادة المرضعة أم لا والجواب عنها
- ١٥٣ مسألة في طفل ارتضع من امرأة مع ولدها رضعة الخ والجواب عنها
- ١٥٦ مسألة في رجل تزوج بامرأة وولد له منها أولاد عديدة الخ والجواب عنها
- ١٥٦ مسألة في رجل له قرينة لم يترضع هو وأبوها لكن لها اخوة الخ والجواب عنها
- ١٥٦ مسألة في أختين اشقاء لاحدهما بنتان وللأخرى ذكر الخ والجواب عنها
- ١٥٦ مسألة في امرأة ذات بعل ولها ابن على غير ولد ولا حمل الخ والجواب عنها
- ١٥٧ مسألة في رجل ارتضع مع رجل وجاء لاحدهما بنت فهل للمرتضع ان يتزوج بالبنت الخ
- ﴿ كتاب النفقات على الزوج وغير ذلك ﴾
- ١٥٧ مسألة في رجل تزوج عند قوم مدة سنة ثم جرى بينهم كلام والجواب عنها
- ١٥٨ مسألة في رجل تزوج بامرأة ودخل بها وهو مستمر النفقة الخ والجواب عنها
- ١٥٨ مسألة في رجل ماتت زوجته وخلفت له ثلاث بنات الخ والجواب عنها
- ١٥٨ مسألة في رجل حلف على زوجته لا هجرتك ان كنت ماتت ما تصلى والجواب عنها
- ١٥٨ مسألة في رجل طلق زوجته واحدة وكانت حاملا فسقطت فهل تسقط النفقة
- ١٥٩ مسألة في رجل عجز عن الكسب ولا له شيء وله زوجة وأولاد الخ والجواب عنها
- ١٥٩ مسألة في رجل له بنت سبع سنين ولها والدة متزوجة الخ والجواب عنها
- ١٥٩ مسألة في امرأة طلقها زوجها ثلاثا وأبرأت الزوج من حقوق الزوجية قبل علمها بالحمل فلما بان الحمل طالبت الزوج بفرض الحمل فهل يجوز لها ذلك
- ١٦٠ مسألة في رجل له ولد وطلب منه ما يموهه والجواب عنها

- ١٦٠ مسألة في رجل عليه وقف من جده ثم على ولده الخ والجواب عنها
- ١٦٠ مسألة في رجل له ولد كبير فساقر مع كراثم أمواله الخ والجواب عنها
- ١٦٠ مسألة في رجل له زوجة وله مدة سبع سنين لم ينتفع بها الخ والجواب عنها
- ١٦١ مسألة في رجل وطئ أجنبية وحملت منه ثم تزوج بها الخ والجواب عنها
- ١٦١ مسألة في مريض طلب من رجل ان يعطيه وينفق عليه ففعل الخ والجواب عنها
- ١٦١ مسألة في امرأة مزوجة محتاجة فهل تكون نفقتها واجبة على زوجها الخ
- ١٦١ مسألة في الصدقة على المحتاجين من الاهل وغيرهم الخ والجواب عنها
- ١٦١ مسألة في رجل له مطلقة وله منها ولد وقد تزوجت الخ والجواب عنها
- ١٦١ مسألة في رجل له ولد وله مال والوالد فقير وله عائله الخ والجواب عنها
- ١٦٢ مسألة في رجل عاجز عن نفقة بنته وكان غائبا وهي عند امها الخ والجواب عنها
- ١٦٢ مسألة في رجل متزوج بامرأة ولها ولد من غيره وله فرض الخ والجواب عنها
- ١٦٢ مسألة في امرأة توفيت وخلفت من الورثة ولدا ذكرا الخ والجواب عنها
- ١٦٢ مسألة في رجل له ولد وتوفي ولده وخلف ولدا عمره ثمان الخ والجواب عنها
- ١٦٣ مسألة في رجل تزوج بامرأة ما ينتفع بها ولا تطاوعه الخ والجواب عنها
- ١٦٣ مسألة هل يجوز للعامل في القراض أن ينفق على نفسه الخ والجواب عنها
- ١٦٣ مسألة في رجل خطب امرأة فستل عن نفقته فقيل له الخ والجواب عنها
- ١٦٤ باب الهبة والصدقات والمطايا والهدايا وغيرها
- ١٦٤ مسألة في رجل اقطع فدان طين وتركه بديوان الاحباس الخ والجواب عنها
- ١٦٤ مسألة في رجل يهب الرجل شيئا اما ابتداء أو يكون دين الخ والجواب عنها
- ١٦٤ مسألة في رجل توفي زوجته وخلفت أولادا الخ والجواب عنها
- ١٦٥ مسألة في امرأة وهبت لزوجها كتابها ولم يكن لها أب الخ والجواب عنها
- ١٦٥ مسألة في رجل أعطى أولاده الكبار شيئا ثم أعطى لأولاده الصغار الخ والجواب عنها
- ١٦٥ مسألة في رجل قدم لأمير مملوكا على سبيل التمويض الخ والجواب عنها
- ١٦٥ مسألة في امرأة تملك زيادة عن نحو ألف درهم وفوت أن تهب الخ والجواب عنها

- ١٦٥ مسألة في رجل له جارية فاذن لولده أن يستمتع بها ويطنها الخ والجواب عنها
- ١٦٧ مسألة في رجل وهب لاولاده ممالك ثم قصد عتقهم الخ والجواب عنها
- ١٦٧ مسألة في رجل اشترى جارية ووطئها ثم ملكها لولده فهل يجوز لولده وطيها
- ١٦٨ مسألة في رجل مات وخلف ولدين ذكرين وبتنا وزوجة وقسم عليهما الميراث الخ
- ١٦٨ مسألة في رجل له اولاد وهب لهم ماله وهب أحدهم نصيبه لولده الخ
- ١٦٨ مسألة في امرأة أعطتها زوجها حقوقها في حال حياته الخ والجواب عنها
- ١٦٨ مسألة في دار لرجل تصدق منها بالنصف والرابع على ولده الخ والجواب عنها
- ١٦٩ مسألة في رجل اهدى الامير هدية لطلب حاجة أو التقرب الخ والجواب عنها
- ١٧١ مسألة في رجل تبرع وفرض لأمه على نفسه وهي صحيحة الخ والجواب عنها
- ١٧٢ مسألة في رجل اشترى عبدا وهبه شيئا حتى أئرى الخ والجواب عنها
- ١٧٢ مسألة في امرأة أعتقت جارية دون البلوغ وكتبت لها أموالها الخ والجواب عنها
- ١٧٢ مسألة في رجل وهب لانسان فرسان ثم بعد ذلك طلب الواهب منه أجرتها
- ١٧٢ مسألة في رجل تصدق على ولده بصدقة وزلها في كتاب زوجته ...
- ١٧٢ مسألة في رجل أعطاه أخ له شيئا من الدنيا يقبله أم يرده ...
- ١٧٣ مسألة في رجل وهب لزوجته الف درهم وكتب عليه بها حجة ...
- ١٧٣ مسألة في رجل له اولاد ذكور وأنثى فنحل البنات دون الذكور ...
- ١٧٤ مسألة في الصدقة والهدية أيهما أفضل والجواب عنها
- ١٧٤ مسألة في رجل وهب لابنته مصاغا ولم يتعلق به حق لاحد وحلف بالطلاق أن لا يأخذ منها شيئا منه واحتاج أن يأخذ منها شيئا فهل له أن يرجع في هبته أم لا .
- ١٧٤ مسألة في رجل اهدى الى ملك عبدا ثم ان المهدي اليه مات وولى مكانه ملك آخر فهل يجوز له عتق ذلك
- ١٧٥ مسألة في امرأة لها اولاد غير اشقاء فخصمت أحد الاولاد وتصدقت عليه بحصة ..
- ١٧٥ مسألة في امرأة تصدقت على ولدها في حال صحتها بحصة ...

١٧٥ مسألة في رجل ملك بنته مملوكة ثم ماتت وخلفت والدها وولدها فهل يجوز للرجل ان يرجع فيها كتبه لبنته أم لا

١٧٦ مسألة فيمن وهب لبنته هبة ثم تصرف فيها وادعى انها ملكه فهل يتضمن هذا الرجوع

١٧٦ مسألة في رجل قدم لبعض الاكابر غلاما والعادة جارية انه اذا قدم يعطى ثمنه أو نظيره الثمن فلم يعط شيئا الخ

١٧٦ مسألة في رجل عليه دين وله مال يستغرق الدين ويفضل عليه من الدين وأوهب في مرض موته لمملوك معتوق من ذلك المال فهل لاهل الدين استرجاعه أم لا

١٧٦ مسألة في رجل له بنتان ومطلقة حامل وكتب لابنته التي دينار الخ

١٧٧ مسألة في امرأة أبرئت زوجها من جميع صداقها ثم أشهد الزوج على نفسه انه طلق زوجته المذكورة على البرائة الخ والجواب عنها

﴿ كتاب الجراح والديات والقود وغيرها ﴾

١٧٨ مسألة في يتيم له موجود تحت أمين الحكم وان عمه تعمد قتله حسدا فقتله وثبت عليه الخ

١٧٨ مسألة في رجل له مملوك هرب ثم رجع فلما رجع أخذ مسكينة وقتل نفسه فهل يأثم سيده وهل تجوز عليه الصلاة والجواب عنها

١٧٨ مسألة في رجلين تضاربا وتخاصما فوقع أحدهما فوات فإيجب عليه

١٧٨ مسألة في رجلين شربا وكان معهما رجل آخر فلما أرادوا ان يرجعوا الى بيوتهم تكلموا فضرب أحدهما صاحبه ضربة بالدبوس فوقع عن فرسه الخ

١٨٠ مسألة في رجلين تخاصما وتخاصما فقام واحد ونطح الآخر في انفه فجري دمه فقام الذي جرى دمه خنقه ورفسه برجله في خاصية فوات والجواب عنها

١٨٠ مسألة ما حكم قتل المتعمد والجواب عنها

﴿ باب ديات النفس وغيرها ﴾

١٨١ مسألة في انسان يقتل مؤمنا متعمدا أو خطأ وأخذ منه القصص في الدنيا الخ

١٨١ مسألة في ثلاث حملوا عامود رخام ثم منهم اثنين رموا العامود على الآخر فكسروا رجله

- ١٨١ مسألة فيمن ضرب رجلا ضربة فككت زمانا ثم مات النخ
- ١٨٢ مسألة في امرأة دفنت ابنها بالحياة حتى مات النخ
- ١٨٢ مسألة في امرأة حامل تعمدت اسقاط الجنين أما بضرب أو بشرب دواء فما يجب عليها
- ١٨٢ مسألة في رجل عدل له جارية اعترف بوطئها بحضرة عدول وانها حبلت منه النخ
- ١٨٣ مسألة في صبي دون البلوغ جنى جنباية يجب عليه فيها دية النخ
- ١٨٣ مسألة في رجل ضرب رجلا بسيف شل يده ثم أنه جانه ودفع اليه أربعة افدنة طين
- ١٨٤ مسألة في اثنين أحدهما حر والآخر عبد حملوا خشبة فتهودت منهم الخشبة من غير عمد فاصابت رجلا فاقام يومين وتوفي فما يجب عليهما النخ
- ١٨٤ مسألة في رجل يهودي قتله مسلم فهل يقتل به أو ماذا يجب عليه النخ
- ١٨٤ مسألة في مسلم قتل مسلما متعمدا بغير حق ثم تاب فهل ترجى له التوبة
- ١٨٥ مسألة في رجلين تخاصما وتماسكا بالأيدي النخ ثم بعد أسبوع توفي احدهما النخ
- ١٨٦ مسألة في رجلين اختلفا في قتل النفس عمدا النخ والجواب عنها
- ١٨٦ مسألة فيمن آثموا بقتيل واعترف واحد منهم بالمقوبة فهل يسرى على الباقي
- ١٨٦ مسألة في رجل أخذ له مال فآثم به رجلا من أهل التهم ذكر ذلك عنده فضربه على تقريره فأقر ثم انكر فضربه حتى مات فما يجب عليه النخ
- ١٨٦ مسألة في جماعة اجتمعوا وتحالفوا على قتل رجل مسلم وقد أخذوا معهم جماعة آخر ما حضروا تحليفهم فضربوه بالسيف والدبابيس فهل القصاص عليهم عموما أم لا
- ١٨٧ مسألة فيمن اتفق على قتله أولاده وجواره مع رجل اجنبي فما الحكم فيهم
- ١٨٧ مسألة في جماعة اشتركوا في قتل رجل وله ورثة صغار وكبار فهل لأولاده الكبار ان يقتلوه أم لا واذا وافق ولي الصغار الحاكم على القتل مع الكبار فهل يقتلون
- ١٨٧ مسألة في رجل قتل قتيلًا وله أب وأم وقد وهبا للقتل دم ولدهما النخ والجواب عنها
- ١٨٨ مسألة في رجل ضرب رجلا فتحول حنكه ووقت انيابه فما يجب عليه
- ١٨٨ مسألة في رجل قال لزوجته اسقطي ما في بطنك والاشتم علي فاذا فملت فما يجب عليهما

- ١٨٨ مسألة في رجل وعد آخر على قتل مسلم بمال معين وقتله فما يجب عليه
- ١٨٨ مسألة في عسكر نزلوا مكانا فجاء اناس سرقوا منهم قاشا فلحقوا السارق فضربوه بالسيف ومات ذا الحكم
- ١٨٩ مسألة في رجل له ملك وهو واقع فاعلموه بوقوعه فابي ان ينقضه ثم وقع على صغير فشمه هل يضمن أولا

باب القسامة وغير ذلك

- ١٨٩ مسألة اذا قال المضروب ما قاتلي الا فلان فهل يقبل قوله أم لا
- ١٨٩ مسألة فيمن قال أنا ضاربه والله قاتله النخ
- ١٨٩ مسألة في رجل عثر على سبعة انفس فحصل بينهم خصومة فقاموا باجهمم ضربوه بحضرة رجلين لا يقربا لهؤلاء ولا لهؤلاء الى أن مات النخ فما يلزم السبعة
- ١٩٠ مسألة في رجل قتل جماعة وكان اثنان حاضرين قتله النخ والجواب عنها
- ١٩٠ مسألة فيما يتعلق بالتم في السرقات في ولايته النخ والجواب عنها
- ١٩٢ مسألة فيمن اتهم بقتيل فهل يضرب ليقر أم لا
- ١٩٢ مسألة في أهل قريتين بينهما عداوة في الاعتقاد وخاصم رجل النخ والجواب عنها
- ١٩٣ مسألة في رجل جندى وله أقطاع في بلد الريع وقتل في البلد قتل النخ والجواب عنها
- ١٩٣ مسألة في رجل تخاصم مع شخص نراح الى بيته فحصل له ضئف فلما قارب الوفاة اشهد على نفسه ان قاتله فلان النخ والجواب عنها
- ١٩٣ مسألة في شخصين اتها بقتيل وعوقبا فاقر أحدهما على نفسه وعلى رفيقه ولم يقر الآخر بشي فهل يقبل قوله أم لا

- ١٩٤ مسألة في رجل سرق بيته صرا انهم وجد بعد ذلك في بيته مملوك النخ
- ١٩٤ مسألة في رجل رأي رجلا قتل ثلاثة من المسلمين في رمضان النخ والجواب عنها
- ١٩٤ مسألة في رجل له ولد صغير فاتهم وضرب بالمقارع وخسر والده أربعمائة درهم ثم وجدت السرقة فجاء صاحب السرقة وصالح المتهم على مائتي درهم فهل يصح منه ابراء النخ

١٩٥ مسألة في رجل من أكابر مقدمي العسكر معروف بالخير والدين الخ

١٩٦ مسألة في رجل قتل رجلا عمدا ولم يقتول بنت الخ والجواب عنها

١٩٦ مسألة في أمام مسجد قتل فهل يجوز أن يصلي خلفه والجواب عنها

١٩٦ مسألة في رجل قتل جماعة منهم أربع جوار ورجل فهل يقتلون جميعا

١٩٧ مسألة في جماعة اشتهروا في قتل رجل وله ورثة صغار وكبار الخ والجواب عنها

١٩٧ مسألة فيمن اتفق على قتله أولاده وجواره ورجل أجنبي فما الحكم فيهم

﴿ باب قطع الطريق والبنانة ﴾

١٩٨ مسألة في جندي مع أمير وطلع السلطان الى الصيد ورسم السلطان بنهب ناس

من العرب وقتلهم فطلع الى الجبل فوجد ثلاثين نفرا فبروا الخ والجواب عنها

١٩٨ مسألة في قوم ذوى شوكة مقيمين بارض وهم لا يصلون المكتوبات الخ والجواب عنها

١٩٩ مسألة في الفتن التي تقع من أهل البر وأمثالها فيقتل بعضهم بعضا

٢٠١ مسألة في المفسدين في الارض الذين يستحلون أموال الناس الخ

٢٠٢ مسألة في الطائفتين يزعمان انهما من أمة محمد وهما يتدعيان بدعوى الجاهلية الخ

٢٠٤ مسألة في الأخوة التي يفعلها بعض الناس في هذا الزمان الخ

٢٠٧ مسألة في أقوام يقطعون الطريق على المسلمين ويقتلون من يمانهم الخ

٢٠٨ مسألة في الطائفتين من الفلاحين قتلتا فكسرت احدهما الاخرى

٢٠٩ مسألة في التصيرية القائلين باستحلال الخمر وتناسخ الارواح الخ

٢١٦ مسألة فيمن يلعن المعاوية ماذا يجب عليه الخ والجواب عنها

٢٢٧ مسألة في المعز معد بن تميم الذي بني القاهرة هل كان شريفا الخ

٢٣٣ فصل وأما سؤال القائل انهم أصحاب العلم الباطن فدعواهم اعظم حجة على زندقتهم الخ

٢٤٠ مسألة في البنانة والخوارج هل هي الفاظ مترادفة أم بينهما فرق الخ

﴿ باب حد الزنا والغذف وغير ذلك ﴾

٢٤٢ مسألة في انهم المعصية وحد الزنا هل ترادف في الايام المباركة أم لا

- ٢٤٢ مسألة ما يجب على من وطئ زوجته في دبرها وهل أباحه أحد الخ
- ٢٤٣ مسألة في قوله عليه السلام اذا هم العبد بالحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة
- ٢٤٤ مسألة في امرأة مزوجة بزواج كامل ولها أولاد فتعلقت بشخص الخ
- ٢٤٤ مسألة فيمن شتم رجلا فقال له أنت ملعون ولد زنا والجواب عنها
- ٢٤٥ مسألة في رجل تزوج امرأة من أهل الخير وله مطلقة وشرط ان رد مطلقة الخ والجواب عنها
- ٢٤٥ مسألة في بلد فيها جوار سائبات يزنون مع النصارى والمسلمين الخ
- ٢٤٦ مسألة في رجل يسفه على والديه فاجب عليه
- ٢٤٦ مسألة في رجل زنى بامرأة ومات فهل يجوز لولد المذكور أن يتزوج بها
- ٢٤٦ مسألة في رجل قذف رجلا وقال له أنت علق ولد زنى فما يجب عليه
- ٢٤٦ مسألة في الفاعل والمفعول به بمد ادرا كهما ما يجب عليهما وما يطهرهما الخ
- ٢٤٧ مسألة فيمن قذف رجلا لانه ينظر الى حريم الناس فما يجب على القاذف
- ٢٤٧ مسألة في رجل قال لرجل أنت فاسق شارب الخمر ومنعه من أجره ملكه الخ
- ٢٤٧ مسألة في رجلين تنازعا في ساب أبي بكر أحدهما يقول يتوب الله عليه الخ
- ٢٤٨ مسألة في اتيان الحائض قبل الفسل وما معني قول أبي حنيفة الخ
- ٢٤٨ مسألة ما معني قول من يقول حب الدنيا رأس كل خطيئة الخ
- ٢٤٩ مسألة قال في التهذيب من أتى بهيمة فاقتلوا الفاعل والمفعول بها الخ
- ٢٤٩ مسألة في رجل من امراء المسلمين له ممالك فهل له أن يقيم على احدهم حدا الخ
- ٢٤٩ مسألة فيمن شتم رجلا وسبه والجواب عنها
- ٢٥٠ مسألة في الذنوب الكبائر المذكورة في القرآن والحديث الخ
- ٢٥٣ مسألة فيمن وجب عليه حد الزنا فتأب قبل أن يحد فهل يسقط عنه الحد بالتوبة
- ٢٥٣ مسألة في امرأة قوادة تجمع الرجال والنساء وقد ضربت وجبست الخ
- ٢٥٤ مسألة في مسلم بدت منه معصية في حال صباه توجب مهاجرته الخ

باب الاشربة وخذ الشرب

- ٢٥٤ مسألة في المداومة على شرب الخمر وترك الصلوات وما حكمه في الاسرار
- ٢٥٥ مسألة فيمن قال أن خمر العنب والحشيشة يجوز بهضه اذا لم يسكر
- ٢٥٦ مسألة في نبذ التمر والزبيب والمزرد والسويبة التي تعمل من الجزر الخ
- ٢٥٧ مسألة في النصوص هل هو حلال أم حرام ولم يقولون أن عمر الخ
- ٢٥٩ فصل وأما التداوى بالخمر فانه حرام عند جماهير الائمة الخ
- ٢٦٠ مسألة في رجل لعب بالشطرنج وقال هو خير من الترد فهل هذا صحيح الخ
- ٢٦١ مسألة في رجل مدمن على المحرمات وهو مواظب على صلوات الخمس الخ
- ٢٦٢ مسألة فيمن يأكل الحشيش ما يجب عليه
- ٢٦٤ مسألة ما يجب على آكل الحشيشة ومن ادعى أن أكلها جائز حلال الخ
- ٢٦٤ مسألة في اليهود والنصارى اذا اتخذوا خمورا هل يحل للمسلم اراققتها الخ
- ٢٦٥ مسألة في قوله عليه السلام لا غيبة لفاسق وما حد الفسق الخ
- ٢٦٧ مسألة في رجل اعتاد كل ليلة قبل العصر شيئا من المعاجين الخ
- ٢٦٧ مسألة فيمن يأخذ شيئا من العنب ويضيف اليه أصنافا من العطر الخ
- ٢٦٨ مسألة هل يجوز بيع الكرم لمن يعصر خمر الخ والجواب عنها
- ٢٦٨ مسألة في المريض اذا قالت له الاطباء مالك دواء غير أكل لحم الكلب أو الخنزير
- ٢٧٠ مسألة فيمن يتداوى بالخمر ولحم الخنزير وغير ذلك من المحرمات الخ
- ٢٧١ مسألة في الخمر اذا غلي على النار ونقص ثلثه هل يجوز استعماله أم لا
- ٢٧١ مسألة في شارب الخمر هل يسلم عليه وهل اذا سلم يرد عليه
- ٢٧١ مسألة هل يجوز التداوى بالخمر
- ٢٧٢ مسألة في رجل عنده حجرة خلفها فلاة فهل يجوز الشرب من لبنها الخ
- ٢٧٢ مسألة في الخمر والميسر هل فيها اثم كبير ومنافع للناس وما هي المنافع
- ٢٧٢ مسألة هل يجوز لا آكل الحشيشة أن يؤثم الناس الخ

- ٢٧٤ مسألة فيمن هشم الذرة فاخذ ينطى عليه في قدره ثم ينزله الخ
 ٢٧٤ مسألة في رجال كهول وشبان وهم حجاج مواظبون على اداء ما افترض الخ
 ٢٧٦ مسألة هل يجوز شرب قليل ما سكر كثيره من غير خمر العنب
 ٢٧٨ مسألة في اليهود بمصر من أمصار المسلمين وقد كثر منهم بيع الخمر الخ

كتاب الجهاد

- ٢٧٩ مسألة في الحديث وهو حرس ليلة على ساحل البحر أفضل من عمل رجل الخ
 ٢٧٩ مسألة في بلد ماردين هل هي بلد حرب أم بلد سلم
 ٢٨٠ مسألة في رجل جندي وهو يريد أن لا يتخدم والجواب عنها
 ٢٨٠ مسألة اذا دخل التتار الشام ونهبوا أموال المسلمين والنصارى
 ٢٨٠ مسألة فيمن سبي من دار الحرب دون البلوغ وشروه النصارى الخ
 ٢٨٠ مسألة ما تقول سادة العلماء أئمة الدين واعايمهم على بيان حق الميئين في هؤلاء التتار الذين يقدمون
 الى الشام مرة بعد مرة وقد انتسبوا الى الاسلام الخ والجواب عنها
 ٢٩٨ مسألة في أجناد يمتنعون عن قتال التتار ويقولون ان فيهم من يخرج مكرها الخ
 ٣٠٢ مسألة ما قول بعض العلماء والفقهاء ان الدعاء مستجاب عند قبور اربعة من اصحاب الائمة
 الاربعة قبر الفندلاوى وقبر البرهان البلخي وقبر الشيخ نصر المقدسى الخ
 ٣٠٨ فصل وأما ما حكى عن بعض المشايخ من قوله اذا نزل بك حادث فاستوحى الخ
 ٣٠٩ فصل وأما قول القائل من قرأ آية الكرسي واستقبل جهة الشيخ عبدالقادر الجيلاني الخ
 ٣١٠ وأما قول من قال ان الله ينظر الى الفقراء في ثلاثة مواطن الخ
 ٣١٠ فصل وما فعله بعض الناس وتحري الصلاة والدعاء عند ما يقال انه قبر نبي الخ
 ٣١٠ فصل وأما قوله هل للدعاء خصوصية قبول أو سرعة اجابة بوقت معين الخ
 ٣١١ فصل وأما قول السائل هل يجوز أن يستغث الى الله في الدعاء بنبي مرسل الخ
 ٣١٤ وأما الاشجار والاحجار والميون ونحوها ما ينذر لها بعض العامة الخ

- ٣١٦ فصل وأما عسقلان فانها كانت تنمرا من ثغور المسلمين الخ
 ٣١٨ فصل وقد تين الجواب في سائر المسائل المذكورة بان قصد الصلاة والدعاء الخ
 ٣١٨ فصل وأما قول القائل اذا عثر ياجاه محمد يالست نفسيه أوياسيدي شيخ فلان الخ
 ٣١٨ وكذلك النذر للقبور أو لاحد من أهل القبور كالنذر لبراهيم الخليل الخ
 (تم فهرست الفتاوى ويليها فهرست الاختيارات)

فهرست كتاب الاختيارات العلمية

(لشيخ الاسلام ابن تيمية)

صحيفة	صحيفة
١٧ كتاب الصلاة	٢ كتاب الطهارة وباب المياه
١٨ باب المواقيت	٤ باب الآنية
٢٠ باب الأذان والاقامة	٥ باب آداب التخلي
٢٣ باب ستر العورة	٦ باب السواك وغيره
٢٤ باب اجتناب النجاسة ومواضع الصلاة	٦ باب صفة الوضوء
٢٦ باب استقبال القبلة	٧ باب المسح على الخفين
٢٨ باب النية	٩ باب ما ظن ناقضا وليس بناقض
٢٩ باب تسوية الصفوف	١٠ باب الغسل
٣٤ باب ما يبطل الصلوة وما يكره فيها	١٢ باب التيمم
٣٥ باب سجود التلاوة	١٣ باب ازالة النجاسة
٣٦ باب سجود السهو	١٦ باب الحيض